المدخل
إلى
مصادر اللغة العربية

تأليف الأستاذ الدكتور
سعيد حسن بحيري
أستاذ علوم اللغة
كلية الألسن - جامعة عين شمس

مؤسسة
المختار
للنشر والتوزيع - القاهرة

مؤسسة المختار
للنشر والتوزيع - القاهرة
٦٥ شارع النزهة - مصر الجديدة
تليفون و فاكس : ٢٩٠١٦٨٣

الطبعة الأولى
١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م

رقم الإيداع: ٧٣٧٣ لسنة ٢٠٠١
الترقيم الدولي: 0- 63- 5283 - 977

المدخل

إلى

مصادر اللغة العربية

تصدير

بسم الله ، خلق الإنسان ، علمه البيان ، ووهبه التمييز والحكمة ، وكرمه على سائر خلقه فأحسن تصويره ، وحمله الأمانة ، وأرسل إليه الرسل لتهديه حين ضل ، وتبصره حين زاغ بصره ، وتذكره حين نسى ، وتقرأ عليه كلام الله ليرشد إلى عقله ، وليدرك منزلته ويحمده على ما أتاه من علم وحكمة ، لا يزهو ولا يتكبر ، فقد قال تعالى في محكم التنزيل : ﴿ وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ الإسراء / ٨٥ .

شغل عدد كبير من الباحثين بالتراث اللغوى العربى ؛ فمنهم من وجه كل همه إلى تحقيقه ، فوهب عمره ووقته وماله لا يرجو جزاء ولا شكورا من أحد ، فأخرج كثيرا من كنوزه إلى النور ، إذ جمع المخطوطات ، وقارن بينها ، وأثبت الصحيح وصوب ما بها من تصحيف وتحريف ، وشرح المادة وعلق عليها ثم تلقفها القارئ ليتهل منها دون أى جهد أو نصب . ومنهم من عنى ببحث النصوص ودراساتها وتحليلها للكشف عن الجوانب المشرقة فى هذا التراث ، وتتبع نظرات علماء العربية وآرائهم وأفكارهم ومحاولاتهم التى لم تعرف الكلل أو الملل للحفاظ على لغة التنزيل ، بجمعها وتدوينها ودرسها ، فنشأت علوم التفسير والقراءات والحديث والنحو والشعر والبلاغة وغيرها . والحق أن جهد كل منهما مكمل للآخر ، فهذا يحرص كل الحرص على أن يقدم مادة صحيحة سليمة ، وذاك يستخرج ما فيها ، وكلاهما يصل الماضى بالحاضر .

لا شك أن ثمة صعوبات كبيرة تواجه من يتصدى للحديث عن مظاهر هذا التراث ، وتمثل ذلك فى اكتفاء فريق بالعرض والشرح ، وتجشم فريق آخر عناء المواجهة ، فتجاوز ذلك إلى الدرس النقدى الذى لا يقنع بظواهر الأشياء بل يغوص إلى أعماقها ليكشف عن أوجه التفرد أو القصور . ومن ثم لم يكن من المعقول أن أركن إلى نهج واحد ، وآثرت أن أجمع بينهما ما أمكننى ذلك للإفادة من فوائد الجمع بين النهجين معاً . ولما كان من المستحيل أن أتناول ذلك الكم الضخم من التراث اللغوى ، فخلت أنه من المنطقى أن أبدأ بألوان مختلفة من التأليف اللغوى ، ثم أستكمل تلك البداية - إن

شاء الله ـ على مراحل متعاقبة حتى أعالج ما أظن ثم قيمته لم تتغير وأنه ضرورى للدرس اللغوى الحديث .

هكذا يتحدد بوضوح هدفى من هذا العمل ، إذ إننى قصدت إلى درس ألوان من التأليف اللغوى ، حتى يتعرف القارئ على ذلك الجهد الذى بذله اللغويون العرب ، ويقف على مقدرتهم ووعيهم بتلك اللغة وحرصهم على الحفاظ عليها وإيصالها إلى الأجيال التالية ، ورصد المشكلات والظواهر التى اختصت بها والإسهام بجهد كبير فى معالجتها من زوايا عدة . أما الاقتصار على لون بعينه يستغرق العمل كله فلا يخلو من نقص أو خلل ، إذ يعجز عن أن يشكل للقارئ صورة دقيقة عن تنوع الجهد اللغوى الذى بذله علماء العربية . وقد بدأت بالرسائل اللغوية الصغيرة ، فهى تشكل البدايات المبكرة ثم من الرسائل اللغوية الصغيرة اخترت عددا محدودا ، ومن رسائل المشكلة اللغوية الواحدة رسالة الهمز والمقصور والممدود ، والمذكر والمؤنث ، وفعلت وأفعلت، ومن كتب الموضوعات كتاب الغريب والألفاظ الكتابية والمخصص ، ومن كتب الظواهر اللفظية كتابى النوادر والأضداد ومن كتب التثقيف أو التصويب اللغوى كتاب إصلاح المنطق ولحن العامة ودرة الغواص وتثقيف اللسان، ومن كتب فقه اللغة الصاحبى وفقه اللغة العربية والخصائص والمزهر .

ولما كان من غير الممكن أن يستغنى أى دارس للتراث العربى مهما كانت كفاءته ووجهته واهتماماته ، عن المعجمات العربية بكافة أنواعها ، فاخترت منها بعد تقديم لمفهوم المعجم نماذج توضح طرق التأليف المعجمى ، واكتفيت من المعاجم التى بنيت على أساس صوتى بالعين والجمهرة والتهذيب، ومن المعاجم التى بنيت على الأصول (الأخيرة فالأول) صحاح العربية ولسان العرب والقاموس المحيط وتاج العروس، ومن المعاجم التى بنيت على أساس الترتيب الهجائى، المعجم الوسيط ، ومعجم هانزفير ، ومعجم لاروس وقد عنيت فى درسى لكل مؤلَّف بتحديد الهدف من التأليف، والمادة التى يحتويها العمل ، والمنهج الذى اتبعه المؤلف فى عرض مادته ، وأخيرا طريقته فى معالجتها ، ولذا لم أعن بضرب الأمثلة على طبيعة المادة أو الملامح المميزة لكل منهج أو طريقة المؤلف فى عرض مادته وتحليها وشرحها والاستشهاد عليها وغير ذلك . فقد رجحت أن أعرض لكل ما تقدم فى إيجاز ، إذ رأيت أن النموذج أو

النماذج الواردة فى نهاية كل موضوع ـ مع ملاحظة أنى احتفظت فيها بالصورة الأساسية التى نشرت عليها دون أدنى تغيير ـ كافية بإيضاح بعض ما قيل فى صورة مقتضبة .

وبديهى ألا نسهب هنا فى بيان قيمة دراسة تلك التصانيف اللغوية الفريدة ، فمن المؤكد أن مفردات اللغة تحمل معارف الأمة وثقافتها وعالمها وصورة تفكيرها وطموحاتها ، فمن أراد أن يعرف ذلك معرفة جيدة فعليه أن ينظر فيها فى عمق ، فهى تعد الأداة المنفردة القادرة على إزالة أى لبس يتعرض له المرء فى أثناء عملية الاكتساب اللغوى ، وهى الأداة الحافظة القادرة على استيعاب كل ما فى الألفاظ ودلالاتها التى يعجز الإنسان ، مهما أوتى من قدرة ذاكرة ، عن أن يستوعبها . فليس هناك من شك فى أن لهذا الدرس اللغوى أوجه نفع عملية عدة للباحث كلما ازداد تعمقه فيه ، قد تتجاوز أفق المقاصد الفوائد المعرفية فحسب .

أمل أن يحقق هذا العمل بعض ما يلمح إليه ، والله من وراء القصد ،

المؤلف

سعيد حسن بحيرى

مدخل

بدايات التأليف اللغوى عند العرب

لا يملك المرء إلا ينحنى احتراماً لهؤلاء العلماء الذين وهبوا أعمارهم لإنتاج تراث ضخم فى معارف شتى ، اجتهدوا فى وضعه أو تعميقه وإثرائه ، ويشكل التراث اللغوى الذى يتم عن جهد كبير ورغبة خالصة وغيرة شديدة وعشق قوى جزءاً مهما منه ، فقد كان الوازع الحقيقى وراء كل هذا خدمة تلك اللغة التى شرفت بنزول القرآن الكريم بها ، قال تعالى فى كتابه العزيز ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ يوسف/ ٢ .

بذلت جهود كبيرة مهدت الطريق لعملية التأليف ؛ فقد أثمرت الجهود التى بذلت لإعداد حروف اللغة العربية لتدوين مختلف العلوم ، تحول العرب من الاعتماد على الذاكرة كأداة لنقل المعرفة إلى أداة أخرى قادرة على استيعاب التضخم المعرفى ، وحفظها من الاندثار ونقلها إلى الأمم الإسلامية فى أرجاء دولة الإسلام المترامية الأطراف آنذاك ، واستفادة الحضارة الحديثة من الجوانب المشرقة منها بعد ذلك وبقاء جانب كبير منها ، تتولى الجهود المخلصة الكشف عنها ، وتقديمها للأمة الإسلامية المعاصرة تحت ما اصطلح على تسميته بـ « التراث » .

ذهب عدد غير قليل من الباحثين إلى أن الاعتماد الأول كان على الذاكرة والرواية الشفوية ، ولم تدون إلا الصكوك والعهود والأحلاف والمواثيق . أما الأخبار والأنساب والقصص والأمثال والمعارف البسيطة فى الطب والأنواء والقيافة والفراسة واللغة والشعر فلم تكن تدون إلا فى أحوال نادرة . فلم تكن الكتابة أمراً شائعاً ، ولم يكن عدد القادرين على الكتاب إلا نفراً محدوداً آنذاك .

وتخبرنا المصادر أن الكتابة العربية كانت خالية من التنقيط والشكل ، كما أن الكتبة كانوا يواجهون صعوبات فى الإملاء لعدم استقرار قواعد معينة للخط والإملاء ، ويرجع بعض العلماء أن شأنها فى ذلك شأن الكتابة الأم النبطية التى اشتقت منها . ولم تتشكل قبل نزول القرآن الكريم دوافع كافية تدفع العلماء إلى تذليل تلك

الصعوبات . وحين توفرت باضطرار العرب إلى تدوين القرآن لسلامة قراءته وحفظه من اللحن أو التصحيف أو التحريف اقتنع الصحابة بضرورة تدوينه للحفاظ عليه ، ولا سيما أن عدداً كبيراً من حفظة القرآن قد استشهد فى الغزوات والحروب التى خاضها المسلمون دفاعا عن عقيدتهم أو لتثبيت دعائم دينهم أو لبناء دولتهم الفتية فيما بعد . وأمر زيد بن ثابت فى عهد الخليفة الأول ، أبى بكر ، بجمع القرآن وتدوينه ، ثم أعيد تدوينه مرة أخرى فى عهد الخليفة الثالث ، عثمان بن عفان لجمع الناس على ترتيب موحد .

عهد ولاة الأمر إلى أبى الأسد الدؤلى (ت ٦٩ هـ) لوضع علامات للشكل بعد تفشى اللحن بين العرب وفساد الألسنة لمخالطة الأعاجم ـ ولا نغفل هنا كثرة الروايات واختلافها حول البداية والدافع إليها وطبيعتها ، وبخاصة دور على بن أبى طالب فى هذا الأمر المحير ، وإن كان تفشى اللحن وتسربه إلى بعض آيات القرآن عاملاً عقلياً مقبولاً يفسر هذا التوجه ـ فوضع نظام النقاط ؛ فكانت النقطة فوق الحرف للفتحة ، وتحته للكسرة ، وعلى خط مستو معه للضمة ، والنقطتان للتنوين وأهمل السكون ، ثم كلف نصر بن عاصم (ت ٩٠ هـ) أو غيره بوضع نقط لإعجام الحروف ، ورتبت الحروف بعد ذلك مسايرة لهذا التعديل بوضع الحروف المتناظرة متجاورة (من أ ب ج د إلى أ ب ت ث ج ح خ د) . ولكن اختلاط نقط الإعجام مع نقط الشكل دفع الخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٥ هـ) إلى استبدال نقط الشكل بالحركات (الفتحة والضمة والكسرة) ، وأضيفت علامات ورموز أخرى لتيسير قراءة القرآن الكريم .

يتفق أغلب رواة المصادر على أنه قد نهى رسول الله (ﷺ) الناس عن تدوين الحديث الشريف خلال حياته خشية اختلاطه بآيات القرآن الكريم . واستمر الأمر فترة طويلة بعد وفاته ، غير أنه قد تهيأت بعد ذلك بواعث تدوينه ، فقد استشهد كما قلنا من قبل عدد كبير من الصحابة ، حفظته ، فى الغزوات والحروب ، وخشى من ضياع المصدر الثانى من مصادر تشكيل العقيدة الإسلامية ، بل قام عدد من الواضعين بتأليف أحاديث ونسبتها للرسول لأغراض متباينة ، ففزع العلماء إلى وضع قواعد صارمة دقيقة للتحقق من صحة الأحاديث عرفت بقواعد الجرح والتعديل ، ودون علماء الحديث الأحاديث التى تيقنوا من صحتها ، ورفضوا كل ما لم يثبت أمام قواعدهم ، وأهمها كتب الصحيح والسنن ومسند أحمد وموطأ مالك .

يرجع ذلك الاهتمام البالغ باللغة العربية ـ فى حقيقة الأمر ـ إلى تلك المكانة التى صارت إليها بعد ظهور الإسلام ، إذ إنها صارت لغة القرآن الكريم والحديث الشريف ، بل لغة الدين بوجه عام . وصار اهتمام العلماء بها عن رغبة قوية فى معرفة أسرار تلك اللغة التى نزل بها القرآن . فسعوا إلى حفظ تراثها اللغوى والدفاع عنه . وكان الناس على عهد الرسول يسألون فيما صعب عليهم فهمه من ألفاظ القرآن ، وبعد وفاته كانوا يرجعون إلى أهل العلم بحثا عن تفسير كلمة أو فهم معنى مستغلق ، وكانوا لا يتحرجون من التنقيب فى الشعر حتى يعثروا على ضالتهم ويصلوا إلى هدفهم ، وتنقل المصادر عن ابن عباس ، ترجمان القرآن ، عبارات تؤكد هذا النهج ، إذ ورد فيها قوله : « الشعر ديوان العرب ، فإذا خفى علينا الحرف من القرآن الذى أنزله الله رجعنا إلى الشعر فالتمسنا إلى ذلك فيه . .

وقد تحرى العلماء الدقة فى جمع اللغة ، وبالغوا فى تقصى فصاحة الرواة والمادة التى أخذوها عنهم ، حفاظاً على سلامة اللغة واستقصاء لأصولها وتنقيتها من الشوائب . فلم يصل إلينا على أرجح الآراء من ألفاظها إلا ما اطمأن إليه هؤلاء العلماء وطرح كثير من الألفاظ التى تطرق إليها الشك . وعلى الرغم من ذلك فإن المعاجم العربية قد حفظت مادة لغوية قل أن نجد نظيرا لها فى لغة أخرى ، فقد أورد العلماء أن «صحاح العربية » للجوهرى مثلاً يحوى أربعين ألف مادة ، و « القاموس المحيط » للفيروز أبادى يحوى ستين ألف مادة ، و « لسان العرب » لابن منظور ثمانين ألف مادة ، و « تاج العروس » للزبيدى مائة وعشرين ألف مادة تقريباً .

يرى عدد غير قليل من الباحثين أن التأليف اللغوى ارتبط فى نشأته بالنص القرآنى ، إذ إن التأليف فى اللغة أو النحو أو الصرف أو غيرها من علوم اللغة بإجماع الباحثين كان يهدف أساساً إلى سلامة قراءته وفهمه وتفسيره . وقد ارتكز التأليف فى المعاجم العربية ـ وهو الأمر الذى نعنى به فى هذا المقام ـ على المادة الغزيرة التى جمعها عدد كبير من اللغويين الذين صرفوا جل همهم فى إخلاص وأفنوا أعمارهم عن رضى فى الحفاظ على هذه المادة من الضياع . وتذكر المراجع أنهم خرجوا فى فترة متقدمة من القرن الثانى الهجرى إلى البادية (ما عرف بالرحلة إلى البادية) لجمع هذه اللغة من أفواه أبناء القبائل العربية ، فقد كانوا يصدرون عن تصور خاص للعربية الفصحى ، إذ هى العربية النقية من الشوائب التى لم تخالطها لغة أخرى .

رأى علماء اللغة القدامى أن الطريق إلى الحكم على سلامة اللغة وفصاحتها ونقائها هو قياسها على لغات البدو البعيدين عن مواضع الاختلاط إذ إن لغتهم تمثل معيار الصحة أو السلامة اللغوية . فإذا ما أريد التعرف على اللغة فى أنقى صورها فيجب الارتحال إلى هؤلاء الأعراب فى مواطنهم أو إلى البوادى التى تعيش فيها القبائل العربية الفصيحة ، ومعاشرتهم وسؤالهم والأخذ عنهم وتدوين ما سمعوا . ولم يكن هدفهم إلا تسجيل الألفاظ الفصيحة عن تلك القبائل الفصيحة التى تحددها المصادر بقيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض طىء ، وتجنبوا الأخذ عن أهل الحضر أو عن القبائل التى سكنت التخوم لمجاورتهم جماعات لغوية ليست عربية .

لما رأى بعض الأعراب هذا التعلق بأهل البادية ، وتكشف لهم استمرار حرص العلماء واهتمامهم بالرجوع إليهم ونقل مواد اللغة عنهم هاجر جماعة من هؤلاء الأعراب ـ فى عملية أو حركة مضادة ـ إليهم فى مدنهم وبخاصة فى البصرة والكوفة ليقدموا لهم ما يريدون مقابل جزاء مادى ، ومن أشهر هؤلاء الأعراب : أبو مالك عمرو بن كركرة ، وأبو ثروان العكلى وأبو جراح العقيلى وأبو سنيل الأعرابى وأبو البيداء الرياحى وغيرهم . وقد أفاد العلماء منهم كل الإفادة ودونوا أقوالهم وألفاظهم ونوادرهم وغرائبهم وملحهم وطرفهم . وقد حرصوا كل الحرص على التأكد من سلامة لغتهم وفصاحة منطقهم وعدم ضياع خصائص لهجات القبائل التى ينحدرون منها .

كان الأعراب إذن أهم مصدر لمعرفة الخصائص اللغوية للهجات ، وقد احتكم إليهم فى التمييز بين الفصيح وغير الفصيح ، والدلالات الدقيقة للألفاظ وتقديم الشواهد المؤيدة لضبط أو اشتقاق أو صحة استعمال ، ويكشف د . حجازى فى أسس علم اللغة العربية (ص ٩٩) عن مغزى العمل اللغوى الميدانى فى القرن الثانى الهجرى حين قال : (وبذلك لم يكن العمل اللغوى الميدانى فى القرن الثانى الهجرى محاولة لتسجيل الحياة اللغوية عند أبناء اللغة العربية أو محاولة لبحث جوانب التنوع اللغوى فى الجزيرة العربية ، بل كان محاولة للبحث عن الصيغ الفصيحة والكلمات الفصيحة عند القبائل العربية التى يقترب استخدامها للغة من المستوى اللغوى المنشود) ، ولا يعنى إبراز الأمر الثالث مغزى جوهريا للعمل اللغوى الميدانى إنكار إغفال الأمرين الأول والثانى اللذين تكشف المراجع عن قيمتهما غير المحدودة .

أثمرت حركة جمع اللغة مجموعة من الكتب أو الرسائل اللغوية التي اعتمدت عليها المعاجم العربية اعتماداً كبيراً إذ استوعبت كل ما ورد فيها من ثروة لغوية نادرة ، بل يعتمد عليها كذلك في التعرف على مبادئ وأصول نظرية اللغة عند العرب بشكل عام . ويلاحظ أن حركة تأليف المعاجم العربية بدأت موازية لتدوين الرسائل اللغوية في النصف الثاني من القرن الثاني الهجرى تقريبا . وتضم الرسائل مجموعات لفظية صنفت على أساس موضوعى ، أى أن كل رسالة كانت تعنى بجمع كل الألفاظ التى وردت فى موضوع بعينه ، بلا ترتيب معين فى بادىء الأمر ، ومن أشهر الموضوعات التى تم التأليف فيها :

الحشرات وخلق الإنسان والإبل والنعم والشاء وخلق الفرس والخيل وأسماء الخيل والصفات والمعانى أو أبيات المعانى ، والظواهر الطبيعية كالمطر والأنواء والبرق والرعد وغيرها ، والنبات والشجر والنخل والكرم والسرج واللجام والقوس والسيف والرجل والمنزل . . الخ .

يتفق الباحثون فى أن هذه الرسائل اللغوية تعد اللبنة الأولى أو الأساس فى عمل المعاجم الموضوعية ، بل أنها إرهاصات ظهور المعجم العربى بشكل عام ، ويرى د . ياقوت فى معاجم الموضوعات (ص ٤٠) : أن هذا الظهور المبكر لفكرة الجمع الموضوعى للألفاظ على نحو ما يتمثل فى (الرسائل اللغوية) يدل على إدراك العرب لبعض وظائف اللغة فى المجتمع ، ومنها أن المتكلم للغة والمستعمل لألفاظها قد تجد فى ذهنه فكرة ، ولكن محصوله اللغوى لا يسعفه للتعبير عنها ، وهنا يقدم المعجم الموضوعى اللفظ الذى يعبر عن تلك الفكرة . ولم يقدم اللفظ مجردا ، وإنما قدمه فى سياق ؛ وذلك يساعد على الدقة فى التعبير ، والسهولة فى الحصول على المعنى ، وهو أهم ما فى هذه المعاجم بصفة عامة .

يرجع الفضل فى جمع ألفاظ اللغة وتصنيفها فى موضوعات متفردة ، وشرح دلالات هذه الألفاظ إلى جماعة من الرواد الأوائل ، جامعى اللغة كأبى عبيدة والأصمعى وابن الأعرابى وأبى زيد الأنصارى وأبى عمرو الشيبانى ، والرياشى ، ومؤرج السدوسى وقطرب وابن قتيبة والنضر بن شميل والمبرد والفراء وغيرهم . فقد كانوا المعين الذى قدم للمتأخرين ألفاظ اللغة اعتماداً على الرواية الشفاهية أو الخبرة الذاتية أو كليهما معاً .

ويصعب - استناداً إلى عدد من الشواهد - أن نقبل رأى من ذهب إلى أن حركة العمل اللغوى الميدانى قد توقفت فى القرن الثانى الهجرى ، وبدأت ملاحظة التغير الذى يعترى الاستخدام اللغوى بعد القرن الثانى ، إذ نرى مثلاً أن الأزهرى (ت ٣٧٠ هـ) فى القرن الرابع قد اعتمد فى معظم المادة التى وردت فى معجمه (تهذيب اللغة) على النقل المباشر ، إذ إنه جمعها من البدو الذين عاش بينهم فترة من الزمن . ونميل إلى ما ورد لدى المصادر العربية من أن الاستشهاد باللغة (العمل اللغوى الميدانى) قد انتهى فى القرن الرابع الهجرى .

دعا القرآن الكريم ، تنزيل العزيز الحكيم ، العرب إلى النظر فى خلق الإنسان والكون وما فى السموات والأرض من إبداع الخالق الذى سخر ما خلق للكائن الذى شرفه واصطفاه لحمل الأمانة . وتكشف عناوين الرسائل التى وضعها هؤلاء اللغويون أنها استقيت من أسماء بعض السور الكريمة ، فقد جمعت كل الألفاظ التى كانت لشرح النحل والنمل والأنعام والشمس والقمر والليل والنهار والأيام والشهور . . . الخ . كما عنيت الرسائل بتسجيل الألفاظ الخاصة ببيئتهم وحياتهم وأيامهم وقيمهم ومثلهم ؛ فتناولوا الحيوان والنبات والشجر والأزمنة والأنواء والمطر والآبار والسيوف والرياح والقسى والدروع ، والشجاعة والثأر والكرم والبخل والطمع والتفاؤل والتشاؤم وغير ذلك .

وحرصوا على تقديم الأدلة على صحة ما أوردوا من ألفاظ وتفسيرات لها من خلال شواهد استقيت من أشعار أصحاب المعلقات أساساً ، والرجز ، والأقوال والحكم والأمثال التى كانت سائرة بين العرب . وعُنوا أشد العناية بتسجيل الفروق بين اللهجات العربية وبخاصة لهجات الحجاز وتميم وهذيل . وظلت التعبيرات الشائعة فى كتب اللغة مثل لغة الحجاز أو لغة أهل الحجاز أو لغة تميم أو لغة هذيل لا تعنى الاستخدام اللغوى عند هذه القبائل عموماً ، بل تعنى الاستخدام اللغوى عند هذه القبائل فى القرن الثانى الهجرى . فقد حظى ذلك المستوى الذى رصد فى تلك الفترة بأهمية بالغة ، بل عده كثير من المتأخرين المعيار الذى يحكم بالسلامة أو الفصاحة .

اتفق اللغويون إلى حد بعيد فى طريقة شرح الألفاظ التى دارت حولها رسائلهم ، إذ كان النهج الأساسى استخدام العبارات الموضحة للألفاظ وتقديم الشواهد المؤكدة لصحة المعانى المختارة ، فإذا لم يجدوا الشواهد لجأوا إلى افتراض عبارات وسياقات

تعين على إيضاح المعنى . وكانت تصنف الألفاظ حسب أحوال الشيء ودرجاته ، ويشار إلى الموضوع واللهجة التى تختص بدلالة ما مخالفة للدلالة العامة للفظ ، وربما يفسر اللفظ بلفظ مرادف له إلى حد ما إلا أنهم ينبهون إلى السياقات والمواقف للتمييز بين الاستخدامات المختلفة فى بعض الأحيان .

وتبين المادة اللغوية التى تضمها هذه الرسائل ولعهم ببعض الظواهر اللغوية التى رأوا أنها تميز اللغة العربية عن غيرها من اللغات ، وهى « الاشتقاق والنحت والأضداد والترادف والمشترك اللفظى » بل إنهم قد حرصوا على إحياء الألفاظ التى غابت أو كانت غير شائعة على ألسنة الناس ، فرصدوها وفسروها وأثبتوا فصاحتها وقيمتها فى الاستعمال فيما عرف عندهم بـ « النوادر والغرائب والشوارد » ، ونبهوا على الألفاظ التى تنفر عنها الأسماع وضرورة ابتعاد الأدباء أو الكتاب عن استعمالها فيما عرف عندهم بـ « الوحشى أو حوشى الكلام » ، كما أنهم لم يغفلوا رصد ما دخل إلى العربية وصار مألوفا فى لغة الناس تحت اسم « المعرب والدخيل » ، وتتبعوا الدلالات الجديدة التى اكتسبتها ألفاظ عربية قديمة ، فحملت دلالات مخالفة لما كان يعرفه العرب ، وعرف ذلك تحت مصطلح « المولد » .

لا شك أن حركة التأليف قد شهدت نهضة كبيرة منذ أواخر القرن الثانى الهجرى بعد معرفة العرب صناعة الورق نقلا عن الصينيين فى سمرقند عام (٩٤ هـ - ٧١٢ م) فى أثناء الفتوح الإسلامية ، فقد كانت وسائل الكتابة قبل الإسلام وبعد ظهوره بقليل صعبة ومحدودة ولا تسمح بانتشار العلم والمعرفة وثقافة ذلك العصر مدونا إلا فى قدر محدود ، ثم عرفت القراطيس المصرية (أوراق البردى) مادة للكتابة التى تعمر خزائن المكتبات فى مصر وبعض البلاد العربية والأوروبية وأمريكا . وقد أدى ذلك الكشف أو على الأصح معرفة العرب بالورق إلى إمكان ازدياد حركة التأليف والترجمة والتدوين لما يسرته هذه المادة كما وكيفا ، كما أن تلك الحركة قد لقيت تشجيعاً بالغاً من الخلفاء والولاة وأولى الأمر ، بل إن بعضهم قد بالغ فى اقتناء الكتب والمكافأة على التأليف أو الترجمة . بيد أن نوائب الدهر ونوازل الأيام والمحن التى مر بها العالم الإسلامى قد أبت إلا أن يحتفظ بقدر محدود من تراثه .

(١)

الرسائل اللغوية ذات الموضوع الواحد

- مقدمة
- الحشرات
- خلق الإنسان
- الخيل
- الإبل
- النخل والكرم

(١)
الرسائل اللغوية ذات الموضوع الواحد

مقدمة

عنى اللغويون العرب الأوائل بتأليف رسائل صغيرة تدور كل رسالة منها حول موضوع واحد ، وتعرض لجزئيات كل موضوع وصفاته وأحواله والفروق الخاصة بكل منها ، وتتحدد هذه الموضوعات فى خلق الإنسان ، والحشرات والوحوش والحيوان وبخاصة الخيل والإبل والشاه ، والنبات والشجر وبخاصة النخل والكرم ، والمطر والأيام والليالى والشهور والرحل والمنزل والدارات وغير ذلك .

وتتكرر هنا أسماء عدد من اللغويين الأوائل الذين حرصوا على جمع اللغة العربية فى صورة هذه الرسائل التى صارت فيما بعد نواة المعاجم العربية ، وعليها اعتمد مؤلفو المعاجم فى موادهم اللغوية وتوثيقها والتثبت من صحتها ومعرفة الدلالات والفروق بين المفردات المختلفة ، وإمكان تفسيرها وشرحها شرحاً دقيقاً . ومن هذه الأسماء الأصمعى (عبد الملك بن قريب « ت ٢١٥ هـ ») الذى أسهم بدور جوهرى فى الحفاظ على العربية الفصحى ونقل موادها سليمة بريئة من الشوائب ، غير أن كثيراً من مؤلفاته قد ضاع ، ولم يبق منها إلا رسائل فى الإبل والخيل والشاه والوحوش والفرق وخلق الإنسان والنبات والشجر ، وأبو زيد الأنصارى (٢١٥ هـ) الذى لا يقل دوره عن دور الأصمعى وقد بقيت من مؤلفاته رسائل فى المطر والهمز واللبأ واللبن وكتاب النوادر فى اللغة ، والفراء (ت٢٠٧ هـ) وقطرب (٢٠٦ هـ) ، وأبو عمرو الشيبانى (٢٠٦ هـ) ، وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) وابن الأعرابى (٢٣١ هـ)وأبو حاتم السجستانى (٢٥٥ هـ) وغيرهم .

وتتسم رسائل هؤلاء الأوائل بخصوصية من جهات عدة ؛ فهم لا ينقلون من الألفاظ إلا ما تأكدوا من فصاحتها أخذا عن مجموعة من الأعراب الفصحاء ، إذ لم تتوقف رحلتهم إلى البوادى التى تعيش فيها القبائل الفصيحة ليسمعوا ويدونوا ، وأعرضوا عن إثبات كل ما يرقى الشك إليه . كما أنهم قد حرصوا على جمع كل ما يمكن أن يصلوا إليه فى الموضوع ، غير أنهم قد أثبتوا هذه المواد بلا ترتيب ولا تنظيم ، فقد يغلب على هذه الرسائل سرد معين متكرر تحكمه مفردات الموضوع دون اعتبارات منهجية أخرى ، وإن كان من الممكن تقسيم هذه المادة وفق مجالات دلالات جزئية .

وعلى الرغم من العناية بتفسير مواد اللغة إلا أن عدداً غير قليل منها يذكر بلا شرح ، فظل غامضاً بلا فائدة . والتفت جماعة منهم إلى الحديث عن المذكر والمؤنث والمفرد والجمع وبعض مشتقات اللفظ من فعل وصفة ومصدر ، وعنوا برصد الاختلاف بين اللغات أو اللهجات العربية . واتفق معظمهم فى طريقة الاستشهاد ، إذ إنهم حرصوا على التدليل على صحة ما يدونون بذكر شواهد من الشعر والقرآن والأقوال والحكم والأمثال السائرة وبعض الحديث ، وإن اختلفوا فيما بينهم فى كثافة المادة والاستشهاد عليها ، وإن كان المتأخرون قد توسعوا فى الاستشهاد .

ونحاول فيما يلى أن نعرض لبعض موضوعات هذه الرسائل الصغيرة ، ونتوقف عند بعض موادها ، ثم أثرها فى الكتب المتأخرة ، لاكتشاف الفروق الدقيقة بينها ، وتتبع الإضافات من جهتى المادة والمنهج فى المقام الأول . وأول هذه الموضوعات هو الحشرات ، إذ يذهب عدد من الباحثين إلى أن كل من المفسرين واللغويين قد أولوه عناية كبيرة لورود طائفة من الحشرات فى القرآن كالنمل والنحل والذباب والعنكبوت والجراد والبعوض .

وعلى الرغم مما ينقل عن كتب التراجم والطبقات أنه قد ألف فيه عدد من اللغويين الأوائل كأبى خيرة الأعرابى وأبى عمرو والشيبانى وأبى عبيدة والأصمعى وابن الأعرابى وأبى حاتم السجستانى وغيرهم إلا أنه لم يبق فيها أى كتاب مستقل ، وإنما أفراد لها المتأخرون أبواباً كما فعل أبو عبيد فى الغريب المصنف ، والخطيب الإسكافى فى مبادئ اللغة ، والثعالبى فى فقه اللغة ، وابن سيده فى المخصص . ومن البديهى أن تكون المادة لدى الأوائل محدودة ثم تتسع لدى المتأخرين ، كما يتضح بخاصة لدى أبى عبيد فى غريبه ، إذ خصص لها أبواباً ، تناول فيها عددا من الحشرات ، وعالج فيها

أسماءها وأسماء أعضائها وصفاتها وجماعاتها وحرص على إثبات اللفظ المفرد والجمع والمذكر والمؤنث واختلاف اللغات وذكر بعض الأشعار التى ورد فيها حديث عنها وإن كانت قليلة .

وقد وصل التأليف فى هذا الموضوع إلى ذروته لدى ابن سيده فى مخصصه ، حين أفرد لها جزءاً كبيرة قسمه قسمين ، فجعل الأول للحشرات والثانى للهوام ، وانتهج طريقة واحدة فى العرض ، إذ كان يبدأ بالتعريف ثم يدرج تحته ما يدخل فيه ، وعنى بأوصافها وأنواعها وأصواتها ، وإن كان قد أولى اهتماماً أكبر بالحشرات . غير أنه تابع أبا عبيد فى ذكر المفرد والجمع والمذكر والمؤنث ، وخالفه فى العناية ببعض المسائل اللغوية والنحوية والصرفية واللغات والاستشهاد بالشعر والأمثال وذكر الحكايات والأخبار .

انفرد عدد من اللغويين فى تأليف رسائل صغيرة دقيقة فى خلق الإنسان يعرضون فيها لتكوينه الخَلْقى ، أى وصف كل عضو من أعضائه وذكر كل المفردات التى أطلقت على كل عضوٍ ، والصفات والأحوال التى تعتريها . كما عرضوا لصفاته الخُلُقية من كرم وبخل وشجاعة وجبن وضعف وقوة ، وحدة العقل وضعفه وذكاء القلب وفتوره إلى آخره ، كما أشاروا إلى اختلاف الناس فى النعوت والأوصاف والأصوات ، بل إن كتب أو رسائل (الفرق) قد حرصت على بيان أوجه التمييز بين الإنسان وغيره من المخلوقات من جهات عدة ، وبخاصة تحديد الأسماء والأحوال والأوصاف التى يخص بها بعض مخلوقات الله . وأظن أن سبب وضع هذا اللون من الرسائل لا يرجع إلى مجرد الجمع لأغراض تعليمية أو معرفية فحسب ، وإنما يمكن أن يضاف إلى ذلك استدراك الضعف الذى نشأ ، وتمثل فى عدم التمييز والفصل بين أسماء وأوصاف وأحوال يختص بها الإنسان ، وأخرى يختص بها غيره . ولم يستسغ اللغويون هذه الحال إذ رأوا ضرورة التبصير بحرص العرب على التمييز الدقيق وتضمن لغتهم مفردات كثيرة قادرة على إيضاح ذلك .

ومن الرسائل الأولى التى وصلت إلينا رسالة أو كتاب خلق الإنسان للأصمعى ، وهو ينقسم ثلاثة أقسام ، الأول مقدمة تعرض لأمور عامة مثل الحمل والولادة والسن ، ثم وصف الإنسان وكل عضو من أعضائه والأحوال التى تعتريها ويختمه ببعض أوصافه الخلقية والخلقية . وتشكل المادة التى أوردها الأساس لكثير من الكتب

التى ألفت فيها بعد فى هذا الموضوع ، كما أن طريقته فى المعالجة قد أثرت فيها أيضاً ، إذ إنه قد أكثر من الاستشهاد بالشعر والتعليق عليه ، والأخبار والأقوال والأمثال ، وعنى كذلك بأمور صرفية ، مثل التفاته إلى المذكر والمؤنث والمفرد والجمع وذكر المفردات المختلفة التى أطلقت على عضو واحد وعنى باختلاف اللغات ، ومشتقات اللفظ ، وإن لم ينتظم فى ذلك ، إذ كانت تحكمه ـ فى رأيى ـ المادة التى جمعها .

وأورد أبو عبيد أكثر مادة الأصمعى فى غريبه إلا أنه أضاف إليها من عدد من اللغويين الآخرين كأبى زيد والفراء والكسائى وأبى عمرو الشيبانى وابن الأعرابى وغيرهم . كما أنه تأثر بالأصمعى فى نهجه ، إذ ليس له نهج خاص به فى ترتيب أبواب كتاب خلق الإنسان ، بل كانت تحكمه المادة المنقولة ، لذا نجد تكراراً لموضوعات كان من الممكن أن تجمع تحت باب واحد ، وتابع من سبقه أيضاً فى عنايتهم بذكر صيغ صرفية مختلفة للمفردات ، وإن كانت محدودة لديه . وبعبارة موجزة لم يخرج أبو عبيد فى هذا الباب عن النهج التى اختطه لنفسه فى مؤلفه كله من توثيق المادة وعزو الوارد فيها إلى أصحابها .

أما كتاب خلق الإنسان لثابت بن أبى ثابت (من علماء القرن الثالث الهجرى) فيعد من أفضل ما ألف فى هذا الباب ويذكر محققه الأستاذ عبد الستار فراج فى مقدمته(١) : ولقد صدق من قال إن كتاب خلق الإنسان أجاد فيه حق الإجادة ـ وقد دلنا هذا الكتاب على سعة فى الإطلاع ، وبراعة فى الاستشهاد ، وخبرة عظيمة فى تفصيل جميع أجزاء الإنسان ، ودقائق ما يحويه جسمه ، ومسميات كل ذلك وأوصافه ، مما يعين الباحثين والمعربين على أداء مهمتهم . وقد حرص المؤلف أيضاً على إثبات مراجعه ، إذ إنه اختص بالمادة التى نقلها عن أبى عبيد والأثرم وسلمة بن عاصم بعناية أكثر ، وأطال فى وصف الإنسان وأعضائه وأحواله وأوصافه الخلقية والخلقية ، مقتفياً فى ذلك خطى الأصمعى ـ مع ملاحظة أن كتاب الأصمعى لا يبلغ نصف ما فى كتاب ثابت ، من حيث اللغة والشواهد والتفصيل ، ونسبة ما فيه من الشواهد إلى قائليها ـ فى ترتيبه الجميل فى وصف أعضاء الإنسان دون أبى عبيد ، غير أنه أكثر من الشواهد الشعرية بالإضافة إلى بعض آيات وأحاديث وأمثال .

ووصل التأليف فيه إلى قمته على يد ابن سيده فى مخصصه الذى سار على نهج أبى عبيد ، غير أنه توسع فى المادة توسعاً شديداً إلى حد ـ رأى معه د . حسين نصار فى

المعجم العربى ص ١٠٨ ـ أنه أراد بذلك أن يضيع وجه الشبه بين معالجته ومعالجة الأصمعى ، وإن كان قد أدخل أبواباً كثيرة جديدة ليست عند الأصمعى مثل أبواب الغريب المصنف الاجتماعية ، بالإضافة إلى أنه نقل فى جزئيه الأول والثانى أغلب ما فى كتاب ثابت ، مع إيجاز وترك اسم الشاعر فى كثير من المواضع وإدماج مع المؤلفين الآخرين ، كما يقول الأستاذ عبد الستار فراج فى المقدمة أيضاً ص (ج) .

لم يحد ابن سيده عن نظام الأصمعى ، إذ إنه أفضل نظام ألف فى هذا الموضوع ، غير أن اتساع المادة يرجع إلى تأخره ، فقد سبق بكتب توالت فى علاج هذا الموضوع وغيره ، فكتاب ثابت مثلاً ضعف كتاب الأصمعى من حيث اللغة (المادة) والشواهد والتفصيلات كما أشرنا آنفا ، وقد عول عليهما كل من ألف بعدهما فى هذا الموضوع ، غير أننا نجد ابن سيده قد تردد فى نهجه فى التعامل مع المادة اللغوية ، فنلحظ عناوين الكتب السابقة عليه ، وبخاصة كتابا الأصمعى وأبى عبيد ، بلا أدنى تغيير ، أما ترتيب المادة التى اقتبسها منها فقد أجرى عليها تغييراً بالتوسيع والحشو والإضافة ، وتفرد بعناية أكبر بمسائل صرفية ونحوية . (ستورد فهرس كتاب « خلق الإنسان » لثابت بن أبى ثابت كاملاً فى بداية النماذج وباباً واحداًفقط منه حتى يتعرف القارئ مدى إجادة هذا العالم الجليل فى التأليف فى هذا الموضوع القيم) .

عنى اللغويون العرب بالتصنيف فى الخيل والإبل عناية فائقة ، إذ إن الخيل والإبل أداتهم فى الحرب والسلم معاً ، فتناولوا الأسماء والصفات والأعضاء والعيوب والمحاسن والأمراض والأدواء وغير ذلك . وقد أشرت من قبل إلى أن للأصمعى (٢١٦ هـ) كتاباً فى الإبل ، تحدث فيه عن نتاجها وحلبها وأسماء أعضائها وألوانها وطريقة ورودها الماء وأدوائها وأوصافها وأمراضها وعيوبها ومحاسنها . . الخ . أما فى كتاب الخيل فتحدث فيه عن أعضائها وما يستحب أو يكره فيه ، ووصف مشيها وعدوها وألوانها وعلاماتها والخيل المشهور وأصحابها وغير ذلك ، وإن اختص اتجاه آخر عنى بأنساب الخيل وأسمائها وقبائلها وأخبارها كما فى كتابى ابن الكلبى وابن الأعرابى . فقد فصلوا فى صيانة العرب لها وإيثارهم لها وذكر ما ورد فيها من أشعار وآيات قرآنية وأحاديث شريفة وأقوال وأخبار وآثار وغير ذلك . وعلى الرغم من قلة المادة مقارنة بما ورد لدى غيره مما عالج الموضوع ذاته إلا أنه قد عرض لمعظمها فى انتظام ، وحرص على ذكر المفردات والأفعال والصفات الخاصة بكل حالة من حالات

الخيل مما جعل مادته أكثر ثراء ، إذ عرف عن الأصمعي أنه كان قادراً على تحديد كل مسمى والعضو الذى يشير إليه عملياً وليس حفظاً أو نقلاً عن الآخرين دون خبرة أو دربة أو دراية دقيقة . ويتضح كذلك أنه قد عنى كعادته بالاستشهاد بالشعر ، وإن كان أقل من غيره .

وقد عالج غيره من اللغويين الموضوعات ذاتها ، ولكنهم اختلفوا عنه من نواح عدة ، فمن جهة المادة نجدها زادت واتسعت الأبواب لدى أبى عبيد فى غريبه ، إذ حرص على ذكر كثير من نواحى الخيل التى وردت لدى الأصمعى ، وإن فارقه فى مواضع عدة بمراعاة تقديم مجموعة الأسماء التى يفسرها فى صدر فصوله ، ثم يأخذ فى تفسيرها تباعاً ، وعلى الرغم من ذلك نجد تكراراً بلا غناء ، ووافق الأصمعى أيضاً فى شواهده الشعرية . ونجد ذلك التقسيم الموضوع ذاته فى كتاب الخيل من مخصص ابن سيده ، وكذلك التكرار . ولم يخرج هذا أيضاً عن نهجه السابق ذكره ، إذ كان يتدخل فى الاقتباسات فيحذف ويغير ويبدل ويضيف ، ولم يعن بأسماء الرواة ، وأغفل بعض الأشعار والشواهد الأخرى ، وأضاف مسائل لغوية نحوية وصرفية واختلافات حول المفردات أو الشواهد أو التفسيرات إلى غير ذلك مما اختص به ابن سيده .

ونختم معالجتنا للرسائل بوصف للمادة التى تضمها رسائل النخل والكرم ، إذ إن للأصمعى أو لأبى حاتم السجستانى رواية عن الأصمعى رسالة بذلك العنوان ، يصدرها بذكر أحوال النخل وزرعها ونعوت سعفها وكربها وقُلْبها وحمل النخل وسقوطه وطلعه وإدراك ثمره وتغير ثمره وفساده . وتضم أيضاً نعوتَ النخلة فى طولها وحملها وأجناسها وعذوقها ، ويعرض لنعوتها فى نباتها وجماعاتها ومنافعها . أما رسالة الكرم فتبدأ بحديث عن العنب ، ثم ضروبه وزرعه وأحوال نضجه والخمر وأسمائها وكيفية صنعها . . الخ ، ولا تختلف عن سابقتها فى ثراء المادة اللغوية ، والنهج الموضوعى فى عرضها ، والعناية بالاستشهاد والتفسير ودلالات المفردات .

وفيما يلى نماذج من الرسائل اللغوية الصغيرة

٥ ـ فهرس الكتاب

من كتاب « خلق الإنسان » لثابت بن أبي ثابت

باب

(٩٨) ما يُستقبح في العَيْن من الصفات بالنَّظر

وفي العَيْن الخَزَرُ ، وهو أنْ يكُونَ الرجُلُ كأنَّما يَنْظُر في أحَد شُقَّيْه ، أي جانبَيْه ، ويقال : إنّه ليَتَخازَرُ إلى الشيء إذا نَظَر إليه بمُؤْخِرِ عَيْنِه ولم يَستَقْبِلْهُ بنَظَرِه ، وقال لَقيطُ بنُ يَعْمُرَ الإيادي [1] :

خُزْرٌ عُيُونُهُمُ كَـأنَّ لَحْظَهُـمُ

حَرِيقُ نارٍ تَرَى منْه السَّنَا قِطَعا [2]

ومن النَّظرِ الشَّزْرُ ، يقال نَظَر إليه شَزْرًا ، إذا نظر إليه عن يَمينه أو عَنْ شِماله ، قال الأخطل [3] :

تَنَحَّ ابنَ صَفَّارٍ إليكَ فإنّني

صَبُورٌ على الشَّحْناء والنَّظَرِ الشَّزْرِ

وفي النظرِ البَرْهَمَةُ ، وهو فَتْحُ العَيْنِ وإدامةُ النَّظَرِ ، بَرْهَم يُبَرْهِمُ بَرْهَمَةً ، قال العجّاج [4] :

يَمْزُجْنَ بالنّاصِع لَوْنًا مُسْهَمَا

ونَظَرًا هَـوْنَ الهُوَيْنَا بَرْهَمَـا

---

(١) فوق « يعمر » كلمة عمرو . وفي الهامش ما يأتي : في النسخة لقيط بن زرارة وتحتها إشارة تدل على أن ذلك خطأ .

(٢) مختارات ابن الشجري ٣ والمخصص ١ : ١١٩ .

(٣) ديوانه ٢٢٠ والمخصص ١ : ١١٩ .

(٤) مجموع أشعار العرب ٢ : ٨٨ والمخصص ١ : ١١٨ وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٧ وانظر اختلاف الرواية .

وإذا أدام النَّظرَ في سكون الطَّرْف فذلك الرُّنُوُّ ، يقال : رَنَا يَرْنُو رُنُوّاً ، وظلّ فلانٌ رَانياً إلى فُلان ، وقد (٩٩) أَرْنَانى حُسْنُ المنظرِ إرناءً ، أى ألجأنى إلى أنْ أنظرَ إليه دائماً ، قال العجّاج (١) :

فلقدْ أرْنى ولقدْ أرْنى
غُـرّاً كآرَام الصَّريمِ الغُنّ

ومن النظر البَرْشَمَةُ ، وهو حِدَّةُ النظرِ ، والبِرْشَامُ مِثْلُه ، يقال : بَرْشَمَ يُبَرْشِمَ بَرْشَمَةً ، قال الراجز :

* والقومُ مِنْ مُبَرْشِمٍ وضامِرٍ *

ومن النظر التَّحْمِيجُ ، وهو شِدَّةُ النظرِ مع فَتْحِ العَيْنِ ، قال أبو العيال (٢) :

وحَمَّجَ للجبـانِ المَـوْ
تُ حَتَّى قلبُـه يَجِـبُ

ومن النظر الشَّوَسُ ، وهو أن يَنظر الرجلُ بإحدَى عَيْنَيه ويُميلَ وَجْهَهُ فى شِقّ العَيْنِ التى يَنظُر بها ، وقال ذو الإصبَعِ العَدْوَانىُّ التحميج : والشَّوَسَ .

آإنْ رأيتَ بَنـى أبيـ
كَ مُحَمِّجِينَ إلىَّ شُوسَـا (٣) :

ومن النظر التَّدْوِيمُ ، وهو أنْ تُدَوِّمَ الحدقَةُ كأنَّها فى فَلْكَةٍ ، يقال : دَوَّمَتْ عينُه تَدْوِيماً ، قال رُؤبة (٤) :

---

(١) مجموع أشعار العرب ٢ : ٦٥ ـ ٦٦ وبينهما بيت والمخصص ١ : ١١٧ وخلق الإنسان للأصمعى ١٨٧ .
(٢) أشعار الهذليين تحقيق ٤٣٠ واللسان (حمج) وخلق الإنسان للأصمعى ١٨٧ والمخصص ١ : ١١٧ .
(٣) اللسان (شوس) و (حمج) وخلق الإنسان للأصمعى ١٨٧ .
(٤) مجموع أشعار العرب ٣ : ١٨٤ والمخصص ١ : ١١٨ وخلق الإنسان للأصمعى ١٨٥ .

تَيْهَاءَ لا يَنْجُو بِهَا مَنْ دَوَّمَا

إذا عَلاها ذُو انقباضٍ أجْذَمَا

(١٠٠) أي أسْرَعَ ، ومنه سُمِّيت الدُّوَّامَةُ لِدَوَرَانِها ، والدُّوَامُ لِدَوَرَانِهِ ، وقال ذو الرُّمَّة :

يُدَوِّمُ رَقراقُ السَّرابِ برأسه

كما دَوَّمَتْ في الأرضِ فَلْكَةُ مِغْزَلِ (١) :

ومن النظر الإِتَارُ ، وهو إدامةُ النَّظرِ ، يقال أَتَارَ النَّظَرَ إِتَاراً . قال الكُمَيْتُ :

أَتَارَتْهُمْ بَصَرِي وَالآلُ يَرْفَعُهُمْ

حَتَّى اسْمَدَرَّ بِطَرْفِ العَيْنِ إِتَارِي (٢)

وقد يقال : أَتَارَةً ، بغير همز

والشُّفُونُ : النظرُ في اعتراضٍ ، يقال : شَفَنَ يَشْفِنُ شُفُوناً . قال جَنْدَلٌ :

ذُو (٣) خَنْزُوَانَاتٍ ولَمَّاحٌ شَفَنْ (٤)

ويقال « شَفَنْ » والخُنْزُوَانُ والخُنْزُوَانَةُ والخُنْزُوَانِيَة : الكِبْرُ ، يقال : في رأسه خُنْزُوَانَةٌ ، أي كِبْرٌ .

والرَّأْرَأَةُ : فَتْحُ العَيْنِ واستدارةُ الحَدَقَة كأنَّها تَمُوجُ في العَيْنِ ، يُقال : إن فلانةً إذا نظرت رَأْرَأَتْ ، وإذا كانت المرأةُ كذلك قيل : إنَّ فلانةً لَرَأْرَاةٌ من النساءِ ، ومنه سُمِّيت المرأةُ الرَّأْرَاةُ ابنةُ مُرٍّ أختُ تميم بن مُرٍّ ، وكانت كذلك :

١٠١ ـ ويقال : أرْشَقَتْ إذا حَدَّدَت النظرَ ، قال الشاعر (٥) :

* وَيَرُوعُني مُقَلُ الصُّوَارِ المُرْشِقِ *

---

(١) ديوانه ٥١٧ والمخصص ١ : ١١٨ وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٥ .

(٢) اللسان (تأر) والمخصص ١ : ١١٦ وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٢ .

(٣) في الهامش « ذي » .

(٤) المخصص ١ : ١١٩ وخلق الإنسان للأصمعي ١٨٧ .

(٥) الشاعر هو القطامي ديوانه ٣٤ واللسان (مقل) والمخصص ١ : ١١٦ .
وصدره : « ولقد يروع قلوبهن تكلمي » ورواية أخرى « ولقد يروق . . . » .

ويقال : رَجُلٌ شائهُ البَصَرِ ، وشاهى البَصَرِ إذا كان حَديدَ البَصرِ .

ويُقال : شَصَا بَصَرُهُ يَشْصُو شُصُوّاً ، وهو مثلُ الشُّخُوص .

ومثله سَمَا بَصَرُهُ ، وطَمَحَ بَصَرُهُ ، مثلُ الشُّخوص أيضاً .

ويقال : شَطَرَ بَصَرُهُ يَشْطُرُ شَطْراً وشُطُوراً ، وهو الذى كأنه يَنظرُ إليك وإلى آخَرَ .

قال الفرّاءُ : ويقال : عَيْنَاه تَزِرَّان فى رأسه ، إذا توَقّدَتا .

ويقال : جَلَّى ببصَرِه ، إذا رمى بِبَصَرِه .

وكذلك جَلَّى الصَّقْرُ ، إذا نظر إلى صَيْده ، وهو يُجَلِّى تَجْليِاً وتَجْلِيَةً .

قال الأصمعى ، ويقال : غَيَّقَ ذلك الأمْرُ بَصَرى يُغَيِّقُه تَغْييقاً ، وهو أن يُهَيِّجَه ويُحَيِّرَه فيَذْهَبَ به ، قال العجّاجُ :

لا تَحْسِبَنَّ الخَنْدَقَيْنِ والحَفَرْ

آذِىَّ أورادٍ يُغَيِّقْنَ البَصَرْ (١)

قال الأصمعىُّ : والعربُ تقول للرجل إذا خَشُوا أنْ يُصيبَ الرَّجُلَ بالعين أو المرأةَ : لا تُشْوِهْ (١٠٢) عَلَىَّ ، أىْ لا تَرْفَعْ طَرْفَكَ تَنظُرُ إلىّ .

ومن ذلك قولُهم : فَرَسٌ أشْوَهُ ـ وفَرَسٌ شَوْهَاءُ ـ إذا كان يُرْفَعُ إليهما الطَّرْفُ من حُسْنِهما ، وقال ابنُ مُقْبِل :

وَشَوْهَاءَ مِلْواحٍ يَـزِلُّ بَرِيُّها

تُوَقَّرُ بَعْدَ الرَّوْعِ طَوْراً وتُمْسَحُ (٢) .

---

(١) مجموع أشعار العرب ٢ : ٢٠ وبينهما بيتان والمخصص ١ : ١٠٦ .

(٢) فى الهامش ما يأتى : فى أخرى : توقر بعد الربو وفى الهامش من الجهة الأخرى وضعت كلمة « الربو » وعلى كلمة الروع فى البيت إشارة إلى اختلاف الرواية وفى ديوانه ٣٦ :

وجرداء ملواح يجول بريمها   توقر بعد الربو قرطا وتمسح

باب

الدمع وما فيه

قال الأصمعيُّ : وفي الجبْهة عرقانِ يُسمَّيان الشأنَيْنِ يَسقيانِ العَيْنين ، قال عَبيدُ بنُ الأبرص [1] :

عَيْناكَ دَمْعُهُما سَرُوبُ

كأنَّ شأنَيْهما شَعيبُ

« فالسَّرُوبُ » : السائلُ « والشَّعيبُ » : المزادةُ من . . . . . .

---

(١) ديوانه ٦ .

من كتاب « خلق الإنسان » للأصمعي

ما يذكر من تقلّب أحوال الإنسان

قال أبو سعيد يقال للمولود حينئذٍ وليد ، ثم طفل قال ولا أدري ما وقته ويقال طِفل وطَفل ، فأمّا الطِّفل فهو الصغير وأمّا الطَّفل فهو الرّخص النّاعم ، ثمّ شدخ إذا كان صغيرا رطبا ، فإذا سمن شيئا قيل قد تحلّم وقد اتفال ، فإذا فُطم فهو فطيم ، فإذا أفصح وارتفع فهو جفر ، فإذا ارتفع عن ذلك فهو جحوش ، قال المعترض الهذلي

قتلنا مخلدا وابني حراق ... وآخر جحوشا فوق الفطيم

فإذا عدم وقوي فهو حزوّر ، قال النابغة

وإذا نزعت نزعت عن مستحصف ... نزع الحزوّر بالرشاء المحصد

فإذا ارتفع ولم يبلغ الحلم فهو يفعة ويافع يقال غلام يافع وغلام يفعة وغلمان يفعة الواحد والجميع فيه سواء ، وقد يقال غلمان أيفاع وقد أيفع الغلام يوفع إيفاعا ، قال الشاعر [وهو متمم بن نويرة اليربوعي]

كهول ومرد من بني عمّ مالك ... وأيفاع صدق لو تملّيتهم رضى

تملّيتهم أي تمتّعت بهم ، ويقال من هذا أبليت جديدا وتملّيت حبيبا أي تمتّعت به ، فإذا احتلم فهو حالم ، فإذا خرج وجهه فهو طارّ

وَيُقَالُ قَدْ طَرَّ شَارِبُهُ ، قَالَ ٱلشَّاعِرُ [وَهُوَ أَبُو قَيْسِ بْنُ رِفَاعَةَ]

مِنَّا ٱلَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ   وَٱلْعَانِسُونَ وَمِنَّا ٱلْمُرْدُ وَٱلشِّيبُ

مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ بِٱلْفَتْحِ هَكَذَا يُنْشِدُهُ بِٱلْفَتْحِ ، وَيُقَالُ لِلْبَعِيرِ إِذَا أَلْقَى وَبَرَهُ وَنَبَتَ لَهُ وَبَرٌ آخَرُ جَدِيدٌ قَدْ طَرَّ يَطُرُّ طُرُورًا ، وَيُقَالُ لِلْحِمَارِ إِذَا أَلْقَى شَعَرَهُ وَنَبَتَ لَهُ شَعَرٌ آخَرُ جَدِيدٌ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَإِذَا ٱلْتَفَّ وَجْهُهُ وَلَمْ يَكُنْ فِي ٱلشَّعَرِ مَزِيدٌ فَهُوَ مُجْتَمِعٌ ، قَالَ سُحَيْمُ بْنُ وَثِيلٍ ٱلرِّيَاحِيُّ

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي   وَنَجَّذَنِي مُدَاوَرَةُ ٱلشُّؤُونِ

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ نَجَّذَنِي دَرَّبَنِي وَحَنَّكَنِي ، دَرَّبَنِي أَيْ صَيَّرَنِي دَرِبًا حَاذِقًا ، وَهُوَ شَابٌّ مِنَ ٱلْحُلُمِ إِلَى أَنْ يَكْتَهِلَ ، فَإِذَا تَمَّ فَهُوَ كَهْلٌ ، فَإِذَا قَعَدَ بَعْدَ بُلُوغِ وَقْتِ ٱلنِّكَاحِ أَعْوَامًا لَا يَنْكِحُ فَهُوَ عَانِسٌ يُقَالُ رَجُلٌ عَانِسٌ وَٱمْرَأَةٌ عَانِسٌ ، قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ

فَإِنِّي عَلَى مَا كُنْتَ تَعْهَدُ بَيْنَنَا   وَلِيدَيْنِ حَتَّى أَنْتَ أَشْمَطُ عَانِسُ

وَيُقَالُ قَدْ عَنَسَتْ تَعْنُسُ عُنُوسًا وَعَنَّسَتْ تَعْنِيسًا وَهِيَ ٱمْرَأَةٌ مُعَنِّسَةٌ وَعَانِسٌ ، فَإِذَا تَمَّتْ شِدَّتُهُ فَهُوَ مُسْبِلٌ ، وَإِذَا رَأَى ٱلْبَيَاضَ فَهُوَ أَشْيَبُ وَأَشْمَطُ ، فَإِذَا ظَهَرَ بِهِ ٱلشَّيْبُ وَٱسْتَبَانَتْ فِيهِ ٱلسِّنُّ فَهُوَ شَيْخٌ ، فَإِذَا جَاوَزَ ذَلِكَ فَهُوَ مُسِنٌّ ، فَإِذَا ٱرْتَفَعَ عَنْ ذَلِكَ فَهُوَ قَحْمٌ وَقَحْرٌ ، قَالَ رُؤْبَةُ

رَأَيْنَ قَحْمًا شَابَ وَٱقْلَحَمَّا   طَالَ عَلَيْهِ ٱلدَّهْرُ فَٱسْلَهَمَّا

وَٱلْمُسْلَهِمُّ ٱلضَّامِرُ ، وَقَالَ رُؤْبَةُ أَيْضًا

تَهْوِي رُءُوسُ ٱلْقَاطِرَاتِ ٱلْقُطْرِ   إِذَا هَوَتْ بَيْنَ ٱللُّهَا وَٱلْحُجْرِ

وَيُقَالُ جَمَلٌ قَحْرٌ وَقُحَارِيَةٌ مِثْلُ قُرَاسِيَةٍ وَالْقُرَاسِيَةُ الضَّخْمُ مِنَ الْإِبِلِ الْكَبِيرُ ، فَإِذَا أَسَنَّ فَهُوَ إِقْحَلٌ وَيُقَالُ رَجُلٌ إِقْحَلٌ وَامْرَأَةٌ إِقْحَلَةٌ ، قَالَ الرَّاجِزُ

لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا إِقْحَلَّا

وَرَجُلٌ نَهْشَلٌ وَامْرَأَةٌ نَهْشَلَةٌ وَقَدْ نَهْشَلَتِ الْمَرْأَةُ وَحَنْكَلَتْ إِذَا أَسَنَّتْ وَفِيهَا بَقِيَّةٌ لَمْ يَذْهَبْ جُلُّ شَبَابِهَا ، فَإِذَا قَصُرَ خَطْوُهُ وَضَعُفَ قِيلَ دَلَفَ يَدْلِفُ وَهُوَ دَالِفٌ ، وَقَالَ أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ

كَمَهْلِكِ لَا حَدُّ الشَّبَابِ يُظِلُّنِي   وَلَا هَرِمٌ مِمَّنْ تَوَجَّهَ دَالِفُ

تَوَجَّهَ أَيْ مِمَّنْ تَهَيَّأَ لِلْهَلَاكِ ، فَإِذَا انْحَنَى وَضَمُرَ فَهُوَ عَشَبَةٌ وَعَشَمَةٌ لُغَتَانِ ، فَإِذَا بَلَغَ أَقْصَى ذَلِكَ فَهُوَ هَرِمٌ ، فَإِذَا أَكْثَرَ الْكَلَامَ وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فَهُوَ الْمُهْتَرُ جَمِيعًا ، وَإِذَا ذَهَبَ عَقْلُهُ فَهُوَ الْخَرِفُ وَقَدْ خَرِفَ يَخْرَفُ خَرَفًا ، وَالْهِمُّ الْكَبِيرُ مِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ يُقَالُ رَجُلٌ هِمٌّ وَامْرَأَةٌ هِمَّةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ [وَهُوَ أَعْشَى بَاهِلَةَ]

وَنَابٌ هِمَّةٌ لَا خَيْرَ فِيهَا   مُشَرَّمَةُ الْأَشَاعِرِ بِالْمَدَارِي

الْمُشَرَّمُ الْمُخَرَّمُ يُقَالُ شَرَمَ أَنْفَهُ أَيْ خَرَمَهُ ، فَيَقُولُ هَذِهِ امْرَأَةٌ وَلَدَتْ فَشُقَّتْ فَشُدَّتْ لِيَجِفَّ رَحِمُهَا ، وَالْأَشَاعِرُ مَنَابِتُ الشَّعْرِ مِنَ الْفَرْجِ ، وَالْقَحْلُ الْكَبِيرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ الْمُسِنُّ الصَّغِيرُ الْجِرْمِ ، وَالْجِرْمُ خَلْقُهُ ، قَالَ الْمُتَنَخِّلُ

لَيْسَ بِعِلٍّ كَبِيرٍ لَا شَبَابَ بِهِ   لَكِنْ أُثَيْلَةُ صَافِي الْوَجْهِ مُقْتَبَلُ

وَالْقَحْلُ الْمُتَأَخِّفُ الشَّبَابِ مُبْتَدَأُهُ ، وَقَالَ بَعْضُ شُعَرَاءِ عَبْدِ الْقَيْسِ

عَلَتْ ثَلَاثًا لَا تَرَاعَ مِنَ الْقَذَى   وَلَوْ ظَلَّ فِي أَوْصَالِهَا الْعَلُّ يَرْتَقِي

الأرض ثم تنبت. وناس يرشون، والدوقران الخشب الذي ينصب
في الأرض ويرش عليه العنب، والواحدة دوقرانة، وقال الحباب
أن تحفر فتنصب فيها الحبل أي تغرس كما يحفر للفسيلة
من النخل والواحد الحب، والزعوة الأرض المشرفة المستوية،
قد قبح كرمه إذا ما حفر الدوقران حفرا لجمه فيها، والسربة (١
الطريقة من شجر العنب كل طريقة سربة، والجفنة شجرة
الكرم، والتلق (٢ ورق الكرم.

(أسماء الخمر ونعوتها عن الأصمعي) (٣ قالوا هي الخمر
وهو الخمر (مؤنث ومذكر لغتان) والمشعشعة (ص ٢٨٨) والمدامة
والإسفنط (وقال أبو الأقيش: الإسفنط (٤ والطلاء والبابلية
والعانية والشمول والصهباء والقهوة والخرطوم والسلاف والخندريس
والشموس والجريال والعقار والقرقف والحميا. قال أبو سعيد:
والإسفاطون بالرومية.

فأما (الخمر) فاسم جامع والجماع الخمور. والمشعشعة
المزوجة. شعشعوها أي مزجوها. قال الأصمعي: كل شيء خرج
فأرق مزجه فهو مشعشع. ورجل شعشاع الجسم (٥ وقال

---

(١) وفي اللسان: السربة الصف من الكرم. وجاء في مادة شرب: والشربة الطريقة من شجر العنب.
(٢) وفي الأصل: الفلق وهو تصحيف.
(٣) لابن السكيت فصل واسع في كتاب تهذيب الألفاظ عن أسماء الخمر وأوصافها تشرح هذا الباب وتوضحه (راجع الصفحة ٢١١ - ٢٢٢ من طبعة المطبعة الكاثوليكية).
(٤) وفي الأصل الأسفنط والاسفند بالصاد.
(٥) رجل شعشاع وشعشعان إذا كان طويلاً خفيف اللحم.

لَا يُفَارِقُهَا أَبَدًا ، وَالْخُصُلُ النَّدِيُّ ، وَقَالَ الطَّائِفِيُّ : (الْخُرْطُومُ) اسْمٌ مِنْ أَسْمَائِهَا . وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الْخُرْطُومُ أَوَّلُ مَا يَخْرُجُ مِنَ الدَّنِّ إِذَا بُزِلَ وَأَنْشَدَ لِلشَّمَّاخِ :

صَهْبَاءَ خُرْطُومًا عُقَارًا قَرْقَفَا

وَأَنْشَدَ :

جَادَتْ لَهَا مِنْ أَوَانِي الْقَارِ مُتْرَعَةً ... كَلْفَاءُ يَنْحَتُّ مِنْ خُرْطُومِهَا الْمَدَرُ

(كَلْفَاءُ أَيْ سَوْدَاءُ) وَخُرْطُومُ الْخَمْرِ زَعَمَ حَدُّهَا حِينَ تَنْحَدِرُ مِنَ الْإِبْرِيقِ . (قَالَ) وَالْخَمْرُ كُلُّهَا اسْمُهَا الْخُرْطُومُ ، وَقَالَ الطَّائِفِيُّ : السُّلَافُ وَالسُّلَافَةُ الْخَالِصُ مِنْهَا . قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : هُوَ أَوَّلُ مَا يَنْزِلُ مِنْهَا . وَأَوَّلُ كُلِّ شَيْءٍ سُلَافَةٌ ، وَالْخَنْدَرِيسُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَائِهَا . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ السُّكَّرِيُّ : قَالَ أَخْبَرَنِي الرِّيَاشِيُّ وَالزِّيَادِيُّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ يُقَالُ : حِنْطَةٌ خَنْدَرِيسَةٌ أَيْ عَتِيقَةٌ (ص ٢٩٠) (قَالَ) وَلَا أَدْرِي إِلَى أَيِّ شَيْءٍ نُسِبَتْ ، قَالَ (وَالشَّمُوسُ) مَثَلٌ لِأَنَّهَا تَجْمَحُ بِصَاحِبِهَا ، قَالَ (وَالْجِرْيَالُ) شَيْءٌ أَحْمَرُ رُبَّمَا جُعِلَ صِبْغًا وَرُبَّمَا جُعِلَ الْخَمْرَ . (قَالَ) وَأَظُنُّ أَنَّهُ اسْمٌ لَهَا رُومِيٌّ مُعَرَّبٌ (١) ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : يُقَالُ الْكُمَيْتُ وَالْقَرْقَفُ وَالرَّاحُ وَالْعُقَارُ وَالْمُزَّةُ (٢) وَالْحُمَيَّا وَالنِّطَافُ وَالْعَجُوزُ وَأُمُّ لَيْلَى وَالصَّهْبَاءُ وَالْمُقَارِطَةُ وَأَنْشَدَ :

أَخُو كَذَا ٢ يَشْرَبُ الْمُقَارِطَةَ

---

(١) يقال الجريال والجريالة والجروال وهي الخمر الشديدة الحمرة وقيل الجريال لونها الأصفر والأحمر وهي معربة كريال الفارسية ومعناها الزعفران والذهب.
(٢) المزة والمز والمزاز الخمر اللذيذة الطعم سميت بذلك لأنها تلذع اللسان.

لا يُفارِقُها أبداً، والخَفْلُ النَّدِيُّ، وقال الطائفي: (الخُرطوم) اسمٌ من أسمائها. وقال الأصمعي: الخُرطوم أول ما يخرج من الدَّنِّ إذا بُزِلَ وأنشد للعجاج:

سَفِيَّه خُرطوماً عُقاراً قَرقفا

وأنشد:

جادت لها من أُولاتِ القارِ مُترعةٌ ... كلفاءُ يَنحتُّ من خُرطومها الزَّبَدُ

(كلفاء أي سوداء) وخُرطوم الخمر زعم حَدُّها حين تنحدر من الإبريق. (قال) والخمر نفسها اسمها الخُرطوم، وقال الطائفي: السُّلافُ والسُّلافةُ الخالصُ منها. قال الأصمعي: هو أول ما يُنزل منها، وأول كل شيء سُلافة، والخَندريس اسمٌ من أسمائها. قال أبو سعيد السُّكري: قال أخبرني الرِّياشي والزِّيادي عن الأصمعي قال: يُقال: حِنطةٌ خَندريسةٌ أي عتيقةٌ (ص ٢٩٠) (قال) ولا أدري إلى أي شيءٍ نُسبت، قال (والشَّمُوس) مثلُ لأنها تجمح بصاحبها، قال (والجِريال) شيءٌ أحمر ربما جُعل صِبغاً وربما جُعل للخمر. (قال) وأظن أنه اسمٌ لها روميٌّ مُعرَّب (١)، وقال الأصمعي: يُقال الكُميت والقَرقف والراح والعُقار والمُزَّة (٢) والحُميَّا والنِّطاف والعجوز وأمُّ ليلى والصَّهباء والمُقارِطة وأنشد:

ألم تركه ما يقربُ المُقارِطة

---

(١) يقال الجريال والجريالة والجريوال وهي الخمر الشديدة الحمرة وقيل الجريال لونها الأصفر والأحمر وهي معربة كريال الفارسية ومعناها الزعفران والذهب.

(٢) المزة والمز والزاز الخمر اللذيذة الطعم سميت بذلك لأنها تلذع اللسان.

قال الأصمعي: يقال لها (العُقار) لأنها عاقرت الدنّ زماناً. ويقال قد عاقر الرجل الشرب إذا لزمه، (والقرقف) التي يُرعد عنها صاحبها تأخذه عنها رعدة، (والحُميّا) سورة الشراب وصدمته في الرأس وحُميّا كل شيء شدّته، (والمعتّقة) التي أطيل حبسها في الدنّ، (والكُميت) لون الخمر إلى الكُمتة. وأنشد:

كُميتٌ كماء النيّ ليست بخمطةٍ ... ولا خلّةٍ يكوي الشروبَ شهابُها(١)

الخلّة الحامضة. والخمطة التي تغيّر طعمها وفيه حلاوة. وقيل الخمطة التي أخذت شيئاً من الريح كريح النبق والتفاح وقيل هي الحامضة مع ريح.

قال الطائفي: إذا أردت صنعة الرُّبّ أخذت من الغربيب (ص ٢٩١) والإقليمي الفارسي أو الإقليمي العربي أو النوابي ما بدا لك حين ينعقد فتبله وأفضله أن تجعله في غرارة أو بكتل وتصب بعضه على بعض فتدعه في الشمس ثلاثاً أو أربعاً ثم تنفضه ثم تصفيه ثم تجعله في قدر متوقد وقوداً غير شديد وتخرج رغوته وزبده وتطبخه حتى ينعقد (وقال غير الطائفي: غلّه يبله)

وإن أردت صنعة المُرّيّ أخذت تفاريق النبت والحبة فتيبّسها ثم دققتها دقاً شديداً ثم بللتها بنضيح النبت شيئاً ثم ثلثه بقوة الرب ثم شيء من دبس تخلط فيها شيئاً من سويق

(١) ويروى: يكوي الوجوه شهابها.

(٢)

رسائل المشكلة اللغوية الواحدة

- مقدمة
- رسالة الهمز لأبى زيد الأنصارى
- المذكر والمؤنث للفراء
- المقصود والممدود لابن ولاد
- كتاب فعلت وأفعلت للزجاج

(٢)
رسائل المشكلة اللغوية الواحدة

مقدمة

ليس من شك فى أن التأليف فى موضوع بعينه والحرص الشديد على الاستمرار فى تنميته وتعميقه يكون له دوافع وأسباب تدفع اللغويين إلى العناية به وإيثاره على غيره. وقد أشارنا فيما سلف إلى غيرة أهل العربية على لغتهم ومبالغة العلماء فى الحفاظ على سلامتها وتعقب أى لون من ألوان الخطأ أو التغيير عن الصورة القديمة التى نقلت عن القبائل العربية الفصيحة ، فقد صارت لغة التنزيل ، وصار الحفاظ عليها والدفاع عنها حفاظاً عن لغة القرآن ودفاعا عنها . ونتساءل هنا عن علة التأليف فى ظاهرة أو صيغ بعينها ، لماذا ألف فى الهمز وفى الفرق بين المقصور والممدود والمذكر والمؤنث وصيغتى (فعل وأفعل) والعدد ، والأبنية الصرفية كالمصادر والأفعال والأسماء؟

لا خلاف فى أن علماء اللغة اجتهدوا فى جمع مفردات اللغة ، وبيان الفروق اللهجية والدلالية المختلفة ، غير أن التوقف عند طبيعة الرسائل التى ألفت والتفكير فى المادة التى جمعت والنهج الذى اتسع فى عرضها يدفع بنا إلى فروض أخرى تتجاوز مجرد الجمع ، ففى الهمز مثلاً نجد أختلافاً كبيراً قد وقع بين القراء واللغويين ، ولهذا الخلاف جذور فى اللهجات العربية الفصيحة ، إذ وجدت لهذا الصوت صورتان نطقيتان : الأولى التحقيق ، أى نطق الصوت فى وضوح ، وترجع إلى لهجة تميم ، والأخرى التسهيل ، أى عدم نطقه وإطالة صوت اللين قبله ، وترجع إلى لهجة الحجاز. ولم يمثل ذلك الخلاف مشكلة لدى القدماء غير أنه برز حين قرأ بعض الناس ألفاظاً مهموزة أو غير مهموزة فى القرآن الكريم على نحو لم يقبله القراء وإن أقر اللغويون صحته فى اللغة ، بل إن الأمر قد تجاوز ذلك - فى رأيى - استنادا إلى ما يمكن

استنتاجه من كتب اللغة الأولى ، إذ وجدت أشكال من القياس الخاطئ ، قام بها الناس لخلطهم واضطرابهم ، فحققت الهمز فى ألفاظ لم يسمع فيها التحقيق مثل قولهم : (رثأت بدلاً من رثيت) ، وسهلت فى ألفاظ لم يسمع فيها التسهيل مثل قولهم : (قريت بدلاً من قرأت) .

والغرض الآخر يرجع إلى الصعوبة الخطية التى تتمثل فى موقع الهمزة وعلاقتها بالأصوات أو الحركات السابقة أو اللاحقة لها ، وينبغى أن نضع فى الاعتبار أيضاً ما نشأ عن تحول اللغة من صورة منطوقة (شفاهية) إلى صورة مكتوبة (كتابية) من صعوبات كبيرة ؛ فربما حدث اضطراب كبير فى كتابة هذا الصوت استدعى وجوب إسهام اللغويين فى معالجته ببيان كيفية وضعه على الفعل أو لا ثم المصدر وفى بعض الأحيان الاسم والمشتقات .

والأمر ذاته ينسحب على كتب العدد ، فلا يخفى على الدارسين ما يمثله العدد من صعوبة ليس من جهة معرفة اللفظ فحسب ، بل من جهة استعماله أيضاً ، فإلى جانب عناية بعض اللغويين كالأصمعى والفراء وأبى زيد وأبى عبيد وابن السكيت بهذا اللون من ألوان التأليف من خلال معالجتهم للألفاظ المفردة والمثناة وأبنية الجموع بكل صورها والعلاقة بينهما ببيان العلاقة بين المفرد والمثنى من جهة ، والمفرد والجمع من جهة أخرى ، وجمع مادة لغوية وافية قيمة ، فإنهم قد أولوا الاستعمال أهمية خاصة ، فأشاروا إلى المفرد الدال على الجمع فى الاستعمال والجمع المفرد فى الاستعمال والمفرد المثنى فى الاستعمال ، وأكثروا من الاستشهاد على ذلك بالقرآن والشعر والأقوال ، ونبهوا كذلك إلى ما يعرف جمعه ويُشْكِل مفرده وما يعرف مفرده ويُشْكِل جمعه (أو ما يسمى بالمفرد أو الجمع المُشْكِل) ، وحَرَصوا على التمييز بين جموعَ القلة وجموع الكثرة وأوزانها ودلالاتها وغير ذلك مما يتصل ببنية العدد .

وقد ألف عدد من اللغويين أيضاً فى أبنية أخرى وقع الناس فى اضطراب عند استعمالها ، واشتبه عليهم الأمر فيها ، فأسرع علماء العربية إلى تقديم الصور الصحيحة ليتمكنوا من التمييز ويتجنبوا الخطأ فألف الفراء وابن ولاد والأنبارى والقالى وغيرهم فى التمييز بين المقصور والممدود ، وألف أبو حاتم السجستانى والمبرد والمفضل بن سلمه وابن الأنبارى وابن التسترى وابن جنى وابن فارس وغيرهم فى التمييز بين المذكر والمؤنث ، وحرصوا على إثبات المؤنثات السماعية التى يحدث معها الخلط ، ويعاملها الناس معاملة المذكر . وعالج قطرب والفراء وأبو عبيد والتوّزى (أبو محمد

عبد الله بن محمد « ت ٢٣٣ هـ ») وابن السكيت والزجاج وغيرهم صيغتى (فعل وأفعل) ، إذ خلط العامة بين هاتين الصيغتين (فعل وأفعل) من فعل واحد ، حين تتفقان فى المعنى أو تختلفان أو حين لا يرد لدى العرب إلا صيغة واحدة .

أما المجموعة الأخيرة وتضم كتب المصادر والأفعال والأسماء فيبدو أن سبب التأليف فيها فى بداياته يرجع إلى تفسير القرآن ، إذ تذكر كتب التراجم والطبقات أن أول من ألف فى المصادر هو الكسائى (١٨٩ هـ) ، كما ألف الفراء (٢٠٧ هـ) وإبراهيم بن يحيى اليزيدى (٢٢٥ هـ) فى مصادر القرآن ، وقد أسهم عدد من اللغويين فى هذا اللون من التأليف ، واختلفوا فى كثافة المادة والترتيب والتنظيم . وعنوا ببيان المصادر من الثلاثى ومن غير الثلاثى ، والمصادر القياسية والسماعية والميمية . . إلخ . وقد بدأ اللغويون الأوائل أيضاً بتأليف فى صيغ خاصة للأفعال ، ثم الأفعال بوجه عام ، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم بين الاختصار والإطالة والتوسط من جهة المادة اللغوية . أما من حيث الاستشهاد فقد تراوح بين القلة والتنوع والاقتصار على الشعر ، وأما من حيث منهج التأليف فقد انتقل من الجمع إلى التنظيم بمراعاة بنيتها وحروفها الأصول . ومن أهم من ألف فى هذا اللون ابن القوطية (أبو بكر محمد بن عمر « ت ٣٦٧ هـ ») ثم هذب كتابه وأكمله كل من السرقسطى (أبى عثمان سعيد بن محمد المعافرى « ت ٤٠٠ هـ ») وابن القطاع (على بن جعفر السعدى « ٥١٥ هـ ») .

وعُنوا أيضاً بالكتابة فى أبنية الأسماء ، وإن كان التأليف فيها قد بدأ متأخرا عن المصادر والأفعال ، ونجد أبوابا لها لدى أبى عبيد فى غريبه وابن السكيت فى إصلاح المنطق وابن قتيبة وابن القطاع والصغانى وغيرهم . وقد تقدم الاهتمام بأبنية خاصة ـ كما ذكرنا ـ على العدول إلى معالجة الأبنية كلها . ومن أهم من ألف فى هذا الباب الفراء وأبو حاتم السجستانى والمبرد وابن الأنبارى ، وازدادت عناية المتأخرين بها ، فنجد فى القرن الثالث كتاب (التقفية) للبندنيجى (أبى بشر اليمان بن أبى اليمان « ت ٢٨٤ هـ ») ، وفى القرن الرابع (ديوان الأدب) للفارابى (إسحق بن إبراهيم « ت ٣٥٠ هـ ») ، وفى القرن السادس (كتاب شمس العلوم ودواء العرب من الكلوم) لنشوان بن سعيد الحميرى (ت ٥٧٣ هـ) .

وجدير بالذكر هنا أيضاً أن نشير إلى ظهور كتب أخرى تعالج موضوعات صوتية

فحسب ، وهى تعالج ظواهر عرفتها اللهجات العربية القديمة ، فقد وجدت فيها كلمات معينة فى عدة صيغ ، كل صيغة فيها فى صوت بعينه ، ومن أهم هذه الكتب ، القلب والإبدال لابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) والإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجى (ت ٣٣٧ هـ) ، كما أن الخلط بين صوتين معينين (الضاد والظاء) دفع عدداً من اللغويين إلى الاهتمام بتأليف رسائل لغوية تضم الألفاظ التى يرد فيها أحد الصوتين حتى لا يحدث فيها خطأ ويتم التمييز بينهما . ومن هؤلاء أبو عمرو الزاهد (ت ٣٤٥ هـ) والصاحب بن عباد (٣٨٥ هـ) والحريرى (ت ٥١٦ هـ) وغيرهم . والغالب على هذا التصانيف - كما يبدو - أنها ترجع إلى سبب لغوى عام ، وإن ارتبط بصورة أساسية بما ورد فى لغة القرآن ، ثم تجاوزها إلى اللغة ككل ، ولم يعتنوا فى البداية بالتنظيم قدر عنايتهم بالمادة وإن وجد معيار تقسيمى قد لا يطرد فى كل أجزاء الكتاب ، غير أن المتأخرين قد حرصوا على الترتيب والتقسيم والتبويب والتنظيم والتوسع فى المادة وشواهدها حرصاً شديداً.

رسالة الهمز
لأبى زيد الأنصارى (ت ٢١٤ هـ)

ربما يعود ظهور هذا اللون من التأليف إلى الخلط والاضطراب الذى حدث بين الناس مع الألفاظ المهموزة - كما قلنا - وليس لهذه الحال سبب واحد ، بل عدة أسباب أهمها يرجع اللهجات ذاتها ، والناس فى لغتهم اليومية لم يكونوا يهمزون ، فإذا ما حاكوا الفصحى ، همزوا ما لا يستحق الهمز وسهلوا مالم يرد فيه التسهيل فوقعوا فى الخطأ اللفظى ، ومن ثم إبهام الدلالات التى تحملها المفردات المهموزة . كما أن صوت الهمزة ذاته أسهم فى خلق مشكلة حوله لما يعكسه من صعوبة خطية تبرز فى تغير شكله عند تغير أحواله باختلاف الصيغ أو الحركات السابقة له أو اللاحقة به .

وتنسب المصادر إلى عدد من اللغويين رسائل ألفت فى هذا الباب ، بعضها يرجع إلى بداية القرن الثانى الهجرى ، وهذا يعنى أن المشكلة قد ظهرت فى وقت مبكر كغيرها من المشكلات اللغوية التى ستعالجها فيما يلى ، وبعضها يرجع إلى بداية القرن الثالث الهجرى . ومنها رسالة الهمز لأبى زيد سعيد بن أوس الأنصارى (ت ٢١٤ هـ) التى جمع فيها عدداً من الألفاظ (حوالى ٣٠٠ لفظ) ، تحتوى على الهمزة فى جميع تصاريفها ، وعلى الرغم من غياب فكرة التنظيم المطرد فى أبواب الكتاب الذى قسم إلى ثلاثين بابا إلا أنه يمثل خطوة جيدة فى مسار حركة الجمع اللغوى ، إذ يستند إلى معيار الحرف الواحد ، أى جمع الألفاظ المشتركة فى صوت واحد وهو الهمزة . أما التقسيم الداخلى فلم يقم على أساس واحد ، بل على أسس مختلفة تتلخص فى موضع الهمزة من الكلمة مع مراعاة حرف آخر يتألف معها ، وإن لم ينظم بعد ذلك مكان توالى الصوتين فى البداية أو فى الوسط أو فى النهاية . أما الأبواب الأخرى فتفتقر إلى تنظيم واضح ، وإن وجدت أبواب تستند إلى معيار الصيغة ، إذ تضم بناء أو أبنية معينة مثل : (افْعَألّ) فى الباب الرابع والعشرين ، و (فَعْل) فى وسطه همزة فى الباب التاسع عشر ، و (فَعَلَ) آخره همزة فى الباب العشرين و (تَفَعَّل) آخره همزة

فى الباب السادس والعشرين . . . الخ . وهكذا يتبين لنا أن ترتيب الكتاب الذى يضم ما يقرب من ثلاثين بابا صغيراً (من ص ٤ : ٣٣) مضطرب وليس ذلك قدحاً فيه ، فهو من الكتب الأولى فى بابه ، ومن المقبول أن يركز المؤلف على المادة فيجمع أكبر قدر من الألفاظ الداخلة فى الموضوع التى يتيسر له الحصول عليها ويضمها متجاورة ، فتتكرر فى أبواب وتزداد فى أبواب وتقل فى أبواب أخرى إلى آخر ما يمكن أن ينشأ عن غياب التنظيم . ولم يحل هذا دون محاولة إيجاد شكل من أشكال التنظيم ، فكان موضوع الهمزة أحياناً ، والصيغ أحياناً ، والترتيب الهجائى مؤتلفا مع الهمزة فى بعض الأحيان وغير ذلك مما يعين على ترتيب المادة وسهولة الإفادة منها وعثور الباحث على ضالته .

وقد سار فى معالجة المفردات التى أوردها على نهج واحد ، ويهمنا هنا شكل المادة وطريقة شرحها والاستشهاد عليها . ونجده يورد الألفاظ فى معنى واحد على الأغلب، فإن كانت لها معان مختلفة أحياناً يذكرها ، وغلب على تفسيره الإيجاز . وهذه سمة أبى زيد فى تصانيفه ، وخالفه فى ذلك الذين ألفوا فى الهمز بعده ، وإن كان ذلك يتمثل فى أبواب أو أجزاء داخل كتبهم وليس بصورة متفردة كما فعل أبو عبيد فى غريبه وابن السكيت فى كتاب الألفاظ وابن قتيبة فى أدب الكاتب وابن سيده فى مخصصه ، أما من حيث الاستشهاد فقد كان أبو زيد الأنصارى مقلا ، وكانت شواهده أكثرها من الشعر وأقلها من القرآن ، ولم يعن فى شواهده الشعرية بنسبتها إلى أصحابها ـ خلافاً لمن جاء بعده أيضاً ـ بل إنه كثيراً ما يلجأ إلى الاستشهاد بشطر واحد .

وعنى بمسائل أخرى ذات قيمة علمية كبيرة ، أعنى اهتمامه بالمترادفات وبيان الفروق بينها وإن كان ذلك فى بعض المواضع ، وباللغات أيضاً (اللهجات العربية) ، ونسبة المادة إلى القبيلة أحياناً . ويبدو أنه انتهى إلى مبدأ معين من حيث الصيغة ، إذ إنه أورد معظم الألفاظ فى صيغة الأفعال ، يبدأ فيها بالماضى فالمضارع فالمصدر أو الماضى فالمصدر أو المصادر ، ولم يهتم بالمشتقات (الوصف) إلا فى بعض المواضع .

وفيما يلى نموذج من كتاب الهمز

لُيوثُ هَيجا لم تُرَمْ بأبسِ

(يقول: بزجر)، وتقول: أبَنْتُ الرجلَ تأبيناً اذا بكيتَه بعد الموت. قال رؤبة:

فامدح بلالاً غيرَ ما مُؤَبَّنِ

(يقول: غير هالك)، وتقول: بؤُسَ الرجلُ يبؤُسُ بأساً اذا كان شديد البأس، وفي (٩م) البؤس: قد بَئِسَ يبأسُ بؤساً وبئيساً

﴿ وتقول في باب آخر من الهمز ﴾ قد رَزَأْتُ الرجلَ أرزَؤُه رُزْءاً ومَرْزِئةً اذا اصبتَ منه خيراً ما كان، وتقول: رَبَأْتُ القومَ أربؤُهم اذا كنتَ لهم طليعةً فوق شرفٍ، فاسم الرجل الرَّبيئة، وتقول: أرجأتُ الامرَ إرجاءً اذا أخَّرته، وتقول: أرفأتُ السفينةَ إرفاءً اذا قرَّبتَها من الأرض. وتقول: رَفَأْتُ الثوبَ أرفؤُه رَفْئاً. ورفَّأْتُ المَلِكَ ترفئةً اذا دعوتَ له. وتقول: رافأني الرجلُ في البيع مُرافأةً اذا حاباك فيه، وتقول: رَمَأَتِ الإبلُ في المكان ترمأُ رَمْئاً ورُمُوءاً اذا أقامت به، وتقول: رَثَأْتُ اللَّبَنَ أرثَؤُه رَثْئاً اذا حلبتَ على حامضٍ. والاسم الرَّثيئة، وتقول: رَقَأَتْ عيني ترقأُ رَقْئاً اذا جفَّ دمعُها، وتقول: رَدُؤَ الرجلُ يَرْدُؤُ رداءةً اذا كان فاسداً، وتقول: روَّأْتُ في الأمر ترْوِئةً وترويئاً اذا نظرتَ فيه ولم تَعْجَلْ بجواب، وتقول: رأبتُ القدحَ رأباً اذا شعبتَه (٩ب). والرُّؤبة ما أدخلتَ فيه من غيره، ورَئِمَتِ الناقةُ ولدَها ترأمُه رِئماناً اذا أحبَّته، وتقول: أرأمتُ الجرحَ إرآماً اذا داويتَه حتى يبرأ فيلتئم. وقد رَئِمَ الجرحُ رِئماناً حسناً اذا التأم، وتقول: رؤُفْتُ بالرجل أرؤُفُ رأفةً ورآفةً. ورأفتُ به أرأفُ كلٌّ من كلام العرب، وتقول: رَهْيَأْتُ رأيي رَهْيأةً اذا لم

تُحَكِّمَهُ، وتقول: رَايَأْتُ الشَّيْءَ مُرَايَأَةً اذا اتَّقَيْتَهُ فكُنْتَ له مُتَّقِيًا، وتقول: رَاءَيْتُ الرَّجُلَ مُرَاءَاةً والاسمُ الرِّئَاءُ، وقد رَأَّيْتُ الرجلَ تَرْئِيَةً اذا أَمْسَكْتَ له المِرْآةَ لِيَنْظُرَ فيها، وتقول: رَأْرَأَتْ عَيْنَا الرَّجُلِ رَأْرَأَةً اذا كانَ يُدِيرُهُمَا وهو رَجُلٌ رَأْرَاءُ العَيْنَيْنِ، وتقول: أَرْدَأْتُ الرَّجُلَ بِنَفْسِي إِرْدَاءً اذا كُنْتَ له رِدْءًا وهو العَوْنُ، وتقول: أَرِنَ البَعِيرُ أَرَنًا اذا مَرِحَ مَرَحًا، وتقول: قد رَأَسَ زَيْدٌ القَوْمَ يَرْأَسُهُمْ رِئَاسَةً وهو رَئِيسُ القَوْمِ، وتقول: أَرَرْتُ المَرْأَةَ أَؤُرُّهَا أَرًّا ووَطِئْتُهَا أَطَؤُهَا (١٠ظ) وَطْئًا ووَطْأً واحدٌ وهو مُجَامَعَتُكَ إيّاها، وتقول: أَرِبَ الرَّجُلُ أَرَبًا في الحاجةِ وأَرُبَ يَأْرُبُ إِرْبًا وإِرْبَةً في العَقْلِ. ويُقالُ في الحاجةِ: لي قِبَلَكُمْ إِرْبَةٌ

« ويقال في باب آخر » زَنَأْتُ في الجَبَلِ أَزْنَأُ زُنُوءًا وزَنْأً. وزَنْأً اذا صَعِدْتَهُ. قال الرّاجز:

وَارْقَ إلى الخَيْرَاتِ زَنْأً [زَنْأً] في الجَبَلْ

وتقول: تَزَأْزَأْتُ من الرَّجُلِ تَزَأْزُؤًا شديدًا اذا تَصَاغَرْتَ له وفَرِقْتَ منه، وتقول: زَكَأَتِ النّاقةُ بِوَلَدِهَا تَزْكَأُ زَكْأً اذا رَمَتْ به عِنْدَ رِجْلِهَا، وتقول: إنّ فُلانًا لَزُكَأُ النَّقْدِ إذا كان حاضِرَ النَّقْدِ، وتقول: زَأَدْتُ الرَّجُلَ أَزْأَدُهُ [أَزْأَدُهُ] زَأْدًا إذا رَعَبْتَهُ، وتقول: قد ازْدَأَمَ الرَّجُلُ فهو مُزْدَئِمٌ اذا غَضِبَ، وتقول: قد زَأْبَرَ الثَّوْبُ يُزَأْبِرُ فهو مُزَأْبِرٌ اذا خَرَجَ زِئْبِرُهُ، وتقول: أَزَمَتْ يَدُ الرَّجُلِ [آزِمُهَا] آزِمُهَا أَزْمًا وهو أَشَدُّ العَضِّ، وأَزَمَ علينا الدَّهْرُ يَأْزِمُ أَزْمًا اذا اشْتَدَّ وقَلَّ خَيْرُهُ، وأَزَمْتُ (١٠ظ) الحَبْلَ آزِمُهُ أَزْمًا إذا فَتَلْتَهُ. والأَزْمُ ضَرْبٌ من الفَتْلِ، وتقول: أَزَلْتُهُ [آزِلُهُ] آزِلُهُ أَزْلًا إذا حَبَسْتَهُ، وتقول: زَأَبْتُ القِرْبَةَ أَزْأَبُهَا اذا حَمَلْتَهَا ثُمَّ أَقْبَلْتَ

بها مسرعًا والحِمْلُ وما حَمَلْتَ من ثِقْلٍ، وتقول: وَزَأْتُ الوِعاءَ تَوْزِئةً إذا شَدَدْتَ كَنْزَه، وتقول: إزْبَأَرَّ النَّبْتُ والوَبَرُ ازْبِئْرارًا إذا نَبَتَ، وتقول: هَزَأْتُ بالرَّجُلِ أَهْزَأُ به هُزْءًا ومَهْزَأةً، وتقول: قد ازْلَأَمَّ القومُ ازْلِئْمامًا إذا ارْتَحَلوا، وتقول: أَزَّأْتُ الحَوْضَ تَأْزِئةً والتَّأْزِيئةَ [والتَّأْزِئَة] إِزْءًا إذا جَعَلْتَ له إزاءً وهي صَخْرةٌ أو ما جَعَلْتَهُ وِقايةً لِمَصَبِّ الماءِ حِينَ يُفْرَغُ الدَّلْوُ.

﴿ وتقول في بابٍ من الهمز آخر ﴾ قد ذَرِئْتُ ذَرَأً إذا شِبْتَ والاسمُ الذُّرْأَةُ، وتقول: قد ذَوْأَبَ الرجلُ فهو يَذْأَبُ [يَذْؤُبُ] ذَآبةً [ذَأْبَةً] إذا كان ذِئْبًا خَبيثًا ودَهاءً، وتقول: أَذْأَرْتُ [أَذْأَرْتُ] بصاحبه إذْآرًا [إذْآرًا] إذا حَرَّشْتَهُ عليه وأَوْلَعْتَهُ به. وقد ذَئِرَ الرجلُ حين أَذْأَرْتَه (٤٤)، [أَشِرَ] الرَّجُلُ أَشَرًا وأَرِنَ أَرَنًا وَهُما واحدٌ وهو النَّشاطُ، وتقول: أَدِرَ الرَّجُلُ يَأْدَرُ أَدَرًا إذا انْتَفَخَتْ خُصْيَتُه وهو بِجِلْدَتِهما، وتقول: أَفَزَ الرَّجُلُ يَأْفِزُ أَفْزًا إذا وَثَبَ وعَدا، وتقول: قد أَكَرَ الرَّجُلُ يَأْكُرُ أَكْرًا إذا احْتَفَرَ أُكْرَةً في الغَدِيرِ فيَجْتَمِعُ الماءُ له فيها فيَغْتَرِفُه صافيًا.

﴿ وتقول في باب من الهمز ﴾ أَشْطَأَتِ الشَّجَرَةُ بغُصونها إذا أَخْرَجَتْ غُصونَها، وأَجْفَأَتِ القِدْرُ بِزَبَدِها إذا أَلْقَتْه، وتقول: أَلَبَ الرَّجُلُ يَأْلِبُ أَلْبًا إذا جمع عليك القومَ وحَرَّشَهم. وأَلَّبَ تَأْلِيبًا مثلها. وتقول: أَلْبُهُ مَعي أي هَواهُ ومَيْلُه. وهو أَلْبٌ علينا أي ضِلْعٌ علينا، وتقول: تَأَوَّهْتُ تَأَوُّهًا وهو من قول الرَّجُل: أَوَّهْ، وتقول: تَأَلَّهَ الرَّجُلُ تَأَلُّهًا إذا نَسَكَ. قال رُؤْبَةُ:

كتاب المذكر والمؤنث
للفراء (ت ٢٠٧ هـ)

يعد كتاب الفراء (أبى زكريا يحيى بن زياد) من أقدم الكتب التى ألفت فى هذه القضية ، التى أشرنا ـ فيما سلف ـ إلى أنها أثيرت فى فترة مبكرة من تاريخ الفتوح الإسلامية ، إذ إنه من الجلى أن ثمة صعوبة ما قد واجهت متعلمى العربية من أبناء البلدان المفتوحة فى التمييز بين الكلمات المؤنثة ، وبخاصة تلك الكلمات التى تفتقر إلى علامة من علامات التأنيث المعروفة فى العربية ، وهى الهاء والألف الممدودة والألف المقصورة ، بل إن الأمر قد تعدى ذلك إلى تصور أن العلامة الأولى هى الوحيدة الفاصلة بين المذكر والمؤنث فى بعض الأحيان . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، إذ تسرب الخلط بين صيغ المذكر والمؤنث بين أبناء العربية أنفسهم ، فلم يعد أمام علماء العربية إلا التصدى لهذه المشكلة ؛ وذلك بتأليف رسالة أو رسائل صغيرة تعنى فى المقام الأول بشرح ما يسمى بالمؤنث السماعى وحصر المفردات الواردة فى العربية منها ، وتقديم الشواهد المختلفة الدالة على استعمالها استعمالاً مؤنثاً .

ويبدو أن معيار الفصل بين التذكير والتأنيث يمثل إشكالاً فى اللغات الإنسانية ، إذ نجد لغات لا تفصل بينهما ، ومن ثم لا توجد علامات خاصة بأى منهما ، وفى لغات أخرى يتجاوز فيها العنصران إلى عنصر ثالث يُطلق عليه المحايد . وفى بعض اللغات اندثر هذا العنصر ، وفى بعضها الآخر زال الفصل بين المؤنث والمذكر بزوال العلامات الفاصلة بينهما . وهكذا فليس من السهل استيعاب تفريعات هذه المسألة فى اللغات الإنسانية والمشكلات التى نشأت عنها . وإذا نظرنا إلى كلمة بعينها نجدها مذكرة فى لغة ومؤنثة فى أخرى ومحايدة فى ثالثة . وقد تتفق لغات فى تذكير كلمة ما وتختلفان فى تأنيث كلمة أخرى . . . . إلى آخر تلك الفروق بين اللغات التى تتكشف من خلال المقابلات أو المقارنات أو التعليم .

بيد أن نوعاً معيناً من التأنيث فى العربية وهو ما عرف بالمؤنث السماعى قد زاد من ارتباك أبناء الأمم التى اهتدت إلى الإسلام ـ بل شاركهم فى ذلك أبناء العرب الخلص إلا

القليل منهم ـ وخلطهم بينه وبين المذكر . والحق أنه فى بعض الاستعمالات كانت لهجة ما تستخدم المذكر وأخرى تستخدم المؤنث ، ومن أمثلة ذلك قول الفراء (ص ٨٧) : و« الطريق » يؤنثه أهل الحجاز ، ويذكره أهل نجد ، ويقول (٧٧) : و « الذراع » أنثى وقد ذكّره بعض بنى عُكل ، والغريب أنه بعد أن قرر أن « الساق » أنثى ، يقول (٧٦) : ومن أنث الساق جمعها : ثلاث أسواق ، فإذا كثرت فهى : السوق . ومن ذكر «الساق» جمعها أسواق .

فالخلط يرجع فى جزء منه إلى عدم اتفاق العرب أنفسهم على الفصل ، وكيف نصل إلى معيار من قوله (٧٥) : والمِعَى أكثر الكلام تذكيره . . . وربما ذهبوا به إلى التأنيث، أو (٧٣) : والعُنق المؤنثة فى قول أهل الحجاز . . . ، وغيرهم يقول : هذا عنق طويل ، أو (اللسان) يذكر ، وربما أُنّث إذا قصدوا باللسان قصد الرسالة أو القصيدة ، أو (السلطان) أنثى وذكر ، والتأنيث عند الفصحاء أكثر ، أو « السوق » أنثى ، وربما ذكرت ، والتأنيث أغلب عند الفصحاء ، لأنهم يصغرونها : « سويقة » . فالمعيار إذاً ظهور الهاء عند التصغير ، فهل هذا يكفى ؟!

والفصاحة تفوق معيار الكثرة كما يظهر فى مثال (٩٥) : « الزوج » يقع على المرأة والرجل . هذا قول أهل الحجاز ، قال الله عز وجل : أمسك عليك زوجك / الأحزاب ٣٣/ ٣٧ . وأهل نجد يقولون : « زوجة » ، وهو أكثر من « زوج » والأول أفصح عند العلماء . وهل يمكن أن نستخلص من العبارة التالية معياراً دقيقاً محكماً حين يقول (١٠١) : أهل الحجاز يقولون : هى « النخل » وهى « البُسر » ، و«التمر» ، و « الشعير » ، قال الفراء فى كتاب (أوكتابى) : «الجمع واللغات» : وكل جمع كان واحدته بالهاء ، وجمعه بطرح الهاء ، فإن أهل الحجاز يؤنثونه وربما ذكروا ، والأغلب عليهم التأنيث . وأهل نجد يذكرون ذلك وربما أنثوا ، والأغلب عليهم التذكير .

لم يلتزم العرب إذن نهجاً واحداً ؛ فاللغات فيه مختلفة ، والشعراء يخرجون على التعيين للمذكر أو المؤنث لضرورة أو لغير ضرورة ، فإذا كان الشاعر قد ذكّر « الكف » وهى أنثى لضرورة فى قوله : كفاً مخضباً ، ولأنه وجده ليست فيه الهاء ، فلم فعل ذلك فى غير ضرورة (حيث ذكّر الأرض وهى أنثى) حين قال :

فلا مزنةٌ ودقتْ ودقها   ولا أرض أبقل إبقالها

وفي لمحة ذكية وفق الفراء إلى لب القضية ، حين قال : والعرب تجترىء على تذكير المؤنث ، إذا لم تكن فيه الهاء (٨١) . فهل لا يعذر أبناء الأجيال التي أعقبت حين يقعون في معاملة بعض هذه المؤنثات السماعية معاملة المذكر ؟! وقد أدى خلو تلك المؤنثات من علامة التأنيث إلى انحصار استخدامها على الأصل في نفر قليل من المدققين .

وربما تختفي معايير التصغير والفصاحة والكثرة والغلبة والمخالفة لعلة أو لغير علة لتظهر المساواة في الحالين ، مثال ذلك قوله (٨٧) : « السبيل » يؤنث ويذكر ، قد جاء بذلك التنزيل ، قال الله عز وجل : ﴿ **وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلاً** ﴾ الأعراف ٧/ ١٤٦ وفي قراءة أُبيّ : (يتخذونها) .

وقد سمع عن العرب صيغ مماثلة لما يستخدم في أيامنا ويلقى رفضاً صارماً ، مثل قوله بعد إمكان استخدام (الفرس) للذكر والأنثى ، قال يونس : سمعت العرب تقول : فرسة ، وعجوزة . ويهمنا هنا التعليل الذي قدمه لهذه الظاهرة ، وهو قوله : وذلك منهم إرادة تأكيد المؤنث ، وإذهاب الشك عن سامعه . (٨٨) وقوله (٩٣) : والحال : أنثى ، وأهل الحجاز يذكرونها ، وربما أدخلوا فيها الهاء .

فإذا كانت هذه هي الحال مع الأسماء ، فكيف تكون مع النعوت . لاريب أن المشكلة قد ازداد تعقيدها ، وهو ما يصفه علماء العربية أنفسهم حين يريدون أن يقعدوا للفصل بينهما من خلال تحديد العلاقة بين الاسم والنعت ، يقول الفراء :

وإذا رأيت الاسم له نعتٌ لا يقع إلا عليه ، فإذا كان اسمه مذكراً فهو (النعت) مذكر ، وإذا كان اسمه مؤنثاً فهو مؤنث ، بعد أن يعرف كل واحد منهما بذلك النعت؛ من ذلك (جاريةٌ خَوْدٌ ، وامرأة ضناكٌ) . هذه مذكرة في اللفظ ، وهي من نعت الإناث خاصة ، فإذا أفردتها فهي إناث ، تقول : هذه خودٌ (١٠٧).

أي أن هذه النعوت لا تستخدم إلا لوصف المؤنث ، ولا يجوز إضافة علامة التأنيث إليها ، إذ لا حاجة بها إليها ، فالاعتبار فيها للمعنى لا للفظ ؛ فهي مؤنثة في المعنى ، مذكرة في اللفظ . وإذا نعتٌ بشيء وقد يُنعت به المذكر ، فهو مؤنث إذا نعت به مؤنثاً ، ومذكر إذا نعت به مذكراً ، من ذلك : « أذن حَشْر » ، « وسهم حَشْر » ، « وجارية عربية محض » ، و « مُهْرى قلب ومَحْض » . ونعت هذا مؤنث مع المؤنث ومذكر مع

المذكر . وربما أدخلت الهاء فى نعت الأنثى ، فيقولون : محض ومحضة . (١٠٧ أيضاً) .

أى أن هناك بعض النعوت التى تصلح للمذكر والمؤنث ، ولكنها فى كلتا الحالتين لا تضاف إليها علامة للتمييز بينهما ، إذ الأساس هنا الاسم ؛ فإذا وصف اسماً مذكراً فهو مذكر ، وإذا وصف اسماً مؤنثاً ، فهو مؤنث . وربما شكل الكلام السابق قاعدة تذكير النعت أو تأنيثه ، غير أنه عدل عن القاعدة بإمكان إدخال الهاء علامة للتأنيث .

وربما نعت الرجال والمرأة بنعت مختوم بهاء ، مثل قولهم : رجل رَبْعَة ، وامرأة ربعة ، ورجل مَلة ، وامرأة مَلة للملول ، ورجل هُذرة وامرأة هذرة ، ورجل هُمَزة لُمَزَة ، والمرأة كذلك . . . (ص ١٦٨) .

هذا خلاف تعليله لوجود الهاء فى وصف المذكر فى موضع آخر ، وهو على غير قياس ، إذ يقول (٦٧) لأن العرب قد تدخل الهاء فى المذكر على وجهين ، أما أحدهما فعلى المدح ، والآخر ذم ، فيوجهون المدح إلى الداهية . . . « إنه لرواية وعلامة . . . يراد بها المدح والمبالغة فى نوعه الذى وصف به ، وأما الذم فقولهم : إنه لجخابة هلباجة فقاقة » . . . وكأنه يذهب به إلى البهيمة .

فالموضوع إذن جدير بذلك الاهتمام الذى أولاه علماء العربية إياه لصعوبة تفريعاته ووعورة مسالكه ، وشدة حاجة الناس إلى حصر هذا النوع من المفردات ومعرفة طرق الاستعمال تجنباً للوقوع فى الخطأ . وتتابعت جهودهم فيه على اختلاف بينهم فى كم المادة المعالجة وكيف الشرح والاستشهاد . وقد كان الفراء أقدم من طرق هذا الفن بكتابه الذى - سوف نعرضه فى شىء من التفصيل ، فيما يلى ، فيما وصل إلينا من كتب هذا الفن ، وأعقبه عدد كبير مثل السجستانى (ت ٢٥٥ هـ) فى كتابه « التذكير والتأنيث » ، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) فى « المذكر والمؤنث » وابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) وابن فارس (٣٩٥ هـ) وغيرهم .

ويلاحظ أن الفراء لا يعنى بحصر المفردات المتعلقة بهذه الظاهرة فحسب ، على الرغم من أنه قام بذلك فعلاً ، ونقل عنه المتأخرون أغلب ما أورده ، بل وصل الحد ببعضهم إلى نقل عباراته كاملة ، أقول لقد تجاوز الحصر إلى المعالجة الدقيقة من خلال التعليلات والتفسيرات والشروح وتقديم الشواهد المؤكدة على صحة وجهة نظره ؛ فهو إلى جانب ذكره للروايات المختلفة فى أبيات الاستشهاد يختار منها ما يرى أنها

الأصوب ، ناصاً على ذلك في صراحة تامة ، ويتصل بذلك أمانته في الإسناد ، إذ إنه يميز بين ما سمعه عن العرب بنفسه ، وما يرويه عن شيخوخه ومن حكى له عن العرب .

وشواهده متنوعة أغلبها شواهد شعرية ، وبعض القرآن الكريم ، وعنى أيضاً ببعض القراءات ، والأحاديث والأمثال . وكان يشرح أحياناً ما يرد في شواهده من ألفاظ غريبة . وكان يحدد أسماء القبائل عند الخلاف وبخاصة أهل الحجاز وأهل نجد ، وبعض قيس وبنو عكل ، ولكنه كان يترك الأمر بلا تحديد في قوله : ومن العرب ، وبعض العرب ، وعند الفصحاء . . . الخ .

أما المادة اللغوية فتتوزع في الكتاب في صورة موضوعات لا يحكمها تسلسل معين، على نهج التأليف في تلك الفترة ، إذ يبدأ بمقدمة يحدد فيها علامات التأنيث في العربية ، وهي الهاء والألف الممدودة والألف المقصورة ، ثم أشار إلى خروج العرب على القياس المستمر في التفريق بين المذكر والمؤنث بالهاء في الوصف الخاص بالمؤنث ، مثل : حائض وطاهر وطالق وغيرها ، وورود الهاء في الشعر ضرورة . ثم تلاها بأربعة مباحث ؛ أساسها نوع الصيغة ، كما هي الحال في كتب التثقيف أو التصويب اللغوي ، جعل عنوان كل واحد منها « نوع آخر » . وقد عالج في المبحث الأول : صيغة « فعيل » المعدولة عن مفعول ، والتي يستوى في الوصف بها المذكر والمؤنث ، على شرط ذكر الاسم الموصوف ، مثل : امرأة قتيل ، وكف خضيب ، كما عالج تغليب المذكر على المؤنث في هذه الصيغة وغيرها ، إذ كان الوصف أكثر في الرجال ، مثل : أميرنا امرأة .

وفي المبحث الثاني صيغة « فعول » المعدولة عن « فاعل » ، ويستوى في الوصف بها المذكر والمؤنث أيضاً مثل : صبور وشكور . أما « فعول » المعدولة عن « مفعولة » ، فيجب دخول الهاء فيها ، مثل حَلُوبة وركوبة وأكولة .

وفي الثالث صيغة « مفعال » في مثل : « مذكار ومئناث » ، وذكر أنها لا تدخلها الهاء ، لأنها معدولة عن الصفة اعتدالاً أشد من صيغة « فعول » ، وما شذ على ذلك ، مثل : رجل مجْذامة ومطْرابة ومعْزابة ، فإنما الهاء فيها (وهو على غير قياس) للمدح على معنى « الداهية » ، أو الذم على معنى « البهيمة » .

وفي الرابع عالج من الجمع (اسم الجنس أو اسم موضوع) الذى يفرق بينه وبين واحدة بالهاء ، مثل : جراد وجرادة ، وحمام وحمامة ، فذكر أن الأول جمع والثاني مفرد للمذكر والأنثى ، وقد يدلون بالأول على المذكر ، وبالثاني على المؤنث ،

فيقولون: « رأيت جراداً على جرادة » أى ذكراً على أنثى . وأشار إلى استعمال الأسماء المبهمة مثل : أحد ، ديار ، مثل ، غير ، وغيرها ، فكلها يجرى مؤنثه على التذكير ، كقولك : « غيرها قام » و « مثلها قام » .

ثم ينتقل إلى المؤنثات السماعية ، فيفصلها فى قسم يمثل أغلب الكتاب ، تحت عنوان « ومن المؤنث الذى يُروى رواية » . وهو هنا لا يسير أيضاً على نظام معين ، أو ترتيب خاص . فقد بدأ بأسماء أعضاء الجسم ، مثل : العين والأذن والعنق واللسان والكبد . . . . الخ . وتناول بعد ذلك كلمات مختلفة تنتمى إلى مجالات متباينة . ويلاحظ أنه قد أكثر من الشواهد والخلاف بين القبائل وآراء العلماء والروايات المختلفة وتناثر آراؤه فى مواضع متفرقة على نحو ما أوردنا فى بداية هذه المعالجة ، وهى تمثل مجموع المعايير (أو القواعد) التى تحكم هذه الظاهرة من وجهة نظره . وبعد أن ينتهى من الأسماء ينتقل إلى نعوتها فيفرق بين النعوت الخاصة بالمؤنث والنعوت التى تكون للمذكر والمؤنث كما أشرت من قبل .

وعالج أيضاً المواضع « الظروف والصفات والمحال » والأدوات وحروف المعجم من جهة التذكير والتأنيث ، واكتساب المضاف صفة المضاف إليه من تأنيث وغيره ، بشرط أن لا يكون المضاف إليه ضميراً ، ثم قدم طائفة كبيرة من الصفات الخاصة بالمؤنث وبين كيف يستغنى فيها عن الهاء ، ثم عرج على الصفات المختومة بالهاء ويوصف بها المذكر والمؤنث معاً ، ثم انتقل إلى المعانى الثلاثة للشىء الذى قطع عن شىء آخر وغير ذلك . وجدير بالذكر هنا العبارة التى ختم بها تلك المعالجة حيث قال (١٢١) : « فلا تنكرانّ أن يبنى مؤنث على مذكر ، قد كان له اسم سواه ، مثل ما وصفت لك . واختتم الكتاب بمسألة : ثلاثة أقاويل وثلاث أقاويل .

وفيما يلى نموذج من كتاب (المذكر والمؤنث) للفراء .

من المذكر والمؤنث للفراء
ومن المؤنث الذى يُروى رواية

« العين » أنثى ، تحقيرها : « عُيينة » ، وتجمعها : ثلاث أعين .

و « الأذن » أنثى ، تُصغيرها : « أُذَينة » ، وتجمعها فتقول : ثلاث آذان . قال أبو ثروان (١) فى أُحْجِيَّة له (٢) : ما ذو ثلاث آذان ، يسبق الخيلَ بالرَّدَيان ؟ (٣) » . قال يريد السهم . آذانه : قُذَذُه .

و « العُنُق » مؤنثة فى قول أهل الحجاز ؛ يقولون : « ثلاث أعناق » ، ويصغرونها [على (٤)] « عُنَيْقَة » . وغيرهم يقول : « هذا عُنُق طويل » ، ويصغره [فيقول (٥)] : «هذا عُنَيْق (٦) » . قال أبو النجم :

فى كاهل هادٍ وعُنْقٍ عَرْطَلِ (٧)

و « اللسان » يذكّر ، وربما أنث إذا قصدوا باللسان قصد الرسالة أو القصيدة (٨) . قال الشاعر :

لسانُ المرء تُهديها إلينا ... وحِنْتَ وما حسبتُك أن تَحينا (٩)

---

(١) هو أبو ثروان العكلى ، أعرابى فصيح ، روى عنه الفراء كثيراً فى كتبه . انظر ترجمته فى الفهرست ٧٥ ومراتب النحويين ٨٦ والمزهر ٢/ ٤١٠ .

(٢) انظر فى هذه الأحجية : المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٢٠٨ ـ ٢٠٩ واللسان (أذن) ١٦ : ١٤٩/ ١٣ .

(٣) فى ت : « تسبق . . . بالرتان » تحريف .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ت . (٥) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٦) الفقرة كلها فى المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٢٩٢ عن الفراء . وفى البلغة لابن الأنبارى ٧٢ : «وكذلك العنق يذكر ويؤنث . وقيل : إن ضمت النون كان مؤنثاً ، وإن سكنت كان مذكراً . وقال الأصمعى : لا أعرف فيه التأنيث » .

(٩) البيت بلا نسبة فى الدرر اللوامع ١/ ٥١ ، ١/ ١٣٨ وفيه فى الموضعين : « وجئت . . . تجيئا» . وهو تصحيف . وهو فى شرح شواهد المغنى ١٧٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٢٩٤ وتلخيص البيان للشريف الرضى ١٩٦ وفى الجميع : « لسان السوء » وهى رواية نص عليها الفراء فيما يلى البيت .

ويروى : لسان السوء .

وقال الآخر :

أتتني لسانُ بني عامر أحاديثها بعد قَوْلٍ نُكُر [1]

وذكّرها الحطيئة [2] ، فقال :

ندمتُ على لسانٍ كان مني فليت بأنه في جَوْفِ عِكْمِ [3]

فأما اللسان بعينه ، فلم أسمعه من العرب إلا مذكراً .

و « الكَبِد » أنثى . وتصغيرها : « كُبَيْدَة » . وتجمعها : ثلاث أكْباد ، والكثيرة [4] : الكُبُود .

---

(١) البيت للمرقش الأكبر ومن قصيدته المفضلية في شرح المفضليات ق ١٥٢/ ١ ص ٤٨٢ ورواية عجزه فيه : « فجلت أحاديثها عن بصر » وهو بهذه الرواية في الأمثال لمؤرج السدوسي ص ٥٤ وخزانة الأدب ٢/ ١٣٩ ونقائض جرير والأخطل ٤١ وجمهرة الأمثال للعسكري ١/ ١٣٦ وأمثال المفضل الضبي ٥٩ وهو برواية الفراء وبلا نسبة في المخصص ١٧/ ١٢ وما يذكر ويؤنث للحامض ٢٦ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٩٥ ومادة (لسن) من اللسان ١٧/ ٢٧٠ والتاج ٩/ ٣٣٣ .

(٢) كلمة : « الحطيئة » ساقطة من ت .

(٣) البيت في ديوانه ق ٩١/ ٣ ص ٣٤٧ وفيه : « فات مني فليت بيانه » وخزانة الأدب ٢/ ١٣٧ وهو في مادة (عكم) من اللسان ١٥/ ٣١٠ والتاج ٨/ ٤٠٤ وفيهما : « وددت بأنه » ونوادر أبي زيد ٣٣ في أربعة أبيات وفيه : « فات مني » والمحكم لابن سيده ١/ ١٧٢ وفيه : « فات مني وددت » والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٩٥ ومادة (لسن) من اللسان ١٧/ ٢٧٠ والتاج ٩/ ٣٣٤ وفي الثلاثة : « فات مني » . وهو غير منسوب في البلغة لابن الأنباري ٨١ وشرح المفضليات ٤٨٢ والمخصص ١٧/ ١٢ وفي الأخيرين : « فات مني » وهي رواية ت كذلك .

(٤) في ت : « والكثيرة » .

المقصور والممدود
لابن ولاد (ت ٣٣٣ هـ)

بدأ التأليف فى موضوع « المقصور والممدود » فى فترة مبكرة من تأريخ التأليف اللغوى أيضاً . ويرجع ذلك فيما يرجع إلى أن الفصل بين الكلمات المقصورة والممدودة قد شكل صعوبة أكثر فى رأيى من الصعوبة التى واجهت الناس فى الظواهر الأخرى ، إذ إن الأمر لا يتعلق بميل الناس فى لغة التخاطب إلى الاستغناء عن الهمزة الأخيرة ، إيثاراً للسهولة أو متابعة للهجة أهل الحجاز قبل الإسلام أو لعدم إدراك الفرق بين ما ينتهى بهمزة أو بمد أو غير ذلك مما أدى إلى وقوع فى الخلط والاشتباه بين الكلمات الممدودة والكلمات المقصورة ، كما هى الحال فى أيامنا هذه حين لا يفرق مثلاً على مستوى النطق بين « الحيا » بمعنى الغيث ، إذ إنها غير مستعملة ، بل وغير معروفة عند عامة الناس و « الحيا » بمعنى الخجل أو الاستحياء فى قولهم « قليل الحيا » . وعند الانتقال إلى مستوى الكتابة تظهر الصعوبة فى إثبات الهمزة أو عدم إثباتها ويقع الاضطراب أو الخطأ أو العزوف عن استعمال هذه الطائفة من المفردات . فأساس المسألة إذن ذلك التصارع بين مستويى النطق والكتابة وما ينتج عن شيوع المسموع من زلل واضطراب عند الانتقال إلى المكتوب .

ولم يتوقف علماء اللغة عن حد التمييز بين المفردات أو بين الممدود والمقصور ، بل كانوا يشيرون إلى المنقوص أو المهموز إذا كان الخلط يقع بين أى منهما وبين الممدود أو المقصور ، وأضاف المتأخرون إضافات لازمة تكشف عن حقيقة الصعوبة المتمثلة فى هذه الظاهرة ، إذ إنهم عالجوا أيضاً القواعد الصرفية والنحوية التى تحكم المقصور والممدود . ويلاحظ أنه لم ينتهجوا نهجاً معيناً فى تناولهم ، إذ خلت الكتب الأولى من تقديم للقضية وأسباب درسها ، بخلاف كتاب ابن ولاد الذى سنتناوله فيما بعد ، واختلفوا فى ترتيب المادة أيضاً ، فلم يعن الفراء بالترتيب قدر اعتنائه بالمادة والاستشهاد عليها بالشعر والقرآن الكريم وتفسير المفردات وبيان دلالاتها ، وكان كتابه معيناً لكل من ألف بعده فى هذه اللون ، فنقل عنه المفردات وتفسيراتها والشواهد عليها ، وإن

اختصر أحياناً وأضيف إليه في أحيان أخرى ، ولكن يبدو أن ثمة معايير ثلاثة استخدمها وتابعه فيها المتأخرون ، وهى تقديم الاتفاق بين المقصور والممدود ، والنظر إلى حركة الحرف الأول ، (وإن اختلف فى ترتيب الحركات (المكسور / المفتوح / المضموم) ، وتأخر الصورة المنفردة . وهكذا كان حصر المادة والاستشهاد على صحة التفريق همهم الأكبر ، فلم ترتب المادة داخل الأبواب أو الفصول ، ولم يقاربه فى كم المادة والاستشهاد أو يجاوزه فيما وصل إلينا إلا كتاب أبى على القالى (ت ٣٥٦ هـ) ، حيث وصف بأنه أضخم كتب المقصور والممدود التى وصلت إلينا وأوسعها شرحاً وأكثرها استيعاباً للمادة اللغوية وأوفاها استشهاداً بالشعر والقرآن والأمثال ، وكتاب أبى البركات الأنبارى (ت ٥٧٧ هـ) الذى عنى فيه بالترتيب العام على أساس نوع الحركة كما قلت ، فكان ترتيبه للمادة فى ستة أبواب على النحو التالى :

١ ـ المقصور المفتوح الأول   ٢ ـ المقصور المكسور الأول

٣ ـ المقصور المضموم الأول   ٤ ـ الممدود المفتوح الأول

٤ ـ الممدود المكسور الأول   ٦ ـ الممدود المضموم الأول

فالأبواب الثلاثة الأولى للمقصور ، والأبواب الثلاثة الأخرى للممدود ، أما نوع الحركة فقد اختار (المفتوح ثم المكسور ثم المضموم) ، ولم يخالف المتقدمين فى ترتيب المواد داخل هذه الأبواب ؛ فلم يلتزم أى نوع من الترتيب . وعنى بالاستشهاد والشروح أيضاً .

وقد دفع الهدف التعليمى من تقديم المادة الوشاء (ت ٣٢٥ هـ) إلى حصر المادة وسردها بصورة متتابعة مختصراً الشروح والاستشهادات والروايات والنقول بادئاً بالقواعد والأحكام فى صورة مقتضبة أيضاً ، ويبدو أنه تابع الفراء مادةً ومذهباً ، وقد عنى بنوع ما من الترتيب بفصله بين الصيغ القياسية والصيغ السماعية ، فتجده يقدم أنواع « الممدود » القياسى ، ثم أنواع « المقصور » القياسى ، ثم يفيض فى الممدود والمقصور السماعيين ، وهى الصيغ التى تمثل صعوبة كبيرة أمام الناس ، وهو وإن راعى فى الترتيب التشابه فى اللفظ والاختلاف فى المعنى أو الاختلاف فى اللفظ والمعنى معاً ، فإنه لم يلتزم أى ترتيب فى سرد المفردات .

أما كتاب « المقصور والممدود » لأبى العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد

(ت٣٣٢ هـ) * فقد حصر فيه أيضاً صيغ المقصور والممدود القياسي أولاً ثم السماعية ، غير أنه أضاف إلى معايير الفراء السابقة معياراً جديداً واحداً هو الترتيب الأبجدي للمادة وفق الحرف الأول من الكلمة ، وإن لم يتجاوز الحرف الأول ، إذ نجد عدم انتظام في عرض المادة إذا غض النظر عن ذلك الحرف ، وعلى الرغم من ذلك فهو يتقدم خطوة في طرق التنسيق أو الترتيب الداخلي للمواد ، الذي لم يراع لدى علماء آخرين ، ويضاف إلى ذلك أن قلة المواد تعين على تجاوز الاقتصار على حرف واحد في الترتيب ، ويرجع علة ذلك النهج - كما يقول في المقدمة - إلى غاية محددة وهي : هذا كتاب نذكر فيه المقصور والممدود ما كان مقيساً وغير مقيس مؤلفاً على حروف المعجم ليقرب وجود الحرف على طالبه ويسهل استخراجه من موضعه (ص ١) .

ويمتاز كتاب ابن ولاد بمقدمة ، عرض فيها سبب تأليفه للكتاب ومنهجه الذي اتبعه وترتيبه للمادة وعلة التقديم أو التأخير في موضع ما وتعريف المقصور والممدود عند النحاة والقواعد التي تحكمهما - وتلك إضافة له وعدول عن تناول السابقين له - وتناول أموراً أخرى تتعلق بالاشتقاق والتثنية والجمع والهجاء وتغير حركة الإعراب وغير ذلك . وقد أفاد بوضعه هذه المقدمة ، مخالفاً فيها المتقدمين في الاكتفاء بالمادة ومعالجتها .

ويقدم هنا الصيغ السماعية على القياسية ، وأسباب ذلك عدم إمكان وضع حد لها أو قياس ، ولا تعرف إلا رواية ؛ أي عن طريق السماع ، كما أن شدة الحاجة إليها والسؤال عنها أكثر ، والعناية بها أولى ، يقول (ص ١) : وابتدأنا في هذا الكتاب بما كان متفرقاً منثوراً ، مما لا حد له يحصره ، ولا قياس يجمعه ، لأن طريقه التي يعلم منها السماع فقط ، والمسألة عنه أكثر والعناية به من السائل أشد » .

وقد بدأ بالألف ثم الباء ثم التاء . . . إلى آخر الحروف الهجائية ، وأشار إلى إمكان القراء أن ينكروا الابتداء به لاعتلاله وعزوف الخليل عن الابتداء به في كتابه العين مخالف لما هو عليه ، لأن غرضه منه مخالف لغرض الخليل من كتابه ، يقول : « لأنا نقصد إلى أن تُقَرِّب على طالب الحرف فيه ما يطلبه ، وأن يستوي في العلم بموضعه منه العالم والمتعلم ، فلم نراع أن يكون في أول الكلمة حرف أصلي دون أن يكون زائداً

(*) نشره بولس برونله (B . Broennle) في ليدن ١٩٠٠ م أي منذ قرن تقريباً . أما الطبعة الحديثة المتداولة الآن الموصوفة بعبارة « عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي » فلا تفترق عن نسخة برونله في شيء سوى الفهرست ، فهي دون ريب نقل صريح عنها .

أوزائدٌ دون أن يكون أصلياً وصحيحٌ دون أن يكون معتلاً أو معتلٌ دون أن يكون صحيحاً ، فتكلف الطالب للحرف أن يعرف أولاً جميع ما ذكرناه (ص ٢ ، ٣) .

وهى فى الحقيقة همزة ، فالألف لا تكون فى أول الكلمة يقول : وإنما سميناها ألفاً وهى فى أول الكلمة لأنها تكتب على صورة الألف إذا كانت أول الكلمة مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (ص ٣) ، وهو بهذا النهج يجنب القارئ للوصول إلى كلمة ما أن يكون عارفاً بوجوه التصريف وتمييز الأصول من الزوائد ومعرفة نوع الصيغة وغير ذلك من وجوه المشقة فى علم التصريف . ويحدد بعد ذلك تعريف المقصور والممدود عند أهل النحو ، وما معنى تسميتهم بعض المقصور منقوصاً ، ووضع حركات الإعراب والتنوين على لفظ المقصور أو الممدود . وأخيراً هجاء الممدود ، فجميعه يكتب بالألف ليس غير ، أما المقصور فله قواعد مختلفة ، تحدد الحرف المختار (الياء / الألف) ، وضرورة معرفة تصريف الكلمة إلى الفعل أو التثنية أو الجمع أو التأنيث أو الاشتقاق للوصول إلى الأصل حين تكون الحاجة إلى ذلك حتمية ، وما كان مما لا يعرف أصله فيكتب على اللفظ .

وهو يبدأ الباب بما يمد ويقصر باختلاف المعنى وما يمد ويقصر ومعناه واحد إذا كان ذلك ممكناً ، مثال ذلك : الدواء على وجهين ، فالدواء الذى يتداوى به ممدود ، والدوى الرجل الأحمق مقصور يكتب بالياء لمكان الواو التى فى وسطه . . . والدَّوَى أيضاً مقصور الرجل الطويل المرض (ص ٤٥) .

ويقول أيضاً (ص ٥٨) : « الزنا » يمد ويقصر ، فمن مدّه ، فلأنه جعله فعلاً من اثنين كقولك : راميته رماءً وزانيته زناءً ، ومن قصره ذهب إلى أن الفعل من أحدهما ، ومن قصره كتبه بالياء ، لأنه من زنى يزنى فأصله الياء . وهو هنا كما يتضح لنا ـ يعنى بالتصريف وبيان الفروق بين الأوزان بنيةً ومعنى .

كما أنه يقدم المقصور الذى له نظير من الممدود أو حرف يقصر ويمد ، إن وجدت أمثلة له فى الباب ثم يتبعه المقصور الذى لا نظير له من الممدود ثم الممدود الذى هذه سبيله (أى لا نظير له من المقصور) . وإذا تمت الحروف ذكر ما كان مقيساً من المقصور والممدود ، ثم يأتى بتثنيته وجمعه وهجائه .

ويلاحظ أيضاً أنه يرتب المادة ترتيباً داخلياً ، إذ إنه يبدأ بالمقصور ثم الممدود بشكل عام ، ويبدأ بالثلاثى فى كل منهما ثم الزائد عن الثلاثى ، ويبدأ بالمفتوح أوله ثم

المكسور أوله ثم المضموم أوله . وبعد أن انتهى من حرف أو باب الياء أى من ذكر المادة التى أخذت رواية وسماعاً ، يعرض للقواعد النحوية والصرفية التى تحكم المقصور والمنقوص والممدود ، ويقدم باب التحديد والعلامات فيما يعلم أنه مقصور ثم المنقوص ثم الممدود ، ثم أبواب تثنية المقصور وجمعه ، ثم أبواب تثنية الممدود وجمعه ، ويختمه بباب فى هجاء (وهو ما أطلق عليه باب فى الخط) المقصور ، وباب فى هجاء الممدود .

ولا يسير على نهج واحد فى الشرح والاستشهاد ، ففى مواضع نجده يطيل فى الشرح والتفسير وبيان الفروق ، وفى مواضع أخرى يختصر غاية الاختصار فلا يذكر سوى الصيغة ، ويصرح فى أمانة واحترام حين ينقل ، يقول مثلاً (٤٢ ، ٤٢) : ومن المقصور « الخنا » الكلام القبيح مقصور ، واختار الفراء فيه أن يكتب بالياء ، ولم يذكر الحجة لذلك فى كتاب المقصور والممدود ، ولعله له فيه حجة لا نعلمها وسماعاً دله على أن هذه الكلمة من الياء أصلها ، وحكى غير الفراء خنا يخنو خناً ، فلا يكتب على هذه المذهب إلا بالألف ، والأكثر : أخنى فلان فى كلامه ، وأخنى عليه الدهر أيضاً أهلكه وأفسده .

ويكثر الاستشهاد بالشعر فى مواضع كثيرة ، ويقل استشهاده بالقرآن الكريم وغيره . أما شواهده فبعضها ورد فى كتب المتقدمين وبخاصة الفراء والأصمعى وابن الأعرابى وابن السكيت وغيرهم ، وبعضها الآخر استخرجه واستقل به ، ويذكر الشعر منسوباً وغير منسوب ، كما هى الحال فى عرضه وتحليله لكلمة ما . وندرت إشارته إلى اللغات والقراءات والخلافات مثل (١١٣ ، ١١٤) (المِينى) مكسور الأول على وجهين ، فالمِينَى جوهر الزجاج مقصور ، يكتب بالياء . و (الميناء) بالمد الموضع الذى ترفأ إليه السفن ، وقدم شاهدين من شعر نُصيب وكثير . . . . وقال نقلاً عن أبى العباس : هذا قول ابن السكيت فى (المينا) وحكى الفراء : الميناء الزجاج ممدود . و (المينى) الموضع الذى ترفأ إليه السفن مقصور ، يكتب بالياء ، والجمع (الموانى) .

وفيما يلى نموذج من كتاب (المقصور والممدود) لابن ولاد

من المقصور والممدود لابن ولاد

باب الصاد

وأتنو الحطة الشركاء خذلى ‖ إذا شلّت يد الناعر الطاط]

الشصاصة شدّة السنين يقال أصابتهم من الناس شصاصاء منكرة، وكذلك الشهباء السنة الشديدة والشهباء أيضا الكتيبة والصافية الحديد، والشناة البغض،

ومن الممدود المكسور أوّله الشتاء، والشفاء ضدّ الداء، والشيشاء الشيص وهو رديء التمر وأنشد الفرّاء

يا لك من تمر ومن شيشاء ‖ ينشب في المسعل واللهاء

شدّ الثاي وهو مقصور الضرورة، والشواء اللحم المشويّ،

المضموم أوّله الممدود الشعراء ذباب من ذباب الدوابّ،

باب الصاد

الصفا على وجهين الصفا من الحجارة وهو منها العريض الأملس وهو جمع صفاة مقصور يكتب بالألف لأنّ تثنيته صفوان وقال الله تعالى كمثل صفوان عليه تراب وليس هذا الذي في الآية بمثنّى ولكنّه على فعلان بتسكين العين إلّا أنّه يتبيّن له أنّ أصله الواو، والصفاء في المودّة وفي كلّ شيء خالص ممدود، والصبا على وجهين الصبا من الرياح مقصور يكتب بالألف لأنّك تقول صبت الريح تصبو والصبا من قولك هو يصبو إلى

---

a) L has the interlinear note: قال أبو الحسين الحطة الشركاء الجديد قال الأصمعي لا أدري ما هو وقال أبو عبيدة في الخشنة .... النمس [probably الجذّيا. b) L adds تمرك (read ذاك). c) Kor. 2, 266. d) L الآية. e) L erroneously vocalizes فَعَلَان. f) P الرياح. g) L and P تصبا

للّهو صَباه شديدًا مَدْخولٌ، فأمّا الصِبى بكسر أوّله فمقصورٌ يقال صَبِىَ يَصْبَى صِبًى يُكتَب بالياء مقصورٌ، والصَرّاء ممدودٌ ما اصْفَرّ من الحَنْظَل واحدتُه صَرّاءة وقد تُجْمَع صَرايا، والصَرى جمعُ صَراة مقصورٌ يُكتَب بالياء وهو من الماء ما يطول استنقاعُه حتّى يتغيّر وأصْلُه الياء لأنّه من صَرِىَ يَصْرَى ويقال قد صَرِىَ الماء فى ظهره اذا حَبَس الماء سنينَ لا يتزوّج قال الراجز

رُبَّ غُلامٍ قد صَرَى فى فِقْرَتِهْ ... ماءَ الشَبابِ عُنْفُوانَ سَنْبَتِهْ

أراد عُنْفُوانَ دَهْرِه، ويقال هذا ماءٌ صَرًى وصِرًى لغتان بفتح أوّله وكسرِه وكتابُه بالياء فى الوجهين، والصَرَى من اللبن أيضًا ما طال مَكْثُه فى الضرع لا يُحتلَب يقال شاةٌ مُصَرّاةٌ اذا حُلِبت فى ثلاثة أيّام حَلْبةً وحكى الفرّاء يقال صَرَت الناقةُ وصَرِيَتْ وأنشد

مَنْ لِلْجَماعِرِ بالتَّوَى فقدْ صَرِيَتْ ... وقدْ يَبْسَاقُ نَدَاتُ الضَرِيَّةِ الحَلَبُ

ومن المهموز الذى له نظيرٌ من المقصور الصَدَأ صدأُ الحديد مهموزٌ غير ممدود يُكتَب بالألف وكذلك جميع المهموز، والصَدَى من العَطَش مقصورٌ غيرُ مهموزٍ يُكتَب بالياء وكذلك الصَدَى الطائر، والصدى الصوت الذى يُجيبك عند شَطّ نهرٍ أو جبلٍ وفى بيتٍ خالٍ، والصدى أيضًا مصدرُ فرسٍ تَنْدَأَ، والصَدَى أيضًا البَدَنُ والجمع أصْداء قال حاتم

أماوِىّ إنْ يُصْبِحْ صَدَاىَ بقَفْرةٍ ... من الأرض لا ماءٌ لدىّ ولا خَمْرُ

---

a) P وأصله. b) L صَرِىْ. c) L here صرىٌ. d) L quotes here on margin a verse by Abū 'l-Ḥusain, which is however now illegible, being quite obliterated. e) P حال. f) P البدن.

ويقال هو صَغْوى مثل اذا كان حَسَنَ القيام عليه فهذه مقصورات يُكتَبْنَ بالياء،

ومن المهموز الذى لا نظيرَ له الصأصأة، الصوتُ يقال صَأْصَأَ يُصَأْصِئُ صَأْصَأَةً،

وممّا يُمَدّ ويُقْصَرُ صَلَى النار مفتوحُ [الأوّل] مقصورٌ يُكتَب بالياء لأنّك تقول صَلَيْتُهُ النارَ إذا أدْخَلْتَه فيها [قال] الفرزدق

وَقاتَلَ كَلْبُ الحَيّ عَنْ نَارِ أهْلِه ليَرْبِضَ فيهَا وَالصَّلَى مُتَكَنَّفُ

فاذا كسر اوّله مُدّ فقالوا صِلاء النار ممدودٌ قال أبو النجم

وَقَدْ أرَى الحَيَّلَ ذَا صِلاَءَة جَعْرَتْ مُحْدِلَةً شَيْبَانَه

والصَلاء الرَماد يُمَدّ ويُقصَر وأوّله بلفظ واحد والمَدّ فيه أكثر ويُكتَب اذا قصرته بالياء،

المقصور من هذا الباب الصَلا مقصور يُكتَب بالألف لأنّ تثنيته صَلَوانِ وهما مُكتَنِفا ذَنَب الناقة، والصَغا مَيْلُك الى الشيء مقصورٌ يُكتَب بالألف ألا ترى أنّك تقول صَغْوُه مع فلان وصَغاه أى مَيْلُه فتظهر الواو وتقول صَغَوْتُ اليه أصْغُو صَغْوًا وصَغَيْتُ أصْغَى أيضًا اذا مِلْتَ الى مَن تُحَدِّثُه وقد أَصْغَى اليه رأسَه، والصَرى فى النخلة مقصورٌ يُكتَب بالياء اذا عَطِشَتْ وضَمِرَتْ يقال قد صَرِيَتِ النخلةُ وصَرِىَ النخلُ يَصْرَى أيضًا بالتشديد،

ومن المقصور الزائد على الثلاثة بعير صَلَخْدَى وسَلَهْبَى اذا

---

a) L has on marg. written by another hand: مهموز غير ممدود

b) P and L write أصغوا. c) L has on margin: ورأيت الشمس صَغْواء يريد حين مالت قال الراجز

صَغْراء قد مالتْ ولمّا تَفْعَلِ

فعلت وأفعلت للزجاج (ت ٣١٠ هـ)

يعد كتاب (فعلت وأفعلت) للزجاج ، إبراهيم بن السرى بن سهل (ت ٣١٠ هـ) ، من أفضل الكتب التى ألفت فى هذه المشكلة اللغوية التى تعكس خلط العامة بين الصيغتين . فقد انبرى عدد من اللغويين ـ كما أشرت ـ فى إيضاح الفروق الدلالية بينهما وتفسير استعمال الصحيح والتنبيه إلى الاستعمال غير الصحيح ، وإزالة اللبس عن الصيغ التى تتفق أو تختلف فى الاستعمال ، ويعد كتاب ابن الزجاج من الكتب المتأخرة فى هذا الموضوع إلا أننا آثرنا تناوله لأمور ، أهمها تصنيفه ، إذ يعد غاية فى التنظيم والتبويب ، فقد رتبه وفق حروف المعجم بادئا بالباء ومنتهيا بالهمزة (الألف) والياء فسهل بذلك استعماله والإفادة منه ، كما أنه حسن التقسيم ، إذ قسمه أربعة أبواب ، الأول باب ما تكلمت به العرب على لفظ فعلت وأفعلت والمعنى واحد ، والثانى باب ما تكلمت به العرب على لفظ فعلت وأفعلت والمعنى مختلف ، وقد جمع بينهما إلا أنه كان يبدأ بالاتفاق فى المعنى ويليه الاختلاف فيه . والثالث باب ما تكلم فيه بأفعلت ، وما اختير من أفعلت دون فعلت ، والرابع باب ما تكلم فيه بفعلت ، وما اختير فيه فعلت دون أفعلت ، أما من حيث معالجته للمادة فنجده يدخل كل فعل (إذا ورد فى صيغتين أو صيغة واحدة) فى مثال ويوضح معناه ، وإن كانت الأفعال التى ذكرها فى كل باب محدودة وتذبذب فى درجة الاستشهاد فنراه يكتفى بتوضيح المعنى ، ويقدم شواهد من الشعر والرجز أحياناً ، ويلجأ إلى الشواهد القرآنية بدرجة أقل من الشعر ، ويلاحظ أنه لا يعنى بنسبة الأقوال إلى أصحابها إلا نادراً (ذكر أبا عبيدة وأبا زيد الأنصارى والأصمعى وغيرهم) . ويبدأ عبارته بقوله : (يقال ، وتقول) ويحرص على نسبة الشعر إلى أصحابه فى أغلب الأحيان ، ونجد لديه عبارات عامة أيضاً كقوله : وقال النحويون ، ويقول أهل اللغة .

وفيما يلى نماذج من البابين الأول الثانى

من كتاب « فعلت وأفعلت » للزجاج

باب الميم من فعلت وأفعلت والمعنى واحد (٣)

يقالُ متعَ اللهُ بكَ ، وأمتعَ اللهُ بك (٤) . ومَطَرت السماءُ وأمطَرت (٥) ومحَ الثوبُ [٨٤ أ] وأمحَ إذا أخلق ، ومحَ الكتابُ وأمحَ إذا امّحى ودرس (٦) . وماطَ الرجلُ عنّى الأذى وأماطَه إذا نحّاهُ عنك . وملأ الرجلُ في القوس وأملأ فيها مهموزٌ إذا أغرقَ في

وفي الصحاح : لبَنْتُه : سقيتُه اللبنَ . ألبنَ القومُ : كثُرَ لبنُهم . لبِنَ اللبِنَ : عمله . وفي اللسان (لبن) : لبنتَ القومَ : سقيتهم اللبنَ [ولم يرد فعل ألبنَ متعدياً] .

(١) في ب : « إذا بلغوا اللوى » .

(٢) وردت في الهامش الأيمن عبارة : « بلغت المقابلة بالأصل » .

(٣) يبدو أن هذا الباب قد سقط سهواً من « ب » .

(٤) لم يورد ابن السكيت في ٣١٠ فعل متعَ بمعنى أمتعَ . وقال الجواليقي في ٦٨ ما قال الزجاج . وفي اللسان (متع) : متّعهُ الله وأمتعهُ بكذا ، أبقاه ليستمتع به . يقال أمتعَ الله فلاناً بفلان إمتاعاً ، أي أبقاه ليستمتع به .

(٥) قال السجستاني في ١٦٣ : مطرت السماء وأرض ممطورة ، ليس غير هذا ، وأمطرها الله . قال : ولم أسمع إلا : « أمطرتْ مطر السَّوء » ويقال : أمطرْنا أي أصابنا المطرُ أو دخلنا في المطر ، ويقال : أمطرها يا ربّ . قال الله جلّ ثناؤه : ﴿ فأمطرْ علينا حجارة من السماء ﴾ . وكل شيء من العذاب في القرآن فهو من أمطرَ .
قال الجواليقي في ٦٨ ما قال الزّجاج . وفي اللسان (مطر) : مطرتْهم السماءُ وأمطرتهم : أصابتهم بالمطر ، وهو أقبحهما . ومَطَرَت السماءُ وأمطرها الله ، وقد مُطرْنا . وناسٌ يقولون : مَطَرَت السماءُ وأمطرت بمعنى . وأمطرهُم الله مَطَراً أو عذاباً . ابن سيدة : أمطرهم الله في العذاب خاصة كقوله تعالى : ﴿ وأمطرنا عليهم مطراً فساءَ مَطَرُ المُنذرين ﴾ وقوله عزّ وجلّ : ﴿ وأمطرنا عليهم حجارة من سجّيل ﴾ جعل الحجارة كالمطر لنزولها من السماء .

(٦) قال السجستاني في ٨٨ أن الأصمعي يأبى « أمح الثوبُ » وقال ابن سيده ، في ١٤/ ٢٤٩ : وقيل مَحَ الثوبُ ، إذا أخلقَ ، ولا يقال أمَحّ ، ولكن يقال : المسألة تُمِحُّ ماءَ وجه الرّجل ، أي تُخلِقُه . وقال الجواليقي في ٦٨ ما قال الزّجاج . وقال اللسان (محح) : محَ وامحَ إذا أخلقَ وكذلك الدار إذا عفت ، وأنشد .

ألا يا قتْلُ قد خلُقَ الجديدُ وحُبُّكِ ما يُمِحُ وما يَبيدُ

النَّزْعِ(١) . ومَلَكتُ العجينَ وأملكتُه إذا أكثرتَ دَلْكَهُ حتى يشتدَّ(٢) . ومَرَّ الشيءُ مرارةً ، وأمَرَّ إمراراً إذا صارَ مُرّاً(٣) . ومرأني الطعامُ وأمرأني . ومَهَرتُ المرأةَ وأمهرتُها(٤) . ومَلُحَ الماءُ وأملحَ ، صارَ مِلحاً(٥) . مَلَّ عليه السفرُ وأمَلَّ إذا طال(٦) .

---

(١) ذكر ابن السكيت في ٣١٠ عن الفراء قوله : أملأ النَّزْعَ في قوسه ، إذا شدَّ : النَّزع ، وقد ملأتُ الإناء أملؤهُ مَلْأً . والجواليقي في ٦٨ لم يفرّق بين اللغتين ، وفي اللسان (ملأ) : أملأتُ النَّزْعَ في القوس : إذا شددت النَّزع فيها . التهذيب : يقال أملأ فلانٌ في قوسه إذا أغرقَ في النَّزْع ، وملأ فلان فروجَ فرسه إذا حمله على أشدّ الحُضْر .

(٢) قال ابن السكيت في ٢٨٢ : قد أملكتُ فلاناً فلانةً ، إذا زوّجتها منه . وقد ملكتُ المرأة إذا تزوجتُها ، وملكتُ العجينَ إذا شددتَ عجنَه .

(٣) قال السجستاني في ٥٧ : أمرَّ الطعامُ إذا صارَ مُرّاً ، وحلا واحلولى إذا صار حلواً ، ولا يقال مرَّ الطعامُ ، فقلت : فقول الطرمّاح : مرٌّ نُومي . .

فقال : الطرمّاح ليس بثبت ، كأنه لم يجعل لغته حجةً . وقال أبو زيد : مر وأمر لغتان . وأورد ثعلب في فصيحه ٢٥ في « باب أفعلَ » : أمرَّ الشيءُ إذا صارَ مُرّاً . والجواليقي في ٦٨ واللسان (مرر) قالا باللغتين قال الشاعر :

تُمِرُّ علينا الأرضُ من أن نرى بها ... أنيساً ، ويَحْلَولي لنا البلدُ القفرُ

(٤) قال ثعلب في ١١ من فصيحة في « باب فعلتُ بغير ألف » مهرتُ المرأةَ ، من المهر وهو الصَّداق .

(٥) ابن السكيت ٢٥٥ : أملحتُ القدرَ ، إذا أكثرتَ ملحَها ، وقد ملَحتُها ، إذا ألقيتَ فيها ملحاً بقدر . وقال السجستاني في ١١٥ : مَلُحَ الماءُ بضمّ اللام فهو ملحٌ ، وفي القرآن قوله جلّ وعزّ : ﴿هذا عذبٌ فراتٌ وهذا ملحٌ أجاجٌ﴾ قال الأصمعي : يقال ماء مالحٌ ، ولم يعرف أملحَ الماءُ . قال أبو زيد وغيره لا يقال مالحٌ إنما هو ملحٌ . وكان أبو العطار الكندي قال :

بصريّةٌ تزوّجت بصريّا ... يُطعمها المالحَ والطريّا

ولم يعدّه العلماء فصيحاً . وذكر ثعلب في فصيحه ٢٣ في « باب فعلتُ وأفعلت باختلاف المعنى » مَلَحتُ القدرَ ، إذا ألقيتَ فيها من الملح بقدر ، وأملحتُها ، بالألف ، إذا أفسدتها بالملح . واللسان (ملح) : الملح والمليح خلاف العَذْب من الماء وقد مَلُحَ مُلوحةً وملاحةً ومَلَح يملح مُلوحاً ، بفتح اللام فيهما . عن ابن الأعرابي : فإن كان الماءُ عذباً ثم مَلُحَ قال : أملحَ . وقال الجواليقي في ٦٨ ما قال الزّجاج .

(٦) اللسان (ملل) : مَلِلتُ الشيءَ : برمتُ به . الجوهري : مَلِلتُ الشيءَ ومَلِلتُ منه إذا سئمته ، وأملّني وأملّ عليّ : أبرمني .

باب من الواو في فعلتُ وأفعلتُ والمعنى مختلف [1]

يقالُ وعيتُ العلمَ إذا حفظتَهُ ، وأوعيتُ الشيء إذا جعلتَه في الوعاء ووَعدتُ الرجلَ وعداً في الخير ، وأوعدتُهُ إيعاداً ووعيداً في الشر ، فإذا ذكرتَ الخيرَ والشرَّ قلتَ فيهما جميعاً وعدتُهُ[5] بغير ألف . ويقالُ وجبَت الشمسُ إذا غابتْ ووَجبَ [٨٧ ب] القلبُ إذا خفقَ ، وأوجبتُ الأمرَ أنفذتُه . ويقالُ وَديتُ الرجلَ أعطيتُ ديتَهُ[6] ، وأودى الشيءُ إذا ولى وهَلكَ[7] . ويقال[8] وَزعَ الرجلُ القومَ إذا كفّهم ، وأوزعَهُ اللهُ الشكْرَ إذا ألهمهُ[9] .

---

(١) في الأصل وردت كلمة « صح » تحت هذا الفصل .

(٢) في الأصل وردت كلمة « نقصته » فوق هذا الفصل .

(٣) في ب : لم ترد العبارة من « ودنت » . وأينع » .

ابن السكيت ٢٠٥ : ويقال قد أينع الغلام فهو يافع . واللسان (يفع) قيل : كل مرتفع يافع وقال أبو زيد : سمعت يَفَعةً ورفَعةً ، بالياء والواو ، وقد أيفع أي ارتفع ، وهو يافع على غير قياس ، ولا يقال موفع .

(٤) في ب : « باب الواو من فعلتُ وأفعلتُ والمعنى مختلف » .

(٥) في ب : لم ترد كلمة « وعدته » .

اللسان (وعد) الوعد والوعيد : التهدّد . قال الجوهري : الوعد يستعمل في الخير والشرّ . وقال ابن سيدة : وفي الخير الوعدُ والعدَةُ وفي الشرّ الإيعادُ والوعيدُ . وقال الأزهري : كلام العرب وعدتُ الرجلَ خيراً ، ووعدتُه شراً ، وأوعدتُهُ خيراً وأوعدتُهُ شراً ، فإذا لم يذكروا الخير قالوا : وعدتُه ، ولم يدخلوا ألفاً ، وإذا لم يذكروا الشر قالوا : أوعدتُه ، ولم يسقطوا الألف ، وأنشد لعامر بن الطفيل :

وإني ، وإن أوعدتُــهُ أو وَعدتُـــه   لأخلفُ إيعادي ، وأنجزُ موعدي

وإن أدخلوا الباء لم يكن إلا في الشرّ .

(٦) في ب : « أعطيته دية » .

(٧) قال أبو ذؤيب الهذلي :

أودى بَنيَّ وأعقبوني حسرة   بعـد الرقـاد وعَبرةً لا تُقلـع

(٨) في ب : لم ترد « ويقال » .

(٩) في ب : « أي ألهمهُ » .

بابُ الخاءِ

يقال(٣) أخرفَ القومُ دخلوا في الخريف وأخيفوا إذا(٤) نزلوا خَيْفَ الجبل ، وهو ما ارتفعَ عن أسفله(٥) . وأخلَّ القومُ فهم(٦) مُخلّون إذا رعتْ إبلُهم الخُلّةَ ، وهي(٧) ما فيه حلاوة من المَرعى . وأخسفَ الرجلُ إذا حفَرَ فانكسرَ جَبَلُ(٨) البئر ، والبئرُ الخسيفُ التي(٩) لا يكادُ ينقطعُ ماؤُها وهي يسميها(١٠) الناسُ المنقوبةَ .

وفي اللسان (حذا) حَذَاني نعلاً وأحذاني : أعطانيها ، وكره بعضهم أحذاني . وقال الأصمعي : حذاني فلان نعلاً ، ولا يقال أحذاني ، وأنشد للهذلي [أبي خراش] :

حَذَاني بعدما خذمتْ نعالي ... دُبَيّــةُ ، إنّهُ نِعمَ الخليــلُ

ولكنّ الجوهري قالَ : استحذيته فأحذاني .

(١) كلمة « أحت » لم ترد في الأصل ، وإنما في ب ، وهي أجود .

(٢) كلمة « إذا » لم ترد في ب .

اللسان (حوب) الحُوْبُ ، والحَوْبُ ، والحابُ : الإثم ، وقد حاب حَوْباً وحِيْبةً . قال الزّجاج : الحُوب : الإثمُ ، والحَوْبُ : فعلُ الرجل ، تقول : حابَ حَوْباً ، كقولك قد خان خَوْناً .

قال المخبّل :

فلا يدخلنّ الدهرَ قبرَكَ حَوْبةٌ ... يقومُ بها يوماً عليكَ حسيبُ

[ولم يرد أحوبَ]

(٣) في ب : لم ترد « يقال » .

(٤) في ب : لم ترد « إذا » .

(٥) قال قيس بن ذريح :

عفَا سَرِفٌ من أهله فَسُراوِعُ ... فوادي قُدَيدٍ فالتّلاعُ الدَّوافِعُ

فَغَيْقةُ فالأخيافُ أخيافُ ظَبْيةٍ ... بها من لُبَيْنَى مَخْرَفٌ ومرابِعُ

(٦) في ب : « وهم » .

(٧) في ب : « وهو » .

(٨) في ب : « حبل » وهو تصحيف .

(٩) في ب : « الذي » .

(١٠) في ب : « تسميها » .

بابُ الـرّاءِ

يقالُ رعفَ الرجلُ من الرُّعافِ . ورَعَبْتُ الرَّجلَ أرعَبُهُ إذا ملأتَهُ فَرَقاً [2] . ورَزَأتُــهُ [١٩٦ آ] أرْزَأُهُ رَزْأً إذا [3] أصبتُ منهُ خيراً . ورَبَأتُ أربأهم إذا كنتُ لهم طليعةً . ورفأتُ السفينةَ رَفْأً إذا [4] قرّبْتَها من الشّطّ . ورَمَأتِ الإبلُ إذا أقامتْ في المكانِ [5] ورقأتِ العينِ إذا ذهبَ [6] دمعُها . ورأبتُ الشيءَ إذا أصلحتُهُ [7] . ورأفتُ بالرجلِ [8] أرأفُ بهِ إذا رحمتُهُ . ورأسَ الرجلُ القومَ صارَ رئيسَهم .

(١) في ب : « الذَّوى » ، « يُكنّزها » .
البيت لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين ١/ ٦٤ : « يزبرها » ، وفي رواية « كخط الدّواة » .
(٢) في ب : لم ترد « إذا ملأته فرقاً » .
اللسان (رعب) : رعبَهُ يرعبُهُ رُعْباً ورُعُباً ، فهو مرعوب ورعيب : افزعَهُ ، ولا تقل أرعبَهُ ورَعّبه ترعيباً وترعاباً .
(٣) في ب : « أي » بدلاً من « إذا » .
(٤) في ب : لم ترد « إذا » وفي اللسان (رفأ) : رفأ السفينةَ يَرفؤُها رَفْأً : أدناها من الشّط . وأرفأتها إذا قرّبتها إلى الجدّ من الأرض . وفي الصحاح : أرفأتها إرفاءً : قربتها من الشّط وهو المرفأ .
(٥) في ب : « بالمكان » .
اللسان (رمأ) رَمأتِ الإبلُ بالمكان تَرْمأ رَمْأً ورموءاً : أقامت فيه . وخصّ بعضهم به إقامتها في العشب .
(٦) في ب : « جف » .
(٧) قال الفرزدق :
وإنّي من قومٍ بهم يُتّقى العِدا ... ورأبُ الثّأى ، والجانبُ المُتخوَّفُ
(٨) في ب : « الرّجلُ » .

(٣)

كـــتب الموضوعــــات

- مقدمـــة
- كتاب الغريب المصنف لأبى عبيد
- الألفاظ الكتابية للهمزانى
- كتاب المخصص لابن سيده

(٣)
كـــتب الموضوعـــــات

مقدمة

وضع أصحاب الرسائل اللغوية الصغيرة أسس تأليف كتب الموضوعات ، التى اعتمد عليهم من جاءوا بعدهم وألفوا فى الموضوعات السابقة ، فاستوعبت كتبهم مادة الأوائل ، ولكنهم أضافوا إليها ، وتوسعوا فى الشرح والتفسير واستطردوا فى ذكر الشواهد ، وأهم من ذلك كله أعادوا ترتيب المواد وتنظيمها وتنسيقها ، ووصلوا بذلك كله إلى قمة التأليف فى هذا اللون من ألوان التأليف . ويطلق بعض الباحثين عليها مصطلحات أخرى على اعتبار أنها لا تعنى بجمع الألفاظ التى تدور حول موضوع واحد فحسب ، بل إنها صنفت على أساس دوران مجموعة الألفاظ حول معنى بعينه فى بعض الأبواب ، ومن ثم يطلقون عليها « معاجم المعانى » ، كما أن عناية بعض اللغويين بتقديم أكثر من معنى للفظ المفرد أحياناً سوغ لهم أن يطلقوا عليها « معاجم المترادفات » . ويمكن رد تلك التسمية بسهولة ، إذ إنها تسمية جزئية ، فإذا كان مؤلفوها يجمعون فى أبواب معينة ألفاظاً متحدة المعنى ، ففى أبواب أخرى ترد ألفاظ بينها اختلاف فى المعنى ، كما أن مفهوم الموضوع هو محور التقسيم فلم يكن هدفهم جمع المفردات المتفقة المعنى والمختلفة اللفظ فحسب ، وإن قام بعضهم بذلك فى كتب مستقلة ، وإنما ضموا الألفاظ التى تتصل بموضوع بعينه تحت باب بعينه ، ثم جمعوا هذه الأبواب وهذه الموضوعات تحت عنوان محدد ، ولذلك نجد أبواب الرسائل الصغيرة متكررة هنا ، فباب لخلق الإنسان وباب للخيل وباب للإبل وباب للنبات وباب للصفات . . . الخ .

ولذلك يمكن أن تعد المرحلة التالية للرسائل ، فهى امتداد لها من جهات عدة ؛ منها

أنها ضمت أكثر من موضوع جزئي تحت باب واحد ، وقد سوغ هذا الاتساع الكمي للمادة اللغوية لبعض الباحثين أن يطلق عليها مصطلح « المعاجم الموضوعية » ، فقد ارتقى أصحابها بمسألة تنظيم ألفاظ اللغة الموزعة وفق الموضوعات . وأرى في ذلك تجاوزا ، إذ إنها لم تصل - على الرغم مما قلنا - في مسألة التنظيم إلى معيار دقيق ، فلم تتجاوز عملية الجمع الكمي إلى مراعاة الترتيب وفق الحروف أو وفق الأصول أو وفق صورة الكلمة أو غير ذلك من معايير البناء المعجمي ، غير أنها تمثل بلا شك إرهاصات لظهور المعجم العربي بصفة عامة ، فالعين الذي ألف في تلك الفترة التي ألفت فيها الرسائل وكتب الموضوعات - وإن كان متفردا في بابه لأسباب عدة - قد اعتمد في ثنايا معجمه على مرويات تلامذته من أصحاب الرسائل .

ولا خلاف في أن منهج معالجة الظواهر اللغوية فيها قد أثر في المعاجم بشكل عام . وهذا أمر يختلف عن إيثار طريقة التصنيف الموضوعي ؛ وهي طريقة اختلف الباحثون في تعليلها ، فمنهم من رأى أن هدفها تقريب الألفاظ لمن أراد حصيلة لغوية تعينه على الكتابة العربية الفصيحة ، ومنهم رجح أن تكون علة اختيارها أنها النهج أو الوسيلة المناسبة التي تساعدهم على حفظ ما يتلقونه عن الأعراب الفصحاء حتى لا يضيع ، ثم تصنيفه وتقسيمه بما يؤدي إلى الإفادة منه . ومن ثم يلجأ إليها الباحث حين يستعصي عليه لفظ ما لمعنى ما موجود في ذهنه .

أما من جهة الشرح والتفسير فقد حرصوا على التوسع في إيراد الدلالات المختلفة للكلمات وبيان الفروق الدقيقة بين مفردات تنتمي إلى حقل دلالي واحد ، واستعانوا على ذلك بالشواهد والتمثيل والعبارات الافتراضية لإدراكهم قيمة السياقات في إيضاح المعاني ، وكانت الشواهد - في الأغلب - من الشعر القديم والقرآن الكريم والأمثال والأقوال والحكم ، كما أنهم حرصوا وبخاصة لدى المتأخرين على إيراد الآراء المختلفة ، وتعليل بعض الظواهر مستندين إلى الشواهد واللهجات القديمة الفصيحة والاستعمالات العربية السليمة ، وتفاوتت أبواب الموضوعات كما وكيفا ، إذ إن فريقا قد حرص على الإحاطة بكل ما ورد في الموضوع ، ومال فريق آخر إلى الإيجاز والاختصار . ومن المنطقي أن يبالغ الفريق الأول في التفسير والاستشهاد والتعليل ، ويعزف الثاني عن كل ما سبق ، فلا يورد إلا ما يستوجب ذكره . وكان الأخير نهج أصحاب كتب التثقيف اللغوي الصغيرة التي استهدف تقديم المادة اللغوية التي يحتاج إليها الكتاب والمشتغلين بصناعة الكتابة .

مسألة أخيرة وهي بروز اهتمام أصحاب كتب الموضوعات بظواهر لفظية انفرد فريق آخر بالتوسع فيها ومعالجتها في كتب منفصلة ، وأهم هذه الظواهر الأضداد ـ التي نخصها بحديث مستقل فيما يلي ـ والترادف والمشترك اللفظي والمعرب والدخيل والمولد وغير ذلك . ورصدوا ما طرأ على دلالات المفردات من تغير سواء بتضييق المعنى أو توسيعه أو انتقاله ، كما أنهم قد عنوا ببيان قياس العرب ، وكيف يشتق بعض الكلام من بعض وكيف تزج بين الأصوات أو الكلمات وكيف تتمايز الاستعمالات بعضها عن بعض وفق السياقات والمقامات ، على نحو أثرى التراث اللغوي فصار للباحثين معيناً لا ينضب .

الغريب المصنف
لأبى عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)

تشير كتب الطبقات والتراجم إلى عدة كتب فى الموضوعات تحمل العنوان ذاته ، الذى اختاره أبو عبيد لمؤلفه ، كالغريب المصنف للقاسم بن معن الكوفى (ت ١٧٥ هـ) والغريب المصنف لأبى عمرو الشيبانى (ت ٢٠٦ هـ) والغريب المصنف لقطرب (ت ٢٠٦ هـ) ، كما تشير إلى مؤلفات أخرى اتخذت عنواناً آخر ، وإن سارت على النهج ذاته ، الذى اتبعه أبو عبيد ، ويرجح عدد من الباحثين تأثره به ، مثل كتاب الصفات للنضر بن شميل (٢٠٣ هـ) ، والصفات للأصمعى (٢١٦ هـ) والصفات لأبى زيد الأنصارى (٢١٤ هـ) .

أما أن يكون قد أخذه من كتاب الصفات للنضر بن شميل فيرجع هذا الرأى إلى أصحاب كتب الطبقات والتراجم نقلاً عن عبارة ابن النديم فى الفهرست (ص ٨٣) ، إذ يقول : كتاب الصفات وهو كتاب كبير ويحتوى على عدة كتب ، ومنه أخذ أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه « غريب المصنف » . ولا أدرى لماذا فسرت عبارة (ومنه أخذ) على أنه نقل كتاب النضر بالكامل . كما أن ضياع كتاب النضر لا يمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة فى هذه المسألة . وعلى الرغم من ذلك فقد رد د. حسين نصار هذا الرأى فقال (ص ١٦٦) : وليس من العدل أن نقول مع ابن النديم إنه أخذ كتابه من النضر بن شميل أو مع أبى الطيب اللغوى ، إنه اعتمد فيه على رجل من بنى هاشم ، فالرجال الذين اعتمد عليهم قد صرح بأسمائهم ولم يحاول أن يخفى ذلك ، وكان يعتبر ذلك شكراً للعلم . ولا مانع عندنا أن يكون نظام الغريب مشابها لنظام كتاب النضر » . وبالرغم من ذلك فإن فهرس ما يضمه من كتب (سأقدم فيما بعد بيانا للكتب التى ينقسم إليها الغريب المصنف) يبين بوضوح مدى الإضافات والموضوعات الجديدة التى ضمها الغريب المصنف ولم تكن فى صفات النضر (كتاب النضر يضم خمسة أجزاء أوردها ابن النديم ص ٨٣) .

وعلى الرغم من وجاهة الرد وإصابة التفنيد فإن عبارة الأخذ ما تزال مبهمة ، وأرى

أنها تبعد عن أن تنصب على المادة ؛ فلم يقصد بها أنه قد نقل عنه مادة الكتاب ، إذ إنه لو كان ذلك مقصده فلا قيمة لها لأن أبا عبيد كغيره كان يأخذ مما سبقه أو عاصره ، ولم يكن يتحرج من ذكر أسمائهم فتجد الأصمعي وأبا زيد الأنصاري وأبا عبيدة وأبا عمرو الشيباني وغيرهم ، وإن كان هذا النهج ذاته قد قوبل بنقد عنيف ، وحصر جهده في الجمع والتصنيف والتبويب إذ اعتمد تأليفه على أسلوب الرواية ، فجمع مرويات هؤلاء السابقين كما أخذ رسائلهم اللغوية ، وأعاد تنظيم وتبويب ما أخذه في أبواب تدور حول الموضوعات . وعبارة د . حسين نصار واضحة أيضاً في اعتماده هذا الأسلوب حين قال (ص ١٦٦) : اعتمد المؤلف غالباً على الكتب المؤلفة قبله في الموضوعات المفردة ، وخاصة كتب الأصمعي وأبي زيد وأبي عبيدة والكسائي وغيرهم ، وأدخلها برمتها في كتبه وأبوابه ، واتبع ترتيبه في بعض الأحيان ، والتزم أن ينسب كل قول إلى صاحبه ، وأن ينبه على المواضع التي اتفق فيها اللغويون التزام التنبيه على مواضع الخلاف .

وأظن أن عبارة : « وأدخلها برمتها » توضح « كم المنقول » وضوحاً تاماً ، بيد أنها تكشف أيضاً عن النهج الذي اتبعه أبو عبيد ، إذ لم يعرف عنه أنه كان ينقل من الكتب ، بل كان يعتمد على الرواية الشفوية ، ويؤكد د . رمضان عبد التواب في مقدمة تحقيقه للغريب المصنف أمانة أبي عبيد العلمية ، فهو ينسب كل قول أخذه إلى صاحبه (وهو لم يذكر النضر بن شميل مرة واحدة في كتابه ، ولو كان قد أخذ منه شيئاً لصرح بذكر اسمه بلا شك (ص ١٢٦) ، وينتهي من مقارنة للنصوص التي نقلها الأزهري في تهذيب اللغة عن كتاب النضر بما في الغريب إلى اختلافها اختلافاً كبيراً . ولكن هذا كله يرجع إلى فهم الأخذ من جهة المادة . أما إذا فهم على أنه يتعلق بالمنهج فالأمر مختلف ، إذ يظل فرض أنه احتذى كتاب النضر فرضاً قائماً حتى يكون للعثور على هذا الكتاب المفقود الكلمة الأخيرة ، ويتأكد ذلك من قول د . رمضان (ص ١٢٧) : حقاً يمكن أن يقال إن أبا عبيدة قد قلد النضر في تأليف كتاب مثل كتابه ، قد روى عن ابن درستويه أنه قال : وقد سبق أبو عبيد إلى جميع مصنفاته ، فمن ذلك ـ الغريب المصنف ـ وهو من أجل كتبه في اللغة ـ فإنه احتذى فيه كتاب النضر بن شميل المازني ، الذي يسميه كتاب الصفات . ويعلق د . رمضان على ذلك بأنه لا مانع عندنا من ذلك ، إذ إن النضر قد سبق أبا عبيد في التأليف في مثل موضوع كتابه .

أما منهجه في الكتاب فيلاحظ ابتداء أنه قد جرى على نهج واحد مطرد لم يخرج عنه ، إذ يذكر الكلمة مسبوقة في الغالب الأعم باسم أحد الرواة ، ثم يورد تفسيرها وأحياناً يكتفي بذكرها دون أن يفسرها . ويقل أن يبين ضبط نطقها . ويذكر أحياناً جمعها أو مفردها أو بعض مشتقاتها ، كما يستشهد عليها أحياناً بالشعر وهو الأغلب ، أو القرآن أو الحديث أو الأمثال ، كما يبين أحياناً إذا ما كانت تلك الكلمة لهجة من لهجات العرب أو كلمة معربة أو عامية مثلاً (وإن كان ذلك في مواضع قليلة) . ثم إذا اتفق مع الراوي السابق غيرُه ، ذكر اسم الراوي الثاني بعد ذلك في عبارة كالآتية : «وقال فلان مثله» . هذا هو الغالب ، ويقل جدا أن يجمع بين راويين أو ثلاثة في عبارة مثل : « قال فلان وفلان وفلان » . .

كما أنه لم يقدم أبو عبيد لكتابه بمقدمة تبين منهجه ، والمصادر التي استخدمها في كتابه (أوردها د . رمضان في مقدمة التحقيق ص ٦٧ ـ ١٢١) ، شأنه في ذلك شأن الكتب المؤلفة في هذه العصور القديمة .

أما الطريقة المؤلف في عرض مادة الكتاب فإنه يقسم « الغريب المصنف » على خمسة وعشرين كتابا يحتوى كل كتاب منها على عدة أبواب . ويحتوى الكتاب كله على حوالى ٩٠٠ باب ، تختلف طولاً وقصراً وقد استغرق أطولها سبع صفحات وأقصرها نصف سطر . وفيما يلي بيان التي يقسم عليها :

١ ـ خلق الإنسان	٢ ـ النساء
٣ ـ اللباس	٤ ـ الأطعمة
٥ ـ الأمراض	٦ ـ الدور والأرضين
٧ ـ الخيل	٨ ـ السلاح
٩ ـ الطيور والهوام	١٠ ـ الأواني والقدور
١١ ـ الجبال	١٢ ـ الشجر والنبات
١٣ ـ المياه والقنى	١٤ ـ النخل
١٥ ـ السحاب والأمطار	١٦ ـ الأزمنة والرياح
١٧ ـ أمثلة الأسماء	١٨ ـ أمثلة الأفعال

١٩ ـ الأضداد ٢٠ ـ الأسماء المختلفة للشيء الواحد

٢١ ـ الإبل ٢٢ ـ الغنم

٢٣ ـ الوحوش ٢٤ ـ السباع

٢٥ ـ الأجناس

وقد تأثرت بعض المعاجم التي ألفت بعده بمادته وطريقة ترتيبه معاً ، كما تأثر بعضها الآخر بمادته فقط دون طريقة الترتيب ، فقد أثر في كتب الموضوعات (سيتضح ذلك في عرضنا للمخصص لابن سيده) ، وكتب اللغة والمعاجم الضخمة كجمهرة اللغة وتهذيب اللغة ومقاييس اللغة والصحاح وأساس البلاغة وغيرها .

ومن فضل القول أن نشير أيضاً إلى أن لكتاب (الغريب المصنف) شروحاً وزيادات ، ومختصرات وتعليقات أوردها محقق الكتاب ص ٥٠ و ٥١ . وبعد أن قدمنا لمادة الكتاب ومنهجه نتوقف قليلاً عند النقد العنيف الذي وجه إلى الكتب ورد المؤلف ؛ نبدأ أولاً بتقويم العلماء لمادة الكتاب فقد ذهب بعضهم إلى أن في الكتاب ألفاظاً كثيرة دون شرح أو تفسير أو استشهاد عليها أو تعليل للظواهر الخاصة بالألفاظ ، كما أنه قد نبه علي بن حمزة البصري على بعض الأخطاء الخاصة بالرواية والتصحيف وشرح الألفاظ ، ووضع ذلك في كتابه : التنبيهات على أغاليط الرواة تحت عنوان : التنبيه على ما في الغريب المصنف من الأغلاط . والحق أن الرجل لم ينكر ذلك ، وهو الذي ظل أربعين سنة في تصنيف هذا الكتاب يتلقف ما فيه من أفواه الرجال ، إذ يروى عنه أنه قال حين قيل له : إنك صحفت في المصنف نيفا وعشرين حرفاً ، فقال : ما هذا بكثير ! في الكتاب عشرة آلاف حرف مسموعة ، يغلط فيها بهذا اليسير ، ولعلي لو ناظرت فيها لا حتججت عنها .

فالرجل صادق إذن لا يتكبر ولا يتعالى على أن يوصم عمله بأية شائبة ، كما أن تلك الأمثلة التي قدمها علي بن حمزة على عدم ضبطه ما سمع ، وليس الكذب ، والتصحيف ، ويضع أخطاء نحوية وصرفية وتفسيرات لمعاني بعض المفردات ، قد أصاب في بعضها ، لم تقلل من قدر العمل ولا الرجل ذاته . ومن ثم لا يمكن أن نوافق من تشكك في قدرة أبي عبيد وأساتذته ، وذهب هنا مذهبا مغاليا .

فما قيمة تلك العبارات غير الموضوعية التي تنم عن حقد أو كراهية أو بغض

شخصى أو حسد لما وصل إليه الرجل من مكانة ولما حصلت كتبه من شهرة واسعة؟!!

ماذا يحدث مثلاً لو صدقنا ما قيل عن الأصمعى ، ما حيك عنه من حكايات فيها عبارات لا يدركون أثرها ، كأن يقال عنه : هو جالس يكذب على العرب ؟ كيف يكون ذلك وهو من أهم رواة اللغة ، الذين اعتمد عليهم التأليف اللغوى بكافة صورة ، نقلا للمواد وشرحاً للمفردات ، وماذا يكون الأمر مع هذه المواد وتلك الشروح التى نقلت عنه ، وهى تمثل جزءاً يصعب حصره فى التراث اللغوى ؟!! لذا تخرج المادة اللغوية عن تلك الدائرة ، فلا يرقى إليها شك فى صحتها وقيمتها .

أما المنهج فيثير تساؤلات كثيرة ، وبخاصة أن أبا عبيد لم يقدم لكتابه ، كما هى عادة أغلب المؤلفين فى ذلك الزمان ، بمقدمة يكشف فيها عن الدافع الذى يكمن وراء اتباعه المنهج الموضوعى فى جمع الألفاظ . وربما لم يجد جامعو اللغة الأوائل منهجاً يناسب طبيعة ما جمعوه من ألفاظ سوى هذا المنهج . والحق أنه قد استوفى الغرض من الجمع الموضوعى لألفاظ اللغة ، واعتمدت عليه أغلب معاجم اللغة فى تحصيل ألفاظها وموضوعاتها .

ولا يخفى أن الرجل قد اعتمد أسلوب الرواية ، نهجاً فى كل كتابة ، وهو أسلوب يميز المؤلفات اللغوية العربية الأولى . فلا ثقة فى المادة المنقولة بلا رواية ، يروى اللاحق عن السابق ، ويصرح بالأخذ عنه (وهو ما عرف فيما بعد بالإجازة) ، غير أنه لم يحسن ـ كما يرى الباحثون ـ مثله مثل مؤلفى تلك الفترة ، استغلال مادة الرسائل اللغوية التى نقل عنها ؛ فقد اعتمد على مرويات أساتذته ، وحشدها فى كتابه دون إضافة فى الشرح والتفصيل والتعليل إلا قليلا . ولا أرى قدحاً فيه حين وصف عمله بأنه « تصنيف للمجموع اللغوى على أساس وصفى تقريرى لا يهتم بالجدل أو التعليل قدر اهتمامه بالوصف والتقرير » ، كما أنى لا أرى عيباً فى إيراده لحكايات وأخبار تنسب إلى بعض الأشخاص من أجل شرح معنى كلمة ، إذ إنه بغض النظر عن حرصهم الشديد على تقديم المادة اللغوية على نحو ما سمعوها وأخذوها عن المصدر الذى حدد بدقة زمانا ومكانا دون تغيير أو حذف أو تهذيب إلا فى أحوال القليلة ، فإن اهتمامه الزائد بكثرة الشواهد والعبارات التى وردت على ألسنة الأعراب الفصحاء قد وفر لنا مادة كافية لمعرفة السياقات التى استخدمت فيها المفردات ؛ فهى إذن ذات أهمية بالغة للوصول إلى الدلالات المختلفة للمفردات والفروق بينها بدقة ووضوح ، إذ إن

تلك السياقات لم تكن من اختراع أو وضع المؤلفين أنفسهم ، بل ترجع إلى هؤلاء الأعراب الفصحاء ، أصحاب اللغة السليمة .

وقد طمح بعض الباحثين ، وهم على حق فى ذلك ، إلى تدخل أبى عبيد فى مادة بعض الظواهر الخاصة بالألفاظ مثل الأضداد والمشترك والترادف ؛ فهو لم يشغل نفسه ، كغيره من علماء اللغة ممن كتبوا فيها أيضاً ، بتعليلها أو البحث عن أسبابها أو الدخول فى جدل حولها ، ولم يزد عمله عن تقرير ما ورد فيها ، وردها إلى الاستعمال العربى للكلمات فى النصوص ، ويقصد بالاستعمال هنا سنن العرب فى كلامها واختلاف لهجات القبائل الفصيحة . ولا شك أنه لو عنى أبو عبيد وغيره من اللغويين بإيجاد تفسيرات لهذه الظاهرة ، وقد كانوا الأقرب إلى اللغة النقية والاستعمالات الفصيحة ، وكان حسهم اللغوى أعمق بكثير من حس من جاء بعدهم لأزالوا كثيراً من الغموض الذى يلف هذه الظاهرة ، بله وغيرها ، على الرغم من محاولات الباحثين وجهودهم التى لا تتوقف لإيجاد أو للوصول إلى علل أو تفسيرات مقبولة لها .

كلمة أخيرة حول تسمية أبى عبيد كتابه « الغريب المصنف » ، فقد أثار مفهوم الغريب جدلاً كثيراً ، لا يتسع المقام له ، إذ إنه سيفرد له حديث نقدى مسهب فيما بعد . لكن ما يعنينا هنا هو المفهوم الذى قصده أبو عبيد . فربما عنى بذلك اللفظ ذلك المعنى الصعب ، لأنه غريب عن الأفهام ، إذ لا يستعمل فى اللغة العادية . ولما كان همه ، كغيره من جامعى اللغة المتقدمين ، جمع الألفاظ الفصيحة ، وتدوينها نقلا عن أهل الفصاحة ، تنقية للغة وطلبا للفصاحة فى الاستعمال اللغوى ، فتلمس تلك الألفاظ التى تحتاج ، فى نظرهم ، إلى توضيح وتفسير ، إذ لا يستطيع الرجل العادى معرفة معناها أو استنتاجه من سياق الكلام بمفرده . ومع ذلك فالناظر فى غريبه يرى أنه لم يقتصر على ذلك ، بل ضم إليها كثيراً من الألفاظ الواضحة السهلة .

... وفيما يلى نموذج من كتاب « الغريب المصنف »

من كتاب « الغريب المصنف » لأبي عبيد

باب الألسنة والكلام (١)

قال أبو زيد : الحُذَاقِيُّ : الفصيح اللسان ، البَيِّن اللهجة . والفَتِيق اللسان مثله (٢) ، والمِسلاَق : البليغ . والذَّلِيق مثله (٣) .

غيره (٤) : المِسْلاق (٥) : الخطيب البليغ (٦) . والمِصْقَع مثله . والمِدْرَه : لسان القوم ، والمتكلم (٧) عنهم .

وقال الأصمعي : الخليف اللسان : الحديد (٨) اللسان ، والهَذِر ، والمُسْهَب ، والمِسْهَك ، والمِهَتّ (٩) جميعاً (١٠) : الكثير الكلام . فإذا كثر كلامه من خَرَف ، فهو : المُفْنِد .

وقال أبو زيد : والإِذْرَاع : كثرة الكلام والإفراط فيه . وقد أَذْرَعَ الرجلُ : إذا أفرط في الكلام (١١) . واللُّخَى : كثرة الكلام في الباطل ؛ يقال منه رجل أَلْخَى ، وامرأة لَخْوَاءُ ، وقد لَخِيَ لَخًى - مقصور .

---

(١) سقطت كلمة : « باب » من ض .

(٢) م : « مثل الحذاقي » .

(٣) عبارة : « والمسلاق : البليغ . والذليق مثله » سقطت من ت . وفي م : « والذَّلْقُ » .

(٤) كلمة : « غيره » زيادة من ف ض .

(٥) ت م : « والمسلاق » بالواو .

(٦) كلمة : « البليغ » ليست في م .

(٧) ت : « المتكلم » بدون الواو .

(٨) عبارة : « اللسان الحديد » ليست في ت . وفي ك : « والحديد » .

(٩) عبارة : « والمسهك » ، والمهت » من ت .

(١٠) كلمة : « جميعاً » ليست في م .

(١١) عبارة : « إذا أفرط في الكلام » زيادة من م .

وقال أبو عمرو : الهَوْب : الرجل الكثير الكلام ، وجمعه : أهواب ، والمُتَبَكِّل : المختلط فى كلامه[1] ، وهو التَّبَكُّل .

وقال الأصمعى : الهِتْر : السَّقَطُ من الكلام ، والخطأ فيه ؛ يقال منه[2] : رجل مُهْتَر .

وقال الفراء : القَفْقاق مثله . واللُّقَّاعة ، والتِّلْقاعة : الكثير الكلام . والمُقَامِق : الذى يتكلم بأقصى حَلْقه ؛ يقال : فيه مَقْمَقَة ولُقَّاعات[3] .

وقال الأصمعى : يقال[4] : فى لسانه حُكْلَة : أى عُجمة .

غيره[5] رتِجَ فى منطقه يَرْتَج[6] رَتَجًا ، وأُرتِجَ عليه : إذا استغلق عليه الكلام ، وأصله[7] مأخوذ[8] من الرتاج ، وهو الباب [٢٤] ؛ تقول أرتجت الباب : إذا[9] أغلقته .

وقال أبو زيد : الألَفُّ : العَيِىُّ ، وقد لَفِفْتَ لَفَفًا .

وقال الأصمعى : هو الثقيل اللسان .

وقال أبو زيد : الفَهُّ العَيِىّ الكليل اللسان ؛ يقال : جئت لحاجة ، فأفَهَّنى عنها فلان ، حتى فَهِهْتُ ، أى نَسِيتُها .

---

(١) م : « والمتبكل فى كلامة ، وقالوا : المختلط » !

(٢) م : « وهو » بدلاً من : « يقال منه » .

(٣) بعده فى م : « غيره : الخلخلانى الذى فيه عجمه . يقال : فيه الخلخلانية » . وهو موجود فى باقى النسخ فى آخر الباب .

(٤) كلمة : « يقال » ليست فى ث م .

(٥) م : « ويقال » بدلاً من : « غيره » .

(٦) كلمة : « يرتج » زيادة من ض .

(٧) م : « وهو » .

(٨) كلمة : « مأخوذ » سقطت من ك .

(٩) كلمة : « إذا » سقطت من ف ك . ومكانها فى ض : « أى » . وفى م : « وهو الباب وارتجته : أغلقته » .

وقال الفراء : المُنَقِّح[1] للكلام ، الذى يُفَتِّشه ، ويُحْسِن النظر فيه . وقد نقَّحت الكلام .

وقال أبو زيد : يقال[2] : أهْذَر في منطقه إهْذاراً : إذا أكثر .

غيره : الثِّقْل : الحاقلة في المنطق[3] . قال لبيد :

ولقــد يَعْلَــمُ صَحْبِى كلُّهـم　　　بِعَــدَانِ السيفِ صَبْرِى وَنَقَــلْ[4] .

ويقال منه[5] : رجل نَقِلٌ ؛ وهو : الحاضر المنطق [6] والجواب . والهُراء : المنطق الفاسد . ويقال : الكثير . وقال ذو الرمة :

لهــا بَشَرٌ مثــلُ الحريــرِ ومَنْطِقٌ　　　رَخيمُ الحَواشى لا هُراءٌ ولا نَزْرُ[7]

والخَطَل مثله . والمُفْحَم : الذى لا ينطق . والتَّغمغم : الكلام [8] الـــذى

---

(١) ك : « المنقح » تصحيف .

(٢) كلمة : « يقال » من ت .

(٣) بعده فى م : « يقال : رجل نقل وهو الحاضر الجواب » . وذلك موجود فى سائر النسخ بعد بيت لبيد .

(٤) البيت فى ديوانه فى ٢٦/ ٤٢ ص ١٨٦ ومادة (سيف) من اللسان ٨/ ١٦٧ والتاج ٦/ ١٤٩ ومادة (نقل) من الصحاح ٥/ ١٨٣٤ واللسان ١١/ ٦٧٦ والتاج ٨/ ١٤٤ ومادة (عدن) من الصحاح ٦/ ٢١٦٢ واللسان ١٣/ ٢٨٠ والتاج ٩/ ٢٧٥ وهو فى الأساس ٢/ ٤٧٤ وجمهرة ابن دريد ٣/ ١٦٣ ومعجم البلدان (عدن) ٦/ ١٢٦ وتهذيب اللغة ٩/ ١٥٣ والمجمل ٣/ ٤٥٤ والمخصص ٢/ ١٢٩ وإصلاح المنطق ٥١ بلا نسبة فى الأخيرين .

(٥) كلمة : « منه » زيادة من ف ك .

(٦) كلمة : « المنطق » ليست فى م .

(٧) البيت فى ديوانه ق ٢٩/ ٢٢ ص ٢١٢ وفيه : « دقيق الحواشى » . ومادة (هرأ) من الصحاح ١/ ٨٣ واللسان ١/ ١٨١ والتاج ١/ ١٣٨ وتهذيب اللغة ٦/ ٤٠٢ والأساس ٢/ ٥٤١ ويروى بلا نسبة فى المقاييس ٦/ ٤٩ وجمهرة ابن دريد ٣/ ٢٩١ والمخصص ٢/ ١٢٦ والبيان للجاحظ ١/ ٢٧٦ وفى الأخير : « رقيق الحواشى » . ويوجد البيت كذلك فى مادة (نزر) من اللسان ٥/ ٢٠٣ والتاج ٣/ ٥٦٣ وهو فى أمالى القالى ١/ ١٥٦ وسمط اللآلى ١/ ٢٥٥ ، ١/ ٤٠٨ والهمز لأبى زيد ٩٠٨ .

(٨) ك : « من الكلام » .

لا يُبِيْن [1] :

وقال أبو عمرو : المُوَارَعَة : المناطقة . ومنه قول حَسَّان :

نَشَدْتُ بنى النَّجّار أفعالَ والدى إذا العَانِ لم يُوجد له من يُوَارِعُهْ [2]

يريد : يناطقه [3] .

غيره : الَّلخلخانى [4] : الذى فيه عُجمه ؛ يقال : فيه لَخْلَخانيّة [5] :

---

(١) عبارة : « والتغمغم : الكلام : الذى لا يبين » ليس فى م .

(٢) البيت فى ديوان حسان (البرقوقى) ٢٦٣ والمخصص ٢/ ١٢٩ والمحكم ٢/ ٢٥٢ وديوان الأدب ٣/ ٢٧٨ وتهذيب اللغة ٣/ ١٧٦ ومادة (ورع) من الصحاح ٣/ ١٢٩٧ واللسان ٨/ ٣٨٩ والتاج ٥/ ٥٣٩ ويروى عجزه فى الديوان : « إذا لم يجدعان له من يوارعه » .

(٣) الفقرة الخاصة بأبى عمرو كلها ، ليست فى ف ك هنا ، بل تقدمت فى أوائل الباب السابق . وقد سقطت عبارة : « قال أبو عمرو » من م . كما سقطت من ت عبارة : « يريد يناطقه » .

(٤) ف : « الخلخلانى » تحريف .

(٥) العبارة بعد : « غيره » ليست فى (م) هنا ، بل تقدمت فى وسط هذا الباب . وقد بقيت كلمة : « غيره » فى (م) زائدة فى آخر الباب .

الألفاظ الكتابية
للهمذانى (ت ٣٢٧ هـ)

اتفق العلماء على أن كتاب الهمذانى يعد من أفضل الكتب التى عنيت باختيار الألفاظ التى تحويها واصطفاء العبارات التى يمكن أن يستخدمها الكتاب أو تقدم للناشئة لتعليمهم وتدريبهم وإعدادهم إعداداً لغوياً سليماً من خلال النماذج أو الأمثلة التى وفرها لهم ليقتفوا أثرها فى يسر ، وينهجون نهجاً فى كتاباتهم ، وتتجلى قيمة الكتاب فى عبارة الأديب الوزير الصاحب بن عباد ، حيث قال بعد اطلاعه على الكتاب« لو أدركت عبد الرحمن بن عيسى ، مصنف كتاب الألفاظ لأمرت بقطع يده » . ولما سئل عن السبب أجاب : جمع شذور العربية الجزلة فى أوراق يسيرة ، فأضاعها فى أفواه صبيان المكاتب ، ورفع عن المتأدبين تعب الدرس والحفظ (الكثير) والمطالعة (الكثيرة الدائمة) . إنباه الرواه ٢/ ١٦٦ .

وقد وضح فى مقدمته الطريق التى ينبغى أن تسلك ، حين قال : « ولا غنى بالكاتب البليغ والشاعر المفلق والخطيب المصقع عن الاقتداء بالأولين والاقتباس من المتقدمين واحتذاء مثال السابقين فيما اخترعوه من معانيهم وسلكوه من طرقهم (ص ١٦٣) . ولكن ما الذى دفعه إلى اختيار هذه الطريقة (الاقتداء والاقتباس والاحتذاء) من خلال جمع الألفاظ الصحيحة المأنوسة والابتعاد عن الألفاظ المفردة المهجورة الغريبة ، وتتبع الاستعمالات السليمة والعبارات الجميلة التى تشيع على ألسنة مشاهير الأدباء وكتاباتهم؟ يلاحظ أنه بعد أن قدم بحديث عن صناعه الكتابة وقيمتها ودورها وفضّل أصناف المشتغلين بها وأقدارهم وأوجه التمايز بينهم ، وهو حديث يكشف صراحة عن الهدف من تأليفه هذا الكتاب ، حيث يقول : ووجدت من المتأخرين فى الآلة قوماً أخطأهم الاتساع فى الكلام ، فهم متعلقون فى مخاطبهم وكتبهم باللفظة الغريبة والحرف الشاذ . . . وألفيت آخرين . . . يزجون ألفاظاً يسيرة حفظوها من ألفاظ كتاب الرسائل بألفاظ من ألفاظ العامة استعانة بها وضرورة إليها لخفة بضاعتهم ولا يستطيعون تغيير معنى لفظه لضيق وسعهم ، والتكلف والاختلال باديان ظاهران فى كتبهم ومحاوراتهم . . . (ص ٣٦١ ، ١٦٢) .

فقد ساءه إذن الوضع اللغوى الذى وصل إليه المتأخرون فى هذه الصناعة القيمة ، فلم يرض عن الطائفة التى استخفت وراء ستار الحذلقة ، والتفاصح ، والتقعير ، ولم يقبل من الطائفة الأخرى اللجوء إلى خلط الفصحى بالعامية لإخفاء عجزهم وضيق محصولهم اللغوى ، ورأى أن هذه الحالة تحتم عليه أن يؤلف عملاً يستدرك فيه الأمر ، فهى الباعث الحقيقى لتأليفه كتابه ، ويتبين نهجه الذى ارتضاه من قوله : فجمعت فى كتابى هذا لجميع الطبقات أجناساً من ألفاظ كتاب الرسائل والدواوين البعيدة من الاشتباه والالتباس ، السليمة من التقصير المحمولة على الاستعارة والتلويح على مذاهب الكتاب وأهل الخطابة ، دون مذاهب المتشدقين المتفاحصين من المتأدبين والمؤدبين المتكلفين ، البعيدة المرام على قربها من الأفهام والأذهان والخواطر فى كل فن من فنون المخاطبات (١٦٢) .

فقد بذل الهمذانى إذن جهداً شاقاً من أجل انتقاء تلك الألفاظ التى تنم عن ذوق رفيع وحس لغوى سليم ودربة فائقة ، ووفق إلى تخير ألفاظ وتراكيب ذات مستويات مختلفة ، بمعنى أنه جمع مجموعة الكلمات التى تترادف معانيها فى إطار موضوع معين ، دون استقصاء وإطالة ومجموعة الاستعمالات التى يمكن أن تترادف أيضاً ، فيمكن إحلال تركيب ما محل تركيب آخر يختلف فى ألفاظه ويتفق فى معناه . يقول فى إيضاح هذا العمل : فليست لفظة منها إلا وهى تنوب عن أختها فى موضعها من المكاتبة أو تقوم مقامها فى المحاورة إما بمجانسة أو بمجاورة ، فإذا عرفها العارف بها وبأماكنها التى توضع فيها كانت له مادة قوية وعوناً وظهيراً ، فإن كتب عدة كتب فى معنى تهنئة أو تعزية أو فتح أو وعد أو وعيد . . . أمكنه تخير ألفاظها مع اتقان . ومن الجدير بالملاحظة أنه قد سمى بأسماء عدة ، منها كتاب الألفاظ فقط ، وكتاب الألفاظ الكتابية ، وهو الاسم الأكثر شيوعاً نسبة إلى الكتاب جمع كاتب ، أو بكسر الكاف نسبة إلى الكتاب (أى الكتابة) ، أو كتاب ألفاظ الأشباه والنظائر . ويوصف كذلك بالأشباه والنظائر اللفظية والمترادفات اللغوية ، أو كتاب الأشباه والنظائر من ألفاظ اللغة .

فلا خلاف إذن أنه يضم ثروة لغوية قيمة من المفردات (المترادفة والمتواردة والمتتابعة والمتضادة) واستعمالات صحيحة وجمل فصيحة يقدمها للكتاب لتنقلهم من دائرة ضيقة تحصرهم فى ألفاظ غريبة غير مألوفة أو خليط بين اللغة الفصحى واللهجات

العامية إلى دائرة واسعة ، تتيح لهم الانتقال بين استعمالات صحيحة عدة من نصوص أدبية راقية ، ألفاظها تجمع بين السلامة والوضوح . وقد وصفه فك فى كتاب العربية (١٥٠ ، ١٥١) بعد أن نبه إلى أن لم يبق على صورته الأصلية ، بل تبدو فيها زيادات ترجع إلى النحوى ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، ولكن لا على أنها تجديد أو تتميم للكتاب ، بل مجرد تعقيبات وتصحيحات (ص ١٤٩) . وأضيف إلى ذلك أن شهرة الكتاب وكثرة تداوله قد أغرت علماء آخرين بل ونساخ أيضاً بالإضافة إليه شرحاً وتفسيراً وتعقيباً . يقول : يحتوى أيضاً كتاب الهمذانى ، فى أبوابه الستة والستين والثلاثمائة على عبارات الأدب الجزل ، بصورة تجمع فى كل باب ما يتصل بناحية معينة من المترادفات ، وصيغ الاستعارة ، والأمثال . ونثرت الشواهد فى الكتاب باقتصاد . وأحياناً تساق حكمة مثالية لعظيم أو آية من القرآن ، أو حديث للرسول (ﷺ) . والنصوص النحوية جدّ نادرة . وقد يحذر من عبارة مستكرة بقوله : لايقال ، أو قوله مثلاً : كاد يفعل ذلكَ ، وكاد أن يفعل لغة ضعيفة ، أو قوله : «أغلفة السيف» غير مستعمل ، وينبغى أن يميز المرء بين الإفراط والتفريط (١٥٠ ، ١٥١) .

ويوضح المؤلف البدائل المختلفة للمعنى الواحد الذى يعبر عنه بألفاظ مختلفة ففى الباب الأول من كتابه مثلاً العبارات أو التراكيب المختلفة التى تدور حول معنى إصلاح الفاسد ، ثم يقدم بشكل متوال مجموع التراكيب التى تتيح للكاتب أن ينتقى منها ما يوافق المقام ويناسب السياق ، إذ يمكنه أن يجعل مكان : أصلح الفاسد ، لم الشعث ، ومكان : لم الشعث ، رتق الفتق ، ومكان رتق الفتق ، شعب الصدع . . . (١٦٢ ، ١٦٣) .

وهكذا يبين الإمكانات غير المحدودة التى يقدمها للكاتب للتعبير عن معنى ما من خلال عدة تراكيب تدور كلها فى فلكه ، دون تكرير وتقييد ، فيتاح له من خلال هذا الكم من الاستعمالات السليمة الصحيحة أن يبدل ألفاظه وفق المقامات والأغراض والمناسبات الملائمة لاستعمال كل معنى من المعانى . ولذا عدّة بعض الباحثين من كتب الموضوعات أو المعانى والصفات يسير وفق نهج ابن السكيت أو أبى عبيد فى ترتيبه للمادة اللغوية وتوزيع موضوعاته على أبوابه الستة والستين والثلاثمائة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطبعة الأولى له وهى طبعة آلوسى زاده فى القسطنطينية سنة ١٣٠٢ هـ كانت تحت عنوان «كتاب ألفاظ الأشباه والنظائر» ونسبه إلى أبى

البركات عبد الرحمن بن محمد سعيد الأنبارى (٥٧٧ هـ)ووصف بأنه كتاب لم ينسج على منواله ناسج ولم يسلك طريقه منهاجه ناهج ، مشهور عند أرباب اللغة والأدب ، منتزع من أوعية ألسنة العرب ، قديم التصنيف ، عجيب الترتيب والتأليف ، سليم من الغلط ، حسن الأسلوب والنمط » .

وهو وهم من فعل النساخ لم يدركه المحقق ووقع فيه آخرون . أما الطبعة الثانية فهى طبعة بيروت سنة ١٨٨٥ م بمطبعة الآباء اليسوعيين وتحمل اسم (الألفاظ الكتابية) وهى النسخة التى صححها ابن خالويه ، وحققها الأب لويس شيخو ، وهى الطبعة التى شاعت وانتشرت ، فطبعت بمطبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٣٣ هـ وبمطبعة الرحمانية سنة ١٢٤٠ هـ وأخيراً الطبعة التى قدمها د . البدراوى زهران بتحقيقه ١٩٨٩ م .

وقد رفض د . البدراوى أن يكون كتاب الهمذانى سبباً فى انحطاط النثر الفنى وتحويله إلى بريق لفظى أجوف فى القرن الرابع الهجرى - العاشر الميلادى . يقول (ص ١٥١) : وليكن كتاب الهمذانى قد قدم للكتاب السطحيين الساذجى التفكير ، المادة اللازمة لتعبيرهم ، فإن سبب الانحطاط لم يكن راجعاً إليه ، بل إلى اتجاه الذوق الأدبى فى ذلك العصر ، ذلك الاتجاه الذى أعلى مرتبة القالب على المادة ، لمجرد الأعجاب برونق اللفظ ولمعانه . على أن هذا التلذذ الذوقى باللغة ، من حيث جرس الألفاظ ورنينها ووزن لحنها الموسيقى ، كان دأباً وديدناً للعرب منذ عهد سحيق .

والأبواب متباينة فى كم المادة ، يندر فيها ذكر أسماء العلماء والروايات والخلافات والنقول ، والشواهد قليلة أيضاً يوردها لتفسير لفظ يرى أنه ربما أشكل معناه على المتعلم ، ويفتقر الكتاب أساساً إلى ترتيب عام للمعانى ، ويخلو كذلك من أى شكل من أشكال الترتيب الداخلى للمفردات والتراكيب .

وفيما يلى نموذج من كتاب (الألفاظ الكتابية) للهمذانى

من كتاب الألفاظ الكتابية للهمذانى

وتقول أضغنت عليك فلانا ، وأوغرت صدره عليك وأضرمت غيظه عليك ، وأذكيت حقده عليك وأحنقته ووجدته حَنِقا مغيظاً محنقاً ذائراً محفظاً والحفيظة الغضب تقول أحفظته عليك أى أغضبته وأوغرت صدره عليك ووَغْرته توغيراً - وجمْع الحَنِق حناق .

ويقال ضَمِدَ فلان على فلان ، وأضم ، وحَرِد . وعَبِد وأمد واسمغد وتلهب وأسف واضطرم وتَضَرَّم وحرَق عليه الأَرَّم [٢] مِنَ الغيظ وهى الأضراس وذلك إذا صرف [٣] عليه أنيابه من الغيظ - وتقول عَتب عَلىَّ صديقى عَتْباً - ووجد علىَّ أبى موجدة ، وسخط عَلىَّ السلطانُ سُخْطاً ولا يكون السخط إلا ممن هو فوقك :

باب

يقال أمَتّ ضغنه وسللت سخيمته وأطفأت نار غضبه وحقده وضغنه وأسكنت غضبه .

باب

يقال بين الرجلين طائلةٌ وترة والجمع طوايل وترات ، وذَحْل والجمع ذُحول ووتر والجمع أوتار ، وتقول وتَرت الرجل تِرة ووِترا وأوتَرتُ فى الصلاة إيتاراً ووِتْراً .

---

(١) قال الليث : التغلمر : سوء اللفظ وقيل الخلط فى كلامه وقد يقال لذر غذامير إذا كان ذا صياح وجلبة والتغشمر العنف والجفاء (غريب) .

(٢) الأزم أيضاً . والأرم كركّع الأضراس الأصابع والحجارة والحصى . (القاموس : ج ٤ ، ص ٧٤) .

(٣) يعنى صوت الأسنان .

وتَبْل والجمع تُبُول [1] وثأرا والجمع آثار ويقال ثأرت بالقتيل إذا قتلت .

باب المعاقبة [2]

يقال اقتصصت من فلان اقتصاصا ، وانتصرت منه انتصاراً ، وانتقمت منه انتقاماً وعاقبته آلم العقوبة وأنكاها وأوعظ العقوبة وأزجر العقوبة ، وأنهكها وأنكلها ، وأردعها ، وعاقبته عقوبة رادعة زاجرة وواعظةً وناهكةً ونكّلْتُ به ومَثّلْتُ به وتركته عبرةً ظاهرةً وعظةً بالغةً وأحدوثةً سائرة ومثلاً مضروبا وتقول جعلته حديثاً للغابر ، ومثلاً للسامع وعبرةً للمتوسم ، وعظة للمتفكر والمتدبر ، والمتأمل والمترقب .

والمقتص ، والمنتصر والثائر والمنتقم واحد .

باب دفع المضرات

يقال دفعتُ عنك شرَّ فُلان . . وأمطت أذاه وشذاه ومَعرّتَهُ وكلبه وعاديته وبَائقته وعائلته وشوكته وكسرتُ عنك شوكته وفللت عنك حده وقلمْتُ عنك ظفره وحسَمت عنك بائقته ، ونكبت درأه وكففت غربه [3] وزممت لسانه .

ولا تزُمه وتهمله ولا تفصُمه وترسله ولا تكفه .

باب الغضب

يقال غضب الرجل غضباً ، وتلظى تلظيًا واغتاظ اغتياظاً ، وتزغّم تزغماً وتخمط تخمطاً ، واستشاط استشاطة ، واحتدم احتداماً وتلهب تلهبا ، وامتعض امتعاضا ، وهاج هايجه ، وفار فايره وثار ثايره ، ورأيته متذمراً وذئِراً ومُشْمَئِرًّا وارعوى ارعواء[4] : وأعتب إعتاباً والاسم العتبى وهي المراجعة يقال أعتب الرجل إذا تاب ،

---

(1) التبل العداوة . الجمع تبول وتبابل . والذحل الإسلام كالإتبال (قاموس : ج ٢ ، ص ٣٣٩) .

(2) جاء هذا في (ك) تحت عنوان « باب الجزاء » وبين البابين خلاف كبير .

(3) يقال في الرجل (غريب) .

(4) قال أبو عبيد الارعواء الندم على الشيء والانصراف منه والترك له حكاه الزوى في غريبه أ . هـ يقصد أبا عبيد صاحب الغريب المصنف .

وعتب إذا غضب ، وتعتب إذا تجنى [١] وأعتب فلان فلاناً بمعنى أرضاه قال هرمز [٢]
لا تسمُوا الإعتاب استكانة [٣] ولا المعاتبة مقاسدة [٤] ولا التعتب استعلاء [٥] .

وأقلع إقلاعاً ، وأقصر إقصاراً يقال أقصرت عن الشيء إذا نزعت عنه وأنت تقدر عليه ، وقصَرت عنه إذا عجزت عنه ، وقصّرت فيه إذا فرطت فيه ، ونزع نزوعاً انزجر انزجاراً وارتدع ارتداعاً واستفاق استفاقة وتقول إذا رجع عن توبته ارتد وانتكث وارتكس ونكص على عقبيه .

باب في ضده [٦]

يقال تَمادى الرجل في غيّه وانهمك في غيه ، وأوضع في غيه ، وأوجف فيه ، وتتابع في غيّه وتاه في ضلالته ، وأصرّ على باطله ، ولج في غلوائه وسدر في غيه ومضى في عمايته وتردى في جهالته وجمح في غوايته وتسكع في باطله وضرب في غَمْرته وتهافت في ضلالته ، وتمادى في غيّه ولج في غمرته ، وأمعن في إساءته وتَعَمّهَ في سكرته ، والمتمادى والمصر والجامح والمنهمك والمتتابع والسادر والمتردى والمتهافت في الغى وغيره واحد .

باب العفْو [٧]

يقال عفوت عن فلان وصفحت عنه وتغمَّدت ذنبه وتجاوزت زلته وتجافيت عن ذنبه وأغضيّتُ عنه وأقلت عثرته [٨] ونعشته من سقطه وأنهضته من ورطته يقال شال الرجل إذا ارتفع وأشلته إذا رفعته .

---

(١) يعنى إذا ذكر ذنبه وخطيئته وليس فيه شيء من ذلك . (٢) لا ينصرف للتعريف والعجمة .
(٣) يعنى إذا تاب بنصح العاتب عليه لا تسموه استكانة للعاتب أى خضوعاً واستهانة له .
(٤) يعنى إذا عاتب بنصح أحد لا تسموه مقاسدة .
(٥) أى إذا نصحه بالعتبى لا تسموه استعلاء منه عليه .
(٦) جاء هذا الباب في نسخة (ك) تحت عنوان « باب التمادى في الضلال » وهو رقم ٩ وبينهما خلاف كبير .
(٧) جاء في هذا الباب في (ك) تحت عنوان (باب العفو) أيضاً رقم ١٠ ، وبينهما خلال كبير .
(٨) في (ك) أقلته من عثرته وأقلته من صرعته .

قال جرير :

وإذا وضعت أباك فى ميزانهم   رجحوا عليك وشُلْت فى الميزان

ويقال سحبت على ما كان منه ذيلى ، ولبّست عليه سمعى ، وعركته بجنبى ، وكظمت [1] غيظى وأغضيت عليه جفنى وأبقيت عليه ، وأرعيت عليه وأطرقت [2] منه على شجى [3] وأغضيت منه على قذى .

قال أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه [4] .

فكم أغضى الجفون على القذى وأسحب ذيلى على الأذى وأقول لعل وعسى [5] .

وجعلت ذلك تحت قدمى ودبر أذنى .

والعفو والصفح والإقالة والتغاضى والغفران والتغابى [6] والبقيا والرعيا والتجاوز والتجافى والعتبى والتغمد والإغضاء واحد .

---

(١) يقال كظم فلان غيظه إذا تجرعه وهو قادر على الإيقاع بعدوه فأمسكه ولم يمضه (غريب) .
(٢) يعنى رأسى .
(٣) أى على حزن .
(٤) فى الأصل عليه السلام . والرجل شيعى على نحو ما هو واضح .
(٥) قول على إلى هنا .
(٦) يعنى فتر فى الأخبار بما صنع .

المخصص

لعلى بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)

يعد المخصص أكبر وأهم كتاب ألف على نهج الترتيب الموضوعى ، إذ إنه يقع فى (١٧) سفراً كبيراً ، جمع فيه ابن سيده كل الرسائل اللغوية وكتب الموضوعات السابقة عليه ، فنجده من جهة مادة الكتاب قد اعتمد على ما ألفه الأصمعى وأبو زيد الأنصارى ، وأبو حاتم السجستانى ، والنضر بن شميل والفراء ، وثعلب وابن السكيت وأبو حنيفة الدينورى وغيرهم ، بل زاد على ما كانت الكتب أو الرسائل تفعله من نقل عن الأعراب الذين كان اللغويون الأوائل يطيلون الاستماع إليهم ويحاورونهم ويدونون عنهم ما يسمعون ، بل تذكر المصادر أن بعضهم قد أقام فى البادية بينهم زمناً طويلاً ، كما يروى عن النضر بن شميل أنه أقام فيها أربعين سنة . لقد عاش ابن سيده بعد أن انتهى عصر الرواية فى القرن الثانى الهجرى كما حدده اللغويون الثقاة بقرنين ، ولذا نجده ينقل عن جمهرة اللغة لابن دريد وكتاب العين للخليل بن أحمد والبارع للقالى .

أما كتاب أبى عبيد « الغريب المصنف » بوجه خاص فقد أكثر الاعتماد عليه ، إذ إنه كما قيل عنه كان يحفظه عن ظهر قلب ، إلى حد ذهب معه بعض الباحثين إلى أنه نقله بأكمله فى مخصصه ، وكما قيل إننا لو ضاهينا ما ذكر فيه من الكتب (أى موضوعات) بكتب الغريب المصنف لرأيناها كلها داخلة فيه مع المحافظة على ترتيب بعضها ، وإهمال ذلك فى بعضها الآخر ، وإضافة موضوعات كثيرة لم يتعرض لها أبو عبيد ، ولو ضاهينا الفصول نفسها لظهر هذا الاشتراك جليا ، لأن ابن سيده احتفظ بأغلب عناوين الكتب التى استقى منها ، والغريب المصنف لأبى عبيدة على رأسها .

وقد قوبلت هذه الطريقة فى جمع المادة وتصنيفها بنقد عنيف ، إذ وصف عمله هذ بأنه خلط بين الألفاظ وحشد لها بطريقة غير منظمة ، فقد جمع كل ما وقع تحت يده من ألفاظ اللغة ، ثم صنفها موضوعياً مقتفياً أثر السابقين ـ وبخاصة أبو عبيد ـ ولم يحد عنها إلا قليلاً ، ولعل مما ساعده على ذلك أنه قد وضع معجماً لغوياً للألفاظ ، أطلق

عليه المحكم والمحيط الأعظم . كما أنه لم يسلم ـ لهذا النهج أيضاً ـ مما وقع فيه السابقون عليه فى هذا اللون من التأليف ، فقد أدى نهجه فى عرض المادة معتمداً على الرواة والرواد الأوائل اعتماداً كاملاً دون أدنى تغيير فى الأغلب إلى الخلط والاضطراب وصعوبة العثور على اللفظ المراد . فقد كان فى وسعه بعد أن توفرت له مادة لغوية كافية ، بذل الأوائل فى جمعها عناء ومشقة وجهداً عظيماً ، ومضى زمن طويل على عناية عدد غير قليل من اللغويين بهذا اللون من ألوان التأليف ، أن يعيد تنظيم تلك المرويات وأن يرتب تلك المفردات ترتيباً دقيقاً حتى يسهل الفائدة منه وييسر طريقة استعماله . ودون خوض فى ظروف عدة ربما شكلت عاهته عائقاً جوهرياً دون تحقيق ذلك .

على كل حال انفرد ابن سيده ـ خلافاً لمن ألف فى كتب الموضوعات ـ بالكشف عن فائدة الترتيب الموضوعى ، أى تقسيم الألفاظ إلى مجموعات تحت عناوين معينة ، وحصر ألفاظ اللغة خلال موضوعات مختلفة ، تليها عناوين فرعية إلى أن تضيق الدائرة . وهكذا يدل كل عنوان على المفردات والدلالات والتراكيب والسياقات التى تندرج تحته . فثمة معنى عام (موضوع مفرد) تدخل تحته المعانى الجزئية (أجزاء هذا الموضوع) فتتسع الدائرة فى البداية وتستمر فى الضيق حتى النهاية .

هذا الترتيب قد وجه ـ أساساً ـ إلى فئة محددة من الناس كى يفيدوا منه ، فإنه كما يقول (المخصص ١/ ١٠) : أجدى على الفصيح المدره والبليغ المفوه والخطيب المصقع ، والشاعر المجيد المدقع ، فإنه إذا كانت للمسمى أسماء كثيرة ، وللموصوف أوصاف عديدة ، تنقى الخطيب والشاعر منها ما شاءا ، واتسعا فيما يحتاجان إليه من سجع وقافية .

وقد بدأ كتابه بمقدمة عامة تناول فيها قضايا اللغة . أما ترتيب أبوابه فقد سار فيها على ترتيب الغريب المصنف ، غير أنه قد زاد عليه إضافات لغوية مختلفة نقلها عمن عاصر أبا عبيد أو جاء بعده ، ولكنه لم يلتزم الترتيب فى كثير من الأبواب ، وهو فى ذلك يحاكى أبا عبيد الذى سار على نهج كتب الأصمعى وأبى زيد وأبى عمرو والكسائى ، والفراء وغيرهم ، ولكنه كان يخالفهم فى بعض الأبواب . ويرى د . حسين نصار فى المعجم العربى (ص ١٦٩) : أنه كان يحاول أن يرجع إلى أحسن كتاب فى موضوعه والاعتماد عليه ، حتى أننا نرى ابن سيده فى النبات يترك أبا عبيد والأصمعى وغيرهما ويتخذ منهم الحشو . أما الكتاب الأصيل الذى اتخذه عماده فهو كتاب أبى حنيفة الدينورى .

وعلى الرغم من التشابه الكبير بين أبى عبيد وابن سيده إلا أنهما قد اختلفا فى أمور عدة : أهمها طبيعة العلماء الذين رجع إليهم كل منهما وطريقة الأخذ عنهم ، فقد ذكرنا فيما سبق أن الرواية الشفوية كان النهج الوحيد الذى اتبعه أبو عبيد فى أخذ المواد اللغوية وتدوينها ، فلم يثبت فى كتابه إلا ما سمع ، وكذلك حرص كل الحرص على أن ينبه إلى أسماء الرواة واللغويين صراحة . أما ابن سيده فقد اكتفى بالتنبيه على اسم المؤلف الذى ينقل عنه ، ولم يحفل بذكر أسماء الرواة واللغويين . فقد تراجع الاهتمام بنسبة المادة اللغوية بشكل واضح ، ويتجلى ذلك أيضاً فى حذفه كثيراً من أسماء الشعراء الذين يستشهد بأبياتهم وغير ذلك من أوجه الحذف .

وتكشف أبواب المخصص كذلك عن عناية كبيرة بالقضايا النحوية والصرفية ، وأولى التعليلات النحوية والصرفية اهتماماً خاصاً أيضاً ، ولذا نجد أسماء النحاة مثل سيبويه وأبى على الفارسى والسيرافى وابن جنى ، وكلها أمور لا تجدها فى كتب غيره ممن ألف فى اللون من التأليف ، ولذلك عد المخصص أشمل كتب الموضوعات وأجمعها إلى جانب ما يحمله من المعارف النحوية والصرفية .

وقد لخص ابن سيده فى مقدمته أيضاً النهج الذى اتبعه فى عرض موضوعاته ، فقد كان يبدأ بالأعم فالأخص ـ أى أنه جعل لكل موضوع باب ، ثم قسم أبوابه بعد ذلك إلى فصول ـ وأن يقدم الكليات قبل الجزئيات ، والجواهر قبل الأعراض . أى أنه كان ينظر إلى كل موضوع فى مخصصه نظرة مستقلة ، فيبدأ بتعريف الألفاظ العامة الشائعة والتى يتوقف عليها الموضوع كله ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى جزئيات الموضوع ، ويعنى بالتسميات المختلفة والمعانى المتنوعة لكل جزء . ومن ثم يصدق عليه إلى حد كبير الوصف الذى أطلق عليه ، وهو أنه (أكبر معجم فى المعانى) .

وعلى الرغم من ذلك الجهد الشاق الذى بذله ابن سيده فى مخصصة فإنه لم يخرج عما فعله فى كتبه الأخرى من الجمع والترتيب والتبويب . وخلت المواد التى عالجها من رأيه إلا فى قليل من المواضع التى كان يعلق فيها على نقول أو آراء ، كما أنه تحرر كلية من الالتزام فيما ينقل ؛ فنجده يقدم ويؤخر ويلخص ويغير ويزيد إلى غيره ذلك مما فعله مع كل مصادره .

وفيما يلى نماذج من كتاب « المخصص »

ما يستحسن في العين من الصفات ٩٨/١

• أبو حاتم • عين نجلاء - واسعة بيّنة النَّجَل • ثابت • في العين النَّجَل - وهو سعة العين وحسنها رجل أنجل وامرأة نجلاء • ابن جني • الجمع نُجْل ونِجال كُثُر • ثابت • نجلت العين نجلاً وسطعت سطعاً - أي واسعة وفيها الدَّعَج - وهو شدتها رجل أدعج العين وامرأة دعجاء وقد دَعِج دَعَجاً وأنشد

والعين [illegible] مُدْعَجة • وضُمّر [illegible]

• أبو حاتم • رجل أدعج العين وأنشد

تحدّ [illegible] • [illegible]

• ثابت • وفيها البَرَج - وهو سعتها وكثرة بياضها وأنشد

[illegible] • [illegible]

وقيل هو - نقاء بياضها وصفاء سوادها وقد برج برجاً فهو أبرج ومن بَرِجة • أبو عبيد • البرج - أن يكون بياض العين محدقاً بالسواد كله لا يغيب من سوادها شيء • والحَوَر - أن تسودّ العين كلها مثل الظباء والبقر وليس في بني آدم حَوَر • قال • وإنما قيل للنساء حور العين لأنهن شُبّهن بالظباء والبقر • قال الأصمعي • لا أدري ما الحور في العين • أبو حاتم • العين الحوراء - التي اشتد بياض بياضها وسواد سوادها واستدارت حدقتها ورقّت جفونها وابيضّ ما حواليها وقد حَوِرَت حَوَراً واحْوَرّت وأنشد

• [illegible] •

• ثعلب • ويجمع الحور الحورا وأنشد

[illegible] • [illegible] الأحوار

وقيل الأحوار جمع الحُور من البقر • ابن الأعرابي • الحَوَر - شدة سواد المقلة في شدة بياضها في شدة بياض الجسد ولا تكون الأدماء حوراء

ورجل

[illegible] . ابن السكيت . القائل

. [illegible] من العين [illegible] .

[illegible]

[illegible]

[illegible] . ثابت . [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] . [illegible]

[illegible]

[illegible] . [illegible]

[illegible]

[illegible] . [illegible] . [illegible] . [illegible]

[illegible] . أبو عبيد . [illegible]

[illegible] . أبو زيد . [illegible]

[illegible]

صفات ألوان الحدقة

ثابت . في العين الشهل والشهلة – وهو أن تشرب الحدقة حمرة [illegible] سوادها [illegible]

[illegible] . [illegible]

. ابن دريد . هو – [illegible] . ثابت . وفيها الشكل والشكلة – وهي

حُمرة تخالط البياض وقد شَكِلَت شَكَلاً ورجلٌ أشكلُ وامرأةٌ شكلاءُ ومن أمثالهم
الشَّكَل عليه أمرُه - أي التبس والشُّكلة [illegible] من بياض وحمرة أو خضرة وسواد
نور الشَّكَل وأنشد

فما زالت [illegible] * [illegible] الشَّكَل

أي [illegible] والاسم الشُّهبة والشُّهرة - وهو [illegible] العين شُهرٌ وحمرة
ورجلٌ أشهرُ وامرأةٌ شهراءُ وقد شَهِرَ شَهَراً - [illegible] الشُّهرة
[illegible] وسيأتي ذكر الأشهر في باب [illegible] من هذا الباب
[illegible] وقيل الأشكل دون الأشهر * صاحب العين * الأشجر - الشُّجرة
حمرة العين [illegible] والأنثى شجراء من نسوة شُجرٍ وشَجَرٍ * ثابت * وفي
العين الزَّرَق والزُّرقة - وهو خضرة [illegible] رجلٌ أزرقُ وامرأةٌ زرقاءُ وقد
زَرِقَ زَرَقاً وزُرقةً وأنشد

لقد زرقت عيناك يا ابن مكعبر * كما كلُّ ضبيٍّ من اللؤم أزرقُ

وفي العين الشَّهَل والشُّهلة - وهو أن تشوب الزرقة [illegible] بالبياض ورجلٌ أشهلُ
العين وامرأةٌ شهلاءُ وقد شَهِلَ شَهَلاً وشُهلةً وأشهلَّ - [illegible]
[illegible] وقيل [illegible]
[illegible]

[illegible] * [illegible]

* أبو حاتم * [illegible] - زرقة [illegible]
[illegible] والبَرَجة - بياض [illegible] العين [illegible]
والأنثى [illegible] * صاحب العين * البَرَجة - [illegible]
- [illegible] * أبو حاتم * [illegible] - [illegible]
العينين [illegible] * غير واحد * في العين الكَحَل والكُحلة
ورجلٌ أكحلُ وقد كَحِلَ [illegible] * صاحب العين * الكَحَل - [illegible]
[illegible] العين [illegible] من غير كُحلٍ وقيل هو أن تسودَّ مواضع الكُحل
وقيل [illegible] * ابن السكيت * [illegible] - الذي [illegible]
العينين

(قوله وقد شكلت) كذا في الأصل وعبارة القاموس واللسان وقد شكل [illegible] اه كتبه مصححه

العينين كحلاء والأخرى زرقاء وقد يكون في الخيل وشُكِلَ قيل الشكل الشُّهلة
— أي الحمرة [illegible] . قال أبو علي . ومنه الشكلة في الإبل — وهو الشكلاء
وخروجها إلى الحمرة

عيوب العين من قبل نظرها وخلقتها

• ثابت • في العين القَبَلُ والحَوَل — فالقَبَل أن تكون كأنها تنظر إلى عُرْض
الأنف والحول — كأنها تنظر إلى الحجاج وقيل القَبَل — أن يقبل إلى الأنف
والحول — أن يقبل إلى [illegible] • أبو عبيدة • القَبَل — [illegible]
[illegible] قبلا وقبلت وقَبِلَت قبولا • صاحب العين • [illegible] • قال
ابن جني • وعليه وجّه ابن حبيب قوله

إذا ما كان كُلُّ القوم زُرْقًا • [illegible] الرجل [illegible]

قال [illegible] على هذا [illegible] الأصمعي [illegible] وأكثر [illegible]
[illegible] وهو [illegible] والقياس الصحيح وقد قيل [illegible] —
[illegible] — [illegible] • ثابت • والشَّوَس وهو القَبَل
[illegible] والأنثى [illegible] • أبو عبيد • [illegible] • قال
أبو علي • [illegible] • صاحب العين •
[illegible] — [illegible] وهو [illegible] • أبو
حاتم • الأخزر — الأحول [illegible] • ثابت • وفي العين [illegible]
— [illegible] وجل [illegible] العين [illegible]
[illegible] — [illegible] • صاحب العين • [illegible]
[illegible] • ابن دريد • [illegible] — [illegible] • أبو حاتم •
عين جهراء — [illegible] • أبو عبيد • رجل أجهر [illegible] جهراء
• صاحب العين • [illegible] — [illegible] • ثابت • ومنها [illegible]
— [illegible] والعيوب [illegible]

وقد خوصت تخوص خوصا وكذلك الأخوص . صاحب العين . [illegible]
[illegible] خوصا . [illegible] . ثابت . وفي العين القبص . وهو [illegible]
[illegible] الأبخاف رجل القبص وامرأة قبصاء وقد قبص قبصا والقبص [illegible]
في العين [illegible] وقد [illegible] القبصة [illegible] في العين وفي الخوص
. [illegible] بالمؤخر والقصام [illegible] رجل أخوص وامرأة
خوصاء وأنشد

والشمس [illegible] . خوص العيون [illegible] المستقر

المستقر [illegible] من القرور وأصل الخوص من الغوص [illegible] . قال أبو عبيد .
وقال من الأخوص من بني جعفر بن كلاب [illegible] وقيل [illegible]
موضع [illegible] من الوصف وأنشد الأعشى

أتيح [illegible] الخوص من آل جعفر . [illegible] الأخوص

[illegible] كل واحد من [illegible] الأخوص [illegible] على [illegible]
على [illegible] قول من قال العباس والحرث (١) وعلى
[illegible]

. أشوى من القوم [illegible] .

قال [illegible] على [illegible] في العباس والحرث [illegible]
[illegible] الأخوص [illegible] لم يكن كذلك لم
[illegible] من قال
[illegible] كل واحد
[illegible] . أبو حاتم . الخوص . [illegible] دون الأخرى
. ثابت . القبص . أن تكون إحدى العينين أعظم من الأخرى رجل
القبص وامرأة قبصاء . أبو زيد . الخوص . [illegible]
[illegible] الخوص [illegible] وقيل الخوص أن تكون إحدى
العينين أصغر من الأخرى

(قوله [illegible] كل واحد من [illegible] أي [illegible] كتبه مصححه
(١) من قال العباس والحرث أي من رأى الوصفية في هذين العلمين [illegible] الأخوص [illegible] على [illegible]

دكر

ذكر ما يلحق العين مما هو في طريق العور ونحوه

الخَوَص - تَغَيُّب البصر من العينين معا ولا يكون في الواحدة وقد [illegible]
[illegible] ورجل [illegible] وامرأة [illegible] [illegible] على [illegible]
وعين [illegible] [illegible] . وقال . [illegible] - أي [illegible]
[illegible] . [illegible] . وقالوا [illegible] وهذا [illegible] من [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] في [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
على [illegible] [illegible] الباب . صاحب العين . [illegible]
- [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] وأنشد

[illegible] . [illegible]

. [illegible] . [illegible] - [illegible]
. صاحب العين . [illegible] - [illegible] البصر . [illegible] . [illegible]
[illegible] . [illegible] . [illegible] - [illegible]
[illegible] - [illegible] وأنشد

[illegible] . [illegible]

. [illegible] واحد . [illegible] . سيبويه . [illegible]
[illegible] . [illegible] . [illegible] - [illegible]
[illegible] - [illegible]
[illegible] . [illegible] . وقيل من الأمثال - [illegible]
[illegible] الإنسان [illegible] . [illegible] سيبويه . [illegible]

ليعرض لعور أي ليكن من قبيل [illegible] [illegible] ١ه

(٤)

كتب الظواهر الخاصة بالألفاظ

- مقدمـــة
- كتاب النوادر لأبى زيــد الأنصارى
- كتاب النوادر لأبى مسحل الأعرابى
- كتاب الأضداد لأبى بكــر الأنبارى

(٤)
كتب الظواهر الخاصة بالألفاظ

مقدمة

يوجد فى العربية بعض الظواهر الخاصة بالألفاظ ، التى عدها اللغويون القدماء من سنن العرب فى كلامهم ، ولذلك أولوها عناية كبيرة ، فرصدوا المفردات الداخلة تحت كل ظاهرة ، وفسروها ، وقدموا الشواهد الدالة عليها فى اللغات أو اللهجات العربية الفصيحة . ومن أقدم هذه الظواهر التى حظيت بكثرة التأليف فيها « **الغريب** » الذى وجه إليه اللغويون الأوائل جل اهتمامهم وبخاصة فى سياق تفسير القرآن والحديث ، إذ إن العربية تحفل بكثير من المفردات الغريبة ـ بغض النظر عن الخلاف الكبير الذى نشأ حول تفسير مفهوم الغريب ـ التى أوقف تفسيرها على الصحابة ، بل أصحاب الفصاحة أنفسهم ، وترددوا فى الإجابة حين سئلوا عن معناها ، مما دفع عدد من اللغويين إلى رصدها والبحث عن معانيها بين الأعراب الفصحاء ، وإزالة غموضها .

وتذكر كتب التراجم والطبقات أن الصحابى الجليل عبد الله بن عباس (ترجمان القرآن « ت ٦٨ هـ ») كان أول من تقدم لتفسير غريب القرآن الكريم بكلام العرب ، وإليه ينسب أيضاً أول كتاب فى غريب القرآن ، ثم ألف فيه بعده عدد من جامعى اللغة الذين سبق ذكرهم ، مثل الأصمعى وأبى عبيدة وابن قتيبة ، وثعلب والمفضل بن سلمة وابن دريد وأبى حاتم السجستانى والراغب الأصفهانى وغيرهم . وقد انحصر التأليف فيها فى غريب القرآن أو فى غريب الحديث أو فى الغريب فى اللغة .

أما الظاهرة الثانية فهى **النوادر** . فقد شغل اللغويون الأوائل برصد الألفاظ العربية التى يندر استخدامها ، وجمعها وتدوينها وتفسيرها خشية ضياعها . ويبدو أن مفهوم

النوادر لم يكن واضحاً لديهم بشكل كاف ، لأننا نلاحظ فى مؤلفاتهم أشتاتاً من المفردات ، بعضها متوغل فى الغرابة ، عجيب فى بنيته ودلالته ، وعلى الرغم من ذلك فقد دون بغير تفسير ، فحكم عليه بأن يظل مستغلقاً على الفهم ، نادر الاستعمال ، قليل الفائدة ، وبعضها الآخر ، وليس بقليل ، ألفاظ فصيحة مستخدمة غير غامضة الدلالة ، بل إن كتبهم قد ضمت أيضاً أبواباً أخرى لا تختلف عما ألف فى الرسائل وكتب الموضوعات والفصاحة والتثقيف اللغوى وغير ذلك . ومن أهم من أَلَّفَ فيها أبو عمرو بن العلاء (ت ١٤٥ هـ) وأبو زيد الأنصارى وأبو مسحل الأعرابى وقطرب والأصمعى وابن الأعرابى وأبو عبيدة وغيرهم .

أما الظاهرة الثالثة فهى **الأضداد** . وقد اهتم علماء اللغة بجمع ذلك النوع من الألفاظ الذى أثار جدلاً كبيراً بينهم ، إذ لم يكونوا على اتفاق فى موقفهم من هذه الظاهرة ، فنجد بعضهم يثبتها ويدافع عنها ، ويعدها خصيصة مهمة من خصائص اللغة العربية ، بل حمل لواء الرد يعنف على محاولات الشعوبيين الطعن فى العربية لاحتوائها على تلك الظاهرة . ونجد أيضاً من تردد فيها ، بل أنكرها وفند ادعاءات من رأى أنه يمكن أن يكون للكلمة معنيان متنافران أو متضادان ، فذلك أمر يستحيل على الفهم وفى الاستخدام . ومن أهم من ألف رسائل خاصة فى الأضداد الأصمعى والسجستانى وابن السكيت وقطرب . أما ابن الأنبارى وأبو الطيب اللغوى والصغانى فقد تجاوزوا مرحلة الرصد والجمع إلى مرحلة أخرى يتضح فيها التفسير والتعليل وإبداء الرأى .

أما الظاهرة الرابعة فهى **الترادف** . فقد عنى اللغويون بالتأليف فيها ، وقد عدت بعض الرسائل وكتب الموضوعات من معاجم المترادفات ، لأنها تجمع أيضاً الألفاظ التى تدور حول موضوع واحد أو معنى واحد . وقد اختلفوا كذلك فى موقفهم من هذه الظاهرة ، فنجد بعضهم يدافع عن وجود الترادف ، بل ويعده خاصية مميزة للعربية دالة على ثرائها ، ويدفع فريق آخر ببطلان ذلك ، ولا يرون للشىء إلا اسماً واحداً ، ويصيبون أحياناً فى تعليلاتهم بإرجاع الترادف إلى وجود شكلين مختلفين للفظ واحد ، يصيران مع الاستعمال مترادفين أو إلى تعدد اللهجات أو شيوع صفة أو صفات لمسمى بعينه ، فتتحول إلى اسم له أو وجود لفظين لمعنيين متجاورين ، يختفى الفرق بينهما مع طول الاستعمال أو دخول كلمات معربة ترادف ما يناظرها فى العربية إلى غير ذلك .

وقد يخفقون في بعض الأحيان ، ويعجزون عن إيجاد فروق دقيقة بين المفردات ، فيتحاملون ويسرفون في تبريراتهم ، ومما ألف في هذا الموضوع (ما اختلف ألفاظه واتفقت معانيه للأصمعي ، و (الألفاظ المترادفة) لعلي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) ، و (الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف) للفيروز أبادي (٨١٧ هـ) .

أما الظاهرة الخامسة فهي (**المشترك اللفظي**) . وحده أن يكون اللفظ الواحد دالاً على معنيين مختلفين فأكثر . ولم تسلم هذه الظاهرة أيضاً من الخلاف بين العلماء ؛ فعلى الرغم من اعتراف كثير منهم بإمكان اتفاق اللفظ وتعدد معانيه وهو ما يوافق منطق التغير اللغوي ، إذ يمكن أن تحمل الكلمة الواحدة دلالات مختلفة في استعمالات متغايرة تشكلت على مراحل زمنية متتابعة . وتلك علة غالبة ظاهرة فطن إليها بعض علماء اللغة القدامى ، ومع ذلك فإن بعضهم الآخر قد اعترض على ذلك ، ولم يرَ للفظ إلا معنى واحداً وهو الأصل ، فإن كانت له عدة معان أخرى فلذلك أسباب ؛ منها الاستعمال المجازي أو اختلاف اللهجات أو انتقال الدلالة أو التطور أو الاقتراض من اللغات الأخرى . . إلى آخر تلك الأسباب المعللة للظاهرة تعليلاً دقيقاً .

وهذا في الحقيقة ليس رفضاً لوجود الظاهرة ، ولا خلاف بين الرأيين إلا من زاوية النظر ، أمن النتيجة ـ أم من المقدمة . ومن أشهر من حمل لواء المعارضة لهذه الظواهر الثلاث الأخيرة ثعلب (٢٩١ هـ) وابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) . وقد بدأ التأليف فيها في صورة رسائل صغيرة تفتقر إلى الترتيب والتنظيم ، مثل : (الأشباه والنظائر في القرآن) لمقاتل بن سليمان (ت ١٥٠ هـ) ، و (ما اتفق لفظه واختلف معناه) لأبي العميثل الأعرابي (ت ٢٤٠ هـ) و (ما اتفق لفظه واختلف معناه) للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) . أما كتاب (المنجد في اللغة) لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع (ت ٣١٠ هـ) فيعد من أشمل ما وصل إلينا حول المشترك .

ولا شك أن ثمة ظواهر لغوية أخرى بدأ علماء اللغة التأليف فيها منذ وقت مبكر ، مثل المعرب والدخيل . فقد اختلف العرب حول اللفظ الأعجمي ، وذهبوا في هذه القضية أو الظاهرة مذاهب شتى لارتباطها بالقرآن الكريم ، فمنهم من رفضها كلية ، إذ لا يحتوي القرآن الكريم إلا على العربي الخالص ، ومنهم من توسط ، فرأى أن تلك الألفاظ الواردة في القرآن الكريم أعجمية الأصل ، ولكن العرب عربتها ، فصارت

عربية فاستعملها القرآن بهذه الصفة . وقد اجتهد العلماء فى وضع القواعد التى تمكن من معرفة الألفاظ المعربة ، وقد أقاموها على جرس الألفاظ وائتلاف حروفها . وقد بدأ التأليف فيها متواضعاً على نحو ما ورد لدى أبى عبيد فى غريبه ، وابن قتيبة فى أدب الكاتب وابن دريد فى جمهرته ، وتضخمت المادة فى مخصص ابن سيده ، غير أن أبا منصور الجواليقى (ت ٥٤٠ هـ) قد أفرد للمعرب كتاباً مستقلاً ضخماً أسماه « المعرب من الكلام الأعجمى » . ولم يتوقف التأليف فى هذا الباب حتى العصر الحديث .

ونتبه أيضاً فى خاتمة هذه المقدمة الموجزة إلى أنه قد أولى علماء العربية للاشتقاق والنحت أهمية كبيرة ، فقد عد الأول أساس اللغة العربية ، إذ إن العربية لغة اشتقاقية . وقد ضمت مؤلفاتهم الكلام عن نوعى الاشتقاق : الاشتقاق الأصغر ، والاشتقاق الأكبر ، والنحت بوصفه ضربا من ضروبه . ومن أوائل من ألف فيه الأصمعى فى كتابه (اشتقاق الأسماء) . وقد تراوح العلماء فى معالجتهم لهذه الظاهرة بين الاعتدال والغلو والإسراف ، وقد أفرد ابن السراج (ت ٣١٦) فى (كتاب الاشتقاق) مادة موسعة قيمة . أما أكبر الكتب التى ألفت فى هذا الباب دفاعاً عنه وكشفاً عن قيمته وردا لادعاءات الشعوبية فهو كتاب ابن دريد (ت ٣٢١) المسمى (كتاب الاشتقاق) . أما العالم اللغوى الكبير ابن جنى (ت ٣١٩ هـ) فقد أولع به ، مقتفياً فى ذلك آثار أستاذه أبى على الفارسى ، وخصص للاشتقاق الأكبر بابا طويلاً فى كتابه (الخصائص) .

وفى الواقع لا يتسع المقام للحديث المفصل عن كل المؤلفات التى تناولت هذه الظواهر اللغوية التى قدمنا لها ، ولذا سنكتفى هنا ببعض هذه الظواهر البارزة .

النوادر فى اللغة
لأبى زيد الأنصارى (ت ٢١٥ هـ)

أشرنا فيما سبق إلى أن الرواية الشفوية هى أساس تلقى العلم فى زمن اللغويين الأوائل ، فقد كان الاعتماد فيه على السماع ؛ ولم يكن يقرون إلا ما سمعوا ، وكانوا يشككون فى علم من ينقل عن الكتب ، ويردون أقواله ، ويؤخرون رتبه ، فما كان من سبيل إلى معرفة اللغة فى أنقى صورها إلا بالرحلة إلى البوادي التى تعيش فيها القبائل العربية الفصيحة ، ومشافهة الأعراب ، طلباً للفصاحة فى الاستعمال اللغوى وتلمسا للغريب والنادر . وقد أدى أسلوب الإملاء اعتماداً على الذاكرة إلى اختلاف عبارة الروايات التى وصلت إلينا عن اللغويين الأوائل كالأصمعى وأبى زيد وأبى عمرو وغيرهم ، فقد كانت مجالسهم تختلف وأماليهم تتعدد ، فتختلف عبارة العالم فى كل مرة عن الأخرى .

وبديهى أن هؤلاء الأوائل قد شغفوا بجمع وتدوين كل ما هو فصيح ونقى فى لغة هؤلاء الأعراب الفصحاء ، وكان من بين هذه المادة اللغوية ما هو مغرق فى الإغراب والندرة لا يتوصل إلى فهمه وتفسيره دون الاعتماد عليهم ، ولا تخفى هنا تلك الصلة الخفية بين مفهومى الغرابة والندرة ؛ تلك التى تؤكدها طبيعة المادة التى وردت فى مؤلفات الأوائل . وعلى الرغم من أن بعضهم قد أسرف فى تتبع هذا النوع من الألفاظ والسعى وراء الأقوال والأشعار والأرجاز التى تمتلىء بها فإن كتبهم قد حفظت لنا ثروة لغوية لا يستهان بها ، لأنهم جمعوا أيضاً ألفاظاً فصيحة مستعملة ، وفسروا كثيراً من الغرائب والنوادر والأشعار والأرجاز كان يمكن أن تضيع ، وإن قيل إنه قد يبق منها إلا القليل ، أو تظل مستعصية على الفهم ، متأبية على الإدراك .

وكان أبو زيد سعيد بن أوس الأنصارى واحداً من هؤلاء الرواد الأوائل الذين أخذوا اللغة مباشرة عن العرب الفصحاء فقد قيل عنه : « أحفظ الناس للغة . . . وأوسعهم رواية ، وأكثرهم أخذا عن البادية » (المزهر ٢/ ٤٠٢) .

وقد سبق أن أشرنا إلى دوره فى جمع اللغة فى رسائل صغيرة ذات موضوع واحد ،

وتعرض هنا لمؤلفه في هذا اللون من ألوان التأليف الذي سبقه إلى التأليف فيه ، كما تذكر كتب التراجم والطبقات ، عدد كبير من اللغويين غير أن كتابه في النوادر يعد أقدم كتاب وصل إلينا من هذا النوع ، كما أن مادته وطريقته في معالجتها ونهجه الذي سار عليه تختلف عن غيره . ويشير ما جاء في بداية الكتاب إلى أن المادة التي يضمها وصلت إلينا من طريقين ، الأولى رواية التّوزي وأبي حاتم عن أبي زيد والثانية رواية الرياشي وأبي حاتم عن أبي زيد .

جمع أبو زيد في كتابه مجموعة من ألفاظ اللغة الغريبة النادرة داخل نصوص من الشعر والرجز والنوادر ، أقلها من الشعر (ثلاثة أبواب) ، تليه النوادر في كلام العرب الفصحاء (خمسة أبواب) ، ثم الرجز (سبعة أبواب) ، وهي تمثل أبواب الكتاب كله (١٥ باباً) . ولكنه لم يبدأ بالشعر ثم النادر ثم الرجز ، بل جاءت الأبواب متفرقة ؛ فنجده يبدأ بالشعر ثم الرجز ثم الشعر ثم يضع بابين للرجز أحدهما وراء الآخر دون تعليل لهذا التقسيم . فما علة تجزئة مادة الكتاب من شعر ورجز ونوادر في أبواب متفرقة ؟ !

يذهب د . عز الدين إسماعيل (ص ٣٢١) في تفسير ذلك إلى : « أن أبا زيد كان يملي كتابه على حلقات ، فحلقة في تفسير غريب الشعر ، وحلقة في تفسير غريب الرجز ، وحلقة فيما روى عن العرب من نوادر لغوية ، دون مراعاة لترتيب معين . وكان أولى برواة الكتاب عنه أن يجمعوا كل ما يتصل بالشعر في باب ، وما يتصل بالرجز في باب ثان ، والنوادر في باب ثالث ، فيصبح الكتاب بذلك ثلاثة أبواب ، في كل باب موضوع مستقل بذاته » . وربما يتسق هذا التفسير مع ما أشرنا من قبل حول أسلوب التدريس آنذاك واختلاف المجالس وتعدد الأمالي .

ويصعب أن نوافق د . عز فيما ذهب إليه من دعوة رواة الكتاب إلى التدخل فيه بإعادة ترتيبه ، لأن تدخلهم يعني في نظر مبادئ ذلك العهد أنهم ليسوا ثقة فيما نقلوا عن شيخهم ، إذ كانت الرواية الشفهية تلزم الراوي أن يروي عن أستاذه رواية حرفية صادقة أمينة دون تحريف أو تبديل أو تغيير ، بغض النظر عن اختلاف الروايات غير المقصود العائد إلى أمر الذاكرة ، ناهيك عن أنه من غير المعقول وفقاً لسنن تلك الفترة أن تطالب أبا زيد أن يقدم كتابه مرتباً ، فهو يسلك نهج الأمالي الذي سيظل زمناً طويلاً

بعده أيضاً نهج أغلب اللغويين ، وهو يوائم ـ كما أشرنا فيما سبق ـ أسلوب التدريس آنذاك .

أما منهجه فى عرض المادة فقد خالف من كان يقدم اللفظ ويفسره ثم يأتى بالشعر شاهداً عليه ، ويروى عن أعراب القبائل ، فكان يقدم الشعر أو الرجز ثم يفسره . وقد التزم فى الشعر بنسبة الأبيات إلى قائليها ، وتحديد زمانه (العصر الذى عاش فيه) ومكانه (القبيلة التى ينتسب إليها) . ثم يأتى بالشرح الذى لم ينتظم فيه أيضاً ، فقد أطال فى البابين الأولين ، وأوجز غاية الإيجاز فى الباب الأخير ، ويلاحظ فى شروحه عنايته بتقديم معانى المفردات ثم المعنى الإجمالى ، كما أنه كان يلتفت إلى مسائل نحوية وصرفية وعروضية وفروق دلالية دقيقة ، ويستشهد على شروحه بشواهد أخرى من القرآن والشعر . أما فى أبواب الرجز فلم يعن بنسبة الأرجاز إلى قائليها ، وأوجز فى شرح المفردات والمعنى الإجمالى ، وقل اهتمامه بالمسائل النحوية والصرفية فيها .

أما فى أبواب النوادر فتجاوز فيها تفسير المفردات ، وإن عنى بمشتقات اللفظ أساساً ، إلى التعبيرات والاستعمالات الغريبة التى لا تجرى على القواعد المعروفة ولا على اللغة الواضحة الشائعة الاستعمال . وفى بعض الأحيان يستشهد بالشعر ، ويلتفت إلى المترادفات .

وهكذا نراه لم يلتزم نهجاً معيناً فى اختيار نصوصه أو شرحها أو الاستشهاد عليها . ويلاحظ أن أغلب مادة الكتاب رويت عن أبى زيد غير أن الرواة قد أضافوا إليها روايات للأصمعى وأبى عبيدة وابن الأعرابى ، كما اختلفت رواية التوزى مع رواية أبى حاتم من جهة تلقى أبى زيد للشعر والرجز والنوادر . على كل حال عُدّت مادة نوادر أبى زيد وشروحه ثروة لغوية قيمة ، نهل منها فيما بعد كثير من اللغويين ، بل ارتكز عليها مؤلفو المعاجم فى صناعة معاجمهم الضخمة .

فيما يلى نماذج من كتاب (النوادر فى اللغة)

من كتاب « النوادر فى اللغة » لأبى زيد الأنصارى

باب شعر

أبو زيد وقال النابغة الجعدي

فسلامُ الإلهِ يغدو عليهم ... وفُيُوءُ الفردوسِ ذاتِ الظلالِ

فُيُوءٌ جمع فَيْءٍ قال أبو حاتم أنّث الفردوس على أنه الجنة وإن كان المعروف التذكير كما يقال الفردوس الأعلى وفي القرآن يرثون الفردوس هم فيها على معنى الجنة والفُيُوءُ جمع الفيء وليس في الجنة فيء إنما الفيء ما كان شمسا فنسخه الظل فذلك الفيء وأما الظل فمستقيم قال أكلها دائم وظلها وقال إن المتقين في ظلال ويجوز أن يكون الظلال جمع الظلة وفي القرآن وظلٍّ ممدود قال أبو الحسن التأنيث في الفردوس أجود وقد بيّن ذلك القرآن قال والتذكير يذهب به إلى معنى البستان وجمع الفيء أفياء للقليل وفُيُوءٌ للكثير كقولك أجذاع وجذوع وما أشبه ذلك وأما قوله عز وجل إن المتقين في ظلال وعيون فالأغلب أن يكون الظلال جمع ظلٍّ ولو كان جمع ظُلّةٍ لكان الجمع ظُلَلًا كقولك غُرْفة وغُرَف وحُجْرة وحُجَر

أبو زيد وقال زهير بن مسعود

ألا آذنتني بالتفرّق جارتي ... وأسمعت أهلي مُصْبِحِيّ وغادرت

وما جُشتُ منها البينَ حتى رأيتُها   تولَّتْ بها بُزْلُ الجِمالِ فسارتِ

عُداوِيَّةٌ هيهاتَ منكَ مَحَلُّها   إذا ما هيَ احتلَّتْ بقُدْسَ وآرتِ

ولا هيَ إلّا أن تُقرِّبَ وَصْلَها   عَلاةٌ كِنازُ اللحمِ ذاتُ مَشاراتِ

تَسُودُ مَطايا القومِ ليلةَ خِمْسِها   إذا ما المطايا بالنَّجاءِ تَبارتِ

عُداوِيَّةٌ نسبها إلى بني عُداوةَ حيٍّ من اليمن. وقُدْسُ وآراتُ موضعان. والمَشاراتِ يريد الهيئةَ والزينةَ والسِّمَن أبو حاتم روى عِداوِيَّةٌ بالكسر قال أبو الحسن قُدْسُ وآرةُ جبلان وحفظي عن أبي العباس أنّه روى بين قُدْسَ وآرةَ فلم يصرفه ذهب إلى أنّه هَضْبةٌ وأنّه معرفةٌ فصار في بابه بمنزلة هندَ ودعدَ في لغة من لم يصرف وفي كتابي بالنِّجاء بكسر النون فهو جمع ناجٍ ونظيره تاجرٌ وتِجارٌ وقائمٌ وقِيامٌ وحفظي بالنَّجاء والنَّجاءُ السرعةُ. وقوله هيهاتَ منكَ محلُّها فمحلُّها رفعٌ بالابتداء وهيهاتَ الخبرُ وإن شئتَ كان رفعًا بهيهاتَ كما تفعل في قولك خلفَكَ زيدٌ وهيهاتَ ظرفٌ كأنّه قال في البُعدِ منكَ محلُّها ويقال هيَّتَ به تهييتًا إذا ناداه من مكانٍ بعيدٍ وهيهاتَ تكونُ واحدةً وجمعًا وهي على هذه الرواية واحدةٌ وتقديرُها هيهاةٌ كقولك سِعلاةٌ وإنّما لم تُنوَّن لأنّها مؤقَّتةٌ معرفةٌ ألا ترى أنّك لا تقول الهيهاةُ كما تقول السِّعلاةُ فكأنّه قال في البُعدِ الذي تعلمُ

بـــاب نـــوادر

أبو زيد قال الكلابيون الهَرِيسُ والجَشِيشُ واحدٌ وهي هَرِيسَةٌ وجَشِيشَةٌ . وقال أبو الغَنَاء الكلابي الهَرِيسُ والجَشِيشُ الحَبُّ حين يُدَقُّ بالمِهْرَاسِ قبل أن يُطْبَخَ فإذا طُبِخَ فهو هَرِيسَةٌ وجَشِيشَةٌ إذا جُشَّ . وقال استقبلتُ الماشيةَ الواديَ فأنا أستقبلها إيّاه . وأقبلتُها الواديَ إقبالا إذا أقبلتَ بها نحوه . وقَبِلَتِ الماشيةُ الواديَ تقبَلُه قُبولًا إذا استقبلته هي قال الراجز

إذا سَمِعْنَ زَأْرَةً تَعْدِيدَا في زَفْرَةٍ يُقْبِلُها[1] الكُؤُودَا
رَقَمْنَ أنكالَ الحَوَافِي سُودَا

---

(١) ويروى : يقْبَلُها .

أبو حاتم إذا يمن ذأرة. والكؤود العقبة الشاقة
ويقال تاقت نفسي إلى ذلك توقا وتوقانا وتؤوقا
ويقال أبث فلانا شقوره وفقوره إذا شكا إليه الحاجة
قال العجاج
وكثرة التحديث عن شقوري (مع الجلا ولائح القتير)
قال أبو حاتم قال الأصمعي وحده شقوري فتح الشين
أبو زيد ويقال جلت من القوم أي من خيرهم
وتقول شغبت القوم أشغبهم شغبا وشغبت عليهم(١)
وتقول شبعت خبزا ولحما ورويت ماء ولبنا
ويقال لبث الرجل يلبث لبثا ولباثا ولبثة. قال أبو حاتم لباثة ولبثة ولم يحك لبثا ولا لبثة. قال أبو الحسن وحكي لنا في غير هذا الموضع لبث لبثا فأنا لبث كقولك فرقت فرقا فأنا فرق وبطرت بطرا فأنا بطر. والمستعمل الجاري في كلامهم لابث كقولك الضارب والمصدر اللبث كقولك الضرب والدليل على هذا قولهم لبثة كضربة
أبو زيد ويقال في الرجل بلة وفي القوم بلالات وهي البقية من الود ويقال طويت الرجل على بلته أي بقية ما بقي من وده
ويقال رحت بني فلان أروحهم روحا إذا رحت إليهم أو

(١) ومثله أيضاً شغبت فيهم (المصحح).

رُحْتُ مِنْ عِنْدِهِمْ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَٱلْمَازِنِيُّ أَوْ رُحْتُ عِنْدَهُمْ

وَيُقَالُ حَمَلَ ٱلْقَوْمُ حُبُولَهُمْ عَلَى غَوَارِبِهِمْ . الحُبُولُ وَاحِدُهَا حَبْلٌ وَهِيَ ٱلْأَرْسَانُ ، وَٱلْغَوَارِبُ وَاحِدُهَا غَارِبٌ وَهِيَ أَعَالِي كُلِّ شَيْءٍ

وَيُقَالُ مَا سَقَانِي فُلَانٌ مِنْ سُوَيْدٍ قَطْرَةً وَهُوَ ٱلْمَاءُ يُدْعَى ٱلْأَسْوَدَ قَالَ ٱلشَّاعِرُ

أَلَا إِنَّنِي سُقِّيتُ أَسْوَدَ حَالِكًا ... أَلَا بَجَلِي مِنَ ٱلشَّرَابِ أَلَا بَجَلْ

قَالَ أَبُو الحَسَنِ وَيُرْوَى مِنَ ٱلْحَيَاةِ . يَعْنِي بِٱلْأَسْوَدِ ٱلْمَاءَ . وَبَجَلِي حَسْبِي . وَيُقَالُ مَا عِنْدَهُ طَعَامٌ وَلَا شَرَابٌ إِلَّا ٱلْأَسْوَدَانِ وَهُمَا ٱلْمَاءُ وَٱلتَّمْرُ ٱلْعَتِيقُ . وَيُقَالُ ذَهَبَ مِنْهُ ٱلْأَبْيَضَانِ أَيْ شَبَابُهُ وَشَحْمُهُ . وَيُقَالُ أَعْطَيْتُهُ ذَلِكَ عَيْنَ عُنَّةٍ يَا فَتَى أَيْ خَاصَّةً مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِهِ(١)

وَإِذَا قَالَ لَأَضْرِبَنَّ فُلَانًا أَوْ لَأَخْنُقَنَّهُ قُلْتَ أَنْتَ أَوْمَرِنٌ مَا أُخْرَى(٢) أَيْ عَسَى أَنْ يَكُونَ غَيْرُ مَا تَقُولُ أَوْ يَكُونَ أَمْرًا لَهُ عَلَيْكَ . وَيُقَالُ عَرَفْتُ ذَلِكَ فِي فَحْوَى قَوْلِهِ أَيْ فِي مِعْرَاضِ قَوْلِهِ وَهُمَا سَوَاءٌ . أَبُو زَيْدٍ قَالَ ٱلشَّاعِرُ أَنْشَدَهُ ٱلرِّيَاشِيُّ عَنْهُ

جَاءَتْ تُدَاهِي لَجَبًا أَصْوَاتُهَا ... اللهَ فَحْوَاهَا وَأَنْجِيَاتُهَا

وَحَكَى أَبُو حَاتِمٍ عَنْهُ فِي فَحْوَى قَوْلِهِ وَفِي فَحْوَاءِ قَوْلِهِ يُمَدُّ وَيُقْصَرُ وَفِي مِعْرَاضِ قَوْلِهِ

---

(١) يقال عينَ عُنَّةٍ وعينَ عَنَّةٍ بالصرف وعدمه كما في القاموس (مص) .

(٢) وفي اللسان أو مرنا ما أخرى .

باب رجز

وقال رجل من بني كلاب يقال له النمر

وإني لأطوي البطن من دون ملئه ... لمستنبح من سدفة الليل صائح(1)

وإن امتلاء البطن في حسب الفتى ... قليل الغناء(2) وهو في الجسم صالح

المستنبح الذي يصيح بالكلاب لئلا تنبح فيسمع نباحها فيعرف أن لها أهلا فيأتيهم يطلب عندهم القرى

قال وأنشدنا الأصمعي

وأقبت الزمام لها فقالت ... لغاديها من السدف المبين

يريد الضوء. يقال أسدف لنا أي أضئ لنا. والسدف الضوء. والسدف الظلمة هذا عن الأصمعي، وأنشد

وأظلم الليل إذا ما أسدفا

أي أظلم. قال أبو الحسن أنشدنا أبو العباس محمد بن يزيد لمستنبح في سدفة الليل صائح. وقال الأصمعي المستنبح الذي ينبح نبحة الكلاب فيعلم أنها مع قوم فيأتيهم فإنما يستدعي بنباحه نباحها. وهو كقولك رجل مستنقط وما أشبهه. والبيت الذي أنشده الأصمعي للنمر السبتي. والملاء أكثر من الملء وهو بكسر الميم. وفتحها المصدر

أبو زيد وقال آخر

حكم بيننا قوم وقد كثرت ... فيهم أباعر ما شاؤوا وعبدان(3)

---

(١) أبو حاتم ملئه.

(٢) وفي رواية الغناء.

(٣) وفي اللسان «يحكم قومي».

كتاب النوادر
لأبى مسحل الأعرابى

كان جمع اللغة من الأعراب الفصحاء سواء بانتقال اللغويين إليهم فى البادية ومشافتهم وتدوين ما سمعوه ثم عودتهم بعد ذلك إلى الأمصار للدرس والتأديب ، أو بانتقال بعض هؤلاء الأعراب إليهم فى الأمصار ، والإجابة عن أسئلة جامعى اللغة وغيرهم لقاء مقابل مادى فى الأغلب ، إذ إنهم أغنوهم عن السفر ومشاقه وتكاليفه ، وقدموا لهم المادة اللغوية الفصيحة الموثقة من طريق مباشر ، كان هذا النهج ـ كما قلت فيما سبق ـ هو أكثر ثقة وأمانة فى المحافظة على اللغة من الضياع وجمع ثروة لغوية ضخمة من النوادر والغرائب والألفاظ المترادفات التى كان من الممكن أن يستعصى على الأجيال التالية لهؤلاء الفصحاء تفسيرها والانتفاع بها دون ذلك الجهد الذى بذله هؤلاء الأعراب .

وقد كان أبو محمد عبد الوهاب بن حريش الملقب بأبى مسحل الأعرابى من أهم هؤلاء الأعراب الفصحاء الذين وردوا الأمصار من البادية ، وشاركوا فى الحركة الخصبة التى نشطت فى تلك الفترة المبكرة من تاريخ جمع اللغة وتدوينها وهو أعرابى من بنى ربيعة بن عبد الله بن أبى بكر (الفهرست ٧٥) ، وهم من أحياء بنى عامر بن صعصعة ، ومنازلهم فى نجد ، وقد حضر من البادية مع أبيه إلى بغداد . ولا تقدم كتب التراجم والطبقات شيئاً عن تاريخ ميلاده ، ولا عن تاريخ وفاته . ويقدر د . عزة حسن محقق كتابه « النوادر » من خلال مقارنة تواريخ وفاة من صحبهم ومن تتلمذوا عليه ونقلوا عنه أنه عاش فى الفترة بين أواخر القرن الثانى وأوائل الثالث من الهجرة (ص٩) .

صحب الكسائى وأخذ عنه اللغة والنحو والقرآن روايةً عنه ، فقد كانت صلته به وثيقة وروى عن على بن المبارك الأحمر أيضاً . فهو إذن كوفى المذهب ، كان أكثر اشتغاله فى اللغة والنحو واهتم بالقرآن وقراءاته . يرد ذكره فى بعض مسائل كتب اللغة ، ولم يعرف عنه أن له سوى كتابين هما « النوادر » الذى نعرضه ونحلله فيما يلى ،

وكتاب آخر مفقود اسمه « الغريب » . وقد وصل كتاب النوادر من ثلاث طرق في الرواية ، فقد رواه ثلاثة من تلاميذه الذين أخذوا عنه وهم أبو العباس أحمد بن يحى ثعلب ، وأبو العباس إسحق بن زياد الأعرابي ، وأبو عبد الرحمن أحمد بن سهل .

أشرنا فيما سبق إلى خلاف اللغويين حول مفهوم النادر ، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى مفهوم محقق الكتاب ، إذ يرى أن النادر ـ كما تعرفه كتب اللغة ـ قريب في المعنى من الحوشي والغرائب والشواذ في اللغة ، إلا أن النادر بمعناه العام يشمل هذه الألفاظ جميعاً ، على الرغم من أنه بمعناه الخاص أقرب هذه الألفاظ من الفصيح . ولكنه يركن إلى رأي السيوطي في حد النادر (المزهر ١ / ١٨٧) وهو ما قل استعماله على ألسنة العرب . وعلى هذا ـ النتيجة التي توصل إليها د . عزة حسن ـ فكثرة الاستعمال أو قلته هو المعيار الصحيح الثابت الذي به يمكن لنا أن نحكم أن هذا اللفظ فصيح معروف وأن ذاك اللفظ نادر مجهول (ص ٢١) .

مثال ذلك ما جاء في كتاب النوادر لأبي مسحل (ص ٢٢٥) .

ويقال إن فلاناً لذو شرفة ، وما أعظم شرفته ! يعني شَرَفَة » . إن لفظة « شُرْفَه » بمعنى الشرف قليلة الاستعمال ، ولم تشتهر اشتهار لفظة « الشرف » إذ لم تكثر على ألسنة الجمهور ، فأهملت لذلك وكانت من النوادر .

إذا كان هذا هو معنى مصطلح « النادر » ، فلماذا أوردت الكتب التي تحمل هذا الاسم كثيراً من الألفاظ التي لا يمكن أن تعد من نوادر اللغة أو غريبها ، بل هي فصيحة شائعة متداولة على الألسنة ؟ السبب في رأيه ـ وهو معروف ـ تباين وجهات النظر عند علماء اللغة أنفسهم واختلاف معاييرهم في تقدير فصاحة الألفاظ أو غرابتها ، غير أنه يضيف قائلاً : « ويخيل إلى أن كتب النوادر صارت ، على مر الزمن ، كتب لغة ، يبنى أساسها على إيراد النوادر في اللغة . ولكن هذه القاعدة ماكانت لتمنع أصحابها من إيراد الفصيح من اللغة أيضاً إلى جانب نوادرها . وكأني بهم كانوا يوردون النادر الشاذ من اللغة إلى جانب الفصيح المشهور منها ، لدلالته على النادر ومعرفة معناه وموضع استعماله . وقد ألفت كتب في الفصيح والجيد من اللغة ، في الوقت نفسه الذي ألفت فيه كتب النوادر والغريب ، مثل كتاب «الفصيح » لثعلب ، وكتاب «إصلاح المنطق » لابن السكيت . ولكننا عند الموازنة بين هذه الكتب ، وقياس بعضها ببعض لانجد فرقاً كبيراً بين هذين النوعين من كتب اللغة ، على الرغم من اختلاف الغاية التي رمى إليها

الرواة والعلماء فى تدوينهم مثل هذه الكتب . ومن الغريب العجيب أن نجد عند التحرى والتدقيق أن كتب النوادر تفيض بالفصيح من ألفاظ اللغة ، وأن كتب الفصيح والجيد مطوية على كثير من نوادر اللغة وغرائبها أيضاً . (ص ٢٣) .

لا شك أن رأيه فى أن كتب النوادر صارت كتب لغة رأى صحيح عندى ، وأنها كانت تضم الفصيح المشهور إلى جانب النادر المجهول ، ولكن لا يعنى ذلك عدم التفريق بين الكتب التى أوردها ، من جهة كم المادة وكيفها . فالمقارنة بين كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت ونوادر أبى مسحل مثلاً يكشف عن اختلاف كبير ، ليس فى كيف المادة فحسب ، بل فى كم المادة أيضاً ، إذ إن نسبة الألفاظ الفصيحة المستعملة فى الكتاب الأول عالية . أما النوادر فنسبتها محدودة ، ذلك بخلاف الحال فى الكتاب الثانى ، . فالألفاظ النادرة أو الغريبة قليلة الاستعمال المهجورة أكثر إلى حد بعيد من الألفاظ المستعملة .

على أية حال فهو أغزر كتب اللغة المتقدمة مادة ، إذ إن المادة اللغوية الواردة فيه ، كما يقول محقق الكتاب ، تمثل لغة البادية فى الجاهلية وصدر الإسلام فى ألفاظها وعباراتها وأمثالها وأساليبها تمثيلاً جيداً . والكتاب فى مجموعه أثبت وأوسع نص لغوى وصل إلينا عن المرحلة الأولى لجمع اللغة وتدوينها ، فى بدء ازدهار الحضارة العربية ، فى أواخر القرن الثانى وأوائل الثالث من الهجرة . وهو يعد بذلك مثالاً جيداً للخطة البدائية التى اتبعها الرواة والعلماء فى بادئ الأمر لجمع اللغة وتدوينها . وهو ككتاب « أبى زيد الأنصارى » فى هذه الأمور جميعاً ، إلا أنه أوسع منه حجماً ، وأغنى مادة . وهو بعد مروىّ عن مؤلفه الأعرابى الصميم مباشرة بطريق علماء أفذاذ كبار مثل أبى العباس أحمد بن يحى ثعلب وغيره . وقد تداوله علماء كبار أيضاً ، كأبى عمر الزاهد غلام ثعلب ، وأبى عبد الله بن خالويه ، وقرؤوه وصحّحوه (ص ١٢) .

إذا كان هذا الوصف صالحاً بشكل عام ، فيلزم أن نوضحه فى شىء من التفصيل ، إذ كان أبو مسحل مغرماً بالمترادفات ، فيورد مجموعة « الألفاظ التى تتفق فى معنى واحد » يضعه فى الخاتمة ، وأحياناً ينطلق من صيغة ما ، فيذكر كل ما عرفه أو سمعه عنها ، ويعنى أحياناً بالضبط ، كما أنه يضع الألفاظ فى تراكيب ليتضح مدلولها فى بعض المواضع ، وعنى بذكر الصفات الخاصة بالإنسان ، الرجل والمرأة ، والحيوان بكل أنواعه والنبات والجماد وغير ذلك ووصف الأحوال والهيئات ، كما أنه يفرق بين معنيين متجاورين تفريقاً دقيقاً كالتفريق بين القضم والخضم .

ومثال الترادف اللفظي قوله : يقال : شط النهر ، وشاطئه ، وعبره ، وبينه ، وجيزه وجيزته ، وضفه ، وضفته ، وضيفه ، وحافته ، وجديه ، وجده ، وجده . وذلك في معنى ناحيته .

يقول فيما جاء على مثال (فعيل) التأنيث فيه بغير الهاء : كف خضيب ، ولحية دهين ، وعين كحيل ، وامرأة صبور ، وعجوز ، وعجول ، وشكور . (٨٨ ، ٨٩) .

ومثال الترادف التركيبي قوله : انتزعت حلقة فلان ، وانتقتها ، وانتزعت خطته ، وشققت عباره ، ومعناه لحقته في حاله وعمله وجرأته .

ومثال الترداف الوصفي ، قوله : ويقال : رجل مهروع العقل ، ومسلوس العقل ، ومألوس ، ومهلوس ، ومسبوه ، ومسموه ، ومسبّه ، ومسمّه ، ومعتوه ، ومهيب ومسهب . كل هذا بمعنى مسلوب العقل .

ويلاحظ أنه قليل الاستشهاد لإيضاح دلالات مفرداته ، فهي شديدة الصعوبة والوعورة دون تفسيرها ببيان مواضع استعمالها ، وأكثر شواهده من الشعر والرجز ، ويقل استشهاده بالقرآن الكريم والحديث الشريف ، ويكثر عن الكسائي ، أستاذه ، والأصمعي وأبي عبيدة وغيرهم . وندرت الإشارة إلى اللهجات المختلفة سوى لغة الحجاز ولغة تميم .

أما من جهة الترتيب والتبويب ، فلم يراع الكتاب ذلك مطلقاً ، ويبدو أنه كان محكوماً بدلالة اللفظ الذي يبدأ به ، فيورد كل الألفاظ التي ترد بخاطره في لحظة السؤال أو التدوين أو ما يحفظه عن الأعراب أو اللغويين . وهكذا يصعب عثور المرء على بغيته دون أن يقرأ الكتاب من أوله إلى الموضع الذي يجد فيه الكلمة التي يبحث فيه عنها . وكان المحقق بلا شك على إدراك تام بتلك الصعوبة ، فصنع له فهارس قيمة وافية لتسهيل استخراج الألفاظ أو الشواهد أو الأعلام وغيرها .

والحق أننا لا يمكن أن نطالب أبا مسحل بأكثر مما فعل ، فقد حفظ لنا ثروة لغوية ، مؤلفة على نهج كتب اللغة الأخرى التي ألفت في تلك المرحلة المبكرة ، وقدم للأجيال التالية مادة لغوية ثرية أسهمت في صنع المعاجم الضخمة فيما بعد ، ويكفي أن ننظر في معجم مثل الجمهرة لابن دريد لندرك قيمتها . وكان على العلماء المتأخرين أن يطوروا نهج تأليفها ويبوبون ويرتبون ويفسرون ، ولكن للأسف لم يحدث ذلك ، فقد تأثروا

فى الأغلب بهذا النهج ، وكانت إضافاتهم فى جهة زيادة كم المادة وتفسيرها والإكثار من الشواهد وتضخيم مؤلفاتهم بإدخال مسائل صرفية ونحوية وغير ذلك فخرجت بذلك عن المفهوم الخاص بالنوادر الذى جمع هؤلاء الأوائل الألفاظ فى إطاره ، فلم يعد التمييز بينها وبين كتب اللغة الأخرى ممكناً أو واضحاً على الأقل .

وفيما يلى نموذج من كتاب (النوادر) لأبى مسحل الأعرابى

ويقال : قد أجْمَعْتُ على الأمر ، وبالأمر ، وأزْمَعْتُ ، وأكْمَيْتُ ، بمعنىً واحد .

ويقال : أخذَتْهُ الحُمَّى بزَفْزَفَة ، وقَفْقَفَة ، وقَعْقَعة ، يَعْنى برعْدَة .

ويقال : ما بِفُلان حَذْنَشَةٌ ، ولا عَرْشَةٌ ، ولا كَدْشَةٌ ، ولا تَنْشَةٌ ، ولا وَذْمَةٌ * ، ولا طَبْطَابٌ .

ويقال : قَدْ كانَ ذاكَ ولا كُذْبَى لكَ ، ولا تَكْذيبَ ، ولا كُذْبانَ ، ولا مَكْذَبَة ، ولا كَذِبَ . ومعناهُ ولا أرُدُّ عليْكَ ، ولا أُكْذِبُكَ .

ويقالُ : تكَلَّمَ حتَّى أمْرَغَ ، وألْعَبَ ، وأرَالَ ، يَعْنى سَالَ لُعابُهُ ومَرْغُهُ ورُوَالُهُ ، وهُوَ اللعَّابُ . وبَكَى الصبيُّ حتَّى أرْغَمَ ، وهو الرُّغَامُ ، أى سَالَ مُخَاطُهُ .

وقال : يُقال : قَرْعَنَاكَ لهذا الأمر ، واقْتَرَعْنَاكَ ، وقَرَحْنَاكَ ، واقْتَرَحْنَاكَ ، ونَجَبْنَاكَ ، وانْتَجَبْنَاكَ ، ونَخَبْنَاكَ ، وانْتَخَبْنَاكَ ، واجْتَبَيْنَاكَ ، يَعْنى اخترْنَاكَ .

وأكَاسَتْ لُغَةٌ . وأذكَرَ ، وأذْكَرَتْ ، وآنَثَ ، وآنَثَتْ :

ويقال : رَجُلٌ مُحْمِقٌ وامْرَأةٌ مُحْمِقَةٌ ومُحْمِقٌ ؛ [١٨١ب/] ومُكْيِسَةٌ ، ومُكْيِسٌ ؛ ومُذْكِرَةٌ ، ومُذْكِرٌ ؛ ويقال : امْرأةٌ مُذْكِرٌ أيضاً . ورَجُلٌ مؤنِثٌ ، وامْرأةٌ مُؤنِثٌ ومُؤنِثَةٌ . وذلكَ إذا وَلَدَ الأكْيَاسَ منَ البَنينَ والحَمْقَى . فإذا قَالُوا : رَجُلٌ مِذْكَارٌ ومِئْنَاثٌ لم يُدْخلُوا الهاءَ في الذَّكَرِ والأُنْثَى ، إلا فِى ثلاثة أحْرُف ، حكَاهَا الكِسَائىُّ عَنْهُمْ ، قال ، يُقالُ : رَجُلٌ مِطْرابٌ ومِطْرَابَةٌ ، ومِجْذامٌ ومِجْذَامَةٌ ، ومِعْطَارٌ ومِعْطَارَةٌ .

١٠ ويقال : قَدْ أحْرَضَ الرَّجُلُ ، وأخْلَفَ ، وكذلكَ فى المرأة . وذلكَ إذا وَلَدَا وَلَدَ سَوْء . وأحْرَضَتِ المرأةُ ، وأخْلَفَتْ . ويقال هذا حارِضَةٌ ، وخالفةٌ ، لخَلَف السَّوْء .

وما جاءَ عَلَى (فَاعِلَة) ، يُقالُ فيما جَاءَ عَلَى (فَاعِلَة) : رَجُلٌ دَاعيةٌ ، وداهِيَةٌ ، وبَاقِعَة . ورَاوِيةٌ ، ووَاعِيَةٌ .

---

* غيره : ولا وَذْبَةٌ .

ويقالُ : خُذْ مِنْ فُلانٍ ما أشْرَفَ لكَ ، ومَا دَنَى لَكَ ، وما أطَفَّ واسْتَطَفَّ ، وأزْهَفَ ، وأوْهَفَ لَكَ ، يَعْنى ما ارْتَفَعَ لكَ منهُ .

ويقال : رَجُلٌ فيه مُسْكَةٌ ومِسْكَةٌ ومَسِيكَةٌ ومَسَاكَةٌ ومَسَاكٌ ومُسُكٌ ، وإمْسَاكٌ . ورَجُلٌ مَسِيكٌ ، ومَسَاكٌ كذلكَ ومُمْسِكٌ . وقد مَسُكَ وأمْسَكَ ، كما تقول : سَرُعَ وأسْرَعَ ، وَبَطُؤَ وأبْطَأَ . وذلك في البُخْلِ .

ويقال : أجِّلْ فلاناً إلى أجَلٍ ، وأقِّد ، ونَصِّب ، وأمِد ، وحَقِّر ، بمعنى .

ويقال : أمْلَقَ الرَّجُلُ ، وأخْفَقَ ، وأنْفَقَ ، وأوْرَقَ ، وأقْتَرَ ، وأصْفَرَ ، وأقْفَرَ ، وأنْفَضَ ، وأرْمَلَ ، وأقْوَى ، وأكْدَى ، وأجْحَدَ ، وجَحِدَ ، وأحْقَدَ ، وحَقِدَ ، وألْفَجَ ، وأفْلَسَ ، وأصْرَمَ ، وأعْدَمَ ، وأجْرَدَ ، وأقْفَعَ ، وأدْقَعَ ، وأبْقَعَ ، بمعنى فَلَّسَ .

ويقال : باتَتِ الإبِلُ على طَرْقَةٍ ، وعَرْقَةٍ ، وخُفٍّ ، ووَظِيفٍ واحدٍ . وذلك إذا تَلاَ بَعْضُها بَعْضاً في السَّيْرِ .

ويقال : امْرَأةٌ خَمْقَاء ، وخَرْقَاءُ ، ووَرْهَاء وخِرْمِلٌ ، ودِفْنِسٌ ، وعُثَّةٌ ، ورَعْلاءُ ، وطَعْثَنَةٌ ، وقُرَنْبُعٌ . وذَكَرُوا في القُرَنْبُعِ أنَّها تَكْحُلُ إحْدَى عَيْنَيْهَا ، وتَلْبَسُ قَمِيصَها مَقْلُوباً . والعُثَّةُ دُودَةٌ أيضاً .

ويقال : في النَّاقَةِ حِرَانٌ ، وقِطَافٌ ، ووِكَالٌ ، وخِلاءٌ ، ١٠ ولِحَانٌ[1] .

ويقال : انْجَبَرَتْ يدُهُ على عَثْمٍ ، وعَثَلٍ ، وأجْرٍ ، وهو العَيْبُ . ويقال : قد وَعَتْ تَعِي وَعْياً ، إذا انْجَبَرَتْ على غَيْرِ عَيْبٍ ، وَوَقَعَ العَظْمُ في مَوْضِعِهِ . وكذلكَ وَعَى الإناء إذا أمْسَكَ الماءَ فلم يُقْطِرْ منه شيئاً .

* خ ورجْرِجَة .

---

(١) كل هذا يعني الإبطاء وسوء السير وضيقه وعدم الدَّرِّ في الجرى في الدواب .

الأضداد
لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى (ت ٣٢٨ هـ)

أشرنا فيما سبق إلى أن الخلاف حول هذه الظاهرة لم يحل دون إسهام عدد كبير من علماء اللغة الأوائل فى التأليف فيها ، مثل قطرب والأصمعى وابن السكيت وأبى حاتم السجستانى وأبى بكر الأنبارى وأبى الطيب اللغوى وابن الدهان وغيرهم . وأشرنا أيضاً إلى أنهم اختلفوا فى كم المادة الواردة فى كتبهم وطريقة تناولها ، ففى أضداد قطرب (٢٦٨ كلمة) ، والسجستانى (١٧٠ كلمة) وابن الأنبارى (٣٥٧ كلمة) وأبى الطيب اللغوى (٣٠٠ كلمة) تقريباً . وقد عد الفريق المثبت لها المنافح عنها أنها من سنن العرب فى الكلام ، بل إنها تدل على عبقرية اللغة فى إعطاء الألفاظ الواحدة وجوها مختلفة من المعانى تفهم بسياق العبارة ومناسبة الكلام .

وقد حاول بعض العلماء وضع قواعد لضبط إدراج المفردات تحت الأضداد ؛ منها شرط ابن دريد الذى يلزم أن يكون استعمال اللفظ فى المعنين فى لغة واحدة (أى فى لهجة واحدة) ، وشرط أبى على القالى الذى يوجب النظر إلى المعنى الأصلى للجذر المعجمى للكلمة ، وشرط المتأخرين الذى يحتم مراعاة السياق الذى تقع فيها الكلمة الضد ، لأن العلاقات بين الكلمات داخله أساس فى تحديد دلالة الكلمة ، ولكن برغم وجاهة شروطهم فإنها قد قصرت عن أن تضبط كل الكلمات الأضداد ، لأن وضعها ـ كما قيل ـ فى مألوف القوانين اللغوية والمواضعات الاصطلاحية إكراه لطبيعتها وتقييد للقدرة وطلب المحال . وعلة ذلك ـ كما أشار العلماء مراراً ـ منطقية إذ إن المعانى غير متناهية والألفاظ متناهية .

وقد غالى ابن درستويه فى إنكاره لهذه الأضداد إنكاراً شديداً برغم توفيقه فى محاولاته لتأويل ما ورد منها فى اللغة ونصوص العربية الشعرية منها والنثرية فإنه يجب أن نضع فى الاعتبار أن جهده لم يتجاوز تفسير طائفة منها . بيد أن المسألة قد أخذت بعداً آخر دفعت إلى ظهور كتاب الأضداد لأبى بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنبارى مخالفاً من سبقه إلى هذا النوع من التأليف ، من جهة الكم ، إذ يلغ عدد المفردات التى تناولها (٣٥٧) ، ومن جهة الكيف أيضاً ، إذ تجاوز الأنبارى مرحلة مجرد حصر هذه

الأضداد وجمعها من كلام العرب ، شعره ونثره ، وما ورد فى القرآن والحديث ، إلى مرحلة أخرى عنيت بالتعليل والإكثار من الاستشهاد والمقارنة بين الآراء المختلفة وإعمال العقل فى ذلك كله للوصول إلى تفسير مقبول أو إيجاد علة لهذا الاستعمال أو ذاك ، فإذا لم يتيسر له ذلك « لشدة غموض العلة وصعوبة الاستخراج - كما يقول الأنبارى - فيرد الأمر فيها إلى علل عرفها العرب وجهلناها » .

ومن اللافت للنظر حقاً أن مؤلف الكتاب يكشف فى مقدمته عن علة تأليفه له ، يقول (ص ١) : « هذا كتاب ذكر الحروف التى توقعها العرب على المعانى المتضادة ، فيكون الحرف منها مؤدياً عن معنيين مختلفين ، ويظن أهل البدع والزيغ والإزراء بالعرب ، أن ذلك كان منهم لنقصان حكمتهم ، وقلة بلاغتهم ، وكثرة الالتباس فى محاوراتهم وعند اتصال مخاطباتهم ، فيسألون عن ذلك ، ويحتجون بأن الاسم منبىء عن المعنى الذى تحته ودال عليه ، وموضح تأويله ، فإذا اعتور اللفظة الواحدة معنيان مختلفان لم يعرف المخاطب أيهما أراد المخاطب ، وبطل بذلك معنى تعليق الاسم على المسمى » .

وهكذا لقد أحاطت بالمؤلف آنذاك ظروف وملابسات دفعت إلى التأليف فى هذا اللون من ألوان التأليف على نهج مغاير لمن سبقه إلى ذلك ، وبخاصة ذلك الطعن فى العربية الذى وجهه الشعوبيون إلى اللغة العربية لاحتوائها على هذا الصنف من الألفاظ ، ومن ثم تحتم عليه أن يعدل عن النهج المتبع من قبل بالاكتفاء بجمعها والتغنى بأنها ميزة للعربية تنفرد بها على اللغات الأخرى . فالموقف أحوج ما يكون آنذاك إلى التفسير والكشف عن علل لجوء العرب إلى هذه الألفاظ . ولا شك أن المؤلف كما تؤكد صفحات الكتاب كان مستوعباً لدوره ، وتكشف طريقته فى معالجة الألفاظ عن نهج مطرد لم يخرج عن الإطار المرسوم له . ومن هنا استحق الكتاب ومؤلفه عبارات الثناء التى لهجت بها بعض ألسنة الباحثين ، مثل : « لعل كتاب الأنبارى هذا من أحاسن ما ألف فى هذا الموضوع لغزارة مادته وكثرة شواهده وسعة علم مؤلفه » .

وقد حدد محقق الكتاب ، « المحقق الثبت الجليل ، محمد أبو الفضل إبراهيم » فى مقدمته للتحقيق أموراً عدة تضم مادة الكتاب ومنهجه وطريقته فى المعالجة فى عبارة موجزة ، يقول (ص : ج) : ولكن أعظم هذه الكتب خطراً وأوسعها كلما وأحفلها بالشواهد وأشملها للعلل هو كتاب أبى بكر الأنبارى ، فإنه أتى على جميع ما ألف قبله

وأربى عليه ، وجاء بالعجيب من أراجيز العرب وشواهد الشعر والحديث والقرآن في كثرة بالغة ، وإسهاب كثير مع عذوبة المورد ووضوح التعبير وإشراق الدلالة واطراد التنسيق وسهولة الأسلوب . وأعانه على كل ذلك كثرة محفوظه ووفرة روايته ووضوح الفكرة في عقله ، مع دقة التعليل وقوة الحجاج ، ثم استطرد لشرح الشواهد شرحاً أبان فيه المعنى الدقيق ، وكشف النقاب عن اللفظ الغريب ، وقدم لبحثه ببحث ضاف شامل ، انتصر فيه للعرب فيما ورد على ألسنتهم من ألفاظ الأضداد ، وأبان عن حكمتهم فيما أرادوا ، وعلل كل ذلك تعليلاً دقيقاً أميناً ، وبكل هذا عُد كتاب الأنبارى أشمل كتاب وأوفاه في هذا الموضوع .

والحق أن العبارة ، على الرغم من إيجازها ، لم تترك شيئاً يتصل بمادة الكتاب ومنهجه وأسلوب المؤلف على جهة الإجمال ؛ فمادته غزيرة كما قلنا ، ولا يحاكيه في ذلك سوى كتاب أبي الطيب اللغوى ولا خلاف فيما ذكره عن لغة الكتاب وعلم المؤلف . أما كيفية المعالجة فتحتاج إلى تفصيل ، ونقدم لذلك ببعض علله لوجود هذه الظاهرة في العربية ، يقول ص ٢ : « أحدهن أن كلام العرب يصحح بعضه بعضا ، ويرتبط أوله بآخره ، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه ، واستكمال جميع حروفه ، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين ، لأنها يتقدمها ويأتى بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد» .

لسياق الكلام المقامى إذن دوره المهم في تعليل هذه الظاهرة ، وهو معيار جوهرى يجب الاعتماد عليه في رأى الأنبارى حين تشرع في تفسير بعض هذه الألفاظ ، كما يتضح من الأمثلة والشواهد التى ذكرها بعد ذلك . وكما لا يخفى هنا أيضاً لا تختلف ألفاظ الأضداد عن ألفاظ المشترك (اللفظى) في أن الاستعمال هو الذى يوضح معناها أو معانيها المختلفة ، كما قال (ص ٣ر٤) : ومجرى حروف الأضداد مجرى الحروف التى تقع على المعانى المختلفة ، وإن لم تكن متضادة ، فلا يعرف المعنى المقصود منها إلا بما يتقدم الحرف ويتأخر بعده مما يوضح تأويله » .

كما أنه يرد الظاهرة إلى الاتساع في الكلام ، مستندا في ذلك التعليل إلى كلام علماء اللغة الأوائل يقول (ص ٨) : « وقال قطرب : إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ، ليدلوا على اتساعهم في كلامهم ، كما زاحفوا في أجزاء الشعر ،

ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم ، وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب . وقول ابن الأعرابى هو الذى نذهب إليه ، للحجة التى دللنا عليها ، والبرهان الذى أقمناه فيه . وقال آخرون : (لعله يقصد أبا على ومن ذهب مذهبه) : إذا وقع الحرف على معنيين متضادين ، فالأصل لمعنى واحد ، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع » .

ورد بعض ألفاظ هذه الظاهرة أيضاً ـ استناداً إلى رأى لابن دريد فيما أظن وتوسع فيه أبو على الفارسى ـ إلى الاستعمال اللهجى أيضاً ، يقول (ص ١١) : إذا وقع الحرف على معنيين متضادين ، فمحال أن يكون العربى أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما ، ولكن أحد المعنيين لحى من العرب ، والمعنى الآخر لحى غيره ، ثم سمع بعضهم لغة بعض ، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء ، وهؤلاء عن هؤلاء ، ويعنى هذا أنه لا يجيز أن يقع الحرف الواحد على معنين متضادين فى لغة واحدة .

وترجع الظاهرة إلى أسباب أخرى لم يعرض لها المؤلف فى مقدمته ، ولكنها تظهر فى ثنايا معالجته للألفاظ ، ويهمنا هنا ما ختم به مقدمة عمله ، يقول (ص ١٣) : «وقد جمع قوم من أهل اللغة الحروف المتضادة ، وصنفوا فى إحصائها كتباً ، نظرت فيها فوجدت كل واحد منهم أتى من الحروف بجزء ، وأسقط منها جزءاً ، وأكثرهم أمسك عن الاعتلال لها ، فرأيت أن أجمعها فى كتابنا هذا على حسب معرفتى ومبلغ علمى ؛ ليستغنى كاتبه والناظر فيه عن الكتب القديمة المؤلفة فى مثل معناه ؛ إذ اشتمل على جميع ما فيها ، ولم يعدم منه زيادة الفوائد ، وحسن البيان ، واستيفاء الحجج ، واستقصاء الشواهد » .

وهو هنا يقرر بأنه مسبوق فى هذا اللون من ألوان التأليف غير أن مقاصده مغايرة لمقاصد أصحاب الريادة ؛ فكل عالم من هؤلاء المتقدمين قد عنى ببعض الألفاظ الأضداد دون بعض ، بل وجد لدى أغلبهم نهج الجمع والتفسير دون ذكر العلل ، فدفعه هذان الأمران أساساً إلى جمع كل هذه المتفرقات التى وقف عليها أو صارت إليه وعرفها فى عمل واحد يشتمل على كل ما سبق ، ولكنه لم يكتف بذلك بل جاوزه إلى إضافة أكثر مشقة وخطورة ، إذ إنه قد حدد أوجه الإضافة التى صنعها تجاه الجمع ، وتتمثل فى شروح وتفسيرات واستطرادات لم ترد لديهم سيقت فى لغة فصيحة بليغة ، وأهم من ذلك كله ـ فى أريى ـ ما أضافه من حجج وتعليلات لهذه الظاهرة تكشف عن

أسرار غامضة ، ما كان من الممكن الوصول إليها دون جهده القيم ، وكذلك كثرة الشواهد التي قدمت السياقات والمقامات التي استخدمت فيها هذه الألفاظ .

أما الترتيب والتنظيم في الكتاب فقد خرج من دائرة اهتمام المؤلف ، فلم يجر على نظام معين أو نهج محدد في تتابع مفردات كتاب ، ويبدو أن ذلك كان ديدن التأليف في أغلب هذه الظواهر . فنجده يقدم المادة على النحو التالي : (ظن ـ رجا ـ حسب ـ خال ـ عسى ـ ند ـ ضد ـ قرء ـ عسعس ـ أمين . . . الخ) . وقد أطال في بعض الألفاظ كما في (لحن) ، وأوجز غاية الإيجاز في بعض الألفاظ كما في (خل) . أما أغلب شواهده فهي من الشعر ثم القرآن والحديث ثم الرجز والأقوال . ويلاحظ هنا أنه لم يعن بنسبة الأشعار إلى أصحابها ، وأغلب استشهاداته ببيت كامل أو بيتين أو أكثر ، وقل أن يستشهد بشطر من بيت ، وكان يستشهد على تفسيره أحياناً ، كما أنه قد اهتم أحياناً بذكر مسائل صرفية ونحوية . كان حرصه على نسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها ظاهراً ، ولذا تكرر ذكر أسماء مثل الكسائي والفراء والأصمعي وقطرب وثعلب وأبي عبيدة وابن السكيت كثيراً . وكان كثير المعارضة لآراء ابن قتيبة كما يتضح على سبيل المثال في (بعل ، فيل) . وذكرت بعض اللهجات التي تضادت في استعمال ألفاظ معينة . وقد أخر معالجته للأضداد في بيت كامل أو آية أو حرف . وأخيراً يتجلى بوضوح أنه قد أولى الأضداد التي وردت في القرآن الكريم اهتماماً كبيراً ، كما يتجلى في (مثل ناء ، صفراء ، أخفى . . . . الخ) .

وفيما يلي نموذج من كتاب (الأضداد)

٥ ـ وأخفيت حرف من الأضداد ؛ يقال : أخفيت الشيء ، إذا سترته ، وأخفيته إذا أظهرته ، قال الله عزّ وجلّ : ﴿ **إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا** ﴾ [٢] ، فمعناه أكاد أسترها ، وفي قراءة أُبَيّ : « أكادُ أُخفيها من نفسي ، فكيف أُطلعكم عليها » ، فتأويل « من نفسي » « من قبلي و « من غيبي » ، كما قال : ﴿ **تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ** ﴾ [٣] ، ويقال : معنى الآية : إنّ الساعة آتية أكاد أظهرها . ويقال : خَفَيْتُ الشيءَ ، إذا أظهرته .

ولا يقع هذا ـ أعني الذي لا ألف فيه ـ على السّتر والتغطية .

قال الفرّاء : حدثنا الكسائيّ ، عن محمد بن سهل ، عن وقاء ، عن سعيد بن جبير أنه قرأ : « أكاد أَخفيها » فمعنى « أخفيها » أظهرها . وقال عَبْدة بن الطّبيب يذكر ثوراً يحفر كناسا ، ويستخرج ترابه فيظهره :

يَخْفَى الترابَ بأظلاف ثمانية ... في أربعٍ مَسُّهُنّ الأرضَ تحليلُ [٤]

أراد يظهر التراب . وقال الكنديّ : [٥]

فإن تدفنوا الداء لا نَخفه ... وإنْ تَبْعثُوا الحربَ لا نَقْعُد

أراد لا نظهره ، وقال النابغة :

يَخفي بأظلافه حتّى إذا بلغتْ ... يُبسَ الكثيب تداعى التُّرب فانهدما [٦]

أراد يظهر .

قال أبو بكر : يجوز أن يكون معنى الآية : إنّ الساعة آتية أكاد آتي بها ؛ فحذف

---

(١) ديوانه ٢ : ١٥ ، وصدره .
● كُلّ يومٍ صنّعُوا جامِلَهُمْ ●
(٢) سورة طه : ١٥ .
(٣) سورة المائدة ١١٦ .
(٤) المفضليات ١٤٠ . تحليل : تحلة قسم .
(٥) هو امرؤ القيس ، ديوانه ١٨٦ .
(٦) لم أجده في قصيدته الميمية ص ٢٥ ـ ٢٦ (من مجموعة العقد الثمين) .

«آتي» لبيان معناه، ثم ابتدأ فقال: «أخفيها لتُجْزَى كُلُّ نفس»، قال ضابئ البرجمي:

هَمَمْتُ ولم أفعلْ وكِدْتُ وليتَني ... تركْتُ على عُثمانَ تَبْكي حلائِلُهْ(1)

أراد: وكدت أقتله، فحذف ما حذف، إذ كان غير مُلبس. ويجوز أن يكون المعنى: إنَّ الساعة آتية أريد أخفيها، قال الله عزّ وجلّ: ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾(2)، فيقال: معناه أردنا. وأنشدنا أبو عليّ العنزيّ للأفوه:

فإنْ تَجَمَّعَ أوتادٌ وأعمِدَةٌ ... وَساكِنٌ بلغوا الأمر الذى كادُوا(3)

معناه الذى أرادوا. وقال الآخر:

كادَتْ وكِدْتُ وتلك خيرُ إرادَةٍ ... لَوْ عادَ مِنْ لَهوِ الصبابَةِ ما مَضَى(4)

معناه أرادَتْ وأردت. ويجوزُ أن يكون معنى الآية: إن السَاعة آتية أخفيها لتُجْزَى كُلُّ نفس، فيكون «أكاد» مزيداً للتوكيد، قال الشاعر:

سَريعاً إلى الهيجاء شاكٍ سلاحُهُ ... فما إنْ يكادُ قِرْنُهُ يتنفَّسُ(5)

أراد: فما كاد قرنُه. وقال أبو النجم:

وإن أتاك نَعِيٌّ فاندُبَنَّ أبَا ... قدْ كادَ يَضْطَلِعُ الأعداءَ والخُطَبَا

معناه قد يضطَلِع. وقال الآخر:

وألاّ ألومَ النَّفْسَ فيما أصابَني ... وألاّ أكادَ بالَّذي نِلْتُ أبجَحُ

معناه: وألاّ أبجح بالذي نلت. وقال حسان:

وتكادُ تَكْسَلُ أن تجيءَ فراشَهَا ... في جِسْمِ خَرْعَبَةٍ وحُسْنِ قَوامِ(6)

معناه: وتكسل أن تجيءَ فِرَاشَها.

وقال أبو بكر: والمشهور في «كدت» مقاربة الفعل، وكدت أفعل كذا وكذا: قاربت الفعل ولمّا أفعله. وما كدت أفعله، معناه فعلتُه بعد إبطاء، قال الله عزّ وجلّ:

---

(1) طبقات الشعراء لابن سلام ١٤٥.
(2) سورة يوسف ٧٦.
(3) ديوانه ١٠ (ضمن مجموعة الطرائف الأدبية).
(4) اللسان ٤: ٣٨٩.
(5) اللسان ٤: ٣٨٨، وروايته: «سريع».
(6) ديوانه ٣٦٢.

﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (١) ، معناه فعلوا بعد إبطاء لغلائها ، قال قيس بن الخطيم :

أتعرفُ رَسْماً كاطّرادِ المذاهبِ ... لعَمْرَةَ وَحشاً غيرَ مَوْقفِ راكبِ (٢)
ديارُ التي كادتْ ونحنُ على مِنىً ... تَحُلُّ بنا لولا نَجَاءُ الركائبِ

معناه قاربت الحلول ولم تحلّ . وقال ذو الرُّمّة :

وَقَفْتُ على رَبْعٍ لِمَيّةَ نـاقتي ... فمازلتُ أبكي عندَهُ وأخاطبُهْ (٣)
وأُسْقِيهِ حتّى كـادَ ممّا أبُثُّهُ ... تُكَلِّمُنـي أحجـارُهُ وملاعبُهْ

معناه : قارب الكلام ولم يكن كلام . وقال الآخر :

وقدْ كِـدْتُ يَوْمَ الحزنِ لَمّا ترَكّتْ ... هَتُوفُ الضُّحَى مَحْزُونَةً بالترنُّمِ
أمُوتُ لِمَبْكاهـا أسـى إنّ عَوْلَتي ... ووجْدي بِسُعْدى شَجْوُهُ غيرُ مُنْجِمِ

معناه مقلع . وأراد بقوله : « كدتُ » قاربت الموت ولم أمُتْ ، ويقال : خفا البرق يخفو ، إذا ظهر ، وهو من قولهم : خَفَيْتُ الشيء ، إذا أظهرته ، قال حُميد بن ثور :

أرِقْتُ لِبَرْقٍ في نَشَاصٍ خَفَتْ به ... سَوَاجِمُ في أعناقهنّ بُسُوقُ (٤)

بُسوق : طول ، بَسَقَ الرجل إذا طال .

(١) سورة البقرة ٧١ .
(٢) جمهرة الأشعار ١٢٣ .
(٣) ديوانه ٣٨ .

(٥)

كتب التثقيف أو التصويب اللغوى

- مقدمــــة
- كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت
- كتاب لحن العامة للزبيدى
- درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكى الصقلى

(٥)
كتب التثقيف أو التصويب اللغوى

مقدمة

ليس من السهل الوقوف على صورة دقيقة للوضع اللغوى فى عصور الاحتجاج ، إذ لم يسجل اللغويون الأوائل إلا اللغة الفصيحة التى سمعوها من أبناء القبائل العربية الذين شهدوا بسلامة لغتهم ، على الرغم من أن أصحاب مذهب تنقية اللغة - كما يبرز من تفاوت مواقفهم - لم يتفقوا على مقياس محدد يتخذ أساساً للحكم بالصحة أو الخطأ ، إذ إن بعضهم سلك مسلكاً يطبعه التشدد ، والوقوف عند ما سمع ، وعدم الاعتراف إلا بالأفصح ، وما عداه فهو خطأ ، فقد روى عن الأصمعى أنه قد أنكر أشياء كثيرة فى اللغة ، ولم يقر إلا ما سمعه عن العرب فى البادية ، واستعمله الشعراء فى شعرهم ، وذلك فى الألفاظ وفى الصيغ . معنى ذلك أنه قد كانت فى اللهجات صور عدة من الاستخدام اللغوى رفضها علماء اللغة لأنها فاسدة غير فصيحة ، لا تتفق ومقاييسهم ، وأبوا أن يسجلوها ، فلم يكن لهم من قصد سوى الفصاحة فى الأداء اللغوى . أما المستقبح والمستشنع والملحون وأضرابه فكانوا ينفرون منه ، ويكرهون سماعه .

بيد أن انتشار اللحن بصورة كبيرة فى مرحلة متأخرة - كما يظهر من بعض المؤلفات التى رصدت هذه الظاهرة أو مست الوضع اللغوى آنذاك بوجه عام - ليس على ألسنة المتكلمين بالعربية من أبناء الأمم التى دخلت الإسلام فحسب كما كانت الحال فى بدايته ، بل نفذ إلى ألسنة العرب أنفسهم الذين اختلطوا بغيرهم من الشعوب ، وبخاصة سكان الحضر ، وابتعدوا عن البيئة الأولى التى صانت ألسنتهم من الفساد ، فتغيرت ألسنتهم ، وخالفت الفصحى فى نطق الأصوات أو فى الصيغ أو فى حركات الإعراب (وتمثل أغلب المخالفات) وفى تأليف الجمل أو فى دلالة المفردات (وتمثل أقل المخالفات) .

وجد أهل اللغة ، وهم أحرص الناس على اللغة العربية الفصحى وعلى بقائها سليمة نقية بوجه عام ، وهو حرص ـ كما قلنا ـ أساسه الحفاظ على لغة القرآن الكريم ، قراءته وفهمه ، وجدوا في ذلك الشيوع المخيف للحن وضعاً ينبىء بخطر محدق على العربية والقرآن ، فتصدوا له بوضع كتب هدفها الأساسى التنبيه على اللغة الفصيحة والأداء اللغوى السليم ، وإن اختلفت فيما بينها بعد ذلك فى طبيعة المادة والأهداف باختلاف بيئة التأليف وزمنه ومن وجه إليهم ، فعنى بعضها فى المرحلة المبكرة بتقديم ثقافة لغوية إلى جانب التصويب اللغوى ، ونبه بعضها الآخر فى مرحلة تالية إلى أخطاء الخواص بعد أن استشرت الظاهرة وتجاوزت العوام إلى الخواص . وفى مرحلة متأخرة جمعت أخطاء الفئتين معاً ، بل وسعت دائرة الاهتمام بمعالجة المعرب والدخيل أيضاً .

وتذكر كتب التراجم والطبقات أن أقدم الكتب التى ألفت فى اللحن كتاب « ما تلحن فيه العامة » للكسائى (ت ١٨٩ هـ) الذى تتضح فيه كل سمات بداية التأليف فى هذا الموضوع ، فهو يضم مادة محدودة ، تسرد بلا أى ترتيب أو نظام ، يبدأ فيها بعبارة (وتقول أو يقال) ، يقتصر على ذكر اللحن وإبانة موضع الخطأ فيه وصوابه ، وإن اكتفى فى بعض الأحيان بذكر الصواب فحسب ، فلا ندرى على أى نحو كان الخطأ ، وكيف نطق الناس الكلمة فى زمنه ، أى زمن المؤلف أو التأليف . وتمثل الأخطاء التى رصدت فى النطق أو الصيغ المادة الكلية للكتاب . ويلاحظ أيضاً عدم الاستطراد وقلة الشواهد ، وإن كان أغلبها من القرآن والشعر . وربما تجدر الإشارة هنا فى اللمحة الموجزة إلى أنه قد شكك د . حسين نصار (ص ٨٠) فى نسبة الكتاب إلى الكسائى ، موافقا الميمنى محقق الكتاب ، غير أن د . رمضان عبد التواب (ص ٦٣ : ٧٠) قد قدم الأدلة على صحة النسبة .

أما ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) فى كتابه (إصلاح المنطق) فقد أولى جل اهتمامه ـ كما سنرى فيما بعد ـ بالصيغ الفصيحة ، أما أخطاء العامة فلم تشغل إلا عشرة أبواب من كتابه . وهو ينطلق من الصيغة الفصيحة ثم ينتقل الصورة التى صارت عليها عند العامة ، فينبه إلى هذا التحريف الذى طرأ سواء أكان فى ضبطها أم فى حروفها أم معانيها أم طريقة تقديمها ولزومها ثم الخلط بين أبنيتها المختلفة ، ولكنه أكثر من الاستطراد وتوسع فى الاستشهاد .

بيد أننا نرى أن نهج المعالجة قد تبدل ، وطرق التناول قد تعدلت ، إذ تجاوز العلماء

مجرد سرد المادة والعناية بتقديم الشواهد الدالة على الصواب ، إلى العناية بترتيب المادة وتنظيمها وتجنب التداخل فيها والتوازن في المعالجة ، وتجنب الاستطراد والمبالغة في الاستشهاد إلى غير ذلك من الأمور المعينة على الإفادة منها ، كما هي الحال في أدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) وفصيح ثعلب . ولكن يبدو أن دوام الحال من المحال ، إذ نجد مؤلفي كتب اللحن ينكفئون ثانية إلى الحال الأولى ، فيغيب الترتيب ، ويكثر الاستطراد ويزيد الاستشهاد ، كما هي الحال في لحن العامة للزبيدي (ت ٣٧٩هـ) ودرة الغواص للحريري (ت ٥١٦ هـ) ، والتكملة للجواليقي (ت ٥٣٩ هـ) وغيرها ، ويلاحظ هنا أن بعض هذه الكتب قد أضاف بعداً جديداً في معالجة هذه الظاهرة حين تتبع أوهام الخواص أيضاً .

يبرز د . حسين نصار (ص ٩٣ ، ٩٤) قيمة كتب لحن العامة والخاصة معاً في عدة أمور ، منها :

- أن أهميتها تقوم على تصويرها الشعب العربي وحياته في جميع الأقاليم تصويراً دقيقاً محكماً لا تعطيناه معاجم اللغة الفصيحة .

- عنيت هذه الرسائل باللغات الحية في الأقاليم ودلالاتها فكانت أصدق تصويراً ، بل صورت مع العامية لغة خاصة بعد أن تسربت إليها الأخطاء .

يلاحظ ذلك الذي أبرزه في الأمر الثاني في الكتب القديمة الممثلة لعامية العراقيين وأهل بغداد خاصة ، ونقصد بذلك كتب الكسائي وابن السكيت وابن قتيبة والحريري والجواليقي وابن الجوزي ، فمنها يمكن التعرف على جوانب الاستخدام اللغوي في هذه المنطقة من القرن الثاني حتى القرن السادس الهجري . وعلى عامية الأندلس من كتاب الزبيدي ، وعلى عامية صقلية من كتاب ابن مكي الصقلي (ت ٥١٥ هـ) : تثقيف اللسان وتنقيح الجنان ، وعلى عامية تونس من الكتاب المنسوب لابن الإمام (ت بعد ٨٢٧ هـ) : الجمانة في إزالة الرطانة ، وعلى عامية الشام ومصر في مرحلة متأخرة (في القرنين التاسع والعاشر للهجرة) ، من كتب ابن الحنبلي (ت ٩٧١ هـ) وكتاب (دفع الأصر عن كلام أهل مصر) ليوسف المغربي (ت ١٠١٩ هـ) .

اختلفت المؤلفات في اللحن إذن في كم المادة وطريقة معالجتها ونهج تنظيمها ، وقد أشرنا فيما سبق إلى أنها بدأت مختصرة ، تكتفي بذكر اللحن وتصويبه استنادا إلى القرآن والشعر أو البدء بالصيغة السليمة ثم انتقلت إلى التنبيه إلى الصيغة الخاطئة على

ألسنة العوام أو الخواص مع الاستشهاد أيضا ، إلا أن النهج الأول كان الغالب ، وهو الذى كتب له الاستمرار إلى اليوم ، فما يزال علماء اللغة يتتبعون الأغلاط ويرصدونها وينبهون إلى الصواب . وقلنا إنهم اختلفوا فى مسألتى الاستطراد والشواهد ؛ فالأمر فيهما يرجع إلى المؤلف ذاته فى أى عصر كان ، وإن لوحظ احتفاء بعضهم بالمسائل الأدبية والنحوية والصرفية والبلاغية وما إليها ، مثل الحريرى فى درة الغواص ، وتعرض المتأخرين للألفاظ الدخيلة والمعربة ، كما برز اتجاه عام لديهم لدرس الكلمة العامية ، وإبانة الأصل الذى أتت منه ، للفصل بين المفردات التى لها أصول فى الفصحى ، والمفردات التى دخلت من لغات أخرى مختلفة .

إصلاح المنطق
لأبى يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (ت ٢٤٤ هـ)

تروى كتب التراجم والطبقات أن ابن السكيت كان عالماً بالقرآن ونحو الكوفيين ، ومن أعلم الناس باللغة والشعر . حقاً إنه كان راوية ثقة كما تشهد بذلك المؤلفات التى تركها ، واعتمد عليها كثير من كتب اللغة والمعاجم ، فقد كانت مؤلفاته تضم ثروة لغوية غزيرة ، أمدت تصانيفهم بمادة شكلت عمدها ، أخذها عن خير الرواد كأبى عمرو الشيبانى والفراء وابن الأعرابى والأثرم . وقد روى عن الأصمعى وأبى عبيدة ، كما أنه روى عن كثير من الأعراب الفصحاء ، كأبى تمام الأعرابى ، والتميمى العدوى ، وأبى ثروان العكلى ، وأبى الجراح العقيلى وأبى شنبل ، وغيرهم مما ذكروا صراحة فى كتاب (إصلاح المنطق) .

وعلى الرغم من أن ابن السكيت لم يُصَدِّر كتابه بمقدمة تحدد هدفه وتشرح منهجه وأسلوبه فى معالجة المادة ، فإن الاسم الذى اختاره ينبىء عن عناية أساسية بإثبات الصيغ الصحيحة الفصيحة ، إلى جانب التنبيه على الألفاظ التى حورتها العامة فيما عرف بلحن العامة . ولذلك يعد الكتاب ثمرة من ثمار النشاط اللغوى الذى بذله علماء اللغة فى تلك الفترة للمحافظة على سلامة العربية حتى لا يعتريها لحن ولا يرقى إليها تحريف . والحق أنه جمع فيه بين التثقيف اللغوى بتقديم مادة لغوية غنية لمن أراد أن يلم بمحصول لغوى من أبنية الأسماء والأفعال الفصيحة وأشكال الاستخدام اللغوى التى سلمت من تأثيرات العامية ، وتقويم اللسان ، وهو الأمر الثانى الذى طمح إليه المؤلف من خلال صنيعه المتقدم ، وإصلاح أخطاء النطق الشائعة فى عصره وبيئته ؛ وهو هدفه الأول الذى لم يعبر عنه صراحة كعادة مؤلفى تلك الفترة .

بيد أنه كانت تشغله اللغة الفصيحة دون غيرها ، فلم يعن بالمادة المتعلقة بأشكال اللحن عناية كافية . ولذا نجده يخالف من سبقه من اللغويين الذى كتبوا فى لحن العوام أو الأخطاء التى تجرى على ألسنة العامة ، كما أن بعض ما ذكره لم يقبله من جاء بعده ، وألف فى ذلك الموضوع ؛ فكان ينكر رأيه ويرده ويستشهد على ذلك بأمثلة تعكس ظواهر كانت معروفة لدى القبائل العربية الفصيحة ، كما حدث بالنسبة لرأيه فى الهمز

مثلاً ؛ وهو ما يؤكد عدم وجود مقاييس واضحة تضبط أحكام اللحن وتحقق لها العمومية من جهة ، والافتقار إلى استقرار كامل لكل صيغ اللهجات وصور الخلاف بينها من جهة أخرى . على كل حال كان ابن السكيت لا يجيز إلا السماع متشدداً فيه ، موافقاً في ذلك اللغويين القدماء ، أما القياس فلم يجزه .

قسم ابن السكيت كتابه قسمين أو جزءين كبيرين ، وهو تقسيم لم يفطن كثيرون إلى علته ؛ لأن كلا القسمين يحتوى على قدر من الصيغ الفصيحة ، وقدر من تلك الصيغ الملحونة . باختصار تداخلت موضوعات الجزء الأول مع موضوعات الجزء الثانى ، يقول أحد محققى الكتاب ، وهو المحقق الثبت العلامة ، عبد السلام هارون فى مقدمته (ص ١٢) : « وهذا الكتاب قد أراد ابن السكيت به أن يعالج داء كان قد استشرى فى لغة العرب المستعربة ، وهو داء اللحن والخطأ فى الكلام . فعمد إلى أن يؤلف كتابه ويضمنه أبواباً يمكن بها ضبط جمهرة من لغة العرب ، وذلك بذكر الألفاظ المتفقة فى الوزن الواحد مع اختلاف المعنى ، أو المختلفة فيه مع اتفاق المعنى ، وما فيه لغتان أو أكثر ، وما يعل ويصحح وما يهمز وما يشدد ، وما تغلط فيه العامة . . . » ثم ذكر بعد ذلك عناية الأدباء به ، وقد تمثلت هذه العناية فى أشكال عدة ، كالشرح والزيادة ، وشرح أبياته ، وترتيبه على الحروف ، وتهذيبه ، وتلخيصه . . . . إلخ .

قلنا إن الأساس فى تقسيم الكتاب الصيغ أو بعبارة أدق أبنية الأسماء والأفعال ، ولذا فهى تشغل أغلب الجزء الأول ، وبعض أبواب الجزء الثانى ، مع العلم بأن عدد الأبواب يزيد على مائة باب ، تختلف فيما بينها بين الطول والقصر ؛ فهى ليست على وتيرة واحدة ، وتتحكم فيها طبيعة المادة ، ويتحدد عنوان كل باب بالصيغة الصرفية التى يدرسها فى الأغلب أو تبعاً للموضوع الذى يتناوله . وقد راعى تقديم الأمثلة المجردة على المزيدة والثلاثى على الرباعى ، والصحيح على المعتل . وكان يطيل أحياناً فى شرح الألفاظ وبيان مشتقاتها ، كما أنه أولى بعض القواعد والظواهر واختلاف اللهجات العربية أهمية خاصة .

وقد سار على نهج واحد فى معالجة الصيغ ، إذ يبدأ بذكر الألفاظ التى ترد على وزن الصيغة التى يدرسها ، ثم يذكر معناها ، ويستشهد على ذلك بالقرآن والحديث والشعر . وربما يكثر من الاستطراد ، ويفرط فى ذكر الشواهد والتعليق عليها إلى حد رأى معه أحد الباحثين أن ذلك قد أسهم فى إضاعة الأساس الذى أقام عليه ابن السكيت تقسيمه فى بعض الأبواب . وأرى - خلاف لذلك برغم تسليمى بصحة هذه

الملاحظة وأثرها في متابعة أسس الدراسة ـ أنه قد قدم من خلال منهجه هذا شروحاً للألفاظ ، ليس من السهل دون جهده السابق ، التوصل إلى دلالاتها ، كما أن الشواهد التي قدمها تمثل كماً كبيراً من السياقات بالغة الأهمية التي تمكننا من الكشف عن الفروق الدقيقة بين معاني المفردات وأهم أشكال الاستخدام الأسلوبي لها .

أما الأبواب التي تعالج اللحن وهي لا تقل أهمية ـ في رأيي ـ عن الأبواب الأخرى ، فيبلغ عددها عشرة أبواب ، توجد متفرقة في داخل الجزء الأول الذي يضم ستة أبواب منها ، وفي الجزء الثاني الذي يضم أربعة أبواب . وتتوزع الأبواب على النحو التالي :

ـ بابان فيما اعترى الألفاظ في لغة العامة من تحريف في الضبط (تغير في الحركة) :

كسرة (في الصيغة الفصيحة) ⟵ فتحة/ ضمة (في الصيغة العامية) .

فتحة (في الصيغة الفصيحة) ⟵ كسرة / ضمة (في الصيغة العامية) .

ـ وأربعة أبواب في اللحن الذي وقع في الحروف (تغير في صامت أولين) :

صاد (في الصيغة الفصيحة) ⟵ سين (في الصيغة العامية) .

سين (في الصيغة الفصيحة) ⟵ صاد (في الصيغة العامية) .

واو (في الصيغة الفصيحة) ⟵ ياء (في الصيغة العامية) .

تحقيق الهمزة (في الصيغة الفصيحة) ⟵ تسهيل الهمزة (في الصيغة العامية) .

ـ وبابان في اللحن الذي وقع في الصيغة (تغير في بنية صرفية) :

فعلت (في الفصحى) ⟵ أفعلت (لدى العامة) .

أفعلت (في الفصحى) ⟵ فعلت (لدى العامة)

ـ وبابان فيما اعترى بعض الألفاظ الفصيحة من تغير في المعنى في استعمال العامة .

وبرغم رصده لعدة أشكال أو صور من اللحن فإنه يلاحظ هنا عدم عنايته بالصيغ الملحونة ، قدر عنايته بالصيغ الفصيحة ، مقتفيا في ذلك أيضاً آثار من تقدم عليه في هذا الموضوع ، فنجده أحياناً يذكر : [وتقول كذا ، ولا تقل كذا] . وكثيراً ما يختلط حديثه عنهما معاً ، فلا ندري كيف استعملت العامة الصيغة التي يتحدث عنها ، هل استعملتها على نحو ما هي عليه أم غيرتها ، فإذا كانت قد تغيرت فعلى أي نحو كان الانحراف ؟

أما الكلمة الأخيرة هنا فتتعلق بترتيب الكتاب ، وقد انتقده فى ذلك معظم الباحثين، إذ رأوا أنه لم يحاول ترتيب المواد فى أبوابه ترتيباً أبجدياً ، وفق حروفها الأولى أو الأخيرة ، مثله فى ذلك مثل الكتب الأولى التى صنف فى هذا الموضوع ، وترتب على ذلك بحق صعوبة كبيرة فى البحث عن كلمة ما ، يحتاج إلى معرفة صحتها أو بنيتها أو معناها أو شواهدها إلى غير ذلك . بيد أنهم قد رأوا أنه باتخاذه من الأبنية الصرفية وأوزان الأفعال والأسماء أساساً أقام عليه الكتاب ، ووزع فيه الألفاظ التى رصدها وجمعها ، على هيئة أبواب وفصول ، حتى يميز الناس بين الصحيح الفصيح فيستعمل ، والخطأ الملحون فيتجنب ـ قد خطا بهذا الأساس خطوة تنظيمية كبيرة ، وإن كنا نرى أنه قد شغل عن التنظيم والتبويب والتنسيق بهدفه الجوهرى الذى استولى عليه ، كما استولى على كثير من أقرانه .

وفيما يلى نماذج من كتاب (إصلاح المنطق)

من كتاب « إصلاح المنطق » لابن السكيت

* ويقال : قد بَخَصْتُ عينَهُ ، ولا تقل بَخَسْتُها ، إنّما البخسُ النّقصان من الحق ،
٢٨٤ تقول : قد بخَسْتُه حَقّه . ويقال للبيع إذا كان قَصْداً : لا بَخْسٌ ولا شَطط
* وتقول : قد بصَقَ الرّجُل ، وهو البُصَاقُ ؛ وقد بزَقَ وهو البُزَاقُ ؛ ولا تقل بَسَقَ ،
إنّما البُسوقُ في الطُّول ، ويقال نَخْلَةٌ باسقة . قال الله جلّ وعزّ (والنّخْلَ باسقات)
وقد بسَقَ الرجلُ ، إذا طالَ ؛ وقد بَسَقَ في علمه ، إذا علا . ويقال لحجر أبيض يتلألأ :
بُصَاقَةُ القَمَر * ويقال هو قَصُّ الشاة وقَصَصُها ، ولا تقل قَسٌّ ولا قَسَسٌ . والقَسُّ :
تتَبُّع النّمائم . قال الراجز (١) :

* يُصْبِحْنَ عن قَسِّ الأذى غوافلا *

* وتقول : قد أصابَ فُرصتَهُ بالصاد ، وقد أفْرصَكَ الأمرُ . والعامة تقول : قد
أصابَ فُرْسَتَه . وأصل الفُرْصَة : أن يتفارَصَ القومُ الماءَ القليلَ ، فيكون لهذا نَوْبَة ثم
لهذا نوْبَة ، فيقال يا فلان : قد جاءَت فُرصتُك ، أي وقتُك الذي تستَقِي فيه * وتقول :
٢٨٥ قد أخذَهُ قَسْراً ، أي قَهْراً ، ولا تقل قَصْراً ، وقد قَصَرَ إذا حبَسَه ، ويقال امرأة
قصيرة وقَصُورَةٌ ، إذا كانت مَحْبُوسَةً محجوبة . قال كُثَيِّر :

وأنت التي حبّبت كلَّ قصيرةٍ ... إليَّ وما تدري بذاك القصائرُ (٢)
عَنَيْتُ قَصيرات الحِجال ولم أُرِدْ ... قِصَارَ الخُطى شرُّ النّساء البَحاترُ

والبحاتر : القِصَارُ . ويُروى « قَصُورات » * ويقال : هُم الأسْدُ أسْدُ شَنُوءَةَ ، وهي
أفصح من الأزْد * ويقال هذه : دابّةٌ شَمُوسٌ بيِّنَة الشِّماس ، إذا كان يقْمُصُ عند
الإسراج والمسِّ باليَد ، ولا تقل شَمُوصٌ * ويقال : هو الصَّنْدُوق بالصاد . وهي
صَنْجَةُ الميزان . ولا تقل سَنْجَةٌ ، وهي أعجميّةٌ مُعَرَّبَة * والرُّسْغُ بالسّين . والرُّسَاغُ
حَبْلٌ يُشَدُّ في الرُّسغ شَدّاً شديداً ، فيمنَعُ البَعير من الانبعاث في المشي * وتقول : هو

---

(١) هو رؤبة بن العجاج ، كما في اللسان (قس) .
(٢) ب : « ولم تعلم » وكتب فوقها « وما تدري خ » .

الصَّاخُ بالصاد . ولا تقل السَّماخ * وتقول : قد ٢٨٦ أصاخ الرَّجُل للشىء (١) ، إذا استمعَ له * وقال الفرَّاء : يقال تَقَصَّصْتُ أثَره ، ويقال : تَقَسَّسْتُ أصواتَهُم باللَّيل ، إذا سمعتها .

باب

ما يَغْلَطُ فيه يُتكلَّمُ فيه بالياء وإنَّما هو بالواو

* جفوتُ الرَّجلَ فهو مجفُوٌّ : وقال بَعْضهُم مَجْفِىٌّ . ولا تقل جفيْتُه .

قال : وأنشدنى الفرَّاء :

* ما أنا بالجافى ولا المجفىِّ *

قال : وإنَّما قال المجفىّ لأنَّه بناه على جُفِىَ ، وهو من جفوتُ ، فلمَّا انقلبَ الواو ياءً فى جُفِىَ بناه مفعُولاً عليه * وتقول حَنَوْتُ عليه فأنا أحْنو ، إذا عطفْتَ عليهم وحدبْتَ عليه . ويقال : امرأة حانيَة ، إذا قامَتْ على ولدها ولَمْ تَزَوَّجْ ، وقد حنَتْ عليهم تحنُو . وتقول : حَنَيْتُ العُودَ وحنَيْتُ ظهرى . وحَنَوت لُغَة * وتقولُ : هَجَوْتُه هجاءً قبيحاً فهو مهْجُوٌّ ، ولا تقل هجيْتُه * وتقول : قد فَلَوْتُ المُهْرَ عن أمِّه وافْتَلَيْتُه ، إذا فصلْتَهُ عنها وقد قطعْتَ رضاعَهُ . وقد فَلَيْت رأسهُ * وتقول : قد غَذَوْتُهُ غذاء حسَناً ، ولا تقل غَذَيْتهُ . وقد عَزَوْتُ الرجلَ ، إذا أتيْتَهُ ، فهو مَعْزُوٌّ . وقد عَزَوْتُه إلى أبيه ، إذا نسبْتَهُ إليه ، وعَزَيْتُه لغَة ، وقد اعتَزَيْتُ أنا إلى أبى * وتقول : قد قَروتُ الأرض ، إذا تتبَّعتَها ثُمَّ ، تخرُجُ من أرْضٍ إلى أرض . أقروها قرْواً ، بالواو لا غير . وقد قَرَيْتُ الضَّيْف قِرًى وقَرًى * وقد قَلَوْتُ بالقُلَةْ . إذا ضَرَبْتَها بالمقلاة ، وهو العودُ الذى يُضْرَبُ به القُلَةُ ، بالواو لا غير . وقد قلوتُ البُسْرَ واللَّحْمَ وقَلَيْتَهُ فهو مقْلىٌّ ومقْلوٌّ . وقد قَلَيْتُ الرَّجُلَ ، إذا بَغَضْتَه ، قِلًى وقلاءً ، بالياء لا غير * وقد غَلَوْتُ فى القول فأنا أغلُو غُلوّاً ، وقد غلوتُ بالسَّهْم أغْلُو به غَلْواً ، بالواو لا غَيْرُ . وقد غَلَيْت عليه من شدَّة الغيظ فأنا أغلى غَلْياً وغَلياناً * وتقول : قد خَلَوْت به فأنا أخلو به خَلْوةً ، بالواو لا غَيْر ، وقد خَلَيْتُ دابَّتى أخْليها خَلْياً ، إذا جززْتَ لها الخَلى ، وهو الرُّطْبُ . وسُمِّيت المخْلاةُ

(١) كذا ، على الصواب فى حـ ، ل . وفى الأصل : « بالشىء » وفى ب : « الشىء » .

مخلاةٌ لأنه يُجعَلُ فيها الخَلى . والمخلى ، بالقَصْر : ما يُختَلى به . الخَلى ، أى يُجزّ * وتقول : قد عنَوْت له ، إذا خضَعْتَ له ، وقد عَنَوْتُ فى بنى فلان إذا كُنْتَ فيهم عانياً أى أسيراً . وقد عنَت الأرض بالنبات تَعْنُو عُنُوّاً ، إذا ظَهَرَ نبتُها ، قال عَدِيٌّ :

فياكُلْنَ ما أعْنَى الوَلِىُّ فلم يُلِتْ ... كأنَّ بحافـات النهـاء المزارعـا

قوله أعْنَى الوَلِىُّ ، أىْ أَنْبَتَهُ الولىُّ ، وهو المطرُ بعد الوَسْمِىّ ، فهذه بالواو لا غير . وقد عَنَّيْتُ فلاناً بكلامى بالياء لا غير * وتقول : قد حَزَا السَّرابُ الشخصَ يَحْزُوهُ حَزْواً ، إذا رفَعَهُ . وحزَأهُ يَحزَؤه ، بالهَمْز لُغة . ويقال : قد حزا فلان الشىء يَحزيه حزياً ، إذا خَرَصَهُ ، يقال : كم تَحْزِى هذا النَّخل ، أى كم تَخْرُصُهُ * ويقال : قد حَلَوتُ الرجُل حُلْواناً إذا وَهَبْتَ له . قال الشَّاعر :

الا رجُلٌ أحلُوهُ رَحلى وناقتى ... يبَلِّغ عنّى الشِّعْرَ إذْ مات قائلُه

وقد حَلَيْتُ المرأة أحليها ، إذا حَلَّيْتَها * ويقال : قد دنوتُ من فُلان أدنو منه دُنُوّاً ، وما كنت يا فلانُ دَنِيّاً ، ولقد دَنوتَ ، غير مهموز ، تدنو دَناوةً ، ويقال : ما تَزْدادُ منّا إلاّ قُرْباً ودَناوة ، ويقال : ما كُنْتَ دانئاً ولقد دَنَأْتَ تدنأ ، أى مَجَنْتَ * ويقال : قد عَتَوْتَ يا فلان فأنت تَعْتُو عُتُوّاً ، ولا يقال عَتَيْتَ * ويقال : قد جَلَوْتُ الصَّقْرَ وغيرَهُ أجلُوهُ جلاءً ، ولا تقل جلَيْتُه . وقد جَلَوْت عن البلد فأنا أجلو جَلاءً * وقد عفوتُ عن الرَّجُل فأنا أعفو عَفْواً . وقد عفوتُه أعفوه ، إذا أتَيْتَه ، بالواو لا غير * وتقول بين الرجُلَيْن بَونٌ بعيدٌ ، أى تفاوتٌ . وقد بان صاحبَهُ يَبُونُه بَوْناً ، فهذه اللغة العاليةُ ، ومنهم من يقول : بينهما بَيْنٌ بعيدٌ ، وقد بان صاحبَه يَبينُه بَيْناً * وتقول : ما كان أحولَه ، إذا كان محتالاً . وقد تحَوَّلَ ، إذا احتال ، وهو رَجُلٌ حُوَلٌ ، إذا كان كثير الاحتيال . وما أحْيَلَه لُغَة . وهى الحوَلُ والحِيَلُ * وتقول : قد أبَوْتُ الرجُل آبُوهُ إذا كُنْتَ له أباً . ويقال ما له أبٌ يأبُوه ، وقد أبَيْتُ الشىء آباهُ إباءً * وتقول : قد سَرَوْتُ ثوبى عنّى أسْرُوه سَرْواً ، إذا ألقَيْتَه ، وقد سَرَوْتُ عنّى درعى ، بالواو لا غير . وقد سريتُ بالليل وأسْرَيْتُ ، إذا سِرت ليلاً .

باب

* وممّا تضعه العامة فى غير موضعه قولهم : خرجنا نتنزّهُ ، إذا خرجوا إلى

البساتين ، وإنّما التنزُّه التباعُد عن المياه والأرياف . ومنه قليل فلانٌ يتنزَّه عن الأقذار ، أي يتباعد منها . ومنه قول الهُذَلىّ (١) :

أقبُّ طَريدٌ بنُزْهِ الفلا ة لا يَرِدُ الماءَ إلاَّ انْتِيابا (٢) :

بنُزْه الفلاة . يعني ما تباعَد من الفلاة عن المياه والأرياف . وظللنا متنزِّهين إذا تباعَدوا عنه . وإنَّ فلاناً لنزيهٌ كريم ، إذا كان بعيداً من اللُّؤم . وهو نزيه الخُلُق . ويقال : تنزَّهوا [بحُرَمكم عن القوم . وهذا مكان نزيه ، أي خلاءٌ ليس فيه أحدٌ فانزلوا فيه بحرمكم (٣)] وتقول : وعَزَتْ إليك في كذا وكذا ، وأوعزت ، لغتان ● وتقول ـ هي صَدُقَة المرأة ، مفتوحة الصاد مضمومة الدال ، وصَدُقاتُها . قال الله جلّ وعزّ : (وآتوا النِّساء صَدُقاتهنّ نِحْلةً) ، قال الأصمعيّ : سمعت ابن جُرَيج يقول : قضى ابن عبّاس لها بالصَّدُقة ● وتقول : هذا ماءٌ ملحٌ . وقال الله عزّ وجلّ : (وهذا ملحٌ أجاجٌ) . وهذا سمكٌ مَليحٌ ومَمْلوحٌ ، ولا تقل مالح . ولم يجئ شيء في الشِّعر (٤) إلا في بيت لعُذافر :

بَصريَّة تزوَّجَتْ بَصريًّا يُطعمُها المالحَ والطريًّا

ولا يقال ماءٌ مالح . ومَلَحْتُ القدْر ، إذا ألقيتَ فيها الملح ● وتقول « الصَّيفَ ضيَّعْتِ اللَّبَنَ » مكسورة التاء ، إذا خوطب بها المذكَّر أو المؤنَّث أو الاثنان والجميع وهي مكسورة التاء ؛ لأنَّ أصل المثل خُوطِبَتْ به امرأةٌ [كانت تحت رجل موسر ، فكرهته لكبر سنّه ، فطلَّقها ، فتزوجها رجلٌ مُمْلِقٌ ، فبعثت إلى زوجها الأول تستَمْنِحُه ، فقال لها هذا (٥)] ، فجرى المثل على الأصل ● [وكذلك قولهم] : « أطْرِقي إنَّك ناعلة » ، أي خذي في أطرار الوادي ، فإنَّ عليك نَعلين ، وقال غيرهما : أي أنكِّي . وقال الشاعر (٦) :

غَضِبتمْ علينا أنْ قتَلْنا بمالكٍ بني عامرٍ ها إنَّ ذا غضبٌ مُطِرّ

---

(١) أسامة بن حبيب الهذلى ، كما فى اللسان (نزه) .

(٢) استشهد فى جـ ، ل بلفظ « بنزه الفلاة » فقط . وورد فى ب : « انتيابا » .

(٣) التكملة من ب ، جـ ، ل .

(٤) ب ، ل : « فى شىء من الشعر » .

(٥) الحطيئة ، كما فى اللسان (طرز) .

٤٤٥ * وتقول : « عندَ جُهَيْنَةَ الخَبَرُ اليقين » وهو اسم خَمَّار ، ولا تقل جُهَيْنَة .

وتقول : « افعَلْ كذا وكذا وخَلاكَ ذمٌّ » ولا تقل ذنب . والمعنى خلا منك ذمٌّ ، أي لا تُذَمّ

* وتقول : « صار كذا وكذا ضَرْبَةَ لازِب » فهذه اللغةُ الفصيحة ، واللازب واللاتب : الثابت ، ولازمٌ لغة . وقال النابغة :

ولا يَحسَبُون الخيرَ لا شرَّ بعدَهُ ... ولا يحسَبون الشرَّ ضَرْبةَ لازِبِ

وقال كُثَيِّر :

فما وَرَقُ الدُّنيا بِباقٍ لأهلِه ... ولا شِدَّةُ البلوى بضربة لازِبِ

وتقول : جاءَ فلانٌ بإضْبارةٍ من كُتُب ، وبإضمامة من كُتُب ، وهي الأضابير والأضاميم ، ويقال : فلان ذو ضَبارة ، إذا كان مُشَدَّدَ الخَلْقِ مجتمعَه . ومنه سُمّي ابن ضَبارة . ومنه قيل : ضَبَرَ الفَرَس ، إذا جَمَع قوائمه ووثَبَ ، ومنه قيل للجماعة يغزون : ضَبْرٌ ، قال الهُذَلي[1] :

* ضَبْرٌ لِباسُهُم القَتيرُ مُؤَلَّبُ[2] *

* وتقول : هذا شيءٌ ثقيل ، وهذه امرأةٌ ثَقَال ، وهذا شيءٌ رزين ، وهذه امرأة رَزَان ، إذا كانت رزينة في مجلسها ، قال الشاعر[3] :

حَصَانٌ رَزَانٌ لا تُزَنُّ بريبةٍ ... وتُصبِحُ غَرْثَى من لحوم الغوافل (٤٤٦)

* وتقول : هو فُحَّال النَّخْل ، وهو فحل الإبل ، ولا يقال فُحَّال إلا في النَّخْل ، وهي الفحاحيل ، قال الشاعر :

يُطِفْنَ بفُحَّالٍ كأنَّ ضِبابَهُ ... بُطونُ الموالي يومَ عيدٍ تَغَدَّتْ

* وقد عَنْوَنْتُ الكتابَ أُعَنْوِنُه عَنْوَنَةً ، وعَنَوْتُه أعْنُوه ، وقد عنَّنْت . . .

---

(١) هو ساعدة بن جؤية ، كما في اللسان (ضبر) .

(٢) صدره: * بيناهم يوماً كذلك راعهم *

(٣) هو حسان بن ثابت يمدح عائشة . اللسان (حصن ، وزن) .

لحن العامة

لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى (ت ٣٧٩ هـ)

لقد رأينا فى المقدمة السالفة أن ثمة عوامل عدة قد دفعت إلى ظهور لغة للعوام تتصارع مع الفصحى التى استماتت علماء العربية فى الحفاظ عليها سليمة نقية ، فى صورتها الفصيحة ، نقلا عن الأعراب غير المنتمين إلى قبائل عرفت بفصاحة لسانها فحسب ، بل الذين عرفوا بالصدق والأمانة والعلم وكثرة الرواية ، وفى بيئتها الطبيعية ، أى فى البوادى التى لم تكن تعرف العناصر الأجنبية ، فسلمت ألسنتهم من الخطأ ، وصينت ألفاظهم من التغيير . وقلنا إنه لم يكن هناك اتفاق حول مقياس محدد للفصاحة ، فكانت هناك مستويات فى الفصاحة ، فقد عرف الفصيح والأفصح فى لغات القبائل ، كما أنه قد أنكرت ألفاظ من بعض القبائل التى شهدوا لها بالفصاحة ، لأنها شذت فى الاستعمال عن مسلك قبائل أخرى حظيت بالسبق والتقدم على غيرها .

وعلى الرغم من تسرب اللحن من لغة العوام إلى لغة الخواص ، وهو الأمر الذى تصوره تلك الكتب التى أُلِّفَتْ فى هذا الموضوع أصدق تصوير ، فهى اللغة الحية المستعملة على ألسنة السواد الأعظم فى بيئات عربية مختلفة ، فقد تصدى هؤلاء العلماء بكل قوة لهذا التيار ، حرصا على سلامة لغة الإسلام من أن تعصف بها رياح التغيير ، فتتحول وتتبدل وتذهب ، فيذهب معها الدين ، حاشا لله ، فقد قال تعالى : ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾ الحجر / ٩ . فهو يسخر من عباده عبر القرون والزمان من يعمل على صونها من اللحن ، فيصوب ما يعترى ألسنة الناس من خطأ فى أية صورة من صوره ، ويرد الانحراف ، وينبه إلى الصحيح ، حتى يدرك أبناء اللغة الذين صارت اللغة إليهم اكتساباً ما وقع فيها من اعوجاج ، فيعودوا إلى الصحة والسلامة .

والحق أنه قد نشب خلاف كبير حول مفهوم « اللحن » ، إذ إن النظر فى الروايات والأخبار والشواهد التى نقلها الرواة يعكس بوضوح مدى الخلاف بين علماء العربية ، فقد وصلت الكلمة إليهم ، فى سياقات مختلفة ، تثير دلالات متباينة ، وتجيز أشكالا من التفسير والتأويل والفهم ، وقد انتهت هذه النصوص وتفسيراتها آخر الأمر إلى

المعاجم المتأخرة ، التي انفردت بثراء المادة التي نقلتها بفضل جهود أجيال متعاقبة ، كما هي الحال في لسان العرب لابن منظور الذي أورد في مادة (لحن) قول ابن بري في حاشيته : « للحن ستة معان : الخطأ في الأعراب ، واللغة ، والغناء ، والفطنة ، والتعريض ، والمعنى » . وما يهمنا من هذه المعاني هو المعنى الأول الذي قصد بها الخطأ في الإعراب ، أي مخالفة الفصحى بوجه من الوجوه . ويقدم من ذهب إلى هذا التفسير روايات وشواهد كثيرة تؤكد صوابه ، لا يتسع المقام لتفصيلها ، واكتفى هنا بما نقل عن عبد الملك بن مروان من قوله : اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب والجدري في الوجه » العقد الفريد ٢/ ٤٧٨ ، بمعنى أنه له أثر غاية في السوء في الكلام وإذهاب حسنه وإزالة طلاوته وإضاعة فصاحته .

وقد أحدث بيت مالك بن أسماء الفزاري خلافاً كبيراً بين علماء العربية . ولقي التفسير الذي ذهب إليه الجاحظ في « البيان والتبيين » ١/ ١٤٧ من أن معنى (تلحن / لحناً) في قول مالك :

منطق صائب وتلحن أحيا ... نا وخير الحديث ما كان لحنا

الخطأ في الكلام ، معارضة شديدة . وعد ذلك التفسير من أخطائه وأوهامه ، إذ فهم المعنى ، كما تورده كتب التصحيف ـ اعتماداً على فهم الحجاج له ـ على أنه من «التعريض والتورية » . فقد نقل عن على بن يحيى المنجم من حكاية الحجاج مع زوجة ، أخت الشاعر ، حين لحنت في كلامها ، فعاب عليها ، فاحتجت ببيت أخيها ، فقال لها : إنما أراد أخوك أن المرأة فطنة ، فهي تلحن بالكلام إلى غير المعنى في الظاهر لتوري عنه ، ويفهمه من أرادت بالتعريض ، كما قال الله سبحانه : **﴿ولتعرفنّهم في لحن القول﴾** محمد/ ٣٠ ، ولم يرد أخوك الخطأ في الكلام ، والخطأ لا يستحسن من أحد .

ويروى أيضاً أن الجاحظ قد وُوجِهَ بهذا الوهم ، وعرف هذه القصة ، ووافق على المعنى الوارد هنا ، وأقر بخطئه ، إلا أنه لم يعد في مستطاعه أن يغيره . بيد أن المراجع تقدم شواهد كثيرة على صحة ما ذهب إليه ، ومنها قول يحيى بن نوفل الحميري في هجاء خالد بن عبد الله القسري :

ـ وألحن الناس كل الناس قاطبة ... وكان يولع بالتشيق في الخطب

ويلاحظ أن الخلاف قد وقع أساساً في فهم المقابلة بين منطق صائب ومنطق ملحون ، فإذا فهم المنطق الصائب على أنه الكلام الصحيح فإن المنطق الملحون ـ نقيضه ـ هو

وأظن أن فى هذه الإشارة كفاية ، فليس المقام مقام تفصيل وتتبع لأوجه الخلاف ، وإن كنا نرى ضرورة الإشارة إلى المعانى الأخرى للحن التى تقدمت على معنى الخطأ فى الكلام .

فقد قيل إن اللحن بمعنى (اللغة) أيضاً ، وقد ورد فى هذا المعنى عدة نصوص ، منها ما روى عن عمر بن الخطاب أنه قال : (تعلموا الفرائض والسنن واللحن) .

ولم يسلم مفهوم هذه الكلمة من خلاف كبير بين اللغويين والمفسرين ، فقيل إن معناها : تعلموا كيف كانت لغة العرب فى الذين نزل القرآن بلغتهم . وقيل : أى الخطأ فى الكلام فتحرزوا منه (بمعنى أنه إذا عرف القارئ الخطأ عرف الصواب) ، وقيل : أى صواب الكلام . وخالف ، د . رمضان عبد التواب (ص ٥٢) ذلك كله ، ورأى أن المقصود هو : أن يتعلم الناس طريقة العرب فى أداء القراءة وعدم اتباع طريقة الأعاجم فى تلاوة القرآن . وعلى الرغم من وجاهة التفسير ، فلنا أن نتساءل : أية طريقة قصد ؟ ألم يكن يقرأ القرآن على سبعة أحرف ؟ أو على عشرة أحرف ؟ أو على أكثر من ذلك ، وكلها عن العرب ، ومقبولة يُقرأ بها ، ولم ينكرها الرسول (ﷺ) . وربما قصد بالمفرد الجمع بدليل ما عطف اللفظ عليه ، فيكون المعنى طرق القراءة . وقد يكون فى حديث آخر روى عن عمر بن الخطاب أيضاً تأكيد لهذا المعنى ، وليس اللغة ، إذ قال : (أُبيّ أقرؤنا ، وإنا لنرغب عن كثير من لحنه ، وذلك لأنه كان يقرأ بحروف مختلفة) . غير أن بعض روايات أخرى يرد فيها اللحن بمعنى اللغة أو اللهجة ، ليس المقام مقام تفصيلها ، ولكن هذا المعنى ـ على كل حال ـ أقدم من معنى الخطأ فى الكلام .

وقد ورد بمعنى الغناء ، أى التطريب وترجيع الصوت وتحسين القراءة والشعر والغناء ، ففى الحديث : « اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها ، وإياكم ولحون أهل العشق ولحون أهل الكتابين » . واللحون والألحان جمع لحن . وتقدم الأمثال العربية التى قيلت فى القرن الأول الهجرى أدلة على الاستخدام بهذا المعنى ، منها قول العرب : (ألحن من قينتى يزيد) ، ويستخدم للدلالة على تفضيل صوت غناء (مغنية) ما ـ إذا عنوا به لحن الغناء ـ على تيتيه ، حيابة وسلامة القس . ويقدم الشعر العربى عدداً من الشواهد التى تؤكد هذا المعنى ، الذى هو أيضاً أقدم من معنى الخطأ فى الكلام .

وقد ورد أيضاً بمعنى الفطنة والفهم ، وهو أحد المعانى التى طرحت فى تفسير بيت مالك السابق ، ويستند فى ذلك إلى ما روى عن النبى أنه قال : « إنكم لتختصمون

إلى ، وعسى أن يكون بعضكم ألحن بحجته من الآخر ، فمن قضيت له بشىء من حق أخيه ، فإنما أقطع له قطعة من النار ، فألحن بحجته هنا بمعنى أعرف بالحجة وأفطن لها ، وأغوص عليها من غيره . ويقدم الشعر العربى هنا أيضاً عدداً من الشواهد التى تدل على هذا المعنى ، الذى يتقدم على معنى الخطأ فى الكلام .

وقد ورد أيضاً بمعنى التعريض والتورية ، وهو أحد المعانى التى رجحها كثيرون فى تفسير بيت مالك السابق ، فقد قال ابن دريد : وليس معنى اللحن هاهنا ما ذكر (أى ما ذكر الجاحظ) ، وإنما أراد أنها تتكلم بالشىء ، وهى تريد غيره من فطنتها وذكائها . فالمقصود منه هنا الرمز إلى السامع بغير ما يفهم من صريح الكلام أو إرادة المعنى غير الظاهر للفظ . ويؤكد ابن دريد هذا المعنى فى كتابه (الملاحن ٤/ ٣) ، إذ يقول : «وأصل اللحن أن تريد الشىء فتورى عنه بقول آخر» .

ويظهر أن هذا المعنى هو أصل للمعنى الأول وهو الخطأ فى اللغة ، والجامع بينها هو العدول عن شىء إلى شىء آخر ، ففى التعريض عدول عن التصريح وفى الخطأ عدول عن الصواب . والحق أن الرجل قد أصاب بهذا التعليل ، إذ إنه قد تمكن من إزالة هذا الخلط الذى حدث حول دلالة هذه الكلمة . فقد عد المعنى الأصلى للحن العدول عن شىء إلى شىء آخر . وهو القاسم المشترك بين الدلالات المختلفة لها . ومن ثم لم يخطىء أبو بكر الأنبارى فى عد هذه الكلمة من الأضداد فى كتابه (الأضداد / ٢٣٨)، حين قال : يقال للخطأ لحن وللصواب لحن . فقد قاس هذا على كلمات كثيرة فسرت ذلك التفسير ، فقد قال مثلاً (/ ٤٧) : والصريم من الأضداد ، يقال : لليل صريم وللنهار صريم ، لأن كل واحد منهما ينصرم من صاحبه . وليس المقام للإسهاب فى التدليل ، غير أنه انتهى إلى أن العرب تستخفه فى جميع الأحوال .

وفى عبارته الأخيرة نظر ، كما أنه لم يوفق حين استشهد على معنى الصواب بقوله تعالى : ﴿ **ولتعرفنّهم فى لحن القول** ﴾ محمد / ٣٠ ، إذ عد هذا المعنى هو المعنى السادس للحن ، إذ المقصود : فى معنى القول ومذهبه وفحواه .

وربما يجوز لنا أن ننتهى من هذه المناقشة لما ورد من معانى اللحن ، إلى أن المعنى الجامع له هو العدول أو التحول أو التبدل أو التغير أو الانحراف . . . إلى آخر هذه الدلالات المتقاربة . وقد مال أكثر اللغويين إلى الدلالة الإيجابية ، فهى الأقدم، وأدلة ذلك تلك الروايات والشواهد القديمة . أما الدلالة السلبية للفظ فهى الأحدث ، لأن العرب كانوا ينطقون لغة سليمة ، بغض النظر عن الشواهد والروايات التى لا ترقى إلى

أن توصل إلى حكم مخالف لذلك . فلما تسرب الخطأ إلى ألسنة الناس كانت الدلالة السلبية الجديدة .

وليس من شك فى أن النهج الذى اتبعه اللغويون الأوائل فى تصويب الأخطاء يتم عن ذكاء وفطنة ودراية بالجوانب المختلفة لهذه القضية ، فكانوا أعرف باللغة والظروف المحيطة بهم والأحوال التى يمر بها المجتمع العربى ، والمشكلات التى نشأت ، والطبيعة الإنسانية التى تتململ من الالتزام ، والأخطار التى يمكن أن يفرزها التصلب فى مواقف معينة . . . إلى غير ذلك مما أثر فى المادة التى قدمت والأسلوب الذى انتهج فى عرضها . فقد كان الاتجاه الغالب أن تقدم اللغة الفصيحة ، وقد ينبه إلى الخطأ ، غير أن معرفة الصواب - فى رأيهم - ألزم ، وبه يعرف غيره ، فيتجنب .

وصدر الزبيدى كتابه (لحن العامة « العوام ») بمقدمة طويلة نسبياً ، عرض فيها للظروف التى أدت إلى ظهور هذه الظاهرة ، فأشار إلى اختلاط العربى بالأمم الأخرى فى صدر الإسلام ، وما أدى ذلك إلى (وقوع الخلل فى الكلام وبدء اللحن على ألسنة العوام) . فقد فشا اللحن وكثر بعد اختلاف الناس وكثرتهم ونشوء الذرية على مافسد من لفظهم هم ، ثم عرض لجهود أبى الأسود الدولى والخليل بن أحمد الفراهيدى فى اللغة والنحو . ورأى أن بدء التأليف فى اللحن كان على يد أبى حاتم السجستانى (ت ٢٥٥ هـ) فى كتابه (لحن العامة) ، وقد أراد منه تحصين اللغة وإصلاحا للمفسد من الكلام ، وتقويم ما غيَّره أهل عصره من كلام العرب .

ولا أدرى لماذا تخطى الكتب الأخرى التى تقدمت على كتاب السجستانى ، ووجه نقده له دون غيره ، وربما يرجع ذلك فى رأيى إلى أنه لم يقع بين يديه من المؤلفات التى ألفت تحت هذا العنوان وفى هذا اللون من ألوان التأليف إلا هذا الكتاب . وعلى أية حال فإنه لم يعجبه ، إذ وجده يعنى بشرح الغريب ، وتصريف الأفعال ، وتوجيه اللغات ، فكان الكتاب مؤلفاً لغير ما نُسب إليه ، وعُرف به . ورأيت كثيراً من اللحن الذى نسبه إلى أهل المشرق قد سلمت عامّيتنا من موافقتّه ، ونطقت بوجه الصواب فيه ، كقولهم : . . . ثم نظرت فى المستعمل من الكلام فى زماننا ، وبأفقنا ، فألفيت جملاً لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين فيما نبهوا عليه ، وذكروا به ، مما أفسدته العامة عندنا ، فأحالوا لفظه أو وضعوه غير موضعه ، وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة ، حتى ضمنه الشعراء أشعارهم ، واستعمله جلة الكتاب وعلية الخدمة فى

رسائلهم ، وتلاقوا به في محافلهم ، فرأيت أن أنبه عليه ، وأبين وجه الصواب فيه ، وأن أفرد لما يحضرني فيه كتاباً أحصره به ، وأجمعه فيه ، ويدع اجتلاب ما أفسده دهماؤهم وسقاطهم ، مما عسى ألا يعزُب عمن تمسك بطَرَف من الفهم ، إذ لو استوعبنا ذلك لطال الكتاب به . . . (لحن العامة ٣٦ ، ٣٧) .

يتضمن هذا النص عدة أ ور أولها رفضه للمنهج القديم الذي كانت تتبعه الكتب القديمة التي ألفت في اللحن وبخاصته كتاب السجستاني ، لأنها كانت غير خالصة للحن ، بل إن أغلب مادتها في مسائل لغوية خاصة بالفصحى . والثاني الخلاف بين اللحن المذكور في كتب المشرق ، وهو ليس بلحن في لغة أهل المغرب والأندلس ، واللحن الذي وقع على ألسنة أهل الأندلس وليس له ذكر في كتب أهل المشرق . فوضع كتابه فيما وقعت فيه العامة هناك ، بل تسرب اللحن إلى لغة الخاصة (وإنما تذكر منه ما يتوقع الغلط من الخاصة فيه) . والثالث أنه لم يحصر كل ما وقع من لحن ، بل اقتصر على ما حضره فقط .

بيد أنه لم يسلم من الإحساس الذي كان ينتاب علماء العربية الأوائل في حديثهم في هذا الموضوع ، إذ إنهم يركزون على اللغة الفصحى ، ويتحرجون من ذكر لغة عامية في كتبهم ، فكان ما ذكر منها عملا غير مريح ، أكرهوا عليهم ، ففعلوه على مضض ، يقول الزبيدي (ص ٣٨) : « ولعل طاعنا يطعن في كتابنا هذا بما ذكرناه من الكلام السوقي ، واللفظ المستعمل لدى العامة ، جهلاً منه أن الفساد إنما يقع في المستعمل على الألسنة ، وأن الوحشي مصون عن التغيير والإحالة لقلة استعمال ، وجهل عوام الناس به ، وما ذكره أبو حاتم ، مما عسى أن يُعاب علينا ، ذكْرُ مثله لنا عذر كاف إن شاء الله » .

وفي هذا الكلام تمييز جيد بين لغة يستعملها الناس . ومن ثم يقع فيها التغيير (الفساد) ، ولغة لا تستعمل ، فلا يقع فيها تغيير أو إحالة . هذه الآراء ليست بغريبة على عالم العربية ، الذي صنف الواضح في علم العربية ، ومختصر كتاب العين وأبنية الأسماء والأفعال وطبقات النحويين واللغويين والكتاب الذي نتحدث عنه ، وغيرها من تصانيف تؤكد المكانة العلمية الرفيعة التي شهد له بها من ترجم له ، يقول الثعالبي (في يتيمة الدهر ٢/ ٦١) : « كان أحفظ أهل زمانه للإعراب والفقه واللغة والمعاني والنوادر » . وأورد ابن خلكان العبارة ذاتها ، وزاد عليها قليلاً : أخذ العربية عن أبي على القالي وأبي عبد الله محمد بن يحيى الرباحي .

أما مادة كتاب لحن العامة فهي تتوزع بين مواد جمعها بنفسه ، كما ذكر في مقدمته ،

ومواد أخرى نقلها عن اللغويين المتقدمين كأبى حاتم السجستانى فى (لحن العامة) ، وابن السكيت فى (إطلاح المنطق) ، وابن قتيبة فى (أدب الكاتب ، والأنواء) ، وأحمد بن يحيى ثعلب فى (الفصيح) ، وأبى جعفر النحاس فى (معانى القرآن) وشيخه أبى على القالى فى (الأمالى ، والمقصود والممدود) وغيرهم .

وكانت المادة التى عالجها الزبيدى محل دراسة وتقويم دقيق شامل على يد كل من صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى (ت ٧٦٤ هـ) فى كتابه (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف) . ولكن معالجته اتسمت بأمور خاصة بمنهجه ، فقد نقل التصويب دون نقل الشواهد أو الاستطراد فى شرح المادة اللغوية . وكان يختار أسلوب أحد الكتب التسعة التى اعتمد عليها كتابه حين تتفق فى تصويب خطأ ما . كما أنه وردت فيه زيادات لم ترد فى النسخة الأصلية أضافها المحقق فى نهاية الكتاب .

أما محمد بن أحمد بن هشام اللخمى (ت ٥٧٧ هـ) فقد ألف كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان) ليرد فيه على بعض ما جاء فى كتابى (لحن العامة) للزبيدى ، و (تثقيف اللسان) لابن مكى الصقلى ، ثم أتبعهما أخطاء عامة زمانه ، مما لا يحتمل التأويل ، ولا عليه من كلام العرب دليل .

استخدم الزبيدى ثلاث عبارات للتقسيم فى كتابه ، بدأ بعبارة (ذكر ما أفسدته العامة وما وضعوه فى غير موضعه) ، ويمثل هذا القسم أغلب الكتاب ، إذ اشتمل على أغلب المواد التى جمعها ، وقد خصصه لما غيرته العامة ، سواء أكان التغيير صوتياً أو صرفياً ـ وتغطى التغيرات الصوتية معظم المعالجة ، فلم ترد التغيرات فى الصيغة الصرفية إلا فى عدد قليل من المواضع . وينقسم التغير الصوتى إلى تغير فى الحركة :

الحركة لدى العامة		الحركة لدى الفصحى
ضمة	←	كسرة
ضمة	←	فتحة
فتحة	←	كسرة
فتحة	←	سكون
فتحة	←	ضمة
سكون	←	فتحة
سكون	←	كسرة

وهكذا تتغير الكسرة إلى ضمة أو فتحة أو سكون ، والفتحة إلى ضمة أو سكون . أما الضمة فلا تتغير إلا إلى فتحة ، والسكون إلى فتحة فقط ، فالكسرة إذن أكثر الحركات تعرضاً للتغير ، تليها الفتحة .

ويلاحظ هنا أني بدأت بالحركة لدى العامة وتلتها الحركة في الفصحى التزاماً بالنهج الذي سار عليه في المعالجة ، غير أن اتجاه السهم يوضح الأصل والتطور .

أما التغير في الصوت الصامت (الحرف) فينقسم إلى تغير في الحرف ذاته ، أو زيادة حرف (الأغلب الألف في أول الكلمة أو وسطها أو قبل الآخر ، والياء التي أولعت العامة بإقحامها ، وتاء مربوطة) أو إنقاص حرف (ألف / ياء / ال) . أما التغير من صامت إلى صامت آخر فهو الأغلب ، وقد قمت بحصره ، فوجدته ينسحب على أغلب الحروف على نحو يثير الدهشة ، وما سأذكره أمثلة ، إذ لا يتسع المقام لمعالجة لغوية مفصلة لهذا التغير ، وربما تقدم النماذج المختارة صورة جزئية لذلك ، منها :

عامى فصيح	عامى فصيح	عامى فصيح	عامى فصيح
ه ← و	ق ← ج	ض ← ذ	ن ← الراء
			الثانية
			من الراء
د ← ج	ل ← ر	ى ← ن	المشددة
ب ← م	ش ← س	د ← ت	ب ← النون
			الثانية
			من النون
ا ← ع	ت ← ط	س ← ص	المشددة
ق ← ك	د ← ذ	ر ← ل	الياء
ط ← ر	ش ← ص	ع ← ء	الأولى من
ط ← ذ	ك ← ن	ل ← ن	الياء
و ← ى	د ← ط	ن+ب ← ف	المشددة

... الخ

وثمة أمور أخرى تتعلق بإطالة الحركة ، ومد الهمزة ، وكسرها والصحيح فتحها ، وتخفيف الحرف المشدد وتشديد المخفف .

أما التغير الصرفى فيتمثل فى التحولات أو التبدلات التى تحدث فى الصيغ ، منها :

- استعمال الجمع على أنه مفرد ، واستحداث صيغة جمع فى العامية ، مثل : آنية - أوانى (فى العامية) ، الأصل : إناء - آنية (فى الفصحى) .
- تحويل الاسم المقصور أو الممدود إلى مؤنث مختوم بالتاء .
- استعمال اسم مفعول خاطىء محل اسم فاعل صحيح ، مثل : (مذهول) بدلاً من (ذاهل) .
- استعمال صيغة فاعل من غير الثلاثى (خاطئة) بدلاً من الثلاثى (صحيحة) ، مثل : معزم بدلا من عازم أو العكس طالق بدلا من مطلق .
- تحويل علامة الاسم الممدود إلى ياء مشددة .
- القلب المكانى : لطم - طلم .
- زيادة همزة مضمومة قبل الأفعال المعتلة (فى حالة البناء للمجهول) : أُبيع / أُخيف بدلاً من بِيعَ / خِيفَ .
- استخدام صيغة بدلاً من أخرى مشابهة لها لوهم فى المعنى ، مثل : خطىء خطو .

وتغيرات أخرى لا يتسع المقام لحصرها .

أما التغير التركيبى فأمثلة معدودة ، منها :

- تعدية الفعل « وهب » : يقولون : وهبت فلاناً مالاً ، والصواب : وهبت لفلان مالاً .

ويلاحظ هنا أن كل ما سبق ورد تحت القسم الأول . أما العبارة الثانية التى استخدمها عنواناً فاصلاً ، فهى (وما وضعته العامة فى غير موضعه) ، ويرد تحته كل الألفاظ التى استخدمت فى دلالة مخالفة لما ورد فى الفصحى عند العرب ، وقد اختص أساساً بما حدث من توسيع لدلالة الكلمة أو نقلها أو تغييرها . أما العبارة الأخيرة فهى

(ومما يوقعونه على الشيء خاصة وقد شاركه فيه غيره) ويضم عدداً أقل من سابقه، وهو يختص بما وقع لدلالة المفردات تضييق للمعنى خلافاً لما سلف.

ويلاحظ أنه بالنسبة لترتيب المواد في داخل هذه العناوين، قد وافق الأولين؛ فلم يعن باختيار شكل من الأشكال الترتيب المعجمي للمفردات، إذ كان يبدأ المادة الخطأ بعد عبارة (ويقولون)، ثم يعقبه بذكر الصواب بعد عبارة (وقال محمد). وقد اختلف نهجه في شرح المواد اختلافاً بيناً، فكان يستطرد في مواضع، ويعنى بالمشتقات في مواضع أخرى، وذكر الأخبار والنوادر والشواهد المختلفة في بعض المواضع، ويوجز ويختصر في أحيان أخرى، وهكذا لم يسر على نهج واحد أو وتيرة واحدة، وإن كان الاستطراد السمة الغالبة بوجه عام. وكانت الشواهد من القرآن والحديث والشعر والرجز منتشرة. وقد اهتم أيضاً بمسائل مختلفة في الصرف كالأبنية والصيغ، ومسائل في النحو وفقه اللغة، وما هو ليس في كلام العرب، ولهجات أسد وهذيل وهوازن وأهل الشام واليمن والحبشة وغيرها.

وأخيراً إن قيمة هذه الكتب ـ في حقيقة الأمر ـ لا تقدر، فإنها ـ وإن كانت قليلة لما ذكرنا سالفاً من أسباب ـ تقدم صورة ما عن الوضع اللغوي في البيئات العربية المختلفة، وتعكس نوعاً ما من الصراع اللغوي، أو ما اصطلح عليه بالتطور اللغوي بكل صوره الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ولا يخرج الأمر عن أنه صراع بين فصحى يراد لها الاستمرار سليمة نقية، وعامية تحاول النيل منها بالتبديل والتغيير، لتنحرف إلى صورة غير سليمة، يقع فيها الخلل، ويرقى إليها الخلط والاضطراب. وقد عني كثير من الباحثين باستكمال جهد القدماء في هذا المجال، بل درس أشكال اللحن دراسة علمية دقيقة، ونختتم هذا التعليق الأخير بما عبر عنه أحد الباحثين في هذا المجال عن قيمة كتب اللحن بوجه عام، يقول د. عبد العزيز مطر في مقدمة تحقيقه كتاب لحن العامة (ص أ): «ولهذه الكتب من الأهمية، فوق غايتها الأولى، التي هي تنقية اللغة، والتوجيه إلى فصيح الكلام ومقاومة العامية، أنها سجل للألفاظ والمعاني المستعملة في لهجات الخطاب، في البيئات العربية المختلفة، وأنها مع ذلك، لا تقتصر على ذكر الخطأ والصواب، بل تورد شواهد من الشعر والنثر والأمثال والنوادر والأخبار، مما يضفي عليها شيئاً من الحيوية، ويبعد عنها كثيراً من الجفاف...».

وفيما يلي نماذج من كتاب (لحن العامة)

من كتاب « لحن العامة » للزبيدى

● ويقولون لما يسقط من الخبز : فتاتة ، والمتفصّح منهم يقول : فُتاتة .

قال محمد : والصواب : فُتاتة ، وفُتات للجميع (٢) . وهو اسم لما يتفتّت من كل شىء ، وهذا البناء على فُعالة يأتى أسما لما سقط من الشىء ولما بقى منه ، ولما أخُذ منه . مثل النُّحاتة ، والبُراية ، والسُّقاطة ، وهو اسم لما يسقط مما تنحته أو تبريه ، والصُّبابة ، وهى بقية الماء وأنشد لزهير :

كأن فُتاتَ العِهنِ فى كل منزل

تَزلْنَ به حَبُّ الفَنا لم يُحطَّمِ (٣)

● ويقولون لواحد الذباب : ذِبَّانة .

قال محمد : والصواب : ذُبابَة [الجمع ذُباب] (٤) ، ثم يجمع الذُّباب : أذِبَّة وذِبّان(٥) للكثير : وأنشد لمزاحم :

هِجانٌ كوَقْفِ العاج مصباحُ فَقْره

مصوغٌ لذِبّانِ الفَلاة يذودُها

وغلطُهم فى هذا كغلطهم فى الصِّبّان ، على نحو ما تقدّم ذكره (٦) .

---

(١) فى أدب الكاتب : ١٥٥ وطرة الثوب ، وصفته وكفته واحد ، وهو الجانب الذى ليس فيه هدب . وذكر الطرة والكفة أيضاً فى صفحة : ٣٥٠ من المصدر نفسه والكبنة : من كبن الثوب أى ثناه إلى داخل ثم خاطه .

(٢) هذا التصويب نقله صاحب « الجمانة » : ١٣ .

(٣) البيت فى شرح ديوان زهير بن أبى سلمى : ١٢ وهو من معلقته المشهورة .

(٤) من تثقيف اللسان : ١٩٤ .

(٥) فى الأصل : وباب . وفى الجمانة : ١٣ نقلاً عن الزبيدى : والعامة تضمه ، والصواب : الكسر .

(٦) ص : ٤٦ .

ويقولون : طيب مُقَرْفَل ، وحكى بعضهم (٢) : مُقَرْنَف (٣) .

* ويقولون : فلان مَذْهول العقل .

قال محمد : والصواب : ذاهل ، يقال : ذَهَل الرجل ، وذَهِل ، يذْهَل ذُهولا وأذهله الأمر حتى ذَهَل . والذُّهولُ : النِّسيان (٤) . وأنشد أبو على لكُثَيِّر :

تَبدَّتْ له ليلى لتُبهِل لُبَّه

وشاقتك أمُّ الصَّلْب بعد ذُهولِ (٥) .

* ويقولون لإناث الخيل : الرَّمْك ، فيسكنون

قال محمد : والصواب [رَمَك] واحدته : رَمَكة ، وهو من الجمع الذى ليس بينه وبين واحده إلا الهاء ، مثل حَجَلة وحجَل ، ورمَكة ورمَك (٦) .

* ويقولون لواحد الكُلَى : كَلْوة (٧) .

قال محمد : والصواب : كُلْية . تقول : كَلَيْتُهُ ، إذا أصبت كُلْيته فهو مَكْلِيٌّ .

* * *

* ويقولون لما نتأ فى بدن الإنسان وسائر جسمه ، من علة أو غيرها (٨) : دَرَن .

قال أبو بكر : الدَّرَن : الوسَخ يعلو الجسم وغيره . وقد دَرِن جسمه يَدْرَن دَرَناً . وكذلك الطَّبَع ، والدنَس ، والوضَر ، والكَلَع : كلُّه الوسَخ .

---

(١) فى الأصل : فعالول .
(٢) هو أبو حنيفة الدينورى ، كما فى المخصص : ١١ ـ ١٩٦ .
(٣) فى الأصل هنا : « والا للسم » . ولعلها هكذا : واللام تشبه (النون) . وهذا قريب من قول الزبيدى فى عاقلة : والنون داخلة على اللام لتقارب مخرجيهما .
(٤) فى الأصل : النسيانى .
(٥) البيت فى الأمالى : ٢ ـ ٦٢ وفيها : لتذهب عقله ، بدل : لتبهل لبه .
(٦) كذا فى الأصل : وكان ينبغى أن يمثل بمثال آخر ، مثل سمكة وسمك .
(٧) الضبط من المدخل : ٩ ـ ١ (نسخة ٤٦) حيث قال : « فلم يبق للعامة ما تلحن فيه على هذه اللغة ، إلا فتح الكاف ، لأن هذه اللغة إنما أتت بضمها » .
(٨) فى تصحيح التصحيف : أو مهنة .

* ويقولون : امرأة أرمَلة ونسوة أرامل ، [للنساء اللاتي هلك عنهن أزواجُهن(١)] .

قال أبو بكر : والأرمَلة : المحتاجة . قال أبو زيد : يقال امرأة أرمَلة ، ونسوة أرامل ، ونسوة أرمَلة . ورجال أرمَلة ، وأرامل . ورجل أرمَل .

وقال يعقوب : الأرامل : المساكين من رجال ونساء ، قال : ويقال لهم وإن لم يكن فيهم نساء . قال جرير :

هَذِي الأرامل قد قضَّيْتَ حاجتَها
فمَنْ لِحاجة هذا الأرمَلِ الذَّكَرِ (٢) .

وأنشد بعضهم :

أحِبُّ أن أصطادَ ضبًّا سَحْبَلا
رَعَى الربيعَ والشتاءَ أرْمَلا (٣) .

* * *

* ويقولون للمتَّهم بالقبيح : مُخَنَّث .

قال أبو بكر : والمخنَّث من الرجال : [الذى] فيه تكَسُّرٌ ورَخاوة .

ومنه قولهم : امرأة خُنُث (٤) . ويقال : خَنَثْتُ السِّقاءَ ، إذا أملتَه وكسرْتَه : وفى

---

(١) الزيادة من المدخل : ٩ ـ أ .

(٢) البيت فى اللسان والتاج (رمل) ونسب لجرير . والصحاح (رمل) غير منسوب وفيها : كل الأرامل . والمنجد لكراع : ٦٩ ، والأساس (رمل) وتثقيف اللسان : ٢١٢ وفيها : هذى الأرامل . . .
والعجز فى المدخل ورقة ٩ ـ أ ، وحكى فى اللسان قول ابن جنى : قل ما يستعمل الأرمل فى المذكر إلا على التشبيه والمغالطة . ولم أجد البيت فى ديوان جرير ، وفيه قصيدة من البحر والقافية ، فى مدح عمر بن عبد العزيز (ص ٢٧٤) .

(٣) فى اللسان (رمل ـ سحبل) أنشد ابن برى : أحب . . . . ، ومثله فى تاج العروس (رمل) وهو أيضاً فى المدخل : ٩ ـ ب فى الأصل : محفلاً ـ أبلاً ـ خطأ من الناسخ .

(٤) فى الأصل : خنث (وكذلك كل المادة مخنث ، خنث) .

الحديث : « نهى رسول الله ـ ﷺ ـ عن اختناث [1] الأسقية » [2] . ومعناه : أن تمال فيشرب [3] من أفواهها . وأنشد أحمد بن سعيد : قال : أنشدنا أحمد بن خالد [4] ، عن علي بن عبد العزيز ، لشاعر ذكر أنه شرب من سقاء فألغز ، وقال :

أخذتُ مُخنثًا فلثمتُ فاهُ

فياطيبَ المُخنَّثِ من لثيمِ

وفي الحديث : « أن رسول الله ـ ﷺ ـ دخل على أم سَلَمة ومعها مُخنَّث » [5] . حدثنا قاسم ابن أصبغ ، عن محمد ابن إسماعيل التِّرمذي ، عن الجُنَيد ، عن سفيان عن هشام بن عُروة ، عن أبيه ، عن زينب بنت أمُ سَلَمة ، عن أمُ سلمة . فذكر الحديث .

فلو كان على ما يذهب إليه العامة لما دخل على أم سلمة ، رحمها الله .

* ويقولون : عَجَزْت عن الشيء ، وإن كان يستطيعه .

قال أبو بكر : والصواب في هذا : كَسلت عنه . وحُدِّثْت أن بعض الصُّناع بمكة وعد رجلاً من أهل العلم بصناعة شيء من عمله ، وحَدَّ له وقتاً ، فأتاه للوقت ، فلم يجد ذلك الشيء كاملاً ، فقال له : أعجزْت عن عمل كذا ؟ فقال : لم أعجز [٣١ ـ أ] ، ولكني كَسِلْت . قال : فتصاغرتْ إليَّ نفسي ، أن يكون الصانعُ أعلم بمواقع الكلام منِّي [6] .

ويقولون : نجزني كذا وكذا ، إذا لم يُحضره .

قال أبو بكر : والصواب : أعجزني الشيءُ يُعجِزُني ، إذا لم يستطع عمله . وقد

---

(١) في الأصل : الختانة .

(٢) الحديث في ابن ماجة : ٢ ـ ١٧٥ ، وصحيح مسلم : ٢ ـ ١٦٠٠ .

(٣) في الأصل : فيسترن .

(٤) أحمد بن خالد بن يزيد بن محمد بن سالم ، المعروف بابن الجباب من أهل قرطبة ، كنيته أبو عمر ، سمع محمد بن وضاح وقاسم بن محمد والخشني ، ورحل فسمع علي بن عبد العزيز ومحمد بن علي الصائغ ، وكان إماماً في الحديث والفقه . توفي سنة ٣٣٢ هـ .

(تاريخ ابن الفرضي : ١ ـ ٤٢) .

(٥) الحديث في صحيح مسلم : ٤ ـ ١٧١٥ والموطأ : ٢ ـ ٧٦٧ .

(٦) الخبر في تثقيف اللسان : ٢٠٥ .

عجزت عنه أعجز . فأما الناجز فهو الحاضر . ومنه قولهم : بعته ناجزاً (1) . بناجز ، أى حاضراً بحاضر . وإنجاز الوعد منه إنما هو إحضاره ، وقد أنجزتُ الحاجةَ ونجزتها ، إذا قضيتها . وأنت [على] (2) نَجْز حاجتك ونُجْزِها أى على [شَرَف من] قضائها . ونَجِز الشيءُ إذا انقضى . قال النابغة :

فمُلْكَ أبى قابوسَ أضحى وقد نَجِزْ (3)

* ويقولون للزِّقّ الذى ينفُخ به (4) الحداد : كير .

قال أبو بكر : والصحيح المعروف أن الكير موقد النار (5) الذى يبنيه الحدَّاد ، ويقال له : الكُور أيضاً .

* * *

ومما يوقعونه على الشيء خاصة ، وقد شركه فيه غيره :

* ويقولون : الوادى ، للنهر خاصة (7) .

قال أبو بكر : والوادى : كل بطن مطمئن من الأرض ، وربما استقر فيه الماء والجميع :

---

(1) فى الأصل : ناجز . (2) من الصحاح : (نجز) .

(3) صدره :

وكنت ربيعاً لليتامى وعصمة

والبيت فى اللسان والصحاح : (نجز)

(4) فى الأصل ، وتصحيح التصحيف : 268 : به ، وفى إطلاح المنطق : 32 ، والمدخل : 12 ـ أ : فيه .

(5) رد ابن هشام اللخمى ، فى المدخل : ورقة 8 ـ ب ، بأن أكثر أهل اللغة على أن الكير هو الزق

(6) فى الأصمعيات : 91 :

لا يغمز الساق من أين ومن وصب ولا يعض على شر سوفه الصفر

لا يتأرى لما فى القدر يرقبه ولا يزال أمام القوم يقتفر

والبيت فى ديوان الأعشين : 268 ، والأمالى : 2 ـ 201 ، وغريب الحديث لأبى عبيد : 16 وأدب الكاتب : 32 (غير منسوب) ، والكامل : 2 ـ 291 ، والمنجد لكراع : 40 ، 154 ، وشرح المفضليات : 520 ومقاييس اللغة : 1 ـ 88 ، والأضداد لابن الأنبارى : 130 ، 324 وأمالى المرتضى : 1 ـ 230 (وفيها البيت الأول كما فى الأصمعيات) واللسان والصحاح : (صفر ـ أرى) وفى البخلاء : 107 يطليه ولا تراه . . ومثله إصلاح المنطق : 313 .

(7) علق د . عبد العزيز الأهوانى فى بحثه « ألفاظ مغربية » : 66 على هذا المعنى بقوله : الترد فى الأسبانية لفظ « Guad » بأسماء الأنهار فى الأندلس من هذا .

أودية : على غير قياس (١) . قال ابن أبي دُواد (٢) :

أعَاشَنى بَعـدكَ وادٍ مُبْقِـلُ

آكل من حَوْذانه] وأنْسِلُ (٣)

أنسِل : أى أسمَن حتى يسقط منى النَّسيل ، وهو الشَّعر .

ويقال استراض الوادى ، إذا استنقع فيه الماء ، عن الكسائى .

قال أبو عبيدة : والسُّوذانِق : الأجدل . والقطامى عند العرب : الصقر . وأنشد للبيد :

إذا مسَّ أسآرَ الصقورِ صفتْ (٤) لهُ

مُعَقَّـةٌ مِمـا تُعتّـقُ بابِـلُ (٥)

ويقال : صقر للذكر ، وصقر للأنثى ، وثلاثة أصقُر ، وهى : الصِّقار ، والصُّقور . قال الراجز (٦) :

تَقَضِّىَ البازِى من الصُّقُـورِ (٧)

* ويقولون : خمار ، لما خمَّرت به المرأة رأسها ، من شقاق الحرير خاصة .

قال أبو بكر : والخِمار : كل ما خمّرت به الرأسَ ، من ثوب أو ما أشبهه .

---

(١) قال اللخمى فى المدخل : ٧٥ ـ ب : وليس فى الكلام فاعل يجمع على أفعلة غيره ، ويقال أيضاً فى جمعه : أوداء وأوادية .

(٢) اسمه دواد ، وأبوه : أبو دواد الإيادى ، جارية أو جويرية بن الحجاج ، الشاعر الجاهلى المشهور (الأغانى : ١٦ ـ ٣٧٣) .

(٣) البيت فى : النبات : ١ ـ ١٠٩ وفيه : قالت امرأة ؛ وسمط اللآلى : ١ ـ ٥٧٣ منسوب ، والخصائص : ١ ـ ٩٧ و ٢ ـ ٢٢٠ (منسوب لدواد) وفى اللسان والتاج (نسل) قال أبو ذؤيب وفى اللسان (بقل) قال دواد بن أبى داود .

(٤) فى الأصل : صفقت .

(٥) البيت فى الديوان : ٢٥٨ وفيه : الطيور بدل الصقور ، ومشعشعة بدل : معتقة .

(٦) هو العجاج .

(٧) ديوانه : ورقة ٣٦ ، مجموع أشعار العرب : ٢ ـ ٢٨ ؛ وتثقيف اللسان : ٢٠٨ .

وفي الحديث . « خَمِّرُوا الآنيةَ وأَوْكُوا السِّقَاءَ » (١) .

والخَمَر : كل ماواراك من شيء .

وحدثنا قاسم بن أصبغ ، عن الخُشَني (٢) عن محمد بن بشَّار ، عن [ابن عُبيد ، عن شعبة (٣) ، عن الحكم (٤) ، عن ابن أبي ليلى (٥)][عن كعب بن عُجرة] عن بلال : « أن رسولَ الله ـ ﷺ ـ كان يَمْسَح على الخُفَّيْن والخِمارِ » (٦) .

---

(١) الحديث في صحيح مسلم : ٣ ـ ١٥٩٤ ، والموطأ : ٢ ـ ٩٢٩ وفيه : أوكوا السقاء وخمروا الإناء .

(٢) أبو الحسن محمد بن عبد السلام بن ثعلبة القرطبي ، اللغوي ، روى عن يحيى بن يحيى الليثي ومحمد بن بشار وروى عنه قاسم بن أصبغ ومحمد بن القاسم وآخرون ، توفي ٢٨٦ هـ .

درة الغواص فى أوهام الخواص
للحريرى (٥١٦ هـ)

يعد كتاب الحريرى نقلة كبيرة فى مسار حركة المحافظة على سلامة اللغة ، وصيانتها من اللحن ، والإبقاء على الاستخدام الصحيح . فقد كان حرص العلماء ـ كما قلنا ـ حرصًا شديداً على تنقية اللغة التى شرفت بنزول القرآن بها ، فكان الوازع الدينى من جهة والتشدد اللغوى من جهة أخرى الذى ربما وصل إلى حد المبالغة أحياناً ، ومن ثم إلى تخطئة الصحيح المستعمل فى لغة قديمة تغيب عن المؤلف ، مما جعله عرضة للنقد والهجوم من علماء آخرين ، راجعوا ما قاله ، وصححوا ما حاد به عن جادة الصواب ، فكانت الشروح والحواشى والتعليقات على كتابه كثيرة ، أقول لقد كانا إلى جانب عوامل أخرى فرعية وراء هذه المؤلفات القيمة التى رصدت فى جانب منها ـ فى حقيقة الأمر ـ أشكالاً من التغيرات الصوتية والصرفية فى الأغلب ، والدلالية والنحوية بدرجة أقل كثيراً ، التى جرت على اللغة العربية فى بيئات مختلفة .

ويعد كتاب الحريرى « درة الغواص فى أوهام الخواص » المعروف «بالدرة» من الكتب المهمة التى رصدت التغيرات التى حدثت فى بيئة العراق اللغوية ، ولكنه انعطف عن رصد أخطاء العامة الذين تفشى اللحن فيهم ، وشاع الخطأ على ألسنتهم ، إلى رصد أوهام الخواص الذين كانوا قدوة ، يوثق بلغتهم ، ويرجع إليهم فى تصويب صور اللحن ورد أشكال الانحراف عن اللغة الفصيحة السليمة . ولاشك أن ذلك التغير حتمى ، فاللغة مستعملة على الألسنة ، والاحتكاك مستمر بين كل الطبقات ، فليس من المستبعد إذن ، انتقال صور من التحول بين مستويات لغوية مختلفة فى فترات زمنية متباعدة . بل إن التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية هيأت الظروف الملائمة لتخفيف حدة التشدد اللغوى السابقة ، وغلب التسامح ، بل التساهل أحياناً ، والجنوح إلى قبول سنة التغير ، والتسليم ببعض صور التبديل ، والوقوف فى وجه بعضها الآخر .

وينبغى أن نشير هنا ـ ابتداء ـ إلى اتخاذ الحريرى نهج أسلافه ، علماء التنقية اللغوية

وغيرهم ، إذ إنه نقل كثيراً مما ورد في كتبهم ، ولم يكتف كما أشار في مقدمته ، وكما سنرى بأوهام الخواص ، فتشابكت أوهام العوام بأوهام الخواص إلا في القليل ، وتداخلت ملاحظاته الشخصية بملاحظات الآخرين إلا في النادر ، ولو أنه اكتفى بملاحظاته التي كونها من الأحاديث والمخاطبات والمكاتبات وقراءاته في النثر والشعر وغير ذلك ، وعزف عن النقل عن كتب السابقين لنقلت إلينا هذه الملاحظات صورة صادقة كافية عن التغيرات المختلفة التي وقعت أو الواقع اللغوي بشكل عام في زمنه . وعلى الرغم من ذلك فقد تفرد الحريري بالتنبيه على تغيرات ، شاعت على ألسنة الخاصة في زمنه ، ويستدل على ذلك بأدلة عدة ، منها ذكر أسماء أشخاص ، أو بعض المحدثين أو تعيين الحادثة أو المكاتبة ، وغير ذلك من الوسائل المحددة للزمن .

وبالإضافة إلى ذلك تميز كتاب الحريري بتجاوز السابقين في رصدهم للتغير الصوتي والصرفي وتغير الحركات في الأغلب ، وقلة ملاحظة التغيرات التركيبية والدلالية ، كما ستوضح الأمثلة التي سنقدمها فيما يلي . ولكنه تشدد في مواضع عدة إلى حد أوقعه في الخطأ ، فكانت أحكامه وانتقاداته متعسفة سوغت للخفاجي وابن بري أن يستدركوا عليه أموراً ويردوا عليه بعض أحكامه غير الدقيقة المتعجلة بشواهد من استعمالات القدماء الفصحاء وأقوال علماء اللغة الأوائل وشواهد مختلفة ، ربما لم يكن الحريري على علم بها ، أو كان على علم بها ولم يقبلها .

بيد أن ذلك لا يقلل من قيمة كتابه قط ، فقد فاق غيره في توسيع مفهوم اللحن ، مواكباً ازدهار الأدب شعراً ونثراً ، وكثرة المؤلفات والمكاتبات والمراسلات وكل أشكال الكتابة ، فكان على العلماء أن يجتهدوا في رصد « شيوع الخطأ اللغوي في الاستعمال ، والالتواء في الأساليب ، والخروج عن سنن العرب في كلامها ، » وقد شاع ذلك على ألسنة الشعراء وأقلام الكتاب والمنشئين وفي بطون الكتب والأسفار » (التصدير ص ٣) . وقد حدد الحريري هدفه من تأليفه كتابه في المقدمة ، بل إنه قد كشف أيضاً عن الباعث إلى الاقتصار على أوهام الخواص ، يقول (ص٣) : فإني رأيت كثيراً ممن تسنَّموا أسنمة الرتب ، وتوسموا بسمة الأدب ، قد ضاهوا العامة في بعض ما يفرط من كلامهم وترعف به مراعف أقلامهم ، مما إذا عُثر عليه ، وأُثر عن المعزو إليه ، خفَّض قَدْرَ العلية ، ووَصَمَ ذا الحلية ، فدعاني الأنفَ لنباهة أخطارهم ، والكلف بإطابة أخبارهمَ إلى أن أدرأ عنهم الشُّبه ، وأبين ما التبس عليهم واشتبه) .

فهو إذن يتعقب لغة الكتاب والشعراء وعلية المتأدبين والمنشئين وأساليبهم ليوضح ما غاب عنهم وما التبس عليهم فوقعوا فى الخطأ دون دراية لأنهم حادوا عن سنن العرب الفصحاء فى كلامهم ، وينبههم إلى موضع أخطائهم ، ويقدم لهم الفصيح من الألفاظ والسليم من الأساليب ، غير أنه لم يكتف بذلك ، فأودعه « من النخب كل لُباب ، ومن النكت مالا يوجد منتظماً فى كتاب ، هذا إلى ما لمحته به من النوادر اللائقة بمواضعها ، والحكايات الواقعة فى مواقعها . (٣ ، ٤) .

فكتابه ليس من كتب التصويب اللغوى أو اللحن المحض ، بل إنه أدرك أن القارئ ربما لم يجد متعة فى معرفة الخطأ وصوابه على نحو جاف ، فحشى كتابه بالحكايات الأدبية والنوادر المستملحة والطرائف الجميلة والأشعار الرائقة ، ولكنه لم يكن يستطرد فى كل المواضع ، وإنما استطرد فى المواضع التى تجيز له المادة ذلك كما فعل حين أشار إلى أن نطق كلمة (شطرنج) بفتح الشين خطأ ، وصوابه بكسرها ، ثم ذهب إلى أنه مثلاً يمكن أن تنطق الشين سيناً ، فكان ذلك توطئة لتناول الكلمات التى يمكن أن يُنطق فيها الشين سيناً (١٨٤ : ١٧٦) .

فجعله كل ذلك كتاباً ممتعاً فى الأدب ، وكيف لا يفعل ذلك وهو صاحب المقامات الأدبية المشهورة ، كما أنه قد استرسل فى بعض المواضع فى مسائل صرفية ونحوية ، وكيف لا يفعل ذلك أيضاً ، وهو صاحب ملحة الأعراب فى صناعة الإعراب .

أما منهج المؤلف فإنما يتبع ترتيباً أو نظاماً معيناً فى إيراد المادة ، فلم يخالف القدماء فى تتبعهم لمجموعة التغيرات اللغوية ورصدها بلا رابط . وهذا أمر يحول دون وصول الباحث عن شىء فيه إلى بغيته فى يسر ، ولكنه وجد من يرتبه من القدماء مثل ابن منظور فى (تهذيب الخواص من درة الغواص) ، ورتبه من المحدثين محمد الحسينى (ألوسى زاده) ترتيباً هجائياً فى (كشف الطرة عن الغرة) وأضاف إليه شروحاً . أما شهاب الدين الخفاجى فلم يعن بالترتيب قدر عنايته بوضع شروح وتعليقات وردود عليه ، وكذلك فعل كل من ابن برى وابن ظفر فلهما حواش مفيدة عليه .

وهو يبدأ دائماً بالاستعمال الخاطىء بعبارة (ويقولون) ثم يأتى بالاستعمال الصواب ، ويقدم الأدلة على صحة رأيه من الشعر فى الأغلب والقرآن والأحاديث والأخبار والنوادر . وقد كان عنيفاً فى عباراته ، وكلها تدور فى الوهم والخطأ والغلط واللحن ، مثل : فمن أوهامهم الفاضحة وأغلاطهم الواضحة / فيموهمون فى /

فيخطئون فيه / فيحرفونه في وضعه / وهو لحن فاحش وغلط شائن / وهو أقبح أوهامهم وأفحش لحن في كلامهم ، وهو معرة لكاتبه والمتلفظ به . . . الخ . وقد أدى به تشدده وتزمته إلى عدم الأخذ ببعض القراءات ونسب بعضها إلى اللحن كما في مسألة : ويقولون : فلان أشرُّ من فلان ، والصواب أن يقال : هو شر من فلان بغير ألف ، كما قال تعالى : ﴿ إنَّ شرَّ الدَّوابِّ عندَ اللهِ الصُّمُّ البُكْمُ ﴾ [الأنفال : ٢٢] . . . ثم قوله في نهايتها : وأما قراءة أبي قِلابة (سيعلمون غداً من الكذابُ الأشرُّ) ، فقد لحن فيها ولم يطابقه أحد عليها (٥٠ ، ٥١) فلم تقبل القراءة المفردة . ولم يستشهد بأشعار المولدين ، فلم يكونوا عنده حُجَّةً في الاستعمال اللغوي ، إذ خطأهم القدماء ، فقد تابع غيره في تخطئة أبي الطيب المتنبي حين قال :

فآجَرَك الإلـه علـى عليـل ... بَعَثْتَ إلى المسيح به طبيباً

لأن العرب تقول فيما يتصرف بنفسه : بعثه وأرسلته . كما قال تعالى : ﴿ ثُمَّ أرْسَلْنا رُسُلَنا ﴾ [المؤمنون : ٤٤] ، يقولون فيما يحمل : بعثت به وأرسلت به ، كما قال سبحانه إخباراً عن بلقيس : ﴿ وإنِّي مُرْسِلَةٌ إليهِم بهَدِيَّة ﴾ [النمل : ٣٥] (ص ٢٧) .

وقد تشدد أيضاً في السماع والقياس ، إذ إنه كما يقول د . عبد الفتاح سليم في «اللحن في اللغة» ص ٩٠ : وليس غريباً - إذن - أن نرى الحريري يرجع باللغة إلى استعمالها في مواطنها الأولى . وكل ما خالف هذا الاستعمال البدوي في المعنى أو اللفظ أو في التركيب خطأ يجب أن يُقَوَّمَ . . .

ولكن كانت له تصويبات مقبولة وإشارات ذكية ، ويجب هنا أن نقسم ملاحظاته إلى رصد ما حدث في الحركات (التغير في الحركات) والتغير الصوتي ، وهو استخدام صوت صامت (أو حرف) بدلاً من صوت آخر ، والتغير الصرفي ، استخدام صيغة بدلاً من صيغة أخرى ، والتغير الدلالي ؛ وهو استخدام الكلمة في معنى غير المعنى الذي كان في استعمال العرب . ولا يتسع المقام للتفصيل ، ولذلك سنكتفي ببعض الأمثلة الواضحة .

ومن أمثلة التغير في الحركات قوله : ويقولون : فيه شَغَب بفتح الغين . . .

والصواب فيه شَغْب بإسكان الغين ، ونظير هذا الوهم قولهم للداء المعترض في البطن : المَغَص بفتح الغين ، فيغلطون فيه ، لأن المَغَص بفتح الغين هو خيار الإبل . . . أما اسم الداء فهو المَغْص بإسكان الغين (ص ١٤٠ ، ١٤١) .

ومن أمثلة التغير الصوتي قوله : ويقولون : فلان شحات بالثاء المعجمة بثلاث من فوق ، والصواب فيه شحاذ بالذال المعجمة ، لاشتقاق هذا الاسم من قولك : شحذت السيف ، إذا بالغت في إحداده ، فكأن الشحاذ هو الملح في المسألة والمبالغ في طلب الصدقة (ص ٢٢٠) . وهذا يكشف لنا أن هذه الكلمة ربما مرت بمرحلتين من التغير حتى وصلت إلى النطق الذي نستعمله في لهجتنا المصرية وهو شحاذ ⟵ شحات ⟵ شحات .

ولكن أمثلة التغير الحركي والصوتي قليلة نسبياً . ومن المنطقي أن رصد التغير الحركي كان بطريق السماع . أما التغير الصوتي فربما كان بطريق السماع في الأقل وبطريقة الكتابة في الأكثر ، وفيما يلي بعض أمثلة وردت متفرقة :

خطــأ	صواب
تمغر (غ)	تمعر (ع) (تغير وجهة من الغضب)
ذاعر (ذ)	داعر (د)
ثفل (يصق) (ث)	تفل (ت)
اختلط (غضب) (خ)	احتلط (ح)
قريص (ص)	قريس (س) من (قرس)

ومن أمثلة التغير الصيغي أو التغير في الصيغ الصرفية ، قوله : ويقولون رجل متعوس ووجه الكلام أن يقال : تاعس ، وقد تعس ، كما يقال : عاثر ، وقد عثر . (١٠٩ ، ١١٠)* .

وقوله : ويقولون لمن تعب : هو عَيّان ، والصواب هو أن يقال هو : معيٍ ، لأن

* وربما لجأت للاختصار إلى الاقتصار على المثال ، أو التصرف في العبارة بدقة بما يوضح القصد . وعلى من يرغب في متابعة التفصيلات أن يرجع إلى الكتاب في الصفحات المشار إليها في نهاية كل مسألة .

الفعل منه أعيا ، فكان الفاعل منه على وزن مفْعِل ، كما يقال : أرخى الستر فهو مُرْخٍ ، وأغلى الماء فهو مُغْلٍ (١٤٤) .

وقوله : ويقولون : طرده السلطان . ووجه الكلام : أطرده ، لأن معنى طرده أبعده بيده أو بآلة في كفه . . . (٢٣٩) . وهكذا تدور التغيرات في صيغ الأفعال والصفات والجموع والأسماء المقصورة وصيغ الجموع .

ومن أمثلة التغير التركيبي قوله : ويقولون : اجتمع فلان مع فلان ، فيوهمون فيه ، والصواب : اجتمع فلان وفلان ، لأن اجتمع على وزن افتعل ، وهذه الصيغة تقتضي وقوع الفعل من اثنين فصاعدا ، فمتى أسند الفعل منه إلى أحد الفاعلين لزم أن يعطف عليه الآخر بالواو لا غير . . . (٣٤) .

وقوله : ويقولون : بينا زيد قام إذ جاء عمر ، فيتلقون بينا بإذ ، والمسموع عن العرب : بينا زيد قام جاء عمر ، بلا « إذ » ، لأن المعنى فيه : بين أثناء الزمان جاء عمر . . . (ص ٨٤) ويبدو أن هذه المسائل منقولة عن كتب القدماء وبخاصة الأمالي .

وقوله : ويقولون للمتوسط الصفة : هو بين البينين ، والصواب أن يقال : هو بين بين . . . (٨٣) ، وقوله : ويقولون : كلا الرجلين خرجا ، وكلتا المرأتين حضرتا ، والاختيار أن يوحد الخبر فيها ، فيقال : كلا الرجلين خرج ، وكلتا المرأتين حضرت ، لأن كلا وكلتا اسمان مفردان وضعا لتأكيد الاثنين والاثنتين ، وليسا في ذاتها مثنين ، ولهذا وقع الإخبار عنهما كما يخبر عن المفرد .

وبهذا نطق القرآن في قوله تعالى : ﴿ **كلتا الجنتين آتت أكلها** ﴾ ولم يقل : آتتا . . . (ص ١٣٨) .

ونكتفي بأمثلة التغير التركيبي التي لها قيمة كبيرة لا تقدر ، ولم يكتف الحريري بإيراد الأمثلة ، بل كان يذكر علة التصويب ، ويقدم الشواهد على أحكامه . ومن أمثلة التغير الدالي (أو ما يطلق عليه التحريف في اللفظ والمعنى) قوله : ويقولون لمن يأتي الذنب متعمداً : قد أخطأ ، فيحرفون اللفظ والمعنى ، لأنه لا يقال : أخطأ إلا لمن لم يتعمد الفعل أو لمن اجتهد ، فلم يوفق الصواب . . . أما المتعمد الشيء فيقال فيه : خطىء فهو خاطئ ، والاسم منه الخطيئة . . . ؟ ص ١٥٢) .

وقوله : ويقولون : هم عشرون نفراً وثلاثون نفراً ، فيوهمون فيه ، لأن النفر إنما

يقع على الثلاثة من الرجال إلى العشرة ، فيقال : هم ثلاثة نفر ، وهؤلاء عشرة نفر ، ولم يسمع عن العرب استعمال النفر فيما جاوز العشر بحال (ص ٦٨ ، ٦٩) .

وقوله : . . . أنهم يقولون : قدم سائر الحاج واستوفى سائر الخراج ، فيستعملون «سائراً » بمعنى الجميع ، وهو فى كلام العرب ، بمعنى الباقى ، ومنه قيل لما يبقى فى الإناء : سُؤْر . . . (ص ٤) .

ويلاحظ التفاوت الظاهرة فى كم المادة الخاص بكل مسألة ، ففى بعض المواد يوجز غاية الإيجاز وفى بعضها الآخر يستطرد فيذكر كل ما عنّ له أو عرفه عن المسألة .

وقد عنى بإظهار الفروق الدقيقة بين الاستعمالات والدلالات ، وكان يأخذ من اللغات المشهور المبنى على القياس المطرد ، ويرد الشاذ إلى الاكتفاء فيه بالسماع وينكر النادر فلا يعتد به ولا يقاس عليه (مثال ذلك ، مسألة : قاما الرجلان وقاموا الرجال (ص ١٤٥ ، ١٤٦) . كما أنه كان عنيفاً تجاه العلماء والمذهب النحوى ، فلم يتورع عن تخطئتهم كتخطئة الأصمعى وهو اللغوى الثقة (ص ١٣٤) وتخطئة الكوفيين (ص ٣٨) ، بل مخالفة البصرين أحياناً ، على الرغم من أنه كان يتبع مذاهبهم فى الأغلب . ويذهب د. عبد الفتاح سليم فى إيضاح تلك الحملة القاسية على الخاصة وتلك اللغة العنيفة إلى أنه « يبدو أن الحريرى كان يلقى فى ذلك مقاومة وعنتاً من بعض الخاصة الذين قد يجيزون بعض هذا الاستعمال على نحو ما ، فجعله ذلك يتتبع سقطاتهم الخاصة أيضاً ، بل جعله يتشدد معهم فى التخطئة ليثبت أسس لغة فصحى سليمة من الشوائب ، خالية من قيل وقال . (ص ٥٩) .

وعلى الرغم مبالغة الحريرى فى التشدد وتصويب ما لا يجوز استعماله وما يجوز استعماله ، وانتهائه إلى أحكام قاسية ومقاييس خاصة أحياناً تخرج على مقاييس جمهور العلماء ، فقد عد كتابه من أحسن الكتب التى ألفت فى هذا اللون من ألوان التأليف اللغوى وأجملها تصنيفاً وأكثرها متعة .

وفيما يلى نموذج من كتاب « درة الغواص فى أوهام الخواص » للحريرى

من كتاب درة الغواص للحريرى

٩ ـ ومن أوهامهم أيضاً فى هذا الفن قولُهم : لا أكلّمه قطُّ ؛ وهو من أفحش الخطإ لتعارض معانيه وتناقض . الكلام فيه ؛ وذلك أن العرب تستعمل لفظة « قطّ » فيما مضى من الزمان ، كما تستعمل لفظة « أبداً » فيما يُستقبل منه ، فيقولون : ما كلّمتُه قطُّ ولا أكلّمه أبداً ، والمعنى فى قولهم : ما كلّمته قطُّ ، أى فيما انقطع من عمرى ، لأنه من قَطَطْتُ الشىءَ ، إذا قطعتَه ، ومن قطُّ القلم ، أى قطع طرفه . ومما يُؤثر من شجاعة علىّ رضى الله عنه أنّه كان إذا اعتلى قَدّ ، وإذا اعترض قطّ ، فالقدُّ قطعُ الشىء طولاً ، والقطُّ قطعُه عَرْضاً ، ولفظة قطُّ هذه مشددة الطاء ، وهى اسم مبنىّ على الضّمّ مثل حيثُ ومنذ ، وأما قَطْ بتخفيف الطاء ، فهو اسم مبنىّ على السكون مثل قَدْ ، وكلاهما بمعنى حَسْب .

وقرأت فى أخبار الوزير علىّ بن عيسى [١] أنه رأى كاتباً يبرى بمجلسه قلماً فأنكر ذلك عليه وقال : مالك فى مجلسى إلا القطُّ فقط !

وقد تدخلُ نون العماد على قَطْ وقد ، مع ضمير المتكلم المجرور كما قال الراجز فى قَطْ :

* امتلا الحوْض وقال قطنى [٢] *

١٤٦ ـ ويقولون لمن يقتبس من الصُّحف : صُحُفى ، مقايسة على قولهم فى النسب إلى الأنصار : أنصارى ، وإلى الأعراب أعرابىّ . والصواب عند النحويين البصريين أنْ يُوقع النَّسب إلى واحدة الصُّحف وهى صَحيفة . فيقال صَحَفىّ ، كما يقال فى النسب إلى حنيفة : حَنَفىّ ، لأنهم لا يَرَوْنَ النَّسب إلا إلى واحد الجموع ، كما يقال فى النسب إلى الفَرائض : فَرَضىٌّ ، وإلى القَاريض : مقراضىّ ، اَللّهم إلاَّ أنْ يُجْعل الجمع اسماً علماً للمنسوب إليه ، فيُوقع النَّسب حينئذ إلى صيغته ، كقولهم فى النسب إلى قبيلة هوازن : هوازنىّ ، وإلى حىّ كلاب : كلابىّ ، وإلى مدينة الأنبار : أنبارىّ . وإلى بلدة . المدائن مدائنى . فأمّا قولهم فى النسب إلى الأنصار أنصارىّ فإنّه شذَّ عن أصله والشّاذ لا يقاس عليه ، ولا يعتدّ به . وأمّا قولهم فى النَّسب إلى الأعراب :

أعرابيّ فإنهم فعلوا ذلك لإزالة اللّبس ونفى الشبهة ، إذ لو قالوا فيه : عربيّ لا شتبه بالمنسوب إلى العرب ، وبين المنسوبين فَرْق ظاهر لأن العربيّ هو المنسوب إلى العرب ، وإن تكلّم بلغة العجم . والأعرابيّ هو النازل بالبادية ، وإن كان عجميّ النسب .

٢١٠ ـ ومن ذلك توهّمهم أن معنى بات فلان ، أي نام . وليس كذلك بل معنى بات أظلّهُ المبيت ، وأجنّه الليل ، سواءٌ نام أم لم ينم ، يدلّ على ذلك قوله تعالى : ﴿والّذينَ يَبيتونَ لربِّهِمْ سُجَّداً وقياماً﴾[1] ، ويشهد به أيضاً قول ابن رميض .

باتُوا نياماً وابنُ هند لم يَنَمْ

باتَ يُقاسيها غلامٌ كالزّلَمْ

ليس براعى إبلٍ ولا غَنَمْ[2]

فأخبر عنه أنّه بات متصدّيا لحفظها ممّن همّ بخرابتها أى سرقتها لأنّ الخرابة اسم يختصّ بسرقة الإبل ، والخارب المتلصّص عليها خاصّة .

٢١٢ ـ ومن ذلك توهمهم أن الراحلة اسم يختصّ بالناقة النجيبة ، وليس كذلك ، بل الراحلة تقع على الجمل والناقة ، والهاء فيها هاء المبالغة ، كالتى فى داهية وراوية ، وإنما سُمّيت راحلة لأنها تُرْحَل ، أى يُشدّ عليها الرَّحْلُ .

فهى فاعلة بمعنى مفعولة ، كما جاءَ فى التنزيل : ﴿ فى عيشَةٍ راضيَةٍ ﴾[3] بمعنى مَرْضيّة .

وقد ورد فاعل بمعنى مفعول فى عدّة مواضع من القرآن كقوله تعالى : ﴿ لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله إلاّ مَنْ رَحِم ﴾[4] أى لا معصوم . وكقوله سبحانه : ﴿ مِنْ ماءٍ دافق ﴾[5] أى مدفوق ، وكقوله عزّ اسمه : ﴿ أنّا جعلْنا حَرَمًا آمنا ﴾[6] أى مأمونا فيه .

وجاءَ أيضاً مفعول بمعنى فاعل ، كقوله تعالى : ﴿حِجَاباً مَسْتُوراً﴾[7] . أى ساترا . ﴿ وكانَ وَعْدُهُ مأتيّا ﴾[8] أى آتيًا .

---

(١) سورة الفرقان ٦٤ .
(٢) هذا المشطور من ب .
(٣) الحاقة ٢١ .
(٤) سورة هود ٤٣ .
(٥) سورة الطارق ٦ .
(٦) العنكبوت ٦٧ .
(٧) سورة الإسراء ٤٥ .
(٨) سورة مريم ٦١ .

٢١٣ ـ ومن هذا النمط أيضاً توهمهم أنّ البهيم نعتٌ يختصُّ بالأسود ، لاستماعهم : ليل بهيم ، وليس كذلك ، بل البهيم اللّونُ الخالص الذى لا يخالطه لون آخر ، ولا يمتزج به شِيَةٌ غير شيته ، ولذلك لم يقولوا لليل المقمر : ليلٌ بهيم ، لاختلاط ضَوْء القمر به ، فعلى مقتضى هذا الكلام يجوز أن يُقَال : أبيضُ بهيم وأشقر بهيم .
وجاءَ فى الآثار : يُحْشَرُ النّاسُ يَوْمَ القيامة حُفَاةً عراةً بُهْمًا ، أى على صفة واحدة من صحّة الأجساد والسّلامة من الآفات ، ليتمّ لهم بذلك خلود الأبد والبقاءُ السّرْمد .

٢١٤ ـ ومنه أيضاً توهّمهم أنّ السُّوقة اسم لأهل السُّوق ، وليس كذلك ، بل السُّوقة الرعيّة ، سُمُّوا بذلك ، لأنّ الملك يسوقُهم إلى إرادته ، ويستوى لفظ الواحد والجماعة فيه ، فيقال : رجلٌ سُوقة وقومٌ سوقة ، كما قالت الحُرَقة بنت النعمان :

فبينا نَسُوقُ النّاسَ والأمْرُ أمْرُنا

إذا نحن فيهمْ سُوقةٌ نتنصّفُ(١)

فأما أهل السُّوق فهم السوقيّون واحدهم سوقيّ ، والسوق فى كلام العرب تذكّر وتؤنث .

تثقيف اللسان وتلقيح الجنان
لابن مكى الصقلى (٥١٥ هـ)

تمكنت الجيوش الإسلامية الفتية من فتح صقلية فى القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى . وبعد أن استتب الأمر للفاتحين ، عنوا بنشر الدين وتعليم اللغة ، وشجعوا أهل البلاد على ذلك تشجيعاً مستمراً ، تمثل فى أشكال مختلفة من الجزاء المادى والمعنوى ، كما أن عدداً كبيراً من العلماء قد نهض إليها للتدريس والإفادة ، فقد عرفوا فيها الخير والهدوء والراحة ، ومن أهمهم صاعد اللغوى الأندلسى وابن رشيق القيروانى . وهكذا فقد تهيأت الظروف لأن ينبغ من أبنائها جعفر بن محمد المعروف بابن القطاع وابنه على ، وطاهر بن محمد الرقبانى وعلى بن حبيب ، وعبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام وابن مكى الذى تحلل مؤلفه فيما يلى .

وتحدد كتب التراجم والطبقات نسبه وحياته ونثره وشعره ووفاته وشيوخه وغير ذلك مما لا يتسع المقام لذكره ، ونكتفى هنا بما يتصل بالموضوع . فهو أبو حفص عمر بن خلف بن مكى الصقلى ، يوصف بالإمام اللغوى ، والقاضى الجليل والمحدث الثبت ، وغيرها من الصفات التى تؤكد رسوخ قدمه فى العلم ، وقد تتلمذ على يد ثلاثة من كبار العلماء ، يتكشف ذلك بجلاء من تكرار أسمائهم فى تثقيف اللسان ، فقد نقل عنهم كثيراً من آرائهم ورواياتهم ، وبخاصة أبو بكر محمد بن على الحسن بن البر ، الذى راجع كتاب الصقلى وعدل فيه وأضاف ، وقد وافقه ابن مكى الصقلى ، كما سترى فى المقدمة فيما بعد ، فى كل ما طلب . والثانى هو أبو محمد عبد الحق بن محمد بن هارون السهمى القرشى ، والثالث هو أبو حسن بن رشيق القيروانى ، صاحب كتاب « العمدة » المشهور (ت ٤٥٠ / ٤٥٦ / ٤٦٢ هـ) .

ويعد كتاب ابن مكى الصقلى من أهم الكتب التى ألفت فى رصد اللحن الذى وقع على ألسنة العامة والخاصة ، إذ إنه يسجل حال اللغة العربية فى مكان بعينه هو صقلية ، وفى زمان بعينه ، فى زمن حياته . ويصور فى مقدمته الوضع أو الواقع اللغوى ، بعد

أن كثر الاختلاط بين أبناء الجزيرة والفاتحين الذى كان أكثرهم من البربر ، وفشى اللحن على ألسنة الناس جميعاً ، عامتهم وخاصتهم . ولـم يعد من اليسير تحديد المصيب من المخطىء ، يقول (ص ٤٣) : وصار كثير من الناس يخطئون وهم يحسبون أنهم مصيبون ، وكثير من العامة يصيبون ، وهم لا يشعرون ، فربما سخر المخطىء من المصيب ، وعنده أنه قد ظفر بأوفر نصيب ، وتساوى الناس فى الخطأ واللحن إلا قليلاً .

ومما لا شك فيه أن له ملاحظات غاية فى القيمة تدل على حس لغوى صائب ودراية علمية دقيقة بمسائل البحث والتحليل . ومن ذلك التمييز بين وضع هذه الفئة القليلة على مستوى الكتابة ووضعها على مستوى الخطاب والحديث اليومى ، يقول : وإنما يتميز أولئك القليل ـ على ما بهم من تقصير عند المباحثة والمكاتبة وقراءة الكتب ومواضع التحقيق . فأما عند المخاطبة والمحاورة ، فلا يستطيعون مخالفة ما تداوله الجمهور ، واستعمله الجم الغفير » (ص ٤٣ ، ٤٤) .

وهكذا فقد جمع فى أكثر مواد الكتاب (أى فى ثلاثة وثلاثين باباً من أبوابه الخمسين) بين لحن العامة ولحن الخاصة ، ولم يفرق بينهما إلا فى أبواب قليلة ، لأنهم فى غالبة الأمر قد تساووا فى الخطأ . ومن أسباب تأليفه هذا الكتاب أيضاً التصحيف الذى شاع على ألسنة الخاصة فى الأسماء والأعلام والأشعار وغير ذلك مما اختص به الناس فى صقلية ، يقول (ص ٤٤) : ثم لم يزل الغلط ينتشر فى الناس ويستطير ، حتى وقع بهم فى تصحيف المشهور من حديث النبى (ﷺ) ، واللحن فى المواضع المتداولة منه ، وتعمد الوقف فى مواضع لا يجوز الوقف عليها ، من كتاب الله عز وجل ، وتغيير أشعار العرب وتصحيفها ، وتصنيف كتب الفقه وغيرها ملحونة . . .

وقد سأله أحد العلماء الكبار ـ لم يصرح باسمه ـ من الذين ساءهم ما وصلت إليه اللغة على ألسنة الناس أن يجمع له مما يصحف الناس فى ألفاظهم وما يغلط فيه أهل الفقه ، غير أنه لم يقتصر على ذلك ، وبذل جهداً أكبر فى رصد الأخطاء اللغوية التى وقع فيها الناس فى زمانه ، لأنه يضيف إلى العلم مالم يرد لدى غيره مما يصعب على علماء الأمصار الأخرى رصده ، يقول (ص ٤٦) :

فأضفت إلى ذلك غيره من الأغاليط التى سمعتها من الناس ، على اختلاف طبقاتهم ، مما لا يوجد فى كتب المتقدمين التنبيه على أكثره ، لأن كل من ألف كتاباً فى

هذا المعنى ، فإنما نبه على أهل عصره وبلده ، وأهل البلدان مختلفون فى أغاليطهم ، فربما يصيب هؤلاء فيما يغلط فيهم أولئك ، وربما يصيب أولئك فيما يغلط فيه هؤلاء ، وربما اتفقوا فى الغلط » .

وهو يشير هنا فى وضوح إلى الفرق بين كتابه وكتب اللحن الأخرى التى رجع إليها سواء ما ألف منها فى المشرق أو الأندلس « فربما كان غلط أهل المشرق أو الأندلس موافقاً غلط أهل صقلية أو مخالفاً له ، فنقل عن إصلاح المنطق ولحن العامة وأدب الكاتب والمقصور والممدود والمذكر والمؤنث للمقابلة بين موادهم والمواد التى جمعها من أفواه أهل بلده ، يقول (ص ٤٧) : فجمعت من غلط أهل بلدنا ما سمعته من أفواههم ، مما لا يجوز فى لسان العرب ، أو مما غيره أفصح منه وهم لا يعرفون سواه ، ونبهت على جواز ما أنكر قوم جوازه ، وإن كان غيره أفصح منه ، لأن إنكار الجائز غلط » . فهو يفرق إذن بين غير الجائز والجائز أساساً ، ثم يفرق بين الجائز المقبول الذى لا يصح إنكاره « وذلك يدل على وعى شديد وبعد نظر فى استعمال اللغة ، وما هو أفصح ، وبه وحده يتمسك أولئك الخواص الذى لا يعون من اللغة إلا وجهاً واحداً .

وتنبغى الإشارة هنا إلى أنه لا يتحدث عن الأخطاء التى تجرى على ألسنة الخواص جملة واحدة ، ولكنه يقسم الأغلاط مجموعات ، ويبدأ بغلط قراء القرآن ثم أهل الحديث ثم أهل الفقه ، ثم أهل الوثائق ثم أهل الطب ثم أهل السماع ، فهى أغلاط طبقات مختلفة ، اختصت كل الطبقة بأنواع معينة منها . وقد اعتمد فى تصويبه على القرآن الكريم والحديث الشريف ، ودواوين الشعراء وكتب الأمثال ومعجمات اللغة وكتب النحو وموسوعات الأدب ، واستشهد بآراء وروايات لطائفة كبيرة من اللغويين والنحاة والرواة من القرن الثانى الهجرى حتى الخامس ، ونقل نصوصاً وآراء من عدد من المؤلفات التى نص عليها فى كتابه (مقدمة المحقق من ١١ : ١٣) . ويكشف عن طريقتين فى المعالجة والاستشهاد ، حين يقول (ص ٤٨) : وعلقت بذلك ما تعلق به من الأوزان والأبنية والتصريف والاشتقاق وشواهد الشعر والأمثال والأخبار .

غير أنه يضّيف إلى ما تقدم ذكره أبواباً أخرى تحث القارئ على قراءة كتابه والاستمتاع به ، يقول (ص ٤٨) : ثم أضيف إليه أبواباً مستطرفة ، ونتفاً مستملحة ، وأصولاً يقاس عليها ، ليكون الكتاب تثقيفاً للسان وتلقيحاً للجنان ، وليتنشط إلى قراءته العالم والجاهل ويشترك فى مطالعته الخالى والعاطل » . وهذه الأبواب تضم باباً

لتفسير أمثال شائعة على ألسنة العامة والخاصة ولا يعرفون تأويلها ، وباباً فى أخطاء الناس فى تأويل آيات وأحاديث واشتقاق كلمات ، وباباً فى قواعد الكتابة العربية (الهجاء) وأبواب فى ضبط الكلمات التى تتقارب ألفاظها أو أبنيتها وتختلف أو تتضاد معانيها ، ومتفرقات أخرى فى الثقافة العامة .

أما منهج المؤلف فقد وصل المؤلف فيه فى بابى التصحيف والتبديل إلى درجة كبيرة من الترتيب والتنظيم ، إذ إنه فى إطار كل موضوع منها رتب المواد التى أوردها وفق الترتيب الهجائى بالنسبة للحرف الذى يقع فيه التصحيف أو التبديل . أما الأبواب الأخرى فتفتقر إلى هذا التنظيم ، إذ اكتفى بجمعها تحت أبواب معينة . ويلاحظ أنه قد قصد بالتصحيف الخطأ فى إعجام الحرف ، فيجمع بين الحرفين المتماثلين فى الشكلين ، والمختلفين فى الإعجام ، ويبدأ بالخطأ دائماً بعبارة : ويقولون ، ثم يذكر الصواب ، ويقدم الشواهد على صحة ما ذهب إليه ، وإن كان متفاوتاً فى عرض مادته بين الإيجاز والإطناب ، ومن أمثلة التغييرات التى أوردها (ث ← ت ، خ ← ح ، ذ ← د ، ز ← ر ، س ← ش ، ع ← غ ، ق ← ف) .

ويقولون : « فلان مطلوب بتار » ، و « ما أخذت بتارى منه » ، بالتاء وترك الهمزة والصواب : « الثأر » ، بالثاء والهمز (ص ٣٥) .

ومن أمثلة التبديل ، ويقصد به ما يقع بين حرفين غير متماثلين فى الشكل قوله (ص ٧٦) : يقولون : مليت الإناء ، فهو مُملى ، وخبيت الشىء فهو مُخبى . والصواب : ملأته فهو مملوء ، وخبأته فهو مخبوء .

ويشير إلى المشكلة اللغوية القديمة التى نشأت فى فترة مبكرة حيث خلط الناس بين صوت الضاد والظاء ، وهرع اللغويّون الأوائل للتصدى لها ، فوضعوا رسائل تضم المفردات التى يقع فيها الخلط بين الصوتين ، فيقول (ص ١٠٥) : هذا رسم قد طمس ، وأثر قد درس ، من ألفاظ جميع الناس ، خاصتهم وعامتهم ، حتى لا تكاد ترى أحداً ينطق بضاد ، ويميزها من ظاء ، وإنما يوقع كل واحدة منها موقعها ، ويخرجها من مخرجها ، الحاذق الثابت إذا كتب أو قرأ القرآن لا غير . أما العامة ، وأكثر الخاصة فلا يفرقون بينها فى كتاب ولا قرآن . ثم أورد ما فى القرآن من مفردات فيها ظاء وكذلك ما ليس فى القرآن مما يكثر استعماله .

ويلاحظ أنه يبدأ بما يحدث للأسماء من تغيير ثم ينتقل إلى الأفعال . ومن أمثلة

التغير في الأسماء بالزيادة قوله (ص ١١٧) . ويقولون : امرأة سكرانة وكسلانة وغضبانة وشبعانة ، وريانة . والصواب : سكرى وكسلى وغضبى وشبعى وريا .

والتغير بالنقص قوله (ص ٢٧) : ويقولون للعنزة : معزة ولبعض العصافير : زُرزر . والصواب : ماعز وزُرزُور .

ثم ينتقل إلى تحريك الساكن ثم تسكين المتحرك ، ثم تغيير الحركة في الأسماء ، مثل قوله (١٤٣) : ويقولون : مُفتاح ومُصباح ومُسمار ومُسواك . الصواب بكسر الميم في جميع ذلك .

ثم يعالج تغير الحركة في الأفعال ثم تغير الأفعال بالزيادة ثم بالنقص . وتناول أيضاً التغير الذي يقع للهمزة والتشديد والتخفيف وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر والتصغير والنسب والجموع .

أما ما حدث لمعاني الكلمات من تغيير ، فقد عالج أشكالاً مختلفة من التغير الدلالي ، منها استخدام اللفظ في معنى مخالف لما وضع له ، من ذلك : تقريص العجين ، هو عندهم بسطه باليد . وليس كذلك . إنما تقريص العجين : تقطيعه ليُبسط . (ص ٢٣٩) .

ومن ذلك : المُقْرِف ، هو عندهم البخيل ، وذلك غلط . إنما المقرف : الذي أمه كريمة وأبو ليس كذلك ، والهجين : الذي أبوه كريم وأمه ليست كذلك (ص ٢٤٣) .

ومن أمثلة تضييق المعنى قوله : وكذلك قولهم للأدهم من الخيل : بهيم ، خاصة دون سائر الألوان ، والبهيم يقع على لون خالص لا يخالطه غيره (ص 254) .

ومن أمثلة توسع المعنى قوله : وكذلك الهوى ، يستعملونه في الخير والشر ، فيقولون : أنا أهوى قراءة القرآن ، وأهوى مجالسة العلماء ونحو ذلك . والهوى لا يستعمل إلا في الشر . هذا قول أكثر أهل العلم ، ويحتجون بقول الله عز وجل ﴿ **وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى** ﴾ [النازعات : ٤٠].

ومن أمثلة الغلط في اللفظ والمعنى قوله : من ذلك قولهم للسراديب تحت الأرض : دَهليز ، بفتح الدال ، وليس كذلك . إنما الدِهليز . سقيفة الدار ، مكسورة الدال .

أما الأبواب الأربعة التي خصصها للعلاقة بين لغة العامة ولغة الخاصة ، فقد بدأ بها

تستعمله العامة وترفضه الخاصة وتنكره عليهم ، كقوله (ص ٢٧٦) : وكذلك يقولون : الفلفل بالكسر ، وليس بمنكر . يقال : فُلفُل وفِلفِل بالضم والكسر ، ذكرهما ابن دريد وابنَ السكيت إلا أن الضم أعلى وأفصح .

ثم يتناول ما خالفت العامة فيه الخاصة ، وكلاهما على خطأ ، مثل قوله (ص ٢٩٠) : وتقول العامة في العدد : حِد عشر ، وتقول الخاصة : حَدّ عشر ، والصواب أحد عشر . . .

ثم يشير إلى استعمال العامة لأفصح اللغتين للمتفصحين ، وأخيراً ما تكون العامة فيه على صواب والخاصة على الخطأ ، كقوله : ويقولون لجمع فقير : فَقَراء بالفتح ، والصواب : فُقَراء بالضم ، كما تقول العامة ، إلا أنه ممدود (ص ٢٩٧) .

ويهمنا هنا أيضاً ما نبه عليه من أغلاط الكتابة (الهجاء الخاطيء) تقع لما فيه همزة أو ألف الليِّنة ، وإثبات الألف أو حذفها ، وحذف الواو أو زيادتها ، وغير ذلك من مشكلات الخط التى كثر وقوع الخطأ فيها فى مكاتبات الناس ولم يسلم من الخلط والارتباك أو إدراك الصواب وتعليله الخاصة منهم . وهو هنا لا يكتفى برصد الخطأ ، ولكنه يتناول القوانين التى تحكم هذه الحروف المشكل فى تفصيل يضم كثيراً من الأمثلة والاستعمالات وبيان مواضع أخطاء الناس .

وقد سار ابن مكى على نهج المؤلفين المتقدمين فى رفضهم الاستشهاد بالمُحْدَثين فى اللفظ والتركيب ، غير أنه قد أورد بعضَهم كالمتنبى وأبى تمام وابن الرومى وغيرهم للإشارة إلى أغلاطهم أو لبيان ما قد يقع فى أشعارهم من تصحيف أو لاستملاح ما فيها من معنى أو للتفرقة بين المعانى . فلم يحتج فى الأغلب إلا بشعر الشعراء الذين يحتج بشعرهم ، ولم يخفف من تشدده فيوسع دائرة الاستشهاد لتضم شعراً ، لاخلاف حول سلامته من أى لحن . وقد أكثر أيضاً من الاستشهاد بالقرآن الكريم محتجاً بعدد من القراءات وبالحديث الشريف أيضاً .

أما موقفه من اللغات فلم يكن واضحاً ، إذ رفض تخفيف همزة « ثأر » مع أنها لغة أهل الحجاز ، حيث قال : والصواب : الثأر بالهمز . ورفض أيضاً رواية ابن الأعرابى فى جواز قول : عجوزة يقول : وقد حُكى فيها : عجوزة ، وفى الشيخ : عجوز ، إلا أنها لغة رديئة شاذة لا يلتفت إليها . ولم يختلف موقفه من السماع والقياس عن موقفه من اللغات ؛ فهو يغلب السماع ؛ وهو مقياس اللغويين القدامى المتشددين كالأصمعى

وأبي حاتم وأبي زيد ، ويضحي بالقياس إذا عارضه ، كموقفه من تسهيل الهمزة وتأنيث المذكر وتغيير حركة بعض الأسماء والأفعال وغير ذلك ، غير أن هذا الموقف المتشدد قد تغير إلى حد كبير في باب الانتصاف للعامة من الخاصة إذا وجد لاستعمالهم أي منفذ لتسويغه ؛ مثل قوله : وكذلك قولهم : غَمَّيْت الإناء ، . بمعنى غطّيته ، جائز . . . وكذلك قولهم : قصَّيْت أظافري ، جائز مسموع من العرب (ص ٢٨٠) ، وكذلك قوله : وكذلك قولهم في عائشة : عيشة ، ليس بمنكر ، إلا أنها ضعيفة (ص ٢٨١) .

واضطرب موقفه أيضاً في الأخذ بمذهب بعينه ؛ فتجده - تارة - بالمذهب البصري ، وتجده - تارة أخرى - يجيز ما أجازه الكوفيون كالفراء وثعلب . ولكن من الملاحظ أنه كان يحاول الإفلات من دائرة التشدد ليقف على علة تلك الاستعمالات التي كانت تشيع على ألسنة الناس دون غيرها . وقد وفق بوجه عام في بعض تفسيراته ، ولم يوفق في بعضها الآخر ، فلم يسلم من النقد ، على الرغم من حرصه الشديد ، إذ عرض جميع ما كتب على أستاذه ابن البر التميمي - كما يقول - فأثبتُ جميع ما عرفه وارتضاه ، ومحوت ما أنكره وأباه لأزول عن مواقف الاستهداف وأريح نفسي من عهدة التغليط . ولكن هل يسلم أحد من التقصير ويبلغ في عمله الكمال ؟ !!

وفيما يلي نماذج من كتاب « تثقيف اللسان الجنان » لابن مكي الصقلي

من كتاب تثقيف اللسان لابن مكى الصقلى

٨ ـ باب ما غيّروا حركاته من الأفعال

يقولون : يحرَث ، ويهرب .

والصواب : يحرُث ، ويهرُب ، بالضم .

ويقولون : كبِرَ المولود يكبِر .

والصواب : يكبَر ، بفتح الباء ، يقال : كبُرَ الأمر يكبُر ، وكَبِر الإنسانُ وغيره يكبَر . قال الشاعر (١) :

وعُلِّقْتُ ليلى وهْى ذاتُ مُؤَصَّدٍ
ولـم يبدُ للأتـرابِ مـن صدرِهـا حَجْـمُ

صغيرَيْنِ نرعى السَّهم ياليتَ أنّنا
إلـى الآنَ لـم نكبـرْ ولم تكبَرِ البَهـمُ (٢) :

---

(١) هو مجنون ليلى : قيس بن الملوح ، كما فى ديوانه .

(٢) البيتان فى مجالس ثعلب : ٢ ـ ٦٠٠ ، وفيها موصد (وهو صدار تلبسه الجارية) أما فى ديوان المجنون : ٢٣٨ فالرواية :

تعلّقتُ ليلى وهي غِرٌّ صغيرة ولم يبدُ للأتراب من ثديها حَجْمُ
صغيرين نرعى البَهْمَ ياليتَ أنّنا إلى اليوم لم نكبُرْ ولم تكبَرِ البَهْمُ

وفى ذم الهوى : ٣٨٣ مثل رواية الديوان ما عدا : وهى ذات ذؤابة ، بدل : غر صغيرة وكذلك فى الأمالى: ١ ـ ٢١٦ ما عدا : وعلقت بدل تعلقت . والآن ، بدل اليوم . أما : « ذات مؤصد» ففى بيت آخر للمجنون ، هو :

وعهدى بليلى وهى ذات مؤصَّد تردُّ علينا بالعشى المواشيا

(ديوان المجنون : ٢٩٣) وفى بيت لكثير أيضاً :

وقد درّعُوها وهى ذات مؤصَّد مجوّب ولمّا يلبس الدِّرعَ ريدُها

والمؤصد : قميص تلبسه صغار الجوارى (الصحاح : أصد) وفى اللسان والتاج (رصد)

والموصد : الخدر أنشد ثعلب :

وعُلّقت ليلى وهى ذاتُ موصَّدٍ ... ...

المؤصَّد [1] : البَقيرة [2] الصغيرة ، والبَهْم : الصغار من أولاد الضأن والمعز ، الواحدة : بَهْمة ، الذكر والأنثى سواءٌ .

ويقولون : غَرَس يغرُس ، وخنَق يَخْنُقُ .

والصواب : يغرِس ، ويخنِق [3] .

ويقولون : فَرَش يفرِش ، وحَلَب يحلِب ، ومزَج الشراب يمزِجُ ، وخَدَم يخدِمُ ، وخَلَب يخلِب ، و « إذا لم تغلِب فاخلِب » .

والصواب : يفرُش ، ويحلُب ، ويمزُج ، ويخدُم ، ويخلُب ، و « إذا لم [٤٤ ـ ب] تغلب فاخلُب [4] » بالضم .

ومثل ذلك : حَجز بين الشيئين يَحجز ، وقَرن بين الجبلين يقرِن والصوا : يحجُز ، ويقرُن .

ويقولون : عَنَيت بزيد ، وعَنَيت في حاجته أعنى .

والصواب : عُنِيت بضم العين . [أعنَى] [5]

فأما عَنِيت أعنَى فمعناه : تعبت ونَصبت . وأما عنا يَعنُو فمعناه خضع ، وهو من العَنْوة ، ومنه قول الله عز وجل : (وَعَنَتِ الوُجُوهُ للحَيِّ القَيُّوم) [6]

ويقولون : هو ينهِش ، ويَعضِع ، ويسلِخ ، ويدبِغ ، ويضغِط ، ويبغُت ، ويسعُل ، ويعُض على أنامله .

والصواب : ينهَش ، ويمضَغ ، ويسلَخ ، ويدبَغ ، ويضغَط ، ويبغَت [7] ، ويسعَل ، ويعَض ، بالفتح .

---

(١) ع : الموصدة .

(٢) في النسختين ، البقرة والصواب : البقيرة ، وهي المؤصد ، أي قميص الجارية .

(٣) رد ابن هشام اللخمي على ابن مكي بقوله : قد أصاب في قوله : يغرس ، وأخطأ في قوله يخنق بالكسر ، إنما هو : يخنق بالضم كما تقول العامة (المدخل : ١٩ ـ ب) وانظر الرد على ابن مكي بتحقيقنا : ٥٣ .

(٤) المثل في الصحاح (خلب) . وروي في اللسان (خلب) بكسر اللام وضمها .

(٥) لم يرد هذا الفعل في النسختين ، مع أن المؤلف ذكر المضارع في الفعلين الآخرين .

(٦) سورة طه : الآية ١١١ .

(٧) في النسختين : يبغث (في الموضعين) ولا وجه لقوله بعد بالفتح في يبغث ، فإنها لم ترد إلا من بابي ضرب ونصر . ولعلها كما أثبتنا . ويعهد أن الأفعال الثمانية التي أوردها هنا عينها أو لامها من حروف الحلق .

ويقولون : خَرَبت الدارُ تخرُب .

والصواب : خَرِبت تخرَب .

ويقولـون : هو يشْتُم ، وينحُت ، ويفقُد ، ويبْطُش ، ويصلُب السارق .

والصواب : يشتِم ، وينحِت ، ويفقِد ، ويبطِش ، ويصلِب ، بالكسر .

ومثل ذلك قولهم : بَصَّتَ عينه تبُصّ . والصواب : تبِصُّ .

ويقولـون : كَمَن يكمِن . والصواب : يكمُن .

ويقولـون : حضَن الطائرُ بيضَه يحضِنُه حَضْنة .

والصواب : [٤٥ ـ أ] يحضُن حضانة ، وكذلك المرأة تحضُن ولدها حضانة أيضاً . وأصل ذلك المنع ، يقال : حَضَنْتُه إذا منعه ، [و] [١] في الحديث : « وأراد إخواننا من الأنصار أن يحضُنونا » [٢] أى يمنعونا . ومن كلام ابن مسعود : « لا تُحضَن زينب عن الوصية [٣] » أى لا تمنع عن النظر فيها ، يعنى زوجته .

ويقولـون : جَمَد الماءُ يجمِد ، وشرِدت الدابة تشرِد .

والصواب : جَمَد يجمُد ، وشَرَد يشرُد [٤] ، بفتح الماضى وضم المستقبل . ومثل جَمَد يجمُدُ : جمَس يجمُس [٥] ، فى الوزن والمعنى .

ويقولون : هذا الثواب يليِق بك .

والصواب : يلبَق ، بفتح الباء . وكذلك اسم الرجل : « يَلبَق » لا غير .

ويقولون : ما قَرَبت زيداً .

والصواب : قربته أقربه ، وقرُبت منه أقْرُب .

ويقولون: عطَس يعطُس ، والصواب: يَعطِس .

---

(١) من (ع) .

(٢) النهاية : ١ ـ ٢٣٦ وهذا الحديث لعمر بن الخطاب ، يوم أتى سقيفة بنى ساعدة للبيعة .

(٣) اللسان (حضن) ونصه : ولا تحضن زينب من ذلك « يعنى امرأته ، أى لا تحجب عن النظر فى وصيته وإنفاذها .

(٤) ع : وشردت الدابة تشرد .

(٥) فى النسختين : جمش يجمش ، والصواب من المعجمات .

ويقولون : وجِمت من كلامه ، ونَقِهت من المرض ، وعَمِدت إلى الشيء ، وعَجِزت ، وشَخِصتَ ، وحَرِصت ، بالفتح .

والصواب: وَجَمت ، ، ونَقَهت، وعَمَدت، وعَجَزت، وشَخَصت، وحَرَصت، بالفتح .

ويقولون : نَجِب الغلام . والصواب : [٤٥ ـ ب] نَجُب ، بالضم ، نَجابة .

ويقولون : فطَم الصبيَّ يفطُمه . والصواب : يَفطِمه ، بالكسر لا غير .

ويقولون : هو يندِم ، ويعدِم . والصواب : يندَم ، ويعدَم .

ويقولون : طَلِع يطلَع ، والصواب : طَلَع يطلُع .

وكذلك : عثَر يعثُر ، بالضم . ولا يقال : يعثَر ، بالفتح .

ويقولون : يُكفيك ما أعطيتك . والصواب : يَكفيك ، بفتح الياء .

ويقولون : غار على أهله [يَغير] [1] ، وحار في أمره يَحير .

والصواب : يَغار ، ويحار ، مثل : خاف يَخاف .

---

(١) من (ع) .

(٦)

كـتب فقـــه اللغـــــة

- مقدمـــة
- الصاحبى لابن فارس
- الخصائص لابن جنى
- فقه اللغة وسر العربية لأبى منصور الثعالبى
- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى

(٦)
كـتب فقـه اللغــة

مقدمة

لقد كانت مرحلة جمع المادة اللغوية ورصدها وتدوينها فى صورة أولية محدودة فى بادئ الأمر ، ثم فى صورة منهجية موسعة بعد ذلك ، مرحلة حتمية فى مسار البحث اللغوى ، إذ إنها هيأت للانتقال إلى مرحلة لا تعنى بالنقل أو الرواية قدر العناية بالعقل أو الدراية ، وقد أطلق على هذه المرحلة مرحلة التعليل واستنتاج القواعد والقوانين ، وقد بدأت أيضاً محدودة معتمدة على أسس ذاتية ثم نقلت من علوم غير لغوية متأثرة بها ، ثم ما لبث أن استقلت وتوسعت فى طرائقها . ولم يعد الاعتبار فى معرفة اللغة إلى كم المادة المحفوظة ، فصيحة كانت أو غير فصيحة ، مستعملة كانت أو نادرة . . . إلخ . بل صارت معرفة اللغة تعنى القدرة على تفهمها ودرسها وتحليها وتذوقها ، ولا يكون ذلك بمعرفة جزئياتها فحسب ، وإنما يكون بالغوص وراء هذه الجزئيات للوصول إلى الكليات ، إلى الأعماق ، إلى معرفة القوانين أو الأحكام أو القواعد التى تحكمها ، وسبر سنن تطورها ، وتحديد الأدلة والشواهد التى تستند إليها ، ثم امتلاك القدرة على المقارنة والمقابلة وقياس الأشباه إلى النظائر أو استنباط ما يؤيده العقل ، ويقوم عليه البرهان كما هى الحال عند الأصوليين .

وسواء كانت العناية بالأصول أو الأحكام الكلية أو بالفروع أو الأحكام الجزئية ، وسواء تحققت بالربط بينها أو عدم الربط بينها ، فقد تأخر بحث اللغة استناداً إلى قواعد الفقه أو علم أصول الفقه . فقد كانت المحاولات الأولى محدودة وغير ناضجة ؛ وذلك أن علم أصول الفقه نفسه لم ينشأ إلا فى القرن الثانى الهجرى ، لأنه ـ كما يقول الشيخ عبد الوهاب خلاف فى «علم أصول الفقه» (ص ١٦ ، ١٧) : « فى القرن

الهجرى الأول لم تدع حاجة إليه ، فالرسول كان يفتى ويقضى بما يوحى به إليه ربه من القرآن ، وبما يلهم به من السنن ، وبما يؤديه إليهم اجتهاده الفطرى من غير حاجة إلى أصول وقواعد يتوصل بها إلى الاستنباط والاجتهاد ، وأصحابه كانوا يفتون ويقضون بالنصوص التى يفهمونها بملكتهم العربية السليمة من غير حاجة إلى قواعد لغوية يهتدون بها على فهم النصوص ، ويستنبطون فيما لا نص فيه بملكتهم التشريعية التى ركزت فى نفوسهم من صحبتهم الرسول ، ووقوفهم على أسباب نزول الآيات وورود الأحاديث ، وفهمهم مقاصد الشارع ومبادئ التشريع » .

ولا تختلف الحال هنا عن حال معرفة العرب الفصحاء بمفردات لغتهم وتراكيبها ووعيهم بمنطقها وسننها فى الاستعمال وخفايا أسرارها على نحو يقصر عن فهم غيرهم لفقدانهم ملكة لا تكون إلا لمن عرف اللغة سليقة وتمكن منها رواية . فلا سبيل إلى التفقه فى الدين إذن دون التفقه فى اللغة . وليس من الممكن الفصل بينهما ، إذ التداخل بينهما شديد ، وقد يسر ذلك أن يؤثر علم أصول الفقه الذى تقدم فى الظهور ، بمناهجه وطرائقه وأحكامه فى تشكيل علم أصول اللغة وعلم أصول النحو ، يقول الشيخ عبد الوهاب خلاف فى كتابه السابق ص ١٦ ، ١٧ : « ولكن اتسعت الفتوح الإسلامية واختلط العرب بغيرهم وتشافهوا ، وتكاتبوا ودخل فى العربية كثير من المفردات والأساليب غير العربية . ولم تبق الملكة اللسانية على سلامتها ولما كثرت الاشتباهات والاحتمالات فى فهم النصوص دعت الحاجة إلى وضع ضوابط وقواعد لغوية يقتدر بها على فهم النصوص كما يفهمها العربى الذى وردت النصوص بلغته ، كما دعت إلى وضع قواعد نحوية يقتدون بها على صحة النطق » .

وكذلك لما بعد العهد بفجر التشريع ، واحتدم الجدال بين أهل الحديث وأهل الرأى ، واجترأ بعض ذوى الأهواء على الاحتجاج بما لا يحتج به وإنكار بعض ما يحتج به ، دعا كل هذا إلى وضع ضوابط وبحوث فى الأدلة الشرعية وشروط الاستدلال بها وكيفية الاستدلال بها ، ومن مجموعة هذه البحوث الاستدلالية وتلك الضوابط اللغوية تكون علم أصول الفقه .

وكما دعت الحاجة إلى أن يكون للفقه أصول وأن توضع له قواعد تستخرج على أساس منها الأحكام من الأدلة وأن تقدم الحجج والبراهين لصحة حكم أو مخالفته ، فكانت دراسة اللغة دراسة عميقة فى أمس الحاجة إلى مناهج تعين على ذلك ، فكان أن نقل فقهاء اللغة كثيراً من أصول الفقه ، أحكامه وقواعده ، وطرائقه فى التدليل

والبرهنة إلى مجال درسهم ونسجوا على منوال الفقهاء والأصوليين . وكان النحو أسبق إلى التأثر بالفقه ، فلقد سعى علماء النحو أن يضعوا أصولا للنحو على حد أصول الفقه . ولكن ينبغى أن نشير إلى مفهوم « الأصول » قد يعنى قواعد النحو الأساسية ، وما يتصل بذلك من أصل الوضع وأصل القاعدة كما هى الحال فى كتاب ابن السراج (ت٣١٦) ، الأصول فى النحو ، أو أن أصول النحو هى أدلته الكلية أو مصادره الأساسية على نحو ما هو معروف فى أصول الفقه . كما يجدر أن نشير أيضاً إلى أن انتقال أصول الفقه لم يحدث دفعة واحدة ، بل كان الانتقال جزئياً على مراحل ، إلى أن صار النقل كلياً كما هى الحال فى كتاب أبى البركات الأنبارى (ت ٥٧٧ هـ) ، يقول فى (الإغراب فى جدل الإعراب) ص ٨٠ : « أصول النحو هى أدلة النحو التى تفرعت عنها فروعه وفصوله ، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التى تفرعت عنها جملته وتفصيله » . فقد رأى بينهما من المناسبة ما لا يخفى ، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول (*) من منقول .

ولا يتسع المقام لتفصيل أدلة النحو لدى فقهاء العربية ، فقد درست هذه القضية فى مؤلفات كثيرة ، ونكتفى هنا بالإشارة إلى تدرج المؤلفات اللغوية فى نقل أدلة النحو وكيفية معالجتها ، ففى (خصائص) ابن جنى مثلاً كانت العناية بثلاثة أدلة هى : السماع والقياس والاستصحاب ، أما فى (لمع الأدلة) لأبى البركات الأنبارى فهى : النقل والقياس واستصحاب الحال ، أما فى (الاقتراح فى علم أصول النحو) للسيوطى (ت ٩١١ هـ) فهى : السماع أو النقل ، والإجماع والقياس واستصحاب الحال ، ونظر فى أدلة شتى أقل قوة فى أنواع الاستدلال ، منها :

الاستدلال بالعكس ، الاستدلال ببيان العلة ، والاستدلال بالأصول ، والاستدلال بعدم النظير ، والاستحسان ، والاستقراء . . . إلخ .

(*) يقول ابن منظور فى لسان العرب ، مادة (فقه) : الفقه العلم بالشىء والفهم له ، وغلب على علم الدين لسيادته وشرفه وفضله على سائر أنواع العلم . . . والفقه فى الأصل الفهم ، يقال : أوتى فلان فقها فى الدين ، أى فهما فيه . قال الله عز وجل : ﴿ ليتفقهوا فى الدين ﴾ أى ليكونوا علماء به . . .

ويقول ابن فارس فى مقاييس اللغة ١/ ٤٤٢ (فقه) : الفاء والقاف والهاء أصل واحد صحيح ، يدل على إدراك الشىء والعلم به ، تقول : فقهت الحديث أفقهه . وكل علم بشىء فهو فقه .

وربما اتضح بذلك بعض ما يتصل بتطور النظر إلى المادة اللغوية ، وبمعنى آخر الانتقال من المعرفة القائمة على النقل إلى المعرفة القائمة على التفقه والتبحر في الجزئيات للوصول إلى أصول كلية تحكمها أو تضبطها . وتجلت أيضاً تلك الصلة الحميمة بين أصول النحو وأصول الفقه ، لأن فقهاء العربية أرادوا بعد أن جمعوا مادة غزيرة متشعبة أن يستنبطوا أحكاماً عامة وقوانين كلية . ولم يكن قصدنا من تلمس تلك الصلة إلا بيان أن درس النحو أو التفقه فيه ، وإن شكل جزءاً مهما واضحا في نهجه ، لا ينفصل عن درس اللغة بمفهوم أشمل ، وإن كان أقل وضوحاً في الحال الثانية . ويتجلى ذلك في غموض مفهوم « فقه اللغة » في المؤلفات التي استخدمت ذلك المصطلح صراحة أو ضمنياً للإشارة إلى طبيعة الموضوعات التي تضمها أو النهج الذى ارتضته لمعالجتها .

على أية حال لا بد أن نتوقف هنا عند مفهوم « فقه اللغة » عند القدماء أولاً ، ثم توضيح دلالته لدى المحدثين لتبين أوجه الاتفاق أو الاختلاف بين الاستخدامين . فقد رجح الباحثون أن مصطلح « فقه اللغة » مصطلح عربى ، بدأ استعماله على الأرجح منذ القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى ، فقد استخدمه ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) عنواناً صريحاً لكتابه « الصاحبى فى فقه اللغة العربية وسَنَن العرب فى كلامها » إشارة إلى أنه ـ كما قلنا ـ قد بناه على معرفة أصول علم العرب ، وقصد بالأصل « القول فى موضوع اللغة وأوليتها ومنشئها ، ثم على رسوم العرب فى مخاطباتها ، ومالها من الافتنان تحقيقاً ومجازاً » . وتبدو خصوصية ذلك المفهوم من إصرار ابن فارس على أن الدرس الحقيقى للغة لا ينصب على معرفة الفروع ؛ ويعنى بها حفظ اللغة وروايتها أو مجرد نقل المواد اللغوية ـ ولا يخفى ما فى ذلك من تحول عن نظرة القدماء الأوائل ونهجهم ـ بل الجمع بين معرفة الفروع ومعرفة الأصول التى تعنى التعمق فى درس قضايا نظرية متشعبة تُكَوِّن فى مجموعها قدرة على فهم خطاب القرآن والسنة ويستند إليها عند النظر والفُتيا . وهذه المسائل ـ فى رأيه ـ تضم الحديث عن نشأة اللغة العربية وخصائص اللسان العربىّ واختلاف لغات العرب ، ولغات العامة من العرب والقياس والاشتقاق والمشترك والترادف والألفاظ الإسلامية وغير ذلك . ولكنه يتسع فى موضوعه ليضم إليه مسائل نحوية وصرفية وبلاغية وأدبية باعتبار أنها تسهم فى الكشف عن طرائق العرب الخاصة فى كلامها .

ويرى بول كراوس أن ابن فارس يسمى كتابه : « الصاحبى فى فقه اللغة » قاصداً إلى المسائل الفكرية والكلامية والفلسفية . ولكننا نرجح – كما يتبين فيما يلى حين نعرض لمفهوم ابن جنى – أن علماء اللغة قد تنازعهم درس اللغة على أساس أصول الفقه ومبادئ علم الكلام . ولكن الثعالبى (ت ٤٣٠ هـ) الذى استخدم المصطلح ذاته فى كتابه « فقه اللغة وسر العربية » قد عاد إلى تغليب معرفة الفروع ، إذ إنه فى القسم الأول – كما يتضح من تقديمه ومادة كتابه – لم يتجاوز جمع المرادفات التى تستعمل فى موضوع واحد ، بمعنى أنه يعد معجماً من معجمات الموضوعات أو المعانى ، رتبت فيه المادة اللغوية ترتيباً معنوياً . ولذا لا يختلف عن الكتب التى ألفت لتمد الكُتّاب بألفاظ مترادفة وعبارات بليغة تستخدم فى إنشائهم فى شىء . أما القسم الثانى فإن كثيراً من موضوعاته يشترك فيها مع ما فى كتاب الصاحبى . ولذا فإن تسمية الثعالبى لكتابه بهذا الاسم – كما قيل – فيه من التجوز ما لا يمكن تجاهله ، كما أن دلالة المصطلح لديه غامضة إلى حد ما ، ومغايرة لما حاول ابن فارس أن يحدده بدقة ، فاختلفا فى طبيعة المادة المدروسة ، وإن تطابقا فى الهدف ، كما يتضح فى مقدمة الثعالبى ، إذ يقول ص (٢١) : « ولو لم يكن فى الإحاطة بخصائصها والوقوف على مجاريها ومصارفها ، والتبحر فى جلائلها ودقائقها إلا قوة اليقين فى معرفة إعجاز القرآن ، وزيادة البصيرة فى إثبات النبوة ، التى هى عمدة الإيمان ، لكفى بهما فضلا يَحْسُنُ أثرُه » . وكتابه كما قال يضم نكتاً من أقاويل أئمة العرب فى أسرار اللغة وجوامعها ، ولطائفها وخصائصها . ويرفض بول كراوس – على الرغم من إفصاح الثعالبى عن مفهومه وهدفه – أن يعده من مؤلفات فقه اللغة ، إذ يقول (ص ١٧) : « وليس فيه شىء من فقه اللغة » .

أما مفهوم ابن فارس فقد كان أكثر وضوحاً ودلالة ، إذ يكاد يدخل تحته جميع المباحث التى تمت للغة بسبب ، سواء أكان ذلك فى أصولها أم فى فروعها أم فى تاريخها .

ويشبهه فى ذلك كتاب الخصائص لابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) ، الذى آثر – كما سنرى فيما بعد بالتفصيل – أن يعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه ، ولذا نجده يعنى عناية كبيرة بدرس أصول العربية أو الأدلة النحوية الثلاثة وهى السماع والقياس والاستحسان . ويبحث علل النحو كاشفاً عن منزلتها من علل المتكلمين

وعلل الفقهاء ، ويتناول بالتفصيل أصل اللغة أيضاً وإن أولى اهتماماً كبيراً بالمباحث الصوتية والصرفية والنحوية وغالى فى الاعتماد على الاستنتاج العقلى فى طرق الاشتقاق والتقليبات والتصريف للوصول إلى أصول مشتركة وفروق دقيقة بين المفردات . وذلك كله يوائم نهج من رفض الاكتفاء بالنقل وآثر إعمال العقل . ويبدو أن هذا المفهوم الذى استعمله كل من ابن فارس وابن جنى لم يطرأ عليه أدنى تغيير فى أعمال أخرى تالية لعمليهما ، وليس هناك من مؤلف يمكن أن نتوقف عنده فى إطار هذا المفهوم إلا « المزهر فى علوم اللغة وأنواعها » للسيوطى (ت ٩٩١ هـ) وليس ذلك لإضافات اختص بها ، وإنما لأنه قد جمع أغلب فى ما ألف فى اللغة بوجه عام منسقاً مادته ومرتباً أبوابه « الخمسين » ، يضاف إلى ذلك أن كثيراً من نقوله وشواهده كانت من مؤلفات فُقدَ معظمها ، ولم يبق منها إلا ما أورده السيوطى فى كتابه . ويضم كتابه ـ كما هى الحالَ فى كتب السابقين ـ مباحث عامة ومباحث خاصة متشعبة ، شكلت معاً ما يشبه دائرة معارف أو موسوعة لغوية . وهى تتعلق ـ كما نرى بالتفصيل فيما يلى ـ بنشأة اللغة والمصنوع والفصيح ، والحوشى والغريب ، والمستعمل والمهمل ، وتوافق اللغات وتداخلها ، والمولد والمعرب والاشتقاق والترادف ، والاشتراك والتضاد ، والإبدال والقلب والنحت ، وهى الأنواع الراجعة إلى اللغة من حيث المعنى ، ثم استكملها بأنواع أخرى تتصل باللغة بطرق ما .

ويخلص بول كراوس بعد إمعانه النظر فى تلك الكتب إلى أن فقه اللغة يستعمل اصطلاحاً ، فى البحث عن أصل اللغة ، يقول (ص ١٧) : ولعل تسميته « فقه اللغة » ليس إلا كناية مؤقتة عما يسمى تاريخ اللغة العربية ، لأن ما يقصد إليه قبل كل شىء ، إنما هو الكشف عن نشأة اللغة العربية وتطورها ، والعوامل التى أدت إلى نهوضها وارتقائها .

وفى إطار عدم الفصل بين مفهومى علم اللغة وفقه اللغة ذهب الأستاذ محمد المبارك فى كتابه فقه اللغة صـ ١٣ وما بعدها ، إلى أنه قد ظهرت لدى هذين المؤلفين (يقصد ابن فارس فى كتابه الصاحبى ، وابن جنى فى كتابه الخصائص) فكرة واضحة عن علم اللغة بالمعنى المعروف فى عصورنا الحديث على أنه علم القوانين العامة الناظمة لجزئيات اللغة بمعنى أعم وأشمل من علم النحو .

هذا العلم ـ لدى ابن جنى ـ بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه ، وهو هنا ـ أعنى الأستاذ محمد المبارك ـ يستند على مفهومه الخاص للمصطلحين ، إذ إنه قد ذهب (ص ٥ وما بعدها) إلى أن علم اللغة وفقه اللغة بمعنى واحد ؛ وذلك لأن معرفة اللغة معرفة عميقة وتفهمها وتذوقها لا يكون بمعرفة جزئياتها ومفرداتها ولا بقواعدها المحدودة ، وإنما بالغوص إلى أعماقها ومعرفة قوانينها وسنن تطورها . وهكذا فكلام القدماء يدور فى ذلك البحث عن الأسرار والخصائص والطرائق والسنن والقواعد والقوانين ـ تلك هى المعرفة الكلية ، وتضاف إليها المعرفة الجزئية ؛ وهى معرفة ألفاظها ومعانيها وصرفها ونحوها . . . . إلخ .

وليس علم اللغة لديه أيضاً سوى هذه الدراسة الشاملة للغة بوجه عام لاستخراج قوانينها الخاصة بها ومعرفة تطورها سواء أكان ذلك فى أصواتها وألفاظها أو مفرداتها ومعانيها أو تراكيبها وأساليبها ، فعلم اللغة ـ بإيجاز ـ علم شامل يدرس عناصر اللغة فى حالتى الثبات والتطور .

ويبدو الأثر والنتيجة فيما ذهب إليه د . رمضان عبد التواب فى (فصول فى فقه العربية) ، حين قال (ص ٩) : وتطلق كلمة « فقه اللغة » عندنا الآن على العلم الذى يحاول الكشف عن أسرار اللغة ، والوقوف على القوانين التى تسير عليها فى حياتها ، ومعرفة سر تطورها ودراسة ظواهرها المختلفة ، دراسة تاريخية من جانب ، ووصفية من جانب آخر .

ولم يبعد د . صبحى الصالح فى (دراسات فى فقه اللغة) كثيراً عن الأفكار الرئيسة التى تناولها الأستاذ محمد المبارك ، فقد رأى أنه من العسير تحديد الفروق الدقيقة بين علم اللغة وفقه اللغة ، لأن جل مباحثهما متداخل لدى طائفة من العلماء فى الشرق والغرب ، قديما وحديثاً ، وقد سمح هذا التداخل أحياناً بإطلاق كل من التسميتين على الأخرى . . . (ص ١٩) .

والحق أن ترجمة مصطلح (Phiolologie) بفقه اللغة ليست ترجمة دقيقة ، وقد استشعر المستشرقين فروقاً دقيقة بين المصطلحين ، إذ إن استعمال القدماء لاصطلاح فقه اللغة ليس محدداً بدقة ، كما أن مصطلح " Philologie " استعمل للإشارة إلى دلالات مختلفة ، فقد حدد مجاله بتحقيق المخطوطات وإعدادها للنشر العلمى وفك

رموز الكتابات القديمة وكل ما يتعلق بتقديم النصوص من النقوش القديمة على نحو يمكن من القيام بأبحاث متخصصة فيها ، أو دراسة النصوص والوثائق القديمة لتفسيرها وبيان محتواها اللغوى والأدبى والحضارى ، واستخدم كذلك بمعنى علم اللغة المتعارف عليه ، أو بمعنى : دراسة الألفاظ العربية أو بمعنى الدراسة المقارنة للألفاظ العربية فى ضوء اللغات السامية أو بمعنى بحث الأصوات فى الفصحى أو بمعنى بحث اللهجات القديمة والحديثة (أسس علم اللغة العربية ص ٣١ ، ٤٧) .

وهكذا فإنهما لا يتطابقان ، وإنما بينهما تداخل فى مواضع وافتراق فى مواضع أخرى ، ويفهم ذلك من كلام بول كراوس ، حين قال (ص ١٧ ، ١٦) : إن مصطلح " Philologie " يقصره علماء الغرب المستشرقون على المباحث التاريخية التى تبين أصل اللغة ونشأتها وتطورها والعوامل التى أدت إلى ارتقائها ونهوضها ، وهو عندهم علم نظرى خالص . وعلى ذلك لا يعدون كتاب الثعالبى فى فقه اللغة بالمعنى الحديث ، وكذلك أكثر مادة الصاحبى لابن فارس ، وجميع مادة سر العربية للثعالبى ، أما كتاب الخصائص لابن جنى فهو مجموعة مختلفة من مباحث نظرية تدخل فى ميدان فقه اللغة ، ومن مباحث أخرى صرفية ونحوية ولغوية وعروضية سيقت لمجرد التمثيل .

أما رأى سنيور جويدى فيميل إلى أصل المصطلح ، وإن أشار ضمنيا إلى تطور مدلوله ، حيث يذهب إلى أن الكلمة " Philologie " تصعب ترجمتها بالعربية ، وأن لها فى اللغات الغربية معنى خاصاً ، لا يتفق عليه أصحاب العلم والأدب ، فمنهم من يرى أن هذا العلم مجرد درس قواعد الصرف والنحو ونقد نصوص الآثار الأدبية ، ومنهم من يرى أنه ليس درس اللغة فقط ، ولكنه بحث عن الحياة العقلية من جميع وجوهها .

وعلى الرغم من إلحاح المستشرقين على صعوبة المقابلة الدقيقة بين المصطلح اليونانى والمصطلح العربى ، فإنه قد غلب على علماء اللغة المحدثين المقابلة بينهما اصطلاحاً على سبيل الاتساع . ويعد ذلك أمراً مقبولاً حتى نعثر على مقابل جديد ، وإن لزم عند استعماله إضافة كلمة إيضاح إذا كان المؤلف يقصد منه دلالة خاصة . وتجدر الإشارة هنا إلى الأصل الذى يكون هذا المصطلح يقول د . صبحى الصالح (ص ٢٠ ، ٢١) : كلمة " Phiologie " هى كلمة مركبة من لفظين إغريقيين ، أحدهما (Philos) بمعنى الصديق ، والثانى (Logos) بمعنى الخطبة أو الكلام ، فكأن واضع التسمية لاحظ أن

فقه اللغة يقوم على حب الكلام للتعمق فى دراسته من حيث قواعده وأصوله وتاريخه .

وعلى هذا النحو كان العلماء فى عصر إحياء العلوم يفهمون « فقه اللغة » ـ كما يقول د . صبحى الصالح ـ بل كان هذا الاسم إذا أطلقوه لا ينصرف إلا إلى دراسة اللغتين الإغريقية واللاتينية من حيث قواعدهما وتاريخ أدبهما ونقد نصوصهما ، وأصبحنا اليوم نعد هذه الدراسة متحفية ، ونسميها « فقه اللغة الإتباعى «Philologie" classique" . ويعود لينبه إلى الفرق بين مفهوم المصطلحين ، فيقول : وربما لا يكون مفهوم علمائنا القدامى لـ « فقه اللغة » شديد الاختلاف عما أصبحنا نسميه « فقه اللغة الاتباعى » إلا فى مواطن قليلة ؛ فسنرى أن كثيراً من مباحث القوم فى اللغة كان يتناول العربية الفصحى من حيث قواعدها وتاريخ أدبها ونقد نصوصها ، فقابلت الفصحى عندهم الإغريقية واللاتينية عند الفرنجة .

ومن المهم هنا أن نشير إلى رأيه فى منهج فقه اللغة عند العرب ، فيذهب إلى أنه بدأ وصفياً استقرائياً ، تقرر فيه الوقائع فى ضوء النصوص ، ثم وقع انحراف عن ذلك إلى المعيارية من خلال الالتزام بقواعد أو قوانين أو معايير متشددة ، ويخلص إلى تعريف لفقه اللغة ، وهو أن فقه اللغة منهج للبحث استقرائى وصفى يعرف به موطن اللغة الأولى وفصيلتها وعلاقاتها باللغات المجاورة أو البعيدة الشقيقة أو الأجنبية وخصائص أصواتها وأبنية مفرداتها وتراكيبها وعناصر هجائها ، وتطور دلالتها ، ومدى نمائها قراءة وكتابة (ص ٢١ ، ٢٢) .

وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أنه على الرغم من غموض مصطلح "Philologie" ، فقد اختاره أستاذنا بروفيسور ف . فيشر عنوان للمؤلف الضخم الذى اشترك معه فيه عدد كبير من المستشرقين المعاصرين ، وهو الأساس فى فقه اللغة العربية "Grundriss der arabischen Philologie" ، ويبدو أن المصطلح استخدم لديهم بمعنى عام يشمل كل دراسة يكون محورها النصوص أو تقوم على نصوص مكتوبة . ومن ثم عالج الكتاب موضوعات مختلفة مثل تاريخ اللغة العربية ، والعربية القديمة والعربية الفصحى ، والعربية المعاصرة ولهجاتها ، والثروة اللفظية العربية ، والخط العربى وعلم النقوش وعلم العملات وعلم البرديات وعلم المخطوطات .

وربما يكون مفيداً أن نختم هذه المقدمة بإيضاح الفروق الأساسية ـ باختصار ـ بين النحو وما يفهم الآن من اصطلاح « فقه اللغة » ، تلك الفروق التى حرص بول كراوس على إبرازها وصولاً إلى تحديد دقيق لكل منهما . فيذهب (ص ١٩ ، ٢٠) إلى أن

النحو علم تطبيقي يعلمنا الصحيح ، أما فقه اللغة فهو علم نظرى بحت ، لا يبحث فى اللغة من حيث الصحة أو عدمها ، بل يشرح أطوار الحياة اللغوية ، إذن فميدان فقه اللغة أوسع من ميدان البحث النحوى . كما أن فقه اللغة يجتهد فى فى تدوين قواعد وقوانين اللغة ، وهى قوانين نظرية أشمل وأعم ، كما أنه يجتهد فى تدوين ما القاعدة وإلى أى حد يمكن تطبيقها ويفسر الأسباب التى دعت اللغة إلى اختيار صيغة من الصيغ أو بنية أو تركيب دون غيره ، وما العوامل التى تدعو اللغة إلى اتباع ما نسميه قواعد ؟ وكذلك فقه اللغة يقابل ويقارن لغة بلغة ، لا من حيث قرابة اللغات بعضها من بعض فحسب ، بل من حيث إنه يعلمنا أن قواعد اللغة التى نبحث عنها ، يوجد مثلها فى لغات أخرى ، وأخيراً فقه اللغة يرى أن اللغة فى تغير دائم .

وهكذا يتبين أن مصطلح « فقه اللغة » فى حقيقة الأمر يرتبط بمنهج علماء اللغة القدامى (أو فقهاء اللغة على الأصح) الذين استخدموا هذا المصطلح للإشارة إلى الكيفية المتميزة التى يجب أن تعالج قضايا اللغة العربية فى إطارها ؛ أعنى أنه لم يعد الاشتغال باللغة يقتصر على رصد كم ضخم من المادة اللغوية فى صورها المختلفة ، ورواياتها ، وكان عليهم أن يتجاوزوا تلك المرحلة الأولية والحتمية فى الوقت ذاته إلى مرحلة يعتمد فيها على إعمال العقل فيما وصل إليهم من مادة غزيرة ، والتوقف عند الظواهر والخصائص لدرسها وتحليلها ، وبخاصة بعد أن توفرت لهم وسائل التحليل ، فجمعوا بين الشوارد والمتفرقات وصور الانتظام والاطراد ، ليصلوا من خلال درس عميق ، إلى أحكام كلية يمكن أن تنتظم تحتها تلك الجزئيات ، وقد بلغ البحث اللغوى فى إطار ما سمى بمنهج « فقه اللغة » ذروته فى كتاب الخصائص لابن جنى كما سنرى فيما يلى .

الصاحبى فى فقه اللغة وسنَن العرب فى كلامها
لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)

لعل ابن فارس اللغوى ، السنى المتشدد ، أول من استخدم مصطلح « فقه اللغة » إشارة إلى خليط من الموضوعات ، بعضها نظرى ، وبعضها الآخر تطبيقى ، وقد كان هذا الكتاب ثمرة علاقة وطيدة ربطت بين أبى حسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازى والصاحب بن عباد ، كما يقول فى مقدمة كتابه : وإنما عنونته بهذا الاسم ، لأنى لما ألفته أودعته خزانة الصاحب الجليل كافى الكفاة . . . تجملاً بذلك وتحسناً ، إذ كان ما يقبله كافى الكفاة من علم وأدب مرضيا مقبولاً ، وما يرذله أو ينفيه منفياً مرذولا ، لأن أحسن ما فى كتابنا هذا مأخوذ عنه ومفاد منه (ص ١) .

فالصاحب بن عباد هذا كان من أهم تلاميذه إلى جانب بديع الزمان الهمدانى وأبى طالب مجد الدولة بن فخر الدولة ، وقد عرف عنه الجدل فى اللغة ، وكان يحث الفقهاء دائماً على معرفة اللغة ، ويلقى عليهم مسائل ، ذكرها فى كتابه (كتاب فتيا فقيه العرب) ، مستهدفاً من إحراجهم أن يحفظوا اللغة ، فهى أساس التفقه فى لغة القرآن . وربما قصد بمصطلح فقه اللغة التفقه بمعنى التبحر والتعمق والبحث فى أصول علم العرب وفروعه ، وبسنن العرب فى كلامها فهم طرائق العرب فى استعمالاتهم والغوص فيها للكشف عن أسرار العربية وخصائصها والوقوف على مجاريها ومصارفها والوصول إلى معرفة عميقة بدقائقها ولطائفها ، والتنبيه على ما تفردت به العربية ، ألفاظها وأبنيتها وتراكيبها واستعمالاتها ودلالاتها جميعاً ، وهو يفرق فى مقدمته بين مفهوم الأصل ومفهوم الفرع ، فيقول (ص ١) : إن لعلم العرب أصلاً وفروعاً . أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات ، كقولنا : رجل وفرس ، وطويل وقصير ، وهذا هو الذى يبدأ به عند التعليم . وأما الأصل فالقول على موضوع اللغة وأوليتها ومنشئها ، ثم على رسوم العرب فى مخاطباتهم ومالهم من الافتنان تحقيقاً ومجازاً .

ويرى أن من جمع الأمرين معاً فقد وصل إلى الرتبة العلية ، لأن بها يُعْلَم خطاب القرآن والسنة ، وعليها يُعول أهل النظر والفتيا . والمكتفى بالفرع لا يقف على معرفة كثير من استعمالات القرآن والسنة وطرق العرب فى كلامهم ، يقول (ص ٤) : ولو أنه لم يعلم توسع العرب فى مخاطباتهم لعَيَّ بكثير من علم محكم الكتاب والسنة .

وهكذا كان هدفه معالجة القضايا التى تندرج تحت معرفة أصول علم العرب فى المقام الأول ، أما معرفة الفروع فتتناثر ظواهرها وصورها داخل مسائل الأصول . وتختلف فى ذلك كله ، أى فى المفهوم والهدف والمادة عما ورد فى كتاب الثعالبى إلا ما ورد فى القسم الثانى منه ، فبينهما تشابه كبير .

ومجمل ما ورد فى مقدمة الطبعة الثانية لكتاب الثعالبى من تحديد لمادة كتاب الصاحبى ، فقد ورد (ص ١٥) أن كتاب الصاحبى يشمل مباحث مختلفة ، بعضها نظرى ، مثل باب القول على لغة العرب : أتوقيف أم اصطلاح ؟ ومثل القول فى إعجاز القرآن ، وبعضها تاريخى مثل باب القول على الخط العربى ، وأول من كتب به ، ومثل علم العربية وعلم العروض قبل أبى الأسود والخليل بن أحمد ، وبعضها فى الخصائص العامة للغة ، مثل القول فى أن لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها ، وبعضها فى اللهجات ، وبعضها فى النحو على مذهب الكوفيين ، وبعضها فى التصريف ، وبعضها فى البلاغة ، مثل معانى الكلام وأقسامه ، والمعانى التى تحملها لفظ الخبر ، والفرق بين الاستفهام والاستخبار والحقيقة والمجاز ، وبعضها فى أصول اللغة أو النحو مثل القبائل التى نزل القرآن بلغاتها ، والقول فى مأخذ اللغة ، وهل للغة العرب قياس ، وهل يشتق بعض الكلام من بعض . . . الخ .

بيد أنه لم تكن الموضوعات التى طرقها هنا من ابتكاره ، ولكنها كلها موضوعات بحثها علماء متقدمون فى فروع مختلفة ، وبخاصة المتكلمون وعلماء اللغة والنحو والتصريف وإعجاز القرآن وبعض الفلاسفة والفقهاء والمحدثين فى القرنين الثانى والثالث الهجريين ، حتى إذا ما طلع القرن الرابع على الناس ، كانت هذه الأفكار والآراء والمحاورات والمناقشات والمحاولات قد بلغت درجة كبيرة من النضج والاتساع والكثرة بحيث تمكن المتأخرين من المراجعة والتحقيق والتعميق وتقليب النظر واستخراج دقائق الإشارات والكشف عن خفايا الأسرار فى مادة ثرية فى علوم مختلفة يصب بعضها فى بعضها الآخر ، ولا يمكن للمرء أن يعزل البحث فى فرع ما عن البحث

فى الفروع الأخرى ، غير أنه ينبغى أن يلاحظ أن موقف العلماء المتأخرين منها قد انقسم اتجاهين : اتجاه يغلب عليه درس المادة درساً دقيقاً للانتهاء إلى آراء مبتكرة ومباحث جديدة متخلصاً من أسر السابقين وسلطانهم ، وهو الاتجاه الذى يتجلى فى أعمال أبى على الفارسى وعبد القاهر الجرجانى وابن جنى وأقرانهم ، واتجاه آخر غلب عليه نقل آراء القدماء ، ومتابعتهم فيما ذهبوا إليه ، واختصار أعمالهم وتلخيص جهودهم أو شرحها أو تجميعها ، فداروا فى فلكهم ولم يتخلصوا من أسرهم ولم يقدموا جديداً إلا فى مواضع قليلة ، ولم يضيفوا إلى ما نقلوه عنهم إلا فى حدود ضيقة ومن هؤلاء ابن فارس ، وهو لا ينكر ذلك ولا يدعى فضلاً ليس أهلاً له ، يقول فى نهجه الذى اتبعه لتأليف الصاحبى فى المقدمة (ص ٥) : والذى جمعناه فى مؤلفنا هذا مفرق فى أصناف العلماء المتقدمين . . . وإنما لنا فيه اختصار مبسوط أو بسط مختصر أو شرح مشكل أو جمع متفرق .

فهذه إذن هى الوسائل الأربعة التى انتهجها فى معالجة مادة كتابة التى جمعها من مؤلفات شتى . وقد تابع الآراء المتشددة فى قضايا عدة ، مثل القول بأن لغة العرب توقيف (وانسحب ذلك بطبيعة الحال على الخط والنحو والعروض . . . . الخ) وتفضيل لغة العرب على غيرها ، وسعة العربية ، والقول بأن القرآن الكريم يخلو من الكلمات الأعجمية الأصل ، موافقاً مذهب أبى عبيدة ، وانتهاء الخلاف فى اللغات ، وغيرها من الأقوال التى تكشف فى وضوح منهجه فى معالجة القضايا اللغوية ، ونقدم مثالاً جلياً على ذلك فى مسألة : هل يوجد فى القرآن الكريم كلمات أعجمية ؟ ، يقول (ص ٤٢) وما بعدها : فأما قولنا : إنه ليس فى كتاب الله تبارك وتعالى شىء بغير لغة العرب ، فقوله تعالى : ﴿ **إنا جعلناه قرآناً عربياً** ﴾ . . . ويستمر فى تقديم الشواهد على ما ذهب إليه ، ثم يقول : وادعى ناس أن فى القرآن ما ليس من لغة العرب ، حتى ذكروا لغة الروم والقبط والنبط . واستند إلى رأى أبى عبيدة (معمر بن المثنى) الذى أورده فى مجاز القرآن (ص ١٧) حيث قال : إنما أنزل القرآن بلسان عربى مبين ، فمن زعم أنه فيه غير العربية فقد أعظم القول . ومن زعم أن كذا بالنبطية فقد أكبر القول . قال : وقد يوافق اللفظ اللفظ ويقاربه ومعناهما واحد ، وأحدهما بالعربية ، والآخر بالفارسية ، أو غيرها . . . وضرب أمثلة عدة من الألفاظ المعنية ، وانتهى إلى أن كل ذلك من لغات العرب وإن وافقه فى لفظه ومعناه شىء من غير لغاتهم . وينتهى ابن

فارس من هذه المسألة إلى النتيجة ذاتها ، فيقول : وهذا كما قاله أبو عبيدة . وقول سائر أهل اللغة : إنه دخل فى كلام العرب ما ليس من لغاتهم ـ فعلى هذا التأويل الذى تأوله أبو عبيدة .

وعلى الرغم من إيراده محاولة أبى عبيد القاسم بن سلام للتوفيق بين مذهب الفقهاء الذين جوزوا ورود كلمات أعجمية فى القرآن ، ومذهب أهل العربية الذين رفضوا ذلك ، فقد انتهى إلى رأى معقول : والصواب من ذلك عندى ـ والله أعلم ـ مذهب فيه تصديق القولين جميعاً . وذلك أن هذه الحروف أصولها عجمية ـ كما قال الفقهاء إلا أنها سقطت إلى العرب فأعربتها بألسنتها ، وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربية . ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب . فمن قال : إنها عربية فهو صادق . ومن قال : إنها عجمية فهو صادق، وإلى ذلك ذهب ابن عطية فى تفسيره وارتضى مذهباً معتدلاً .

ولم يكن موقفه من طرقه تنمية اللغة والاتساع فى القياس وإضافة مفردات لم ترد فى لغة العرب القدامى ، مخالفاً لموقفه السابق ، بل إنه قد غالى وآثر الجمود فى اللغة ، ورفض أن يضاف إليها شىء لم يقله القدماء ، يقول فى باب القول على لغة العرب : هل لها قياس وهل يشتق بعض الكلام من بعض (ص ٥٧) : أجمع أهل اللغة ـ إلا من شذ عنهم ـ أن للغة العرب قياساً ، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض . . . وقدم صوراً للاشتقاق وانتهى إلى قوله : وهذا أيضاً مبنى على ما تقدم من قولنا فى التوقيف . فإن الذى وقّفنا على أن الاجتنان الستر ، هو الذى وقّفنا على أن الجن مشتق منه . وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ؛ لأن ذلك فساد للغة وبطلان حقائقها ، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن » . وهكذا فالرجل له موقف متشدد لا يحيد عنه أبداً فى معالجة أى مسألة فى اللغة .

والحق أن المسائل المتعلقة بلغة العرب ، أصلها وخصائصها ولهجاتها والاحتجاج بها وضرورة معرفتها إلى غير ذلك من المسائل النظرية ، تقل كثيراً عن المسائل النحوية والصرفية والبلاغية والأدبية الأخرى ، فهى تمثل أقل من نصف المادة التى أوردها حول النحو والصرف ؛ فقد بدأ باباً القول فى حقيقة الكلام ثم أقسامه وفصّل فى الأسماء وأفاض فى الحروف على غرار ما تفعل كتب الحروف ، ثم انتقل إلى قضايا البلاغة ،

فبدأ بباب معانى الكلام ثم تناول كثيراً من القضايا التى تبين طرائق العرب فى كلامهم ، وخصائص استعمالاتهم فى مسائل مثل القلب والإبدال والاستعارة والحذف والاختصار والزيادة والتكرار والعموم والخصوص وطرق استخدام العدد والأفعال والمشتقات وغير ذلك من الأبواب التى وردت فى كتب إعجاز القرآن والنحو والبلاغة وغيرها . وهو فى معالجته يسير على نهجهم فى التعريف والشرح والتمثيل والاستشهاد وينقل عن العلماء مكتفياً بذكر أسمائهم فى الأغلب ، ولا يخالف آراءهم إلا فى مواضع قليلة كما فعل مع ابن قتيبة . وطريقته فى الاستشهاد واحدة ، إذ يحدد سنة العرب فى استعمال معين أو ظاهرة بعينها ، ثم يقدم بيتاً من الشعر أو آية قرآنية أو العكس بالعكس أو يكتفى بآيات قرآنية أو يكتفى بأبيات الشعر ، ومثّل أيضاً بالأحاديث والأمثال ، وإن تقدم الاستشهاد بالقرآن والشعر على غيره .

ونختتم ذلك التحليل بموقفه من الضرورة فى باب الشعر وهو الباب الأخير فى كتابه ، إذ إنه يتفق وموقفه العام من قضايا اللغة التى سبق أن أشرنا إليها ، فقد أورده لأمور ثلاثة : الأول نفى الشبه بين الشعر والقرآن ، والثانى الإشارة إلى قيمته فى تفسير المشكل من غريب القرآن والحديث وأحاديث الصحابة والتابعين ، والثالث تفصيل طرق الشعراء العرب وما لا يجوز لهم ، وهو ما نريد أن ننبه إليه ، يقول (ص ٤٦٨) : فأما لحنٌ فى إعراب أو إزالةُ الكلمة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك . ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتى فى شعره بما لا يجوز ، ويقدم أمثلة على خطأ من خرج منهم على الإعراب أو استعمل كلمة ما فى غير ما استعمل العرب استعمالاً صحيحاً ، ثم ينتهى منها إلى أن ذلك كله غلط أو خطأ . وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّون الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود .

ونشير أخيراً إلى غزارة مؤلفات ابن فارس ؛ فله كتب كثيرة فى اللغة ، طبع منها عدد كبير ، غير أنه إلى جانب ذلك قد اشتهر بالتأليف المعجمى ، إذ إنه قد ألف متخير الألفاظ والمجمل فى اللغة ، ومعجم مقاييس اللغة . وكلها تؤكد غزارة ما قدم من مادة لغوية فى أسلوب مختصر ، وإلحاحه على فكرتى الأصول والنحت اللتين كان لهما تأثير واضح على حركة تأليف المعاجم العربية .

وفيما يلى نماذج من كتب (الصاحبى) لابن فارس

من كتاب الصاحبي لابن فارس

باب القول على لغة العرب

أتوقيف ، أم اصطلاح ؟

أقول [١] : إنّ لغة العرب توقيف .

ودليل ذلك قوله جلّ ثناؤه : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [٢] : فكان ابن عباس يقول [٣] : علمه الأسماء كلّها وهي هذه [الأسماء] [٤] التي يتعارفُها الناس ، من دابة وأرض وسهل وجبل وحمار ، وأشباه ذلك من الأمم وغيرها .

وروى خُصَيْف [٥] عن مُجاهد قال : علمه اسم كل شيء .

وقال غيرهما : إنما علّمه أسماء الملائكة [٦] .

وقال آخرون : علمه أسماء ذرّيته أجمعين [٧] .

والذي نذهب إليه في ذلك ما ذكرناه [٨] عن ابن عباس .

فإن قال قائل : لو كان [٩] ذلك كما تذهب إليه لقال : « ثم عرضهن أعرضها » فلما قال : « عرضهم » عُلِم أن ذلك لأعيان بني آدم أو [١٠] الملائكة ، لأن موضوع الكناية

---

(١) نقل السيوطي هذا الباب في المزهر ١ / ٨ ـ ١٠ وانظر مقدمة الزبيدي لتاج العروس ١ / ٥ .
(٢) سورة البقرة ٣١ .
(٣) قوله في تفسير الطبري ١ / ٤٩ والدر المنثور ١ / ٤٩ .
(٤) الزيادة من م ، س .
(٥) ط « حصيف » وهو تحريف ، وكانت وفاة خصيف في سنة ١٣٧ كما في التاريخ الصغير للبخاري ١٥٩ والكبير ٢ / ١ / ٢٠٨ وتهذيب التهذيب ٣ / ١٤٣ .
(٦) ومنهم الربيع بن أنس ، كما في تفسير الطبري ١ / ٤٨٥ .
(٧) ومنهم ابن زيد ، كما في الصفحة السابقة من الطبري والدر المنثور ١ / ٤٩ .
(٨) س « ما رويناه » .
(٩) س « كان كما » .
(١٠) س « والملائكة » .

فى كلام العرب [أن] (١) يُقال لما يَعقل : « عرضهم » ولما لا يعقل : « عرضها أو عرضهن » .

قيل (٢) له : إنما قال (٣) ذلك ـ والله أعلم ـ لأنه جَمع ما يَعقل وما لا يعقل فغلّب ما يعقل ، وهي سنة من سنن العرب ، أعني باب التغليب . وذلك (٤) كقوله جل ثناؤه ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَاءٍ فَمِنْهُم مَن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٥) فقال « منهم » تغليباً لمن يمشي على رجلين وهم بنو آدم .

فإن قال : أفتقولون فى قولنا : سيف وحُسام وعَضب ، إلى غير ذلك من أوصافه : إنه توقيف حتّى لا يكون شيء منه مُصْطلحاً عليه ؟

قيل له : كذلك نقول .

والدليل على صحّة ما نذهب إليه إجماعُ العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه . ثم احتجاجهم بأشعارهم . ولو كانت اللغةُ مُواضَعَة واصطلاحاً لم يكن أولئك فى الاحتجاج بهم أولى منا فى الاحتجاج [بنا (٦)] لـو اصطلحنا على لغة اليوم ، ولا فرق .

* * *

ولعل ظاناً يظن أن اللغة التى دللنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وفى زمان واحد .

وليس الأمر كذا (٧) ، بل وقّف الله جلّ وعزّ آدمَ عليه السلام على ما شاء أن يعلّمه إياه مما احتاج إلى علمه فى زمانه ، وانتشر (٨) من ذلك ما شاء الله .

---

(١) الزيادة من م ، س .
(٢) راجع رأى الطبرى ١/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦ .
(٣) س « قال ـ والله أعلم ـ عرضهم » .
(٤) س « وكذلك » .
(٥) سورة النور ٤٥ .
(٦) الزيادة من م ، س
(٧) س « كذلك » .
(٨) س « فانتشر » .

ثم علّم بعد آدم [1] عليه السلام ـ من عرّب الأنبياء صلوات الله عليهم ـ نبياً نبياً ، ما شاء أن يعلّمه ، حتى انتهى الأمر إلى نبيا محمد ، صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، فآتاه الله جلّ وعزّ من ذلك مالم يؤته أحداً قبله ، تماماً على ما أحْسَنَه من اللغة المتقدمة .

ثم قرّ الأمر قرارَهُ ، فلا نعلم لغة من بَعْده حَدَثَتْ .

فإنْ تَعَمّلَ اليوم لذلك متعمِّلٌ ، وَجدَ من نُقَّاد العلم من ينفيه ويردُّه .

ولقد بلغنا عن أبي الأسود أن امرأ كلمه ببعض ما أنكره أبو الأسود ، فسأله أبو الأسود عنه فقال : هذه لغة لم تَبْلُغْكَ . فقال له : يا ابن أخي [إنه] [2] لا خير لك فيما لم يبلغني . فعرّفه بلُطف أنّ الذي تكلم به مُخْتَلَق .

وخَلّةٌ أخرى أنه لم يبلغنا أن قوماً من العرب في زمان يُقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه ، فكنا نَستدل بذلك على اصطلاح [قد] [3] كان قبلهم .

وقد كان في الصحابة رضي الله تعالى عنهم ـ وهم البُلغاء والفُصحاء ـ من النظر في العلوم الشريفة مالا خفاء به . وما علمناهم اصطلحوا على اختراع لغة أو إحْدَاث لفظة لم تتقدمهم .

ومعلوم أن حوادث العالَم لا تنقضي إلا بانقضائه [4] ولا تزول إلا بزواله وفي [كل [5]] ذلك دليل على صحة ماذهبنا إليه من هذا الباب .

---

(١) س « بعد ذلك آدم » وهو تحريف .
(٢) الزيادة فيهما من م ، س .
(٣) س « بانقضائه وفي ذلك » .
(٤) الزيادة من م ، س .

الخصائص
لابن جنى (ت ٣٩٣ هـ)

لا ريب فى أن البحث اللغوى قد حقق تقدماً غير مسبوق وانعطافاً شديداً نحو الدراية والتعمق وليس إلى الرواية والنقل ، وذلك على يد اللغوى الفذ ، أبى الفتح عثمان بن جنى ، الذى تعد الموضوعات التى طرقها ، والنهج الذى سنه فى معالجتها ، إضافة لا يمكن أن تقارن – حقيقة – إلا بما أحدثه علماء اللغة فى العصر الحديث . فقد عدل عن الاعتماد على النقل المحض ؛ وهو الأسلوب الغالب على أغلب فقهاء اللغة فى عصره، وفى عصور السابقين عليه إلى أسلوب جد مختلف عن أسلوبهم ، أسلوب يعتمد أساساً على إعمال العقل ، واستقصاء النظر ، والتعويل على الأدلة والحجج المنطقية فى الجدل ، لا يقتنع إلا بما يثبت بالدليل وتؤيده الحجة . ولذا كان قوى الحجاج وموفقاً فى الإقناع إلى حد بعيد لا يخشى أن يخالف من سبقه ، على الرغم من اعتنائه بآرائهم وأفكارهم والنقل عنهم والحرص على تأكيد احترامه لهم ، إذا اهتدى إلى رأى لم يقولوا به ، فيقدم له الأدلة الكافية ، ويستطرد فى معالجة كافة جوانب الموضوع ، فيشتق من الفكرة فكرة أخرى ، ومن الجزئية جزئية أخرى ، ومن المعنى معنى آخر . . . الخ ، حتى يفرغ من مناقشته وتحليله على نحو يشعر الباحث معه أنه لم يترك أى مجال يمكن من خلاله إعادة طرح تلك المشكلة .

ويبدو أن هذا النهج يتلاءم مع عنايته الشديدة بالتصريف والاشتقاق والتقليبات ، يشهد بذلك شرحه لتصريف المازنى والأبواب التى عالج فيها مسائل تصريفية فى مؤلفاته ، فقد بلغ مكانة كبيرة فى علم التصريف ؛ وهو العلم الأكثر صعوبة وعمقاً وقيمة للعلوم اللغوية الأخرى . وربما يرجع تفوقه فيه إلى تلك الحادثة المشهورة التى وقعت له مع أستاذه أبى على الفارسى ، كما سنبين فيما يلى ، وفاق السابقين فى البحث فى علل العربية وتخريجها وبيان الحكمة فى تصاريفها واستخراج مناسبات الاشتقاق إلى الحد الذى جلب له كثيراً من النقد والتجريح ، ووصف بالإسراف والمبالغة وغير ذلك من أوصاف الذين عارضوا نهجه معارضة كاملة .

ويربط الشيخ النجار، محقق كتاب الخصائص بين هذا النهج ونهج ابن الرومى فى الشعر ، إذ يقول : « وعلى مباحث ابن جنى طابع الاستقصاء والغوص فى التفاصيل، والتعمق فى التحليل، واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيات . وهو فى هذا يشبه ابن الرومى فى الشعر، وكأنما للجنس الرومى الذى ينتمان إليه أثر فى هذا (المقدمة ص ٢٨).

لم يكن ابن جنى من أصل عربى ، إذ تروى كتب الطبقات أن أباه كان روميا من موالى سليمان من فهد بن أحمد الأزدى ، وتروى أيضاً أنه كان يفخر بانتسابه إلى الروم (بل إلى القياصرة) (*) ، مما سوغ لخصومه ومن شغف بظاهر الأمور أن يتهموه بالشعوبية ، وهو منها براء ، ولكنه أراد أن يرد نظرة طبقية مرذولة ، ورأى أن ما بلغه من العلم كفيل بأن يعوضه هذا النقص ؛ فشرف العلم أسمى ، بلا مراء من شرف النسب . وكيف يتهم بذلك ، وهو من نصب نفسه مدافعا عن العرب ولغتهم ، مجتهداً فى التأليف فى علومها ؛ علوم العربية ، مستخرجاً خصائصها ، وكاشفاً أسرارها ودقائقها .

على أية حال فقد سار ابن جنى على نهج سلفه من اللغويين فى الرواية عن الأعراب الفصحاء، الثقاة الذين لم تفسد لغتهم ، ولكنه كان حصيفاً دقيقاً فى النقل ؛ فلم يقبل الرواية على النهج السابق المعروف بشكل مطلق ، بل كان لا يأخذ عن بدوى إلا بعد أن يمتحنه ويتثبت من أمره وصدق نحيزته . فقد كان محقاً فى استيثاقه فيما يرويه وبخاصة بعد شيوع اللحن وفساد اللغة من جهة ، ولجوء بعض هؤلاء الأعراب إلى التحل للارضاء والتكسب . ومن أشهر هؤلاء الأعراب الذين كان يكثر النقل عنهم ، ويتكرر ذكره فى كتبه مراراً ، أبو عبد الله محمد العساف العقيلى التميمى ، وكان يذكره باسم أبى عبدالله الشجرى ، أما شيوخه فأهمهم أبو بكر محمد بن الحسن والمعروف بابن مقْسَم ، وهو من القراء وكان راوية ثعلب (ت ٣٥٤ هـ أو ٣٥٥ هـ) ، وأبو الفرج الأصبهانى ، صاحب الأغانى (ت ٣٥٦ هـ) ، وأبو بكر محمد بن هارون الرويانى (ت ٣٥٨ هـ) ومحمد بن سلمة . أما شيخه أبو على الفارسى ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ هـ) فقد كانت صلته به وثيقة للغاية ، إذ تروى كتب التراجم أن ابن جنى قد صحب أبا على الفارسى أربعين سنة حتى توفى أبو على ، فقد بدأت تلك الصلة إثر حادثة مسجد الموصل ؛ فقد كان ابن جنى يدرس العربية فى ذلك المسجد ، فمر به أبو على ، فوجده يتكلم فى مسألة قلب الواو ألفاً فى نحو قال وقام ، فاعترض

(*) كلمة (جنى) تعريب للكلمة اليونانية (Genniaus)، ولها دلالات مختلفة تدور كلها فى فلك العبقرية والفضل والنُّبل والكرم وغير ذلك .

عليه أبو علي ، فوجده مقصراً ، ونبهه إلى الصواب ، وقال له : تزببت وأنت حصرم! أي أنك قعدت للتدريس دون أن تعد نفسك له إعداداً كافياً ، فلم تنضج بعد ، فما تزال أمامك مرحلة طويلة حتى تتمكن من العلم وتصلح لأداء هذه الوظيفة . ومهما يكن من حديث الرواة من أن أبا علي قد ثأر لنفسه ، إذ تعرض لموقف مشابه حين كان فتى ، وألقيت عليه مسائل في التصريف هرب منها ، فإن هذه الحادثة كانت فاتحة خير على ابن جني ، إذ لزمه في الحل والترحال ، وأخذ عنه وتعلم منه علماً غزيراً ، وتؤكد رواية ابن جني عنه في كتبه ، ودوام ثنائه عليه تلك المكانة العالية التي احتلها أبو علي لدى تلميذه ، وكان ابن جني لا يمل إظهار تعلقه بأستاذه وترجيح علمه وتقبل رأيه . ويقول فيه في الخصائص ١ / ٢٧٧ و ٢٧٨ : ولله هو ، عليه رحمته ! فما كان أقوى قياسه ، وأشهد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ! فكأنه إنما كان مخلوقاً له ، وكيف لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلّة أصحابه وأعيان شيوخه سبعين سنة ، زائحةً علله ، ساقطةً عنه كُلَفه ، وجعله همّه وسَدَمه . . .

وهكذا فقد كانت لهذه العلاقة بينهما مظاهر شتى ، فقد انتفع بعلم أستاذه إلى حد بعيد ، وكتبه تظهر بجلاء أنه كان كثيراً ما يسأله في بعض المسائل ويرجع إلى رأيه فيها ، كما أنه يورد أحياناً رأي أبي علي ولا يرضاه ، ويخالفه إلى غيره ، بل يحكي ابن جني أن كتبه التي صنفها في حياة أستاذه قد عرضها عليه فاستجادها ووقعت عنده موقع القبول ، كما أن أبا علي نفسه كان يسأل ابن جني في مسائل ، وكان يجيب عنها ، ثم وجدها ابن جني بعد ذلك مدونة في كتب أستاذه . والحق أن مقارنة كتب ابن جني وأبي علي تكشف عن أوجه تشابه عدة بين الرجلين في جوانب عدة وإن بالغ ابن جني في التفلسف والتفصيل والاستطراد وغير ذلك من أوجه المخالفة بينهما . وفي ذلك خير كثير ، ألم يكن في وجه منها إكمال واستيفاء ، فمثلاً ألف أبو علي كتابه « الحجة » في توجيه القراءات السبع ، وألف ابن جني « المحتسب » في توجيه الشواذ من القراءات .

أما الصلة الوثيقة الأخرى التي تستوجب الوقوف عندها فتلك التي كانت بينه وبين المتنبي . فربما سمع كل منهما عن الآخر قبل لقائهما ، ولكن كان أن اجتمعا بحلب عند سيف الدولة بن حمدان ، فتبادلا الإعجاب والتقدير ، وفطن كل منهما إلى قدر الآخر وعرف منزلته ، فكان المتنبي يقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس ، وكان إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره أو عن معنى قاله ، أو توجيه إعراب ، حصل فيه إغراب ، يقول سلوا صاحبنا يعني أبا الفتح . وكان ابن جني

يحسن الثناء عليه في كتبه ، ويستشهد بشعره في معان وأغراض متعددة ، ويعنيه وحده حين يقول : قال شاعرنا . وقدم شرحين لديوان المتنبي ، أحدهما سمى الشرح الكبير ، والثاني الشرح الصغير « الفَسْر » . ويبدو أن تفسيره لم يعجب عدداً من النقدة ، ذوى الدراية والخبرة والباع الطويل في الشعر ، فتعقبوا تفسيراته مثل ابن فُورَّجَه ، والشريف المرتضى والزوزني .

ترجح بعض الآراء المتناثرة في الخصائص أنه كان معتزلياً ، كشيخه أبي علي ، يميل إلى التشيع أو أنه كان يصانع الشيعة ، إذ قضى أغلب عمره مجالساً لآل بني بويه ، فقد وثقوا فيه ، بعد مهد له أستاذه أبو علي الفارسي لديهم ، وقد كانت صلة أبي علي بآل بويه وثيقة محكمة لا ينفصم عراها شيء ، إلى أن توفي ، فشغل ابن جني مكان أستاذه ، وكان مذهبه النحوي بصرياً كشيخه أيضاً ؛ فهو يجري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب ، يدافع عنه بكل ما أوتي من قدرة على التأويل وتمكن في الجدل والتعليل . ولكن يبدو أنه لم يكن متشدداً في ذلك كله ، فلم يكن يغالي في أي جانب من تلك الجوانب ، فكان معتدلاً في علاقته بالتشيع ، غير متقيد بآراء المعتزلة في قضايا عدة ، مثل موقفه من قضية : اللغة هل هي اصطلاح أو توقيف ، فقد خالفهم في جزمهم بأنها اصطلاح وتواضع (الخصائص ١/ ٤٢ وما بعدها) ، كما أنه عارض البصريين في مواضع ، ونقل عن الكوفيين وبخاصة ثعلب والكسائي في مواضع أخرى ، وربما وافق ما أطلق عليهم البغداديين في بعض آرائهم في مواضع ثالثة . وعرف عنه أيضاً طول النظر في كتب الفقه وأصوله ، وتكشف بعض مباحث الخصائص عن احتذائه في مباحث النحو منهج الفقه وأصوله إلى حد بعيد . وليس من شك في أن ذلك التكوين العلمي المتشعب الأطراف المحكم الأصول ، العميق في جذوره قد انعكس في لغته ، إذ إن كتبه وبخاصة الخصائص تظهر إلى أي مدى وصل الرجل في الرواية والدراية في اللغة ، وما تمتع به من عقلية منطقية وقدرة غير محدودة على الإقناع بقوة الحجة والاستدلال واستقصاء كافة جوانب القضية المطروحة للدرس ، والاتساع في الاستشهاد وطرح إمكانات تفسيرية متعددة في عبارة فصيحة سلسلة تتنوع وتتصرف لتوائم مناسبات الكلام والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء وإن لزم معها الحذر والروية للوصول إلى قصده وفهم مرامي حججه وأدلته .

عُرِف عنه أيضاً الصدق والأمانة في النقل عن العلماء الآخرين ، فكان ينسب

الأقوال والآراء إلى أصحابها ، ولا يدعى لنفسه ما ليس له . ولكن للأسف الشديد كان موقف الآخرين منه مناقضاً ، فقد أغار مثلاً ابن سيده فى (محكمه) على كثير من فوائده وبحوثه اللغوية . وكذلك فعل ابن سنان الخفاجى (ت ٤٦٦ هـ) فى (سرالفصاحة) ، وابن الأثير (ت ٦٣٣ هـ) فى (المثل السائر) . وكان عف اللسان لا يتتبع سقطات العلماء ، فكان يكتفى بالتصويب إذا عرض أمر غير صحيح فيها أمامه أو يردها فى لطف أو يعرض عن التعليق ، ولا أدل على ذلك من موقفه مما ورد فى كتاب العين وكتاب الجمهرة من أخطاء . رحمه الله فما أشبه سلوكه بسلوك الخليل بن أحمد العبقرى الزاهد . أما مؤلفاته فهى كثيرة ؛ فقد وهب غزارة التأليف (أحصاها ياقوت فى معجم الأدباء فبلغت تسعة وأربعين كتاباً ، وهى فى الحقيقة أكثر من ذلك) ، وقد طبع أهمها ، مثل الخصائص ، وسر صناعة الإعراب ، والمحتسب فى شواذ القراءات ، واللمع فى العربية ، وتفسير ديوان المتنبى ، « الفَسْر » ، والمذكر والمؤنث ، والألفاظ المهموزة والتصريف الملوكى والتمام والعروض والمنصف فى شرح تصريف المازنى وغيرها (انظر مقدمة الخصائص من ص ٦٢ : ٧٠) .

وبعد أن تحدثنا عن تكوينه وثقافته ونهجه ولغته وصلاته العلمية ومواقفه وغير ذلك ننتقل إلى كتاب الخصائص الذى قدمه إلى بهاء الدولة البويهى (حكم من ٣٧٩ : ٤٠٣ هـ) ، فكان تأليفه أو إظهاره أو إخراجه إلى النور إذن بعد وفاة أستاذه أبى على (٣٧٧ هـ) ، كما أن إشارته فى الخصائص تدل على أنه ألفه بعد شرح تصريف المازنى وسر صناعة الإعراب . ويعنى هذا أنه وصل فى قضايا صوتية وصرفية عدة إلى مرحلة كبيرة من النضج كما يتجلى ذلك فى الخصائص .

يبين فى مقدمته مدى الجهد والمشقة والوقت الذى بذل فيه حتى ارتضى إخراجه ، ويصفه ابن جنى بجملة من الأوصاف التى تدل على اعتزازه بمؤلفه ، يقول (المقدمة ص ١) :

واعتقادى فيه أنه من أشرف ما صنف فى علم العرب ، وأذهب فى طريق القياس والنظر . . . وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة : من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق الاتقان والصنعة . . . وآثر أن ينهج أو أن يعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه .

فالكتاب يبحث إذن فى خصائص اللغة العربية ، يتقدمها حديث مفصل عميق فى

قضايا لغوية عامة مثل حديث عن الفصل بين الكلام والقول ، وفيه كثير من سمات نهج ابن جنى ، وهى الشغف بالاشتقاق والقليبات والتصريف وشرح الدلالات وبيان الفروق الدقيقة وتقديم الشواهد المختلفة من التراث ، شعراً ونثراً ، فهو يطرح تعريفات شتى للكلام والقول للتمييز بينهما تمييزاً حاداً واضحاً ، وفى أثناء ذلك الموضوع الأساسى يستطرد فى مشكلات صرفية أو نحوية أو دلالية جزئية ثم يعود إلى الموضوع المحور ثم ينتقل إلى مقولات متصلة بهما وهى (القول على اللغة ، ثم النحو ، ثم الإعراب ثم البناء) ، وهو تناول منطقى منظم ثم يعرج على قضية فلسفية أثيرت منذ فترة مبكرة من تاريخ الفكر الإسلامى وهى القول على أصل اللغة أإلهام هى أم اصطلاح؟ ويطرح الأفكار والآراء التى وردت فيها ويناقش هذه الأفكار ويظهر وجهة نظره ويسهب فى الاستدلال على صواب ما انتهى إليه ، ثم ينتقل إلى قضية تتصل ببناء الأبنية الصرفية والتراكيب النحوية فى العربية وهى قضية الاطراد والشذوذ ، فيعرفها أولاً ثم يبين أقسامها ثم يمثل لكل منهما فى تفصيل ، هكذا يستمر فى كتابه ينتقل من مبحث إلى مبحث مجاور له متصل به ، ويعالج أصول العربية الأساسية (السماع والقياس والاستحسان . . .) ويفصل فى درس العلل ، فقد أراد أن يبحث علل النحو بحثاً دقيقاً ويكشف عن منزلتها من علل المتكليمن وعلل الفقهاء ، ويخرج منه إلى قضايا صرفية ونحوية جزئية متعددة كعادته ، فى استطراد يكاد على نحو ما يخرجنا عن الموضوع الأساسى ، وينتقل من باب إلى باب ومن فن إلى فن فى صورة موسوعية متشعبة .

ويتأكد لنا فى تحليلاته عمق فكره وسلامة منطقه وقوة حججه واستقصاؤه كافة جوانب أو زوايا القضية المطروحة . نعم لقد فتح ابن جنى ـ بحق كما يقول الشيخ النجار محقق الكتاب ـ فى العربية أبواباً لم يحسن فتحها لسواه ، ووضع أصولاً فى الاشتقاق ومناسبة الألفاظ للمعانى ، وإهمال ما أهمل من الألفاظ ، وغير ذلك . وكان بذلك إماماً يحتاج إلى أتباع يمضون فى سبيله ، ويبنون على بحوثه ، وإذاً لنضجت أصوله وبلغت إناها ، ولكنه لم يرزق هؤلاء الأتباع (ص ٣١) ؟ !!

وفيما يلى نموذج تفرد به ابن جنى وأورده

فى كتابه (الخصائص)

من كتاب « الخصائص » لابن جنى

باب فى الاشتقاق الأكبر

هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا ، غير أن أبا على ـ رحمه الله ـ كان يستعين به ، ويُخلد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر . لكنه مع هذا لم يسّمه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ، ويستروح إليه ، ويتعلّل به . وإنما هذا التلقيب لنا نحن . وستراه فتعلم أنه لقب مستحسَن[9] . وذلك أن الاشتقاق عندى على ضربين : كبير وصغير . فالصغير ما فى أيدى الناس وكتبهم ؛ كأن تأخذ[10] أصلاً من الأصول فتتقراه فتجمع[11] بين معانيه ، وإن اختلفت صيغه ومبانيه . وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة فى تصرفه ؛ نحو سَلِم ، ويسلم ، وسالم ، وسلمان ، وسلمى والسلامة ، والسليم : اللديغ ؛ أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة . وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته ، وبقية الأصول غيره ، كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (ز ب ل) على ما فى أيدى الناس من ذلك . فهذا هو الاشتقاق الأصغر . وقد قدم أبو بكر ـ رحمه الله ـ رسالته فيه بما أغنى عن إعادته ؛ لأن أبا بكر لم يألُ فيه نصحاً ، وإحكاماً ، وصنعة وتأنيساً .

وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية[12] ، فتعقد عليه

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ « فهذا » .
(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب « ظريف » .
(٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « نقيها » .
(٤) النشر : المتفرق غير المجتمع .
(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « انتصار » .
(٦) كذا فى أ . وفى ش . ب : « منبهة » .
(٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الصنفين » .
(٨) كذا فى أ . وفى ش . ب : « فذلك » .
(٩) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « مستحق » .
(١٠) كذا فى أ . وفى ب : « يأخذ . . . فيتقراه فيجمع » ، وفى ش كما فى ب غير أن فيه : « فيقرأه » وهو تصحيف .
(١١) يريد من السّراج . وله كتاب الاشتقاق ، ولم يتمه . راجع البغية ٤٤ .
(١٢) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « الثلاثية » .

ـ وعلى تقاليبه [١] الستة معنى واحداً ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك (عنه) [٢] رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه ؛ كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد . وقد كنا قدمنا ذكر طرف من هذا الضرب من الاشتقاق في أول هذا الكتاب عند ذكرنا أصل الكلام والقول وما يجيء من تقليب[٣] تراكيبهما ؛ نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك)، وكذلك (ق و ل) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و) (ل و ق) ، وهذا أعوص [٤] مذهبا ، وأحزن مُضطربا . وذلك[٥] أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة ، وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفة . وقد مضى ذلك في صدر الكتاب .

لكن بقي علينا (أن نحضر هنا) [٦] مما يتصل به أحرفا ، تؤنس بالأول ، وتُشجع[٧] منه المتأمل :

فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهي ـ أين [٨] وقعت ـ للقوة والشدة . منها (جبرت العظم، والفقير) إذا قويتهما وشدَدْت منهما ، والجَبْر والملك لقوته وتقويته لغيره . ومنها (رجل مجرَّب) إذا جرَّبته [٩] الأمورُ ونجذته [١٠] ، فقويت مُنّته ، واشتدت شكيمته . ومنه الجراب لأنه يحفظ ما فيه ، وإذا حُفظ الشيء وروعي اشتد وقوي ، وإذا أغفل وأهمل تساقط وردَى [١١] ومنها (الأبجر والبُجْرة) وهو القويّ السرّة . ومنه قول علي صلوات الله عليه : إلى الله أشكو عُجَري وبُجَري ، تأويله : همومي وأحزاني ، وطريقه أن العُجْرة كل عُقْدة في الجسد ، فإذا كانت في البطن والسرة فهي البُجْرة

---

(١) كذا في أ ، ب ؛ وفي ج : « مقاليه » .
(٢) كذا في ش ، ب ، ج وسقط هذا في أ .
(٣) كذا في أ . وسقط في ش . ب .
(٤) كذا في ش : أ . وفي ب : « أغرص » .
(٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ولذلك » .
(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « حصرهما » .
(٧) كذا في ش . وفي أ : « يشجع » .
(٨) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لين » وهو تحريف .
(٩) كذا في أ . وفي ش ، ب : « حرسته » وهو تصحيف . وجرسته الأمور : جربته وأحكمته .
(١٠) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ب : « نجذته » وكلاهما صحيح . والدال أعلى . يقال نجده الدهر ونجذه : عرفه وعلمه .
(١١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ردى » ، وكلاهما صحيح . تردى هلك ، وردى : أثقله المرض .

(والبَجْرة) [١] . تأويله أن السُّرة غلُظت ونتأت فاشتد مَسُّها وأمرها . وفَسَّرا أيضاً قوله عُجَرى وبُجَرى ، أى ما أبْدى وأخفى من أحوالى . و (منه البُرج لقوته فى نفسه وقوة مايليه [٢] به ، وكذلك البَرجُ نقاء بياض العين وصفاء سوادها ، هو قوة أمرها ، وأنه ليس بلون مستضعَف ، ومنها رجَّبت الرجل [٣] إذا عظَّمته وقوّيت أمره . ومنه رَجَب لتعظيمهم إياه عن القتال فيه ، وإذا كُرمَت النخلة على أهلها فمالت دعَمُوها بالرُّجْبة ، وهو شىء تُسند إليه لتقوى به . والراجبة : أحد فصوص الأصابع ، وهى مقوِّية لها . ومنها الرَّبَاجِىّ وهو الرجُل يفخَر بأكثر مَنْ فعله ، قال :

* وتلقاه رَبَاجيا فخوراً [٤] *

تأويله أنه يعظِّم نفسه ، ويقوِّى أمره .

ومن ذلك تراكيب (ق س و) (ق و س) (و ق س) (و س ق) (س و ق) [٥] وأهمل (س ق و) وجميعُ ذلك إلى القوة والاجتماع . منها (القسوة) وهى شدّة القلب واجتماعه ، ألا ترى إلى قوله :

يا ليت شعْرى ـ والمُنَى لا تنفع ـ   هل أغدُوَنْ يوما وأمرى [٦] مُجْمَعُ

أى قوىّ مجتمع [٧] ، ومنها (القوس) لشدتها واجتماع طَرفَيها . ومنها (الوَقْس) لابتداء الجرب ، وذلك لأنه يجمع الجلْد ويُقْحله [٨] ، ومنها (الوَسْق) للحمل ، وذلك لاجتماعه وشدته ، ومنه استوسق الأمر أى اجتمع (والليل وما وسق) [٩] أى جَمَع ، ومنها (السَّوْق) ، وذلك لأنه استحثاث وجَمْع للمسبوق بعضه إلى بعض ، وعليه قال [١٠] :

---

(١) كذا فى أ ، وسقط هذا فى ش ، ب .
(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « منها البرج المؤيد فى نفسه وقوة من عليه » .
(٣) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب . « الأمر » .
(٤) أورده فى الجمهرة ١/ ٢٠٩ معزوّ .
(٥) كذا فى أ . وفى ش : « فأهمل » وفى ما هو أدنى إلى ما فى ش .
(٦) فى النوادر ١٣٢ . وبعده :

وتحت رحل زفيان ميلع   حرف إذا زجرت تبوّع

(٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « مجمع » .
(٨) كذا فى ب . أى يجعله قحلا أيضاً وفى أ : « يحنيه » أى يذهبه . وفى ج « يخفيه » وفى ش : « يقلحه » وكأنه تحريف من « يقحله » .
(٩) آية ٧ فى سورة الانشقاق .   (١٠) أى العجاج كما فى اللسان فى وسق .

* مستوسقات لو يجدن سائقاً [1] *

فهذا كقولك : مجتمعات لو يجدن جامعاً .

فإن شذّ شيء من شُعَب هذه الأصول عن عَقْده ظاهراً رُدّ بالتأويل إليه ، وعُطف بالملاطفة عليه . بل إذا كان هذا قد [2] يعرض في الأصل الواحد حتى يُحتاج فيه إلى ما قلناه ، كان فيما انتشرت أصوله بالتقديم والتأخير أولى باحتماله ، وأجدر بالتأويل له .

ومن ذلك تقليب (س م ل) (س ل م) (م س ل) (م ل س) (ل م س) (ل س م) والمعنى الجامع لها المشتمل عليها الإصحاب والملاينة . ومنها الثوب (السَّمَل) وهو الخَلَق . وذلك لأنه ليس عليه من الوَبَر والزئبر ما على الجديد . فاليد إذا مرّت عليه للمس لم يستوقفها عنه جدّة [3] النسج ، ولا خُشنة الملمس . والسَّمَل : الماء القليل ؛ كأنّه شيء قد أخلق وضعف عن قوة المضطرب ، وجَمّة المرتكض ، ولذلك قال :

حوضاً كأن ماءه إذا عَسَلْ من آخر الليل رُوَيزِيّ سَمَلْ [4]

وقال آخر :

ورأد أسمال المياه السُّدَّم في أُخْرَيات الغَبَش المُغَمِّم [5]

ومنها السلامة . وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف النفس عليه ولا يعترض عليها به . ومنها (المَسْل و) [6] والمَسَل والمَسِيل كلّه واحد ، وذلك أن الماء لا يجري إلا في مذهب له وإمام منقاد به ، ولو صادف حاجزاً [7] لاعتاقه فلم يجد مُتَسرَّباً معه . ومنها

---

(1) قبله : * إن لنا لإبلا حقائقا *

(2) كذا في ش ، ب . وسقط في أ .

(3) كذا في ش ، ب . وفي أ : « حدّة » .

(4) قبله كما في اللسان في عسل من ثعلب : * قد صبحت والظل غض ما زحل *
كأنه يصف إلا أو قطا وردت الماء ، ويقال عسل الماء إذا حركته الريح فاضطرب وارتفعت حبكه وطرائقه . والرويزى تصغير الرازى : المنسوب إلى الري . ويعنى به ثوب أخضر يشبه الماء به .

(5) الدم « المندفنة الغائرة . والغبش : الظلمة إذ يقبل الصباح . والمغم ذو الغيم أو الذي يضيق الأنفاس من شدة الحر .

(6) كذا في أ ، ج . وسقط هذا في ش ، ب . والمعنى الواحد الذي يأتي له هذه الألفاظ الثلاثة هو مجرى الماء . وصاحب القاموس يجعل المسل في المعنى السيلان . والخطب سهل .

(7) في ش بعد « حاجزاً » : « أو جائزاً » وفي ب : « أو حائزاً » .

الأملس والملساء . وذلك أنه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفّح له . ومنها اللمس . وذلك أنه إن عارض اليدَ شيء حائل بينها وبين الملموس لم يصح هناك لمس ؛ فإنما هو [1] إهواء باليد نحوه ، ووصول منها إليه لا حاجز ولا مانع ، ولا بد مع اللمس من إمرار اليد وتحريكها على الملموس ، ولو كان هناك حائل لا ستوقفت به عنه . ومنه الملامسة (أو لامستم النساء) [2] أى جامعتم ، وذلك أنه لا بدّ هناك من حركات واعتمال ، وهذا واضح . فأما (ل س م) فمهمَل . وعلى أنهم قد قالوا : نَسَمت الريحُ إذا مرّت مراً سهلاً ضعيفاً ، والنون أخت اللام ، وسترى نحو ذلك .

(ومرّ بنا أيضاً ألسَمْتُ الرجل حجتَه إذا لقّنته وألزمته إياها . قال .

لا تُلْمِسَنّ أبا عمران حُجّته ولا تكونَنْ له عونا على عمرا [3]

فهذا من ذلك ، أى سهّلتُها وأوضحتُها [4]) .

واعلم أنا لا ندعى أن هذا مستمر فى جميع اللغة ، كما ندعى للاشتقاق الأصغر أنه فى جميع اللغة . بل إذا كان ذلك (الذى هو [5]) فى القسمة سدس هذا أو خمسه متعذراً صعباً كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبا وأعز ملتمَسا [6] . بل لو صَحّ من هذا النحو وهذه الصنعة المادّةُ الواحدة تتقلّب على ضروب التقلب كان غريباً معجبا . فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر ، ويجاريه إلى المدَى الأبعد .

---

(١) أى اللمس .
(٢) آية ٦ سورة المائدة .
(٣) « عمرا » كذا فى ب . وهو الموافق لما فى اللسان فى لسم . وفى ش : بكسر الراء .
(٤) ما بين القوسين فى س ، ب وسقط فى أ .
(٥) كذا فى أ ؛ وفى ش ، ب : « هو الذى » .
(٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ملبسا » .

فقه اللغة وسر العربية
لأبى منصور الثعالبى (٤٣٠ هـ)

اشتهر أبو منصور ، عبد الملك بن محمد بن اسماعيل ، الثعالبي * النيسابوري بكثرة تأليفه في اللغة والأدب . وقد وصفه أصحاب كتب التراجم والطبقات وأعلام الأدب بصفات شتى ، كلها تؤكد مكانته العلمية الرفيعة ، فقد وصف بأنه كان جاحظ زمانه أو جاحظ نيسابور ، حجة فيما يروى ، ثقة فيما يحدث ، مكيناً في علمه ، ضليعاً في فنه ، جامع أشتات النثر والنظم ، رأس المؤلفين في زمانه له مؤلفات أو مصنفات في العلم والأدب تشهد له بأعلى الرتب . والحق أن مؤلفاته تؤكد حسه الشعرى المرهف وذوقه الرفيع ، فقد كان يقرض الشعر ، وكذا تمكنه في اللغة ومعرفته لكثير من مفرداتها ودلالتها ودقائق أسرارها ، فقد طبع له : كتاب إعجاز الإعجاز وكتاب التمثيل والمحاضرة في الحكم والمناظرة وكتاب ثمار القلوب في المضاف والمنسوب وكتاب خاص الخاص وكتاب الطرائف واللطائف وكتاب يتيمة الدهر وكتاب فقه اللغة وسر العربية ، الذى نحلله هنا ، وغيرها من التصانيف التى تعكس طول باعه في اللغة ، شعراً ونثراً ، غير أنه ما تزال بعض مؤلفاته مخطوطة لم ينفض عنها غبار الزمان وعوادى السنين .

قلنا إن ابن فارس قد يكون أول من استعمل عبارة « فقه اللغة » عنواناً لمؤلف له ولكنه يختلف عن أبي منصور الثعالبي الذى استخدم العبارة ذاتها ، إذ إن مادة الكتاب تكشف عن مفهوم خاص لهذا المصطلح ؛ وهو التفقه أو التبحر في ألفاظ اللغة العربية ، بحصر المفردات التى تندرج تحت معنى معين أو موضوع بعينه ، وإيضاح الفروق الدقيقة بين الدلالات والاستعمالات ، والولوع بذكر المترادفات المختلفة للمعنى الواحد ، وغير ذلك مما هو أقرب إلى الكتب أو الرسائل اللغوية التى صنعها اللغويون الأوائل كالأصمعى وأبى زيد الأنصارى وأبى حاتم السجستانى وأبى عبيدة وغيرهم ثم توسع فيها أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه « الغريب المصنف » . ووصلت إلى قمة

---

* قيل إن هذه النسبة ترجع إلى أنه كان يعمل فراء ، يخيط جلود الثعالب ، ويبيعها .

هذا اللون من التأليف على يد ابن سيده فى كتابه « المخصص » . وقد أشار محققو الكتاب إلى هذه المسألة حينما تعرضوا لما ورد فى كتب الطبقات من جعلهم كتاب « فقه اللغة » كتاباً مستقلاً منفصلاً عن كتاب « سر العربية » . . . وانتهوا إلى أن مادة كتاب فقه اللغة لأبى منصور الثعالبى بعيدة عن مادة كتاب « الصاحبى » لابن فارس ، ذلك لأن هذا الكتاب « أى كتاب الثعالبى : إنما هو معجم من المعاجم اللغوية التى رتبت فيه المادة ترتيباً معنوياً ، لا على ترتيب حروف الهجاء ، وفائدته لمن أراد أن يعرف معنى من المعانى ، ويطلب اللفظ الدال عليه . . . والذى يشبه كتاب الصاحبى لابن فارس ، الكتاب الثانى ، « سر العربية » فى مؤلَّف الثعالبى الذى جعل قسماً ثانياً من كتاب يشكل فقه اللغة القسم الأول منه ، فإن كثيراً من موضوعاته مشترك بين الكتابين ، وهو يكرر هذه العبارة فى صدر كل موضوع « من سنن العرب . . . الخ » ، وهو احتذاء لقول ابن فارس : الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها » (المقدمة ص ١٦) .

ويبدو أن مفهوم القدماء لفقه اللغة يتسع لتناول موضوعات شتى ، كلها تتصل بالبحث فى اللغة ألفاظها وتراكيبها للوقوف على دلالاتها والتفريق بين استعمالاتها والكشف عن القوانين التى تحكم كلام العرب ، فحدوده إذن ليست واضحة ، ولكنها محاولات اللغويين للبحث فى اللغة على نهج الفقهاء أو المتكلمين التى تواصلت إلى أن أثمرت علوماً مشابهة كعلم أصول اللغة وعلم أصول النحو .

وربما كانت المقارنة بين كتاب الثعالبى والكتب أو الرسائل اللغوية الأولى فى جمع المفردات والشغف بالمفردات من جهة ، وبينه وبين تلك الكتب التى ألفت لتقدم للكتاب ألفاظاً فصيحة سهلة وعبارات جميلة بليغة من جهة أخرى مقبولة . أما القول بأن قيمته وقيمة المؤلفات المشابهة عملية تطبيقي صرفة ، وليس فيها شىء من فقه اللغة ففيه تجوز . وقد سبق أن أشرنا إلى مفهوم مصطلح « فقه اللغة » عند علماء اللغة المحدثين ، واختلافه عن مفهومه عند علماء القدامى اختلافاً كبيراً .

ويهمنا الآن أن نوضح سبب تأليف الكتاب ، ففى الرسالة التى جعلها الثعالبى مقدمة إلى « فقه اللغة وسر العربية » ، الذى ألفه لمجلس الأمير السيد أبى الفضل عبيد الله بن أحمد الميكالى ، يطيل فى بيان قيمة درس اللغة العربية ، ونكتفى باقتباس عبارة أكثر دلالة على هدفه ، إذ لا يتسع المقام للتفصيل ، يقول (فى المقدمة ص ٢١) : ولو

لم يكن فى الإحاطة بخصائصها ، والوقوف على مجاريها ومصارفها ، والتبحر فى جلائلها ودقائقها ، إلا قوة اليقين فى معرفة إعجاز القرآن ، وزيادة التبصير فى إثبات النبوة ، التى هى عمدة الإيمان ، لكفى بهما فضلاً يحسن أثره . . .

وقد توفرت له المادة من الأحاديث والمسامرات والمناقشات التى كانت تجرى فى مجلس الأمير أبى الفضل الميكالى ، يقول : وقد كانت تجرى فى مجلسه ـ آنسه الله ـ نكتٌ من أقاويل أئمة الأدب فى أسرار اللغة وجوامعها ، ولطائفها وخصائصها ، مما لم يتنبهوا لجمع شمله ، ولم يتوصلوا إلى نظم عقده ، وإنما اتجهت لهم فى أثناء التأليفات ، وتضاعيف التصنيفات ، لمع يسيرة كالتوقيعات ، وفقر خفيفة كالإشارات ، فيلوح لى ـ أدام الله ودولته ـ بالبحث عن أمثالها ، وتحصيل أخواتها ، وتذييل ما يتصل بها وينخرط فى سلكها . . . (ص ٢٨) .

وقد دفعه إلى التأليف حين قال : إنك إن أخذت فيه أجدت وأحسنت ، وليس له إلا أنت . فقد انتهى من مرحلة الجمع والبحث ، ولم يبق إلا التأليف الذى رسم الميكالى خطته أيضاً ، يقول (ص ٢٩) : فأقام لى فى التأليف معالم أقف عندها ، وأقفو حدها ، وأهاب بى إلى ما اتخذته قبلة أصلى إليها ، وقاعدة أبنى عليها ، من التمثيل والتنزيل ، والتفصيل والترتيب ، والتقسيم والتقريب .

وقد زوده بالمادة من ثمار خزائن كتبه ، ووسائل التفرغ للتأليف ، وفى المقدمة يحدد صراحة من نقل عنهم ، إذ يقول : وتُركْتُ والأدبَ والكتب ، أنتقى منها وانتخب ، وأفصل وأبوب ، وأقسم وأرتب وأنتجع من الأئمة مثل الخليل والأصمعى وأبى عمرو الشيبانى . . . ومن سواهم من ظرفاء الأدباء ، الذين جمعوا فصاحة البلغاء إلى إتقان العلماء ، ووعورة اللغة ، إلى سهولة البلاغة كالصاحب أبى القاسم ، وحمزة بن الحسن الأصبهانى . . . . وأجتلى من أنوارهم ، وأجتنى من ثمارهم ، وأقتفى آثار قوم قد أقفرت منهم البقاع ، وأجمع فى التأليف بين أبكار الأبواب والأوضاع وعُونِ اللغات والألفاظ (ص ٣٠) .

إذن فقد نقل المادة من كتب الأوائل ، ولا فضل له فيه إلا الانتخاب ثم التبويب والترتيب . وقد ذكر ذلك صراحة حين قال : وأجمع فى التأليف بين أبكار الأبواب والأوضاع ، أى أنه لم يسبق إليها فهى من ابتكاره ووضعه ، أما المادة فقال عنها :

وعون اللغات والألفاظ فقد سبقه كثيرون إليها ، ولم تكن إضافته فيها إلا إضافة محدودة فى حقيقة الأمر - ولاتخفى هنا المقابلة بين البكْر والعُون .

وقد قسم القسم الأول « فقه اللغة » ثلاثين باباً ، تضم ما يناهز ستمائة فصل ، أى أنه قد وزع المادة بين هذه الأبواب التى تحمل المعانى الكلية ، ثم يوزع المعانى الجزئية لتضم مجموعات من المفردات المستعملة فى موضوع واحد أو الداخلة فى إطار معنى جزئى بعينه ، وتحكمها جميعاً تلك المعانى الكلية التى تشكل رؤوس الأبواب . ومن ثم فهذا القسم لا يختلف فى مادته عما سمى بكتب أو معاجم الموضوعات أو المعانى أو المفردات ، يعتمد فيها على مؤلفات المتقدمين الذين جمعوا مادتهم من أفواه الأعراب الفصحاء ، ولم يقبلوا - كما أشرنا فيما سبق - إلا ما يرد من طريق الرواية الشفوية .

وقد بدأ بباب الكليات ثم الأشياء ثم الإنسان وكل ما يتصل به ثم الحيوان وكل مايتصل به ثم الكون والبيئة ، الأرض والسماء وكل ما يتصل بهما ثم النبات ثم ذيل بمفترقات ، وقد عنى بالترتيب عناية فائقة ، وإبراز الفروق بين ما يتصل بالأشياء وما يتصل بالحيوان . . . الخ ، والفروق الدقيقة بين المعانى ، يقول فى فصل فيما يحتج عليه منها بالقرآن (ص ٦٨) :

الهَلَع : شدة الجزع .	البَـثّ : شدة الحزن .
اللَّدَد : شدة الخصومة .	النَّصَب : شدة التعب .
الحَس : شدة القتل .	الحَسْرة : شدة الندامة .

واهتم كذلك بتفصيل درجات الألوان والسن والحركة والأوجاع وغير ذلك من الأحوال والصفات المتعلقة بالأشياء والأحياء ، يقول فى فصل فى تقسيم المشى (ص ١٩٧) .

الرجل : يسعى .	البعـــير : يســير .
المـرأة : تمشى .	الظليـــم : يَهْـدج .
الصبى : يَدْرُج .	الغـراب : يَحْجُل .
الشاب : يَخْطُر .	العصفور : ينْقُـــر .
الشيخ : يَدْلُف .	الحيـــــة : تَنْساب .
الفرس : يجرى .	العقرب : تَـدِبّ .

سار على نهج السابقين فى العناية بألقاب اللهجات العربية ، وتقديم الاحتجاج بالقرآن على غيره . أما توثيق المادة فيما كتب فأمر عسير ، إذ إنه فى بعض المواضع يكتفى بذكر أسماء بعض من نقل عنهم ، وفى مواضع أخرى لا يذكر إلا المادة اللغوية ، فيجعل بذلك الوصول إلى حقيقة الابتكار أو النقل معلقاً بالبحث والتحرى والتنقيب فى كتب الأوائل اللغوية .

ويبدو أنه لم يفصل فى تأليفه القسم الأول عن القسم الثانى أو أنه قد بدأ بتأليف «فقه اللغة» ثم أعقبه «بسر العربية» فبينهما صلة لا محالة ، وهى ما سببت الخلاف بين أصحاب كتب الطبقات والنساخين وغيرهم ، ويقول (ص ٣٣) بعد سرده لأبواب «فقه اللغة» وفصولها : وقد اخترت لترجمته ، وما أجعله عنوان معرفته ، ما اختاره أدام الله توفيقه ، من «فقه اللغة» ، وشفعته «بسر العربية» ، ليكون اسماً يوافق مسماه ، ولفظاً يطابق معناه .

وقد حدد موضوعه بأنه سر العربية فى مجارى كلام العرب وسننها ، والاستشهاد بالقرآن على أكثرها ، وهو فى هذا النهج أشبه بكتب إعجاز القرآن ، غير أنه أصغر حجماً منها وأقل استشهاد وأوجز تحليلاً ، فأغلب فصوله على جهة الإشارة وتضم موضوعات نحوية وصرفية وبلاغية وبعض قضايا لغوية ؛ فالبلاغية مثل حديثه عن الكناية والاستعارة والتشبيه والتجنيس والطباق والالتفات والحشو وغير ذلك ، واللغوية مثل المشترك اللفظى والإبدال والقلب والأضداد والاتباع والنحت وغيرها ، والنحوية الصرفية ، وهى الأغلب وتضم التقديم والتأخير ، والمجاورة ، وطرق استعمال العدد ، والفعل والمفعول والفاعل والمصدر والتذكير والتأنيث ، والعدول فى الأساليب ، وأشكال الحذف والاختصار والإضمار ، وسنن العرب فى الزوائد والصلات والحرف ، وأبنيه الأفعال والأسماء وغير ذلك ، وهو بشكل عام يعنى بالاستشهاد بعد تحديد الموضوع الذى يعالجه ، ويقدم الاستشهاد بالقرآن فى الأغلب على الاستشهاد بالشعر إذا كانت الظاهرة واضحة فى أسلوب القرآن ، وقد يورد أمثلة من الشعر والحديث والنثر والأقوال والأمثال والحكايات والنوادر التى تكشف عن خصائص أو سمات كلام العرب ، يقول مثلاً فى فصل يناسب الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة والمناسبة (ص ٣٢٦) : العرب تسمى الشىء باسم غيره ، إذا كان مجاوراً له ، أو كان منه بسبب ، كتسميتهم المطر بالسماء ، لأنه منها ينزل ، وفى القرآن :

﴿ يرسل السماء عليكم مدراراً ﴾ ، أى المطر ، وكما قال جل اسمه : ﴿ إنى أرانى أعصر خمراً ﴾ أى عنباً ولا خفاء بمناسبتهما . . .

ويقول كذلك فى فصل المفعول يأتى بلفظ الفاعل (ص ٣٣٠) : تقول العرب : سر كاتم : أى مكتوم ؛ ومكان عامر : أى معمور . وفى القرآن : ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله ﴾ أى لا معصوم . وقال تعالى : ﴿ خلق من ماء دافق ﴾ أى مدفوق ، وقال : ﴿ عيشة راضية ﴾ : أى مرضية . . .

ويلاحظ أنه يغلب عليه الاستشهاد بشعر الأوائل ، وكان ورود شعر المولدين قليلاً محدداً ، ولم يلتزم بمذهب نحوى بعينه ، فخلط بين آراء النحاة المختلفة ومصطلحاتهم .

وفيما يلى نماذج من كتاب « فقه اللغة وسر العربية » لأبى منصور الثعالبى

البَابُ الثَّامِنُ

فِي الشِّدَّةِ وَالشَّدِيدِ مِنَ الأَشْيَاءِ

الفَصْلُ الأَوَّلُ

في تفصيل الشدة من اشياء وافعال مختلفة

الأُوَارُ شِدَّةُ حَرِّ الشَّمْسِ ▪ الوَدِيقَةُ شِدَّةُ الحَرِّ ▪ الصِّرُّ شِدَّةُ البَرْدِ ▪ الإِنْهِلَالُ شِدَّةُ صَوْبِ المَطَرِ ▪ الغَيْهَبُ شِدَّةُ سَوَادِ اللَّيْلِ ▪ القَشْمُ شِدَّةُ الأَكْلِ ▪ القَحْفُ شِدَّةُ الشُّرْبِ ▪ التَّسْبِيخُ شِدَّةُ النَّوْمِ (عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ عَنِ الأُمَوِيِّ عَنِ الأَصْمَعِيِّ) ▪ الجَشَعُ شِدَّةُ الحِرْصِ ▪ الخَفَرُ شِدَّةُ الحَيَاءِ ▪ السُّعَارُ شِدَّةُ الجُوعِ ▪ الصَّدَى شِدَّةُ العَطَشِ ▪ اللَّهْفُ شِدَّةُ الكَرْبِ ▪ المَحْكُ شِدَّةُ اللَّجَاجِ ▪ اللَّدُّ شِدَّةُ النَّدَمِ ▪ القَحْلُ شِدَّةُ اليُبْسِ ▪ اللَّقُّ شِدَّةُ البُكَاءِ (عَنْ أَبِي عَمْرٍو) ▪ الرَّزَاحُ شِدَّةُ الهُزَالِ ▪ الصَّلْقُ شِدَّةُ الصِّيَاحِ (وَفِي الحَدِيثِ: لَيْسَ مِنَّا مَنْ صَلَقَ أَوْ حَلَقَ) ▪ الشَّنَفُ شِدَّةُ البُغْضِ ▪ الشَّنَا شِدَّةُ

ذَكَاءُ الرِّيحِ (عَنِ الفَرَّاءِ) * الضَّرْزَمَةُ شِدَّةُ العَضِّ (عَنِ اللَّيْثِ عَنِ الخَلِيلِ) * القَرْضَبَةُ شِدَّةُ القَطْعِ (عَنْ ثَعْلَبٍ عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ) * الحَقْحَقَةُ شِدَّةُ السَّيْرِ (وفي الحَدِيثِ: شَرُّ السَّيْرِ الحَقْحَقَةُ) * الوَصَبُ شِدَّةُ الوَجَعِ * الخَبْزُ شِدَّةُ السَّوْقِ (عَنْ أَبِي زَيْدٍ وَأَنْشَدَ:

لا تَخْبِزَا خَبْزًا وَبُسَّا بَسًّا)

الفَصْلُ الثَّانِي

في ما جاء منها بالقرآن

الهَلَعُ شِدَّةُ الجَزَعِ * اللَّدَدُ شِدَّةُ الخُصُومَةِ * الحَسُّ شِدَّةُ القَتْلِ * البَثُّ شِدَّةُ الحُزْنِ * النَّصَبُ شِدَّةُ التَّعَبِ * الحَسْرَةُ شِدَّةُ النَّدَامَةِ

الفَصْلُ الثَّالِثُ

في تفصيل ما يوصف بالشدة

(عن الأصمعي وأبي زيد والليث وأبي عبيدة)

لَيْلٌ عَكَامِسٌ شَدِيدُ الظُّلْمَةِ * رَجُلٌ صَمَحْمَحٌ شَدِيدُ المُنَّةِ * أَسَدٌ ضُبَارِمٌ(١) شَدِيدُ الخَلْقِ وَالقُوَّةِ * رَجُلٌ عَصْلَبِيٌّ وَصُمَرِيٌّ كَذَلِكَ * امْرَأَةٌ صَهْصَلِقٌ شَدِيدَةُ الصَّوْتِ * رَجُلٌ أَقْشَرُ

١ وفي نسخة صبارم وذلك غلط

شَدِيدُ ٱلْمِرَّةِ * رَجُلٌ خَصِمٌ شَدِيدُ ٱلْخُصُومَةِ * شَعَرٌ قَطَطٌ شَدِيدُ ٱلْجُعُودَةِ * لَبَنٌ خَطِفٌ شَدِيدُ ٱلْحُمُوضَةِ * مَاءٌ زُعَاقٌ شَدِيدُ ٱلْمُلُوحَةِ (وَأَنَا أَسْتَظْرِفُ قَوْلَ ٱللَّيْثِ عَنِ ٱلْخَلِيلِ: ٱلزُّعَاقُ كَالْقُعَاعِ سَمِعْنَا ذَلِكَ مِنْ بَعْضِهِمْ وَمَا نَدْرِي أَلُغَةٌ أَمْ لُثْغَةٌ)(١) * رَجُلٌ شَقِذٌ شَدِيدُ ٱلْبَصَرِ سَرِيعُ ٱلْإِصَابَةِ بِٱلْعَيْنِ. وَكَذَلِكَ جَلْبِيٌّ (عَنِ ٱللَّيْثِ وَغَيْرِهِ) * فَرَسٌ ضَلِيعٌ شَدِيدُ ٱلْأَضْلَاعِ * يَوْمٌ مَعْمَانِيٌّ شَدِيدُ ٱلْحَرِّ * عُودٌ دَخِنٌ شَدِيدُ ٱلدُّخَانِ

ٱلْفَصْلُ ٱلرَّابِعُ

فِي ٱلتَّقْسِيمِ

(عَنِ ٱلْأَئِمَّةِ)

يَوْمٌ عَصِيبٌ وَأَرْوَنَانٌ * سَنَةٌ حَرَاقٌ وَجَسُوسٌ * جُوعٌ دَيْقُوعٌ وَيَرْقُوعٌ * دَاءٌ عُضَالٌ وَعُقَامٌ * دَاهِيَةٌ عَنْقَفِيرٌ وَدَرْدَبِيسٌ * سَيْرٌ زَعْزَاعٌ وَحَقْحَاقٌ * رِيحٌ عَاصِفٌ * مَطَرٌ وَابِلٌ * سَيْلٌ زَاعِبٌ(٢) * بَرْدٌ قَارِسٌ * حَرٌّ لَافِحٌ * شِتَاءٌ كَلِبٌ * ضَرْبٌ مُخَفِّقٌ * حَجَرٌ صَيْخُودٌ * فِتْنَةٌ صَمَّاءُ * مَوْتٌ صُهَابِيٌّ (كُلُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ شَدِيدًا)

---

١ كذا [illegible] ٢ وفي نسخة زاغب وهو غلط

وَصَلِّ عَلَى حِينِ (1) العشيات والضُّحَى ... ولا تعبد الشيطانَ واللهَ فاعْبُدَا

ويقال : إنه أراد والله فاعبُدَنْ ، فقلب النون الخفيفة ألفا . وكذلك فى قوله عز وجل ﴿ أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ ﴾ .

١٩ ـ فصل فى الفعل يأتى بلفظ الماضى وهو مستقبل ويلفظ المستقبل وهو ماض

قال الله عزّ ذكره ﴿ أَتَى أَمْرُ اللهِ ﴾ : أى يأتى . وقال جل ذكره : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾ : أى لم يصدق ولم يصلِّ . وقال عزّ من قائل فى ذكر الماضى بلفظ المستقبل ؛ ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللهِ مِن قَبْلُ ﴾ أى لِمَ قتلتُم ؟ وقال تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ ﴾ : أى ما تَلَتْ . وقد تأتى كان بلفظ الماضى ومعنى المستقبل ، كما قال الشاعر :

فأدركتُ مَنْ قد كانَ قبلى ولَمْ أدَعْ ... لِمَنْ كانَ بَعْدِى فى القصائد مَصْنَعَا

أى لمن يكون بعدى . وفى القرآن : ﴿ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ أى كان ويكون وَهُوَ كائن الآن ، جل ثناؤه .

٢٠ ـ فصل فى المفعول يأتى بلفظ الفاعل

تقول العرب : سر كاتم : أى مكتوم ؛ ومكان عامر : أى معمور . وفى القرآن ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ ﴾ : أى لا معصوم . وقال تعالى : ﴿ خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ أى مدفوق . وقال : ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ : أى مَرْضية . وقال الله سبحانه : ﴿ حَرَمًا آمِنًا ﴾ أى مأموناً . وقال جرير :

إنَّ البَلِيَّـةَ مَـنْ تَمَـلُّ كَلامَـهُ ... فانْقَعْ فُؤادَكَ مِنْ حَدِيثِ الوَامِقِ (2)

أى من حديث المَوْمُوق .

---

(1) كذا فى ديوان الأعشى الأكبر ، طبعة القاهرة (ص ١٣٧) ـ طبعة مكتبة الآداب . بشرح وتحقيق الدكتور محمد حسين . وفى الأصل : (غير) . وهو تصحيف .

(2) الشطر الأول من هذا البيت :

* إنَّ البَغِيضَ لَمَنْ يُمَلُّ حَدِيثُهُ *

٢١ ـ فصل في الفاعل يأتي بلفظ المفعول

كما قال تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا ﴾ أي آتيا ؛ وكما قال جلّ جلالهُ : « حِجَاباً مستوراً » : أي ساتراً .

٢٢ ـ فصل في إجراء الاثنين مُجْرَى الجمع

قال الشَّعْبيُّ ، في كلام له في مجلس عبد الملك بن مَرْوان : رجلان جاءوني ؛ فقال الملك . لَحَنْتَ ياشعبيّ ، قال : يا أمير المؤمنين ، لم ألحَن ، مع قول الله عزّ وجَلّ : ﴿ هذانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ . فقال عبد الملك : لله درّك يافقيهَ العراقين ، قد : شَفَيْتَ وكفيت !

٢٣ ـ فصل في إقامة الاسم والمصدر مقام الفاعل والمفعول

تقول العرب : رجل عَدْل : أي عادل ، ورضاً : أي مَرْضيّ ، وبنو فلان لنا سَلْم : سالمون ، وحَرْب : أي محاربون . وفي القرآن : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ : ولكن البرّ برُّ من آمن بالله ، فأضمر ذكرَ البر ، وحذَفه .

٢٤ ـ فصل في تذكير المؤنث وتأنيث المذكر في الجمع

هو من سُنَن العرب . قال الله عزّ وجل : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ ، وقال تعالى ﴿ قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ .

٢٥ ـ فصل في حمل اللفظ على المعنى في تذكير المؤنث وتأنيث المذكر

من سُنَن العرب ترك حُكم ظاهر اللفظ ، وحملُه على معناه ، كما يقولون : ثلاثة أنْفُس ، والنفس مُؤنثه ، وإنما حَمَلُوه على معنى الإنسان ، أو معنى الشخص . قال الشاعر :

ما عندَنا إلاَّ ثلاثةُ أنفُسٍ ... مِثْلَ النُّجُومِ تَلالأتُ في الحِنْدِسِ[1]

وقال عُمر بن عبد الله أبي رَبيعة :

فكانَ مِجَنِّي دُونَ ما كُنْتُ أتَّقي ... ثلاثُ شُخُوصٍ : كاعبانِ وَمُعْصِرِ

---

(١) الحندس (بالكسر) : الليل المظلم ، والظلمة .

فحمل ذلك على أنهن نساء . وقال الأعشى :

لقَومٍ وكانُوا هُمُ المُنْفِدِينَ ... شَرابَهُمُ قَبْلَ تَنْفادِهَا[1]

فأنث الشراب لما كان الخَمر المعنى ، وهى مؤنثة ، كما ذكَّر الكفَّ ، وهى مؤنثة فى قوله .

أرَى رَجُلاً مِنْهُمْ أسِيفاً كأنَّما ... يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفّاً مُخَضَّباً[2]

فحمل الكلام على العضو ، وهومذكر . وكما قال الآخر :

يأيُّهَا الرَّاكِبُ المُزْجِى مَطِيَّتَهُ ... سائِلْ بَنِى أسَدٍ ما هذِهِ الصَّوْتُ[3]

أى ما هذه الجلبة . وقال الآخر :

مِنَ النّاسِ إنسانانِ دَيْنِى عليهِمَا ... مَلِيئانِ لَوْ شَاءا لقَدْ قَضَيَانِى

خَلِيلَىَّ أمَّا أمُّ عَمْرٍو فَوَاحِدٌ ... وأمَّا عن الأُخْرَى فَلا تَسَلانِى

---

(١) فى ديوان الأعشى الكبير بشرح الدكتور محمد حسين : (إنفادها) . وهى أحسن .

(٢) البيت للأعشى ، كما فى (اللسان ، كفف) قال وأنشد البيت : إن أراد الساعة ، فذكر إنما أراد العضو .

(٣) البيت منسوب فى (اللسان : صوت) إلى رويشد بن كثير الطائى . ثم قال : فإنما أنثه لأنه أراد الضوضاء والجلبة ، على معنى الصيحة أو الاستغاثة ، قال ابن سيده : وهذا قبيح من الضرورة ، أعنى ، المذكر ، لأنه خروج من أصل إلى فرع ، وإنما المستجاز من ذلك ، رد التأنيث إلى التذكير ، لأن التأكيد الأصل ، بدلالة أن (الشيء) مذكر ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ، فعلم بهذا عموم التذكير ، الأصل الذى لا ينكر . ونظير هذا فى الشذوذ قوله ، وهو من أبيات الكتاب :

إذا بعض السنين تعرقتنا ... كفى الأيتام فقد أبى اليتيم

قال : وهذا أسهل من تأنيث الصوت ، لأن بعض السنين سنة وهى مؤنثة ، وهى من الثنت (الصوت) بعض الاستغاثة ، ولا من لفظها .

المزهر فى علوم اللغة
للسيوطى (ت ٩١١ هـ)

اختلف الدارسون حول ذلك التنوع الفريد وتلك الوفرة الغريبة لشخصية علمية متميزة ، اتفق على أنها بلا ريب من أعلام القرنين التاسع والعاشر ، فقد نبه العلماء ـ قدماء ومحدثون ـ إلى كثرة مؤلفاته ، إذ ذكر الداودى أنها فاقت خمسمائة مؤلف ، وقال ابن العماد : إنه كان آية كبرى فى سرعة التأليف ، أما ابن إياس وهو تلميذ السيوطى فقد ذكر أنها بلغت الستمائة ـ أما كارل بروكلمان فيقول : له أربعمائة وخمسة عشر كتاب بينما أحصى له فلو جل خمسمائة وستين كتاباً وأحصى له مؤلف كتاب مكتبة الجلال السيوطى ٧٢٥ مؤلفاً ، أما السيوطى نفسه فقد ذكر فى حسن المحاضرة أن مؤلفاته بلغت ثلاثمائة كتاب سوى ما رجع عنه وأحصى له د . عبد العال سالم مكرم ٧٢٥ مؤلفاً .

وهكذا إذا نظرنا فى قوائم علماء التراجم والطبقات الذين سردوا مؤلفاته فإننا نلحظ أنه ألف فى علوم عدة ؛ ألف فى علوم القرآن والتفسير والحديث والفقه والأصول والتاريخ والطبقات والتراجم والرحلات واللغة والنحو والبلاغة والأدب والطب وغيرها .

ولا شك أنه لم تكن له معرفة شاملة بكل تلك العلوم ، وإنما كان مجيداً فى بعضها وغير مجيد فى بعضها الآخر ، كما اعترف هو بنفسه بذلك فى ترجمته لنفسه فى «حسن المحاضرة » اقتداء بالمحدثين قبله ، إذ يقول : رزقت التبحر فى سبعة علوم : التفسير والحديث والفقه والنحو والمعانى والبيان والبديع ، على طريقة العرب البلغاء ، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة . أما العلوم الأخرى السائدة فى عصره مثل أصول الفقه والجدل والتصريف والإنشاء والترسل والفرائض والقراءات والطب وعلم الحساب فإن معرفته بها ليست متساوية ، فهى درجات فى التحصيل والاستيعاب .

وعلى ذلك يصعب أن نقبل مبالغات بعض الباحثين التى جعلته مبدعاً نابغاً مجيداً فى كافة ما ألف ، كقول د . عبد العال سالم مكرم : لم يترك شيئاً إلا وكتب فيه ، ولم

يطرق باباً من أبواب المعرفة إلا وفتح هذا الباب على مصرعيه ، كتب فى كل فن وأبدع فى كل علم . وفى موضع آخر من كتابه عن السيوطى (جلال الدين السيوطى وأثره فى الدراسات اللغوية) يقول : أدلى بدلوه فى كل علم ، وغاص بفكره فى عمق كل فن ، ونبغ نبوغاً منقطع النظير فى كل ما كتب أو ما ألف (ص ١٣٤) .

وعلى الرغم من أن تلك الكثرة أثارت لدى الباحثين ـ قدامى ومحدثين ـ عدداً من التساؤلات والشكوك يصعب أن تزيلها تلك الأدلة التى أوردها د . عبد العال سالم مكرم لدفع تهمة أو ادعاء يتصل بتلك الكثرة اتصالاً وثيقاً ، وسنحاول أن نلخص ذلك الجهد المشكور فيما يلى بعد .

لا شك أن تلك المؤلفات التى وصلت إلينا لها أهمية كبيرة ، تتضح من حديث د . مصطفى الشكعة عن دور السيوطى (كتابه جلال الدين السيوطى ، مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية) ، إذ يقول (ص ١٤٩) : وذلك أنه استطاع الاطلاع على كتب سابقيه فاستوعبها وهضمها ، ورسم لنفسه خطة فى التأليف والتصنيف تتسق مع دراساته المستفيضة ، وتنسجم مع فهمه وهضمه لما قد قرأ واستوعب هذا من ناحية . وأما من الناحية الأخرى فقد احتفظ لنا بالكثير من النماذج التى أخذها من الكتب التى قرأها ، وكثير من هذه الكتب قد ضيعته يد الإهمال أو أتت عليه غوائل الزمان ، فكان للسيوطى فضل المحافظة على تلك النماذج التى أطلعتنا على نهج تفكير عدد من اللغويين وسبل تأليف كثير من النحويين .

وفى الواقع فإن كثيراً من النصوص أو المادة التى نقلها من كتب ضاعت قيمة كبيرة لدى الباحثين إذ يصعب عليهم أن يعثروا على الأفكار أو الآراء التى تعكسها هذه النصوص فى مراضع غير ذلك المواضع التى وردت فى مؤلفات السيوطى .

ويرجع ذلك بلا شك إلى النهج الذى اتبعه السيوطى فى التأليف ، إذ كان يحرص كل الحرص على ذكر كل المصادر التى يستقى منها مادة كتبه ، بل احتفظت كتبه بنصوص طويلة من مؤلفات للأسف ، لم يعد لها وجود . وكان من الممكن ألا نتعرف على هذه النصوص أو أن تختلط بكلام السيوطى نفسه إذا لم يكن أميناً فى النقل وعزو النصوص إلى أصحابها .

وفى الحقيقة كان الضرورى أن نعرض ابتداء لتكوينه الثقافى وخصوماته التى أثرت تأثيراً كبيراً فى مسار حياته العلمية قبل ذلك المدخل عن كثرة تآليفه ، ولكنها مسألة

مثيرة للانتباه إذ كيف يستطيع عالم ـ مهما رزقه الله من عمر مديد ـ أن يؤلف الكم الضخم من الرسائل والكتب فى تلك الفروع العلمية المختلفة كما فعل السيوطى .
وعلى أية حال فقد تلقى عبد الرحمن بن الكمال بن أبى بكر السيوطى العلم على يد والده أولاً ، ثم عنى بإيصاله إلى مجالس العلماء ، وحفظ القرآن والعمدة ومنهاج الفقه والأصول وألفية ابن مالك ثم أخذ عن شيوخ عصره وأهمهم : شهاب الدين الشار مساحى ، وعلم الدين البلقينى وشرف الدين المناوى وأبو عبد الله الشُّمُنِّى ، والكافيَجى (الذى لزمه أربع عشرة سنة) ، أخذ عنهم الفقه والفرائض والنحو والأصول والتفسير والعربية والمعانى وغير ذلك من المعارف والعلوم والفنون المختلفة التى كونت نسيج شخصيته .

كان السيوطى أنفاً عزيز النفس ، متبعداً عن ذوى السلطان وأتباعهم ، لا يقبل عطية ، ولا يمالى ولا يداهن ، غير أنه كان حاداً عنيفاً إلى درجة كبيرة مع بعض العلماء الذين حاولوا إيذاءه وهاجموا مؤلفاته واتهموه بالسطو على مؤلفات السابقين ونسبتها لنفسه ، وقد عد السيوطى ذلك الإيذاء من الجاهلين والقاصرين ، أسقاط الخلق وأرذالهم ابتلاء أو كما يقول سنة الله فى العلماء السالفين .

كانت خصوماته الأساسية مع الشيخ برهان الدين إبراهيم المعروف بالناجى والشيخ إبراهيم بن عبد الرحمن المعروف بابن الكركى والشيخ أحمد بن محمد القسطلانى والشيخ محمد بن عبد الرحمن السخاوى ـ بيد أن خصومته مع الأخير كانت شديدة ، إذ اتهم ذلك الأخير السيوطى باتهامات كثيرة تفتقر إلى الموضوعية والجدوى ، ومن ثم لا جدوى من ذكرها هنا مفصلة ، إذ يمكن أن ندرجها ـ بوجه عام ـ ضمن ما يسمى خصومة الأقران .

على أية حال ، حاول السخاوى أن يجرد السيوطى من كل فضيلة واتهمه بالخيانة العلمية والسرقة والسطو على مؤلفات علماء سالفين ونسبتها لنفسه . يقول السخاوى فى « الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع » ٣/ ٦٦ : « أخذ من كتب المحمودية وغيرها كثيراً من التصانيف المتقدمة التى لا عهد للكثير من العصريين بها من فنون ، فغير فيها يسيراً ، وقدم وأخر ، ونسب لنفسه ، وهول فى مقدماتها بما يتوهم منه الجاهل شيئاً مما لا يوفى ببعضه » . وربما سوغت كثرة تآليف السيوطى للسخاوى أن يلصق به هذه التهمة ؛ فهى أمر ـ كما ذكرنا من قبل ـ يدعو إلى الدهشة والتعجب ، فلم يكن

السخاوى أو غيره ممن هاجم السيوطى قادراً على تقبل أو استيعاب أن يكون فرد وحده دون أية معاونة قادراً على إنتاج هذا الكم الضخم من المؤلفات .

وقد اتهمه أيضاً بالتحريف والتصحيف فقال فى كتابه السابق أيضاً ٣/ ٦٩ : « كل ذلك مع كثرة ما يقع له من التحريف والتصحيف وما ينشأ من عدم فهم المراد ، لكونه لم يزاحم الفضلاء فى دروسهم ، ولا جلس بينهم فى مسائلهم وتعريسهم ، بل استبد بأخذه من بطون الدفاتر والكتب » .

وقد دافع السيوطى عن نفسه دفاعاً عنيفاً مبالغاً فيه أحياناً ، متحاملاً على خصومه أشد التحامل وبخاصة السخاوى . وفى الواقع لا يتسع المقام لا يراد لغة الدفاع العنيفة التى استخدمها السيوطى ، ونؤثر أن نورد التفنيد الذى دفع به الشوكانى التهمتين السابقتين بوجه خاص ، يقول الشوكانى (فى البدر الطالع ١/ ١٦٠ ، ١٦١) مفنداً التهمة الأولى وهو تهمة الأخذ والمسخ : « ليس بعيب ، فإن هذا ما زال دأب المصنفين؛ يأتى الآخر ، فيأخذ من كتب من قبله ، فيختصر أو يوضح أو يعترض أو نحو ذلك من الأغراض التى هى الباعثة على التصنيف ، ومن ذاك الذى يعمد على فن قد صنف فيه من قبله فلا يأخذ كلامه » .

ثم يقول مفنداً التهمة الثانية وهى كثرة التصحيف والتحريف فى مؤلفات السيوطى : دعوى عاطلة عن البرهان ، فهذه مؤلفاته على ظهر البسيطة محررة أحسن تحرير ، ومتقنة أبلغ الاتقان .

وهكذا فقد قيض الله من يدافع عن السيوطى وأن ينصفه ، بل إن الشوكانى قد كشف عن علة ذلك الموقف من السخاوى بقوله : بأن من طبيعته أنه كثير التحامل . وربما تلقى سيرة حياته الضوء على مسألة كثرة مؤلفاته ، إذ إنه قد بدأ التأليف منذ سن صغيرة ، واستمر دون انقطاع ينظر فى مؤلفات السابقين فى متون مختلفة يلخص ويختصر ويبسط ويجمع ويعلق ، بل إنه انقطع عن الناس فى أخريات حياته وأعرض عن الدنيا وأهلها وتجرد للعبادة والتأليف .

وكما أشرنا من قبل اجتهد د . عبد العالم سالم مكرم حين عرض لهذه المسألة فى تقديم عدد من الأدلة التى تضعف من ادعاء خصوم السيوطى وتكشف عن بطلان اتهامهم ، يقول فى كتابه السابق ذكره (ص ٢٨٧) : يعتقد كثير من الباحثين أن السيوطى لم يجمع نصوص هذه المؤلفات بقلمه ، وإنما جمعها طلابه وتلاميذه من

المؤلفات التى ورثها عصر السيوطى من العصور التى سبقته ، وهذه المؤلفات تناولت العلوم الإسلامية السائدة فى هذه العصور ، وعمل تلاميذه ـ كما يدعى بعض الباحثين ـ هو التنقيب عن النصوص المختلفة ، وجمعها ثم تقديمها للسيوطى ليرتبها حسب قدرته الاستيعابية لعلوم عصره ، أى أن السيوطى قد قدمت له المادة : فتولاها بالتنقيح والتهذيب والتصنيف والتبويب مما ساعده على أن يقوم بتأليف هذه الكتب التى كثر عددها إلى حد الثمانمائة مؤلف تقريباً .

وفى الواقع ربما تدل شواهد قديمة وحديثة على إمكان قبول هذا الفرض ـ دون انفعال ـ غير أنه تعوزه أدلة يؤكدها معاصرو السيوطى بأن تلاميذه كانوا يقومون بذلك أو أن بعض تلاميذه يقرر أن السيوطى كان يكلفه بذلك ، وأنه كان عليه أن يفعل ما يؤمر به لعلة ما من العلل ، ولكن ما يبطل هذا الغرض بشكل أساسى أنه لم يرد فى المصادر والمراجع ما يؤيد ذلك الفرض صراحة أو ضمنياً .

على أية حال نفسح المجال هنا لذكر الأدلة التى ذكرها د . مكرم (من ص ٢٨٨ : ٣٠٣) لإثبات بطلان هذه التهمة ، ولا يتسع المقام لعرضها مفصلة ، وإنما نكتفى هنا بتلخيص أكثرها أهمية ، فيذكر ابتداء أنه برغم ما كان بين السخاوى وغيره وبين السيوطى من خصومة فلم يشر أحد منهم مطلقاً إلى هذا الادعاء ، ويتساءل ـ دفعاً للتهمة السخاوى الذى عرضنا لها من قبل من أنه السيوطى اختلس من مصنفات مشايخه ـ لم يبين لنا السخاوى الكيفية التى مسخ بها السيوطى كتب شيوخه أو على أى نحو كان اختلاسه من مؤلفات شيوخه ومصنفاتهم ، ثم كيف يرضى شيوخه الأحياء أن تمسخ كتبهم دون أى رد منهم على فعل السيوطى ؟!

ويستند إلى المدة الزمنية التى استغرقها السيوطى فى التأليف ، وهو أمر أشرنا إليه آنفاً أيضاً إذ انقطع للعبادة والتأليف زمناً طويلاً (ما يزيد على ٢٢ سنة) . وينبه كذلك إلى ضرورة النظر إلى طبيعة هذه المؤلفات ، فبعضها لا يتجاوز ورقات أو فى حجم كراسة من الكراسات فمثلاً كتاب « الحاوى للفتاوى » قد ضم حوالى « ٧٨ » كتاباً مما ألف منجماً فى مراحل متتابعة من سنى عمره فى علوم الفقه والتفسير والنحو والإعراب وسائر الفنون .

ويضيف عاملاً مهماً يعين على سرعة الإنجاز ، وبخاصة إذا كان المرء مؤهلاً لعمل دؤوب ـ أعنى تيسر حصوله على المراجع والمصادر ، فكما أشرنا من قبل ، أنه اعتمد

على ذخائر المكتبة المحمودية اعتماداً كبيراً ، فقد سُمح له أن يستعير بنفسه أو يستعير له أحد تلاميذه إن كان منشغلاً أو غير قادر على الحضور إلى المكتبة ، كل ما يريد منها دون قيد على كم المستعار أو كيفيته أو مدة الإعارة . وكما سنفصل فيما بعد حين نتناول كتاب المزهر - يتضح لمن ينعم النظر في مؤلفات السيوطي ، برغم ما عرف عنه من أمانة ودقة في النقل ، حيث لا نجد نصاً نقله غفلاً من الكتاب الذي نقل عنه ، والإشارة عند الانتهاء من النقل بكلمة « انتهى » - حقاً لقد أسرف في النقل ، إذ تضم بعض كتبه أجزاءً كاملة من كتب السابقين أو عدة فصول أو نصوصاً مطولة ، ولكنها مرتبة ، تنسجم من التخطيط الذي يضعه لكل مؤلف من مؤلفاته .

وثمة أمور أخرى تستوجب الوقوف عندها لإلقاء الضوء عليها وبخاصة أنها ما تزال مسائل خلافية شائكة ، ولكن نؤثر أن لا نخوض فيها حتى لا تستغرقنا وتحول بيننا وبين معالجة الكتاب اللغوي الرئيسي الذي نهدف إلى معالجته في هذا المقام أعني كتابه «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» الذي يعد من أهم كتب السيوطي في اللغة وأشهرها إلى جانب كتاب الأشباه والنظائر وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع والاقتراح في أصول النحو . وقد طبع عدة طبعات آخرها طبعة مصححة مشروحة بعناية محمد أحمد جاد المولى وآخرين . وقد أشاروا في مقدمتهم للكتاب (ب ، جـ) إلى صعوبات تحقيقه ، وأبرزها أنه وعى كثيراً مما حوته كتب اللغة ، ولكن المؤلف كان أحياناً يبتر العبارة أو يختصر المطول ، فيستبهم الغرض ويدق المعنى المراد . وكان عليهم لتصحيحه وشرح كثير من ألفاظه التي في حاجة إلى إيضاح لغرابتها وندرتها الرجوع إلى ما أمكنهم العثور عليه من مراجعه الأصلية أولاً ثم إلى المعجمات اللغوية ثانياً .

وإذا كان د . مكرم (ص ٣١٥ ، ٣١٦) محقاً إلى حد ما في بعض نقده لتحقيقهم إذ لم يحددوا كيف صححوا النصوص التي نقلها السيوطي من مراجع صارت مفقودة في الوقت الحاضر كما أن مراجعة المخطوطة غير مذكورة في هوامش الكتاب . ومن ثم انتهى إلى أن الكتاب يفتقر إلى تحقيق علمي ، تستكمل فيه بقية النسخ المخطوطة للكتاب ومقابلتها لمعرفة ما زاد وما نقص ، وتوثيق ما ضبط وما نقل ، كما أن شواهد الكتاب تفتقر إلى تخريج علمي . وبرغم ذلك فإن المحققين قد بذلوا جهداً طيباً في إخراج الكتاب والتغلب على كثير من المشكلات التي واجهتهم في تواضع ، إذ قالوا في المقدمة (ب) : لذلك بذلنا في ضبطه ما استطعنا من الجهد حتى تسهل قراءاته

ويتيسر فهمه . . أما ما لم نهتد إلى ضبطه من الألفاظ ، وما لم نستطع تحريره من العبارات ـ وهو قليل ـ فقد أشرنا إليه فى ذيل الصفحات . . . فإذاً الكتاب فى حاجة إلى نشرة علمية أكثر ضبطاً وتصحيحاً ـ وهو أمر حتمى لا نجادل د . مكرم فيه ـ ومع ذلك فإننا فى الوقت نفسه لا يمكن أن نغمط حق الأوائل وننكر جهدهم .

أما مادة كتاب المزهر فهى ثرية متشعبة تتطلب خطة محكمة حتى لا يختلط بعضها ببعض ، وقد اختار السيوطى فى تبويبه نهج التبويب فى علوم الحديث ـ أو كما يقول : حاكيت به علوم الحديث فى التقاسيم والأنواع ، وجعله فى خمسين نوعاً : ثمانية فى اللغة من حيث الإسناد وثلاثة عشر من حيث الألفاظ وثلاثة عشر من حيث المعنى ، وخمسة من حيث لطائفها وملحها ، وواحد راجع إلى حفظ اللغة وضبط مفاريدها ، وثمانية راجعة إلى حال اللغة ورواتها ونوع المعرفة والشعر والشعراء والأخير لمعرفة أغلاط العرب .

وليس بغريب أن يتساءل المرء عن مدى إسهام السيوطى فى مادة الكتاب أو بعبارة أخرى ما قدر إضافة السيوطى إلى النقول الكثيرة التى جعلت الكتاب بهذه الضخامة ؟ ذهب بعض الباحثين إلى أن كتاب « المزهر » لا يعدو أن يكون مجموعة من النقول اللغوية . ولا يبعد هذا عن عبارة ناشرى الكتاب حين قالوا (المقدمة ص ٥) ليس للسيوطى فيه إلا الجمع والترتيب ، عدا بدوات قليلة ، تجدها مبعثرة فى ثنايا الكتاب ، وفقرات قد يقدم بها بين يدى الباب أو يختتمه .

لا شك أن السيوطى قد نقل أغلب مادة الكتب من مصادر كثيرة (بلغت مائتى مصدر) من كتب اللغة التى كانت متاحة فى أيامه ثم فقدت بعد ذلك فلم تصل إلينا ؛ وهو شق جوهرى فى محاولتنا الإجابة عن السؤال السابق ، فلا يمكن أن نغفل أنه لم يكن للسيوطى إضافة ملموس فى النقل فى حد ذاته . وعلى ذلك يمكن موافقة من أكد على هذا الأمر . أم الشق الثانى وهو الذى يبرز من خلاله دور السيوطى الفعلى ، فهو اختيار نصوص الكتاب وتنسيقها وتنظيمها وترتيبها ، على نحو ييسر للقارئ الإفادة منها ، فالكتاب ـ كما يقول د . مكرم (ص ٣١٨) ـ يحتوى على خمسين موضوعاً فى اللغة ، وأنها لو تركت وشأنها من غير تحديد لضاعت المعالم بين موضوع وموضوع وذابت الفوارق بين نص ونص . وينتهى إلى أن السيوطى رجل منهجى فى التأليف لا يترك المسائل تتشابك والموضوعات يختلط بعضها ببعض مما يؤدى إلى الاضطراب فى

الفهم والعجز في معرفة فحوى النصوص (انظر الموضوعات التي احتواها المزهر) .

وهكذا فالدكتور مكرم - متسقاً مع موقفه المدافع عن السيوطي - لا يرى في النقل تهمة بل قيمة في ذاته ، ولذا نجده يرفض تهمة « التلخيص والتهذيب والتبويب والتقسيم » التي وجهت إلى السيوطي ، رفضاً تاماً ، ويقول (ص ٣٢٣) : « لا أعترف بهذا الاتهام ، لأن التلخيص فن وقدرة واستيعاب وراء فكرة معنية تندرج تحتها هذه التلخيصات التي تمثلها النصوص التي يوردها للفكرة التي يعرضها » . على أية حال إذا قبلنا هذا الدفاع فإنه من حقنا أن نتردد في قبول وصفه لنهج السيوطي بأنه تجديد ، ومن حقنا أن نتساءل : هل يعد ما فعله السيوطي تجديداً - كما ذهب إلى ذلك د . مكرم في نقده المجانب للصواب لناشري الكتاب ، ولا أدري ما مفهوم التجديد لديه أو ما معاييره ، كيف نقتنع بأن تنسيق النصوص واختيارها والترتيب بينها ووضع كل نوع مع أخيه وكل قسم مع نظيره وراء فكرة جمعت المتشابه ووصلت بين المتفرق يعد تجديداً ؟! لقد كان ناشرو الكتاب أبعد نظراً وأصدق رأياً حين وصفوا ذلك العمل دون جحود أو نكران لفضل المؤلف بقولهم : فلقد وعى كتابه كثيراً مما حوته كتب اللغة ، وبذل مجهوداً مشكوراً في ترتيب ما نقله ووضعه في محله ، وذلك لا شك يدل على إطلاع واسع وإحاطة شاملة .

وقد أفاد د . الشكعة من هذه العبارة فأعاد صياغتها في رده على من رأى أنه ليس للسيوطي في المزهر إلا النقل ، إذ يقول في كتابه السابق ذكره (ص ٢٠٨) : لم يكن السيوطي ينقل النصوص نقلاً عشوائياً ، وإنما كان يضعها في مكانها الأمثل على صفحات المزهر في نطاق منهج دقيق ، رسمه لكتابه ، وترتيب متسق سار على دربه . . . ثم يكشف عن قيمة أو نفاسة ما نقل السيوطي ، وهو ما أشرنا إليه مراراً فيما سبق ، فيقول : « وليس ثمة شك في أن النقول التي ضمنها السيوطي كتابه من النفاسة بمكان ، لأن نماذج كثيرة منها قد استمدت من كتب قيمة ، ضاعت جميعها ، ولولا اهتمام السيوطي بالنقل منها لما عرفنا عنها كثيراً أو قليلاً . ومن ثم كان النقل الذي اهتم به السيوطي يعتبر من أخطر ما حفل به كتاب المزهر من مواد » .

ولا يختلف الأمر لدى د . رمضان عبد التواب فبعد أن عرض لمصادر الكتاب عرضاً دقيقاً مفصلاً ، تساءل أيضاً فماذا للسيوطي في كتابه « المزهر » ، وذهب ص ٢١٤ إلى : « أن له أولاً فضل جمع الجزئيات الصغيرة من هنا وهناك في الموضوع الذي

بكتبه ، وهو يعزو كل قول إلى صاحبه فى أمانة علمية فائقة ، ولكنه لا يدرى السر الذى جعله يجهل مصدره فى مواضع قليلة جداً .

ويضيف كذلك : لم يخل « المزهر » بالإضافة إلى هذا الجمع الدءوب والترتيب المعجب الرائق من خطرات هنا وهناك للمؤلف تعزى إليه وحده ، وهى فى بعض الأحيان رأى له ، واجتهاد وصل إليه بثاقب فكره وطول خبرته باللغة (ص ٢١٥) .

فهو يتدخل أحياناً بجمل اعتراضية ، تفسر مبهماً أو تشرح غامضاً أو تضيف جديداً ولم تخل بعض تعليقاته من الوهم ، وهى قليلة ، كما لا تخلو تعليقاته من الرد على ما لم يعجبه من آراء العلماء وتفنيدها بالحجج والبراهين (ص ٢١٦) .

ويضيف د . رمضان محدداً صور إضافة السيوطى فى المزهر ، فيقول :

« وتبدو سعة علم السيوطى ، حين يهمل مصدره تفسير شىء ما فيعثر عليه السيوطى مفسراً فى كتاب آخر فيذكره » (ص ٢١٧) ، « ويبدو فى بعض تعليقات السيوطى استدراكه المكمل لبعض المؤلفات السابقة » (ص ٢١٩) وبعض تعليقاته نادرة ، « وهو كثير التخريج لنصوص مصادره ، من أجل توثيقها ، وهو فى تعليقاته حريص كل الحرص على توثيق نقوله بذكر خطوط العلماء الذين نقل عنهم» (ص ٢١٨) .

ويضيف د . الشكعة إلى قيمة المادة قيمة المنهج الذى اتبعه السيوطى فى تأليف المزهر ، وهو ما سنفصل الحديث فيه بعد قليل ، فيقول : هذا ولا يفوتنا أمر المنهج الحديثى الذى التزمه السيوطى فى تأليف المزهر قد أضفى عليه دقة شاملة ، وألبسه ثوباً أنيقاً من الصدق فى الرواية والأمانة فى النقل (ص ٢٠٢) .

وثمة أمر ظاهر للعيان لمن ينعم النظر فى فصول المزهر وأنواعه ، وهو أنها تختلف قصراً وطولاً اختلافاً يلفت النظر ، فبعضها بضع صفحات ، وبعضها متوسط الطول وبعضها غاية فى الإطالة « النوع الأربعون تناهز صفحاته ثلاثمائة صفحة » ، وربما يرجع السبب فى ذلك فى بعضها إلى أن المادة اللغوية التى كانت متاحة له ، فهى التى كانت تتحكم فى كم هذه الفصول .

وثمة أمر آخر ، وهو أن الأنواع من الرابع والأربعين إلى الخمسين لا تدخل فى ميدان الدراسات اللغوية دخولاً مباشراً ، فالعناوين تبرز أنها تتصل بأشخاص وليس باللغة ، ولكن على الرغم من أن موضوعات هذه الأنواع تتناول الأشخاص دون

الموضوعات اللغوية ، فإنها على كل حال موصولة الأسباب بعلم اللغة بشكل أو بآخر ، لأن هؤلاء الأشخاص موضوع الحديث إنما هم أشخاص لغويون أو شعراء من أولئك الذين يحتج اللغويون بأشعارهم (د . الشكعة ص ١٩٦) .

وبعد أن عرضنا لمادة المزهر ننتقل إلى إيضاح معالم منهجه ، غير أنه لم يكن هناك من طريق أفضل للوصل بين تناول المادة والمنهج مما ذكره السيوطى نفسه فى مقدمة المزهر ، إذ يقول (ص ١) هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه واخترعت تنويعه وتبويبه ، وذلك فى علوم اللغة وأنواعها ، وشروط أدائها وسماعها ، حاكيت به علوم الحديث فى التقاسيم والأنواع ، وأتيت فيه بعجائب وغرائب حسنة الإبداع . وقد كان كثير ممن تقدم يلم بأشياء من ذلك ، ويعتنى ببيانها بتمهيد المسالك غير أن هذا المجموع لم يسبقنى إليه سابق ، ولا طرق سبيله قبلى طارق ، وقد سميته بـ « المزهر فى علوم اللغة » .

وليس ثمة دليل على ماهية المنهج الذى اتبعه السيوطى فى تعامله مع اللغة من عبارة : « حاكيت به علوم الحديث فى التقاسيم والأنواع » . وقد سبقه إلى ذلك كثير من العلماء ـ كما يقرر د . الشكعة ـ ولكنه فى الحقيقة كان أشدهم استمساكاً بهذا المنهج وأكثرهم التزاماً به ، وينعكس ذلك بوضوح فى اختياره الأبواب الأولى من كتاب « المزهر » مشاكلة لما يشترط فى علوم الحديث ، فقد جعل النوع الأول من أنواعه الخمسين فى معرفة الصحيح الثابت ، والثانى فى معرفة ما روى من اللغة ولم يصح ولم يثبت ، وجعل الثالث فى معرفة المتواتر والآحاد . . . الخ . وهكذا فقد أفرد أبواباً كثيرة تنتهى إلى أن تجعل اللغوى محدثاً أو أقرب للمحدث ، تماماً مثلما جعل علم اللغة والحديث نهرين يجريان من واد واحد » على حد تعبيره .

وثمة مظاهر أخرى تؤكد التزامه التزاماً كاملاً بمنهج علوم الحديث ، فهو لا يسوق خبراً إلا برواية ، ولا يأتى بنص إلا وهو موثق من حيث المصدر ، ومن حيث الراوى . ونلحظ أنه حين يعدد مؤهلات اللغوى نجدها فى جملتها مماثلة لآداب المحدث ، إذ يجب على اللغوى أن يكون حافظاً ذؤوباً ، وأن يقيد ما يجمعه كتابة ، وأن يجعل الرحلة وسيلة الطلب ، وأن يحفظ أشعار العرب ، فإن فيها حكماً وآداباً ومواعظ ، وبشعر العرب يستعان على تفسير القرآن والحديث . ويجمل باللغوى أن يكون رفيقاً بمن يأخذ عنهم ، فلا يكثر عليهم ولا يطيل بحيث يضجرون . . . الخ .

ويلاحظ أنه حين يعالج أية قضية من قضاياه يبدأ بمقدمة أو تمهيد موجز لهذه

القضية ، ثم يدرس بعد ذلك القضية من كافة جوانبها فيعرض الرأى فيها وأدلته معتداً بإيراد النصوص المعضدة لوجهة النظر ، مطولة أو موجزة أيضاً تبعاً لما يتطلبه الأمر أو يقتضيه موقف الاستشهاد فى استدعاء النصوص لتأييد فكرة وتوضيح غرض وبيان مقصود من وجهة نظره ، إلا أنه يلتزم حين يعرض نصاً كاملاً أن ينسبه لصاحبه ، وأن يختمه بكلمة : انتهى . ولا يختلف الأمر حين يعرض نصوصاً مختصرة أو موجزة أو ملخصة مثل قوله : « انتهى كلام ابن جنى ملخصاً » .

ويستدرك عليه د . رمضان أنه قد غابت عنه ـ برغم هذه الإطالة الظاهرة ـ حين عالج بعض القضايا اللغوية لم يستخدم بعض المراجع الأساسية التى كان من الأولى اطلاعه عليها أيضاً يقول : «ومع تطويلة النقل فى بعض المصادر على هذا النحو ، نراه لا يستخدم فى بعض الأحيان كل الكتب المتخصصة فى الموضوع الذى يكتب فيه» (ص ٢٠٦) .

وننتقل أخيراً إلى إلقاء الضوء على مصادر كتاب المزهر ، وكما أشرنا من قبل حين عرضنا لمادة الكتاب إلى أنه يضم موضوعات كثيرة متشعبة ، مما استلزم معه الرجوع إلى عدد كبير من المصادر التى تناولت تلك الموضوعات ، ويؤخذ فى الاعتبار هذا أيضاً خاصية شخصية السيوطى البارزة وهى شغفه بأن يستوعب فى أى موضوع يعرض له كل ما ذكره السابقون عليه فيه ، فلا يترك شاردة ولا واردة فى الموضوع إلا نقلها نقلاً واعياً موجهاً ، وقد أصاب كل من ذهب إلى أنه ينبغى أن يوضع فى الاعتبار إكثاره من استحضار المصادر وبراعته فى استعمالها ، يقول د . رمضان : « لم يكن ينقل ما فى مصادره نقلاً عشوائياً ، وإنما هو نقل واع يتبع منهجاً وتخطيطاً بالغ الدقة » (ص ٢٠٤ ، وكذلك د . مكرم حين قال (ص ٣٢٣) : « فالسيوطى فى مؤلفاته لا ينقل اعتباطاً ، وإنما ينقل فى ضوء فكرة يحاول أن يبرزها ، مستعيناً بالمصادر التى بين يديه ، والنصوص التى تدعم هذه الفكرة حتى تنضج ، فتزدهر ثمارها ، وهكذا كان «المزهر» الذى ازدهرت ثماره ، وازدحمت أفكاره وتعددت مسائله وكثرت مصادره » .

ويختلف الباحثون فى تحديد عدد هذه المصادر فنجد د . مكرم يذهب فى كتابه السابق إلى أنها بلغت ما يقرب من (١٧١) مصدراً ، بينما يذهب د . رمضان عبد التواب فى كتابه (بحوث ومقالات فى اللغة ص ٢٠٣) إلى : « أنها بلغت مائتى مصدر يعود أقدمها إلى القرن الثانى الهجرى ، كالعين للخليل بن أحمد الفراهيدى وأحدثها إلى الفيروزآبادى (ت ٨١٧ هـ) قبل السيوطى بحوالى قرن من الزمان » .

وإذا ما أنعمنا النظر فى مصادر المزهر فنلحظ إلى جانب كثرتها ووفرتها ، فهى تضم بعض المصادر التى ضاعت ، ولم يعد لها وجود الآن ، وبعضها ما يزال مخطوطاً لم ينشر ، وبعضها عز على علماء عصره العثور عليه ، بل إن السيوطى يشير فى ثنايا كتابه إلى أن من المصادر ما رآه ثم افتقده فى أثناء تأليف المزهر ، وبعضها كان نسخاً فريدة بخطوط مؤلفيها . ويذهب د . رمضان إلى « أن نسبة النصوص المنقولة عن كتب مفقودة تبلغ فى المزهر حوالى ٤٠٪ من حجم الكتاب ومن هنا تبدو قيمة كتاب المزهر للسيوطى الذى حفظ لنا نصوصاً كثيرة ضاعت أصولها ولم تصل إلينا ، وهو فى مثل هذه النصوص يعد مصدراً أصيلاً فى البحث العلمى » (ص ٢١٣) .

وقد حرص الباحثون على تصنيف تلك المصادر وتقسيمها وبخاصة أن السيوطى لم يقف فى مصادره عند كتب اللغة وحدها وإنما أفاد من مؤلفات فى تخصصات شتى ، وقد ذكر د . الشكعة ص ١٧٢ وما بعدها أمثلة من تلك المؤلفات ، ولا يتسع المقام لذكرها مفصلة ونكتفى هنا بتقسيم د . رمضان لها ، وهو على النحو التالى :

١ ـ كتب فى فقه اللغة .

٢ ـ معاجم عربية مرتبة على الموضوعات .

٣ ـ كتب لغوية متخصصة فى موضوع واحد .

٤ ـ كتب فى النحو والصرف .

٥ ـ كتب فى لحن العامة .

٦ ـ كتب الأمالى .

٧ ـ كتب النوادر .

٨ ـ دواوين فى الأدب والمجاميع الشعرية .

٩ ـ مجاميع أمثال العرب .

١٠ ـ كتب فى البلاغة والنقد القديم .

١١ ـ كتب فى الأصول والفقه .

١٢ ـ كتب فى التفسير .

١٣ ـ كتب في الحديث .

١٤ ـ كتب في التراجم والطبقات .

١٥ ـ كتب تاريخية .

ونختم هذه المعالجة بتحديد كيفية استعمال السيوطي للمصدر ، ونتساءل هل كان له نهج واحد ثابت في الإفادة من المصدر ، وبعبارة أخرى هل كان ينقل منها بقدر متساو في المواضع المختلفة من الكتاب ؟ يتفق الدارسون على أنه كان يختلف قدر النقل من المصدر تبعاً لما تقتضيه مواقف الاستشهاد ، فنجده يكثر النقل ، إلى حد الإسراف ، من كتب بعينها مثل الإبدال لابن السكيت والصاحبي لابن فارس والخصائص لابن جني وغيرها . وقد نقل فصولاً كاملة من لمع الأدلة للأنباري والغريب المصنف لأبي عبيد ، وأحياناً يلخص مما في مصدره تلخيصاً شديداً كما فعل حين لخص كتاب مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، وأحياناً ينقل نصاً أو نصين ، وأحياناً يختصر نصاً مطولاً ، وعلى ذلك يمكن أن ننتهي إلى أنه كانت تختلف معاملة السيوطي لمصادره من مؤلف إلى مؤلف ومن موقف استشهاد إلى آخر حسبما يتطلب الغرض ، ويفرض سياق الدرس ، فيلزم النقل الحرفي هنا ، والتصرف باختصار أو تقديم أو تأخير هناك . ومن ثم لم يبالغ د . الشكعة حين أجمل دور السيوطي وجهده في عبارة موجزة إذ يقول ص ٦١ من كتابه السابق : « إن السيوطي ظاهرة علمية فكرية أدبية متميزة بين أقرانه من أعلام القرنين التاسع والعاشر الهجريين ، من حيث تنوع ثقافته وسخاء عطائه ووفرة كتبه ونفاسة محتواها ، مهما اختلف بعض معاصريه معه أو تجاوزوا الحدود المتعارف عليها بين العلماء فيما يتعلق بشخصه أو سلوكه العلمي » .

وفيما يلي نموذج من كتاب (المزهر) للسيوطي

من كتاب « المزهر » السيوطى

النوع العشرون
معرفة الألفاظ الإسلامية

قال ابن فارس فى فقه اللغة ـ باب الأسباب [5] الإسلامية :

كانت العربُ فى جاهليّتها على إرْث من إرْث آبائهم فى لغاتهم وآدابهم ونَسائكهم وقرابينهم ، فلما جاء الله تَعالى بالإسلام حالت أحوالٌ ، ونُسخَتْ ديانات ، وأبْطلت أمورٌ ، ونُقلَت من اللغة ألفاظٌ من مواضعَ إلى مواضع أُخَر ، بزيادات زِيدَتْ ، وشرائع شُرِعت ، وشرائط شُرِطت ، فعفَّى الآخرُ الأولَ [6] .

فكان مما جاء فى الإسلام ذكرُ المؤمن ، والمسلم ، والكافر ، والمنُافق ، وإن العربَ إنما عرفتْ المؤمن من الأمان والإيمان ، وهو التصديقُ ، ثم زادت الشريعةُ شرائط وأوصافا بها سُمّى المؤمنُ بالإطلاق مؤمناً . وكذلك الإسلام والمُسْلم ، إنما عَرَفَتْ منه إسلامَ الشىء ؛ ثم جاء فى الشرع مَن أوصافه ما جاء ؛ وكذلك كانت لا تعرف من الكُفْر إلا الغطاء والسَّتْر ؛ فأما المنافقُ فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطَنوا غيرَ ما أظهروه ، وكان الأصل من نافقاء [7] اليَرْبوع ؛ ولم يعرفوا فى الفسْق إلا قولهم : فَسَقَت الرُّطَبة ، إذا خرجت منْ قشْرها ، وجاء الشرع بأن الفسْقَ الإفْحاشُ فى الخروج عن طاعة الله تعالى .

---

(١) فى الأصل : الشام بالشين ، والتصحيح عن اللسان .
(٢) فى الأصل : يقول .
(٣) فى اللسان : عروق الذهب والفضة .
(٤) زيادة من فقه اللغة .
(٥) لعلها باب الأسماء الإسلامية (من تعليق على الصاحبى) .
(٦) ترك المؤلف هناك فقرات طويلة ، فارجع إليها إن شئت صفحة ٤٤ من الصاحبى .
(٧) فى اللسان : سمى المنافق منافقاً لأنه نافق كاليربوع وهو دخوله نافقاءه .

وعما جاء فى الشرع : الصلاة ، وأصلُه فى لغتهم الدّعاء ، وقد كانوا يعرفون الرُّكوع والسجودَ ، وإن لم يكن على هذه الهيئة .

قال أبو عمرو : أسْجَدَ الرجل : طأطأ رأسَه وانحنى . وأنشد :

* فقُلْنَ له : اسْجِدْ لِلَيْلَى فأسْجَدا *

يعنى البعير إذا [1] طأطأ رأسه لتَرْكَبَه . وكذلك الصيامُ أصلُه عندهم الإمساكُ ، ثم زادت الشريعةُ النّية ، وحظَرت الأكلَ والمباشرةَ وغيرهما ، من شرائع الصوم . وكذلك الحجّ ، لم يكن فيه عندهم غير القصد ، ثم زادت الشريعةُ مازادَته من شرائط الحج وشعائره . وكذلك الزكاة لم تكن العربُ تعرفُها إلا من ناحية النَّماء ، وزاد الشرعُ فيها ما زاده .

وعلى هذا سائر أبواب الفقه ؛ فالوَجْه فى هذا إذا سُئل الإنسانُ عنه أن يقول فيه اسمان : لُغَوىّ وشَرْعى ، ويذكر ما كانت العربُ تعرفهُ ، ثم جاء الإسلام به ، وكذلك سائرُ العلوم كالنَّحْو والعروض والشعر ، كلُّ ذلك له اسمان : لغُوى وصِناعىّ . انتهى كلامُ ابنِ فارس .

وقال فى باب آخر : قد كانت حدثتْ فى صدر الإسلام أسماء ، وذلك قولهم لمن أدرك الإسلام من أهل الجاهلية مُخَضْرم . فأخبرنَا أبو الحسين أحمد بن محمد مولى بنى هاشم [قال [2]] : حدثنا محمد بن عباس الخُشْكى [3] عن إسماعيل بن [أبى [4]] عبيد الله ، قال : المُخَضْرَمُون من الشعراء مَنْ قال الشِّعْر فى الجاهلية ، ثم أدركَ الإسلام ؛ فمنهم حَسَّان بن ثابت ، ولَبِيد بنُ رَبيعة ، ونابغة بنى جعدة ، وأبو زيد ، وعُمْرو بن شأس ، والزِّبْرِقان بن بدر ، وعَمْرو بن معدى كرب ، وكعبُ بن زهير ، ومَعْن بن أوس .

وتأويل المُخَضْرَم من خَضْرَمْتُ الشىء أى قطعتُهُ ، وخَضْرَم فلان عطيته أى قطعَها ؛ فسمّى هؤلاء مُخضرمين ، كأنهم قُطعوا عن الكفر إلى الإسلام ، وممكن [5] أن يكونَ

---

(١) فى اللسان : يعنى بعيرها أنه طأطأ رأسه لتركبه ، ورواية اللسان : وقلن له . .

(٢) زيادة من الصاحبى .

(٣) فى الأصل بالحاء والضبط عن الصاحبى .

(٤) زيادة ليست فى الصاحبى .

(٥) فى الصاحبى : ويمكن .

ذلك لأن رُتْبَتَهم في الشِّعْر نقصَتْ ؛ لإن حالَ الشعر تطامَنَت في الإسلام ، لما أنزلَ الله تعالى من الكتاب العربي العزيز ؛ وهذا عندنا هو الوَجْه ؛ لأنه لو كان من القَطْع لكان كلُّ من قُطِع إلى الإسلام من الجاهلية مُخَضْرَماً ، والأمر بخلاف هذا .

ومن الأسماء التي كانت فزالت بزوال مَعانيها قولهم : المِرْباع [1] ، والنَّشيطة [2] ، والفُضول ، ولم يذكر [3] الصَّفِيّ [4] ، لأن رسول اللهَ ﷺ قد اصْطفى في بعض غَزَواته ، وخُصَّ بذلك ، وزال اسم الصفِيّ لما توفي ﷺ .

ومما ترك أيضاً : الإتاوَة ، والمَكْس ، والحُلْوان ، وكذلك قولُهم : أَنْعِم صباحاً ، وأنعم ظلاماً ، وقولهم للملك : أَبَيْتَ اللعن .

وترك أيضاً قول المملوك لمالكه : ربِّي ، وقد كانوا يخاطبون ملوكهم بالأرباب ، قال الشاعر :

وأَسْلَمن فيها ربُّ كِنْدَةَ وابنه وربُّ مَعَدٍّ بين خَبْت وعَرْعَر [5]

وتُرِك أيضاً تسمية مَن لم يحجّ صَرُورة ؛ لقوله ﷺ : لا صَرُورة [6] في الإسلام . وقيل معناه : الذي يَدَعُ النِّكاح تبتُّلاً ، أو الذي يحدث حَدَثا ، ويلجأ إلى الحرم .

وترك أيضاً قولهم للإبل تُساق في الصَّداق : النَّوافِج [6] .

---

(١) المرباع : ربع الغنيمة الذي كان يأخذه الرئيس في الجاهلية .

(٢) قال ابن سيده : النشيطة في الغنيمة : ما أصاب الرئيس قبل أن يصير إلى بيضة القوم .

(٣) في الصاحبي : ولم تذكر .

(٤) الصفي والصفية : ما يصطفيه الرئيس لنفسه من المغنم قبل القسمة مع الربع الذي له ، والمرباع ربع الغنيمة . والفضول : بقايا تبقى من الغنيمة ، فلا تستقيم قسمته على الجيش لقلته وكثرة الجيش ، والنشيطة : ما يغنمه القوم في طريقهم التي يمرون بها وذلك غير ما يقصدون بالغزو ، وقال أبو عبيدة : الصفي أن يصطفي الرئيس لنفسه بعد الربع شيئاً كالناقة والفرس والسيف والجارية ، والصفي في الإسلام على تلك الحال ، وقد اصطفى رسول الله سيف منبه بن الحجاج يوم بدر وهو ذو الفقار ، واصطفى صفية بنت حيي .

(٥) الخبت : المتسع من بطون الأرض ، والعرعر : شجر السرو .

(٦) يوصف بها الذكر والمؤنث .

(٧) كانت العرب تقول في الجاهلية للرجل إذا ولدت له بنت : هنيئاً لك النافجة . أي المعظمة لمالك ، وذلك أنه يزوجها فيأخذ مهرها من الإبل فيضمها إلى إبله فينفجها أي يرفعها ويكثرها .

ومما كُرِه في الإسلام من الألفاظ قول القائل : خَبُثَت نفسي ؛ للنهي عن ذلك في الحديث ، وكُرِه أيضاً أن يقال : استأثر الله بفلان .

ومما كانت العرب تستعمله ثم تُرِك قولهم : حِجْراً محْجُوراً ، وكان هذا عندهم لمعنيين :

أحدهما ـ عند الحرمان ، إذا سئل الإنسانُ قال : حِجراً مَحْجوراً ، فيعلمُ السامعُ أنه يريد أن يحرمه ، ومنه قوله :

حنت إلى النَّخْلَة القُصْوَى فقلتُ لها : حِجرٌ حرامٌ ألا تلك الدَّهاريس [1]

والوجه الآخر : الاستعاذة ، كان الإنسان إذا سافر فرأى من يخافهُ قال : حِجْراً محجوراً ، أي حرام عليك التعرُّضُ لي ، وعلى هذا فسِّر قوله تعالى : يَوْمَ يَرَوْنَ الملائكة لا بُشْرَى يومئذ للمجْرمين ويقولون حِجراً محجوراً . يقول المجرمون ذلك كما كانوا يقولونه في الدنيا . انتهى ما ذكره ابن فارس .

وقال ابن برهان في كتابه في الأصول : اختلف العلماء في الأسامي : هل نُقلت من اللغة إلى الشرع ؟ فذهبت الفقهاء والمعتزلة إلى أن من الأسامي ما نُقِل كالصَّوْم ، والصلاة ، والزكاة ، والحج .

وقال القاضي أبو بكر : الأسماءُ باقيةٌ على وَضْعها اللُّغوي غير منقولة .

قال ابن برهان : والأولُ هو الصحيح ؛ وهو أن رسول الله ﷺ نَقَلها من اللغة إلى الشرع ، ولا تخرجُ بهذا النقل عن أحد قسمي كلام العرب وهو المجازُ ، وكذلك كلُّ ما استَحدثه أهل العلوم والصناعات من الأسامي ؛ كأهل العَرُوض ، والنحو ، والفقه ، وتَسْميتهم النقضَ والمنعَ والكَسر والقلْب وغيرَ ذلك . والرفع والنصب والخفض ، والمديد والطويل .

قال : وصاحبُ الشرْع إذا أتى بهذه الغرائب التي اشتملت الشريعةُ عليها من علوم حار الأوَّلون والآخرون في معرفتها مما لم يخطرْ ببال العرب ، فلابدَّ من أسامي تدل على تلك المعاني . انتهى .

---

(١) في اللسان : حنت ، وفي الأصل : الدهارير ، وهذه رواية اللسان وفي اللسان : حجر مثلثة الحاء ، ولكن الكسر أفصح .

وممن صَحّح القول بالنقل الشيخ أبو إسحاق الشيرازي وألكِيا ؛ قال الشيخ أبو إسحاق : وهذا في غير لفظ الإيمان ؛ فإنه مُبْقى على موضوعه في اللغة . قال : وليس من ضرورة النقل أن يكونَ في جميع الألفاظ ، وإنما يكون على حسب ما يقومُ عليه الدليل .

وقال التاج السبكي : رأيت في كتاب الصلاة للإمام محمد بن نصر عن أبي عبيد : أنه استدلَّ على أن الشارعَ نَقَل الإيمان عن معناه اللُّغوي إلى الشرعي بأنه نقل الصلاة والحجّ وغيرهما إلى معان أخر . قال : فما بالُ الإيمان ؟

قال السبكي : وهذا يدلُّ على تخصيص محلّ الخلاف بالإيمان .

وقال الإمام فخر الدين وأتباعه : وقع النقلُ من الشارع في الأسماء دون الأفعال والحروف ؛ فلم يوجد النّقل فيهما بطريق الأصالة بالإستقراء ؛ بل بطريق التَّبعيَّة ؛ فإن الصلاة تستلزمَ صلّى .

قال الإمامُ : ولم يوجد النقلُ في الأسماء المترادفة ، لأنها على خلاف الأصْل ؛ فتقدَّر بقدر الحاجة .

وقال الصفي الهندي : بل وُجد فيها في الفَرْض والواجب والترويج والإنكاح .

وقال التاج السبكي في شرح المنهاج : الألفاظُ المُستعملة من الشارع وقع منها الاسمُ الموضوعُ بإزاء الماهيات الجعلية ؛ كالصلاة ؛ والمصدرُ في أنت طلاق ؛ واسمُ الفاعل في أنت طالق ، وأنا ضامن ؛ واسم المفعول في الطلاق والعتْق والوكالة ؛ والصفة المشبهة في أنت حرّ ، والفعل الماضي في الإنشاءات ؛ وذلك في العقود كلّها ، والطلاق ؛ والمضارع في لفظ أشهد في الشهادة ، وفي اللّعان ؛ والأمر في الإيجاب والاستيجاب في العقود نحو بعْني واشْترِ مني .

قال ابن دُريد في الجمهرة : الجوائز : العَطَايا ، الواحدة جائزة .

قال : وذكر بعض أهل اللغة : أنها كلمة إسلامية ، وأصلها أن أميراً من أمَراء الجيوش واقفَ العدوَّ ، وبينه وبينهم نهر ، فقال : مَن جازَ هذا النهرَ فله كذا وكذا ؛ فكان الرجلُ يعبُر النهر فيأخذُ مالاً ، فيُقالُ : أخذ فلان جائزةً فسمِّيت جوائز بذلك .

وقال فيها : لم يكن المحرَّم معروفاً في الجاهلية ، وإنما كان يقال له والصّفر

الصَّفَرَيْن ، وكان أول الصَّفَرين من أشهر الحُرُمَ ؛ فكانت العربُ تارةً تحرِّمه ، وتارةً تُقاتل فيه ، وتحرِّم صفر الثاني مكانَه .

قلت : وهذه فائدةٌ لطيفة ، لم أرها إلا في الجمهرة ؛ فكانت العرب تسمي صَفَر الأولى ، وصفرَ الثاني ، وربيعَ الأول وربيع الثاني ، وجمادي الأولى ، وجمادى الآخرة ؛ فلما جاء الإسلام ، وأبطلَ ما كانوا يفعلونه من النَّسيء [1] ، سمَّاه النبي ﷺ شهر الله المحرم ، كما في الحديث : أفضلُ الصيام بعدَ رمضان شهرُ الله المحرم ؛ وبذلك عُرفت النكتة في قوله : شهر الله . ولم يَرِد مثلُ ذلك في بقية الأشهر ولا رمضان ، وَقد كنتُ سُئلت من مدة عن النكتة في ذلك ولم تحضرني فيها شيء ، حتى وقفتُ على كلام ابن دُرَيد هذا ؛ فعَرفتُ به النكتة في ذلك .

وفي الصحاح قال ابنُ دريد : الصَّفَران : شهران في السنة ، سمي أحدهما في الإسلام المحرَّم .

وفي كتاب ليس لابن خالويه : إن لفظ الجاهلية اسمٌ حَدَث في الإسلام للزَّمن الذي كان قبلَ البعثة . والمنافق اسمٌ إسلاميٌّ لم يُعرف في الجاهلية ، وهو مَنْ دَخل في الإسلام بلسانه دون قلبه ؛ سُمِّي منافقاً مأخوذٌ من نافقاء [2] اليَرْبوع .

وفي المجمل : قال ابن الأعرابي : لم يُسْمع قط في كلام الجاهلية ولا في شعرهم فاسق .

قال : وهذا عجيبٌ ، وهو كلامٌ عربي ، ولم يأت في شعرٍ جاهلي ، وفي الصحاح نحوُه .

وفي كتاب ليس : لم يعرف تفسير الضُّراح [3] إلا من الحديث قال : هو بيت في السماء بإزاء الكعبة .

وفي الصحاح : التَّفَث في المناسك : ما كان من نحو قَصِّ الأظفار ، والشارب ، وحَلْقِ الرأس والعانة ، ورَمْي الجمار ، ونَحْرِ البُدْن ، وأشباه ذلك .

---

(١) شهر كانت تؤخره العرب في الجاهلية ، فنهى الله عنه .

(٢) النافقاء : إحدى جحرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها .

(٣) في الأصل بالصاد ، والتصحيح عن اللسان .

قال أبو عبيدة : ولم يجئ فيه شعرٌ يحتجُّ به .

وفيه : إذا كان الفرسُ لا ينقطع جَرْيه فهو بَحر ، شُبِّه بالبحر الذى لا ينقطع ماؤه ، وأول من تكلم بذلك رسول الله ﷺ فى وصف فرس ركبه .

وقال ابن دُرَيد فى المجتبى : باب ما سُمع من النبى ﷺ مما لم يُسْمع من غيره قبله :

أخبرنا عبد الأول بن مريد أحد بنى أنْف النَّاقة من بنى سعد فى إسناد قال : قال علىٌّ رضى الله عنه : ما سمعتُ كلمةً عربيةً من العرب إلا وقد سمعتُها من عربىٍّ قبله .

وقال ابن دُرَيد : ومعنى حَتْفَ أنفه : أن رُوحه تخرج من أنفه ، بتتابع نفَسه ، لأن الميت على فراشه من غير قَتْل يتنفَّس ، حتى ينْقضى رَمَقُه ، فخصّ الأنفَ بذلك ؛ لأنه من جهته ينقضى الرَّمَق .

قال ابن دُرَيد : ومن الألفاظ التى لم تُسْمع من عربى قبله قوله : « ولا ينْتطح فيها عَنْزَان » .

وقوله : « الآن حَمِى الوَطِيس » ، وقوله : « لا يُلْدَغُ المؤمن من جُحْر مرتين » . وقوله : « الحربُ خَدْعة (١) » . وقوله : « إياكم وخَضْراء الدِّمَن » فى ألفاظ كثيرة .

وفى الصحاح قال أبو عبيد : الصِّيرُ ، فى الحديث (٢) أنه شَقُّ الباب ، ولم يُسْمع هذا الحرف . قال : والزَّمَّارة (٣) فى الحديث أنها الزانية . قال أبو عبيد : ولم أسْمع هذا الحرفَ إلا فى الحديث ، ولا أدرى من أى شىء أُخذ (٤) .

وفيه : الجُلْهُمة بالضم الذى فى حديث أبى سُفْيان : ما كدْتَ تأذَنُ لى حتى تأذَنَ لحجارة الجُلْهُمَتين (١) . قال أبو عبيدة : أراد جانبى الوادى ، وقال : لم أسمع بالجُلْهمة إلا فى هذا الحديث ، وما جاءت إلا ولها أصل .

---

(١) بفتح الخاء وضمها ، والفتح أفصح ، وخدعه مثل همزة (لسان مادة خدع) .
(٢) الحديث : « من نظر فى صير باب ففقئت عينه فهى هدر » والصير : شق الباب .
(٣) فى حديث عن أبى هريرة : أن النبى ﷺ نهى عن كسب الزمارة .
(٤) قال الجوهرى : يحتمل أن يكون أراد المغنية ، يقال غناء زمير : أى حسن .

وفى تهذيب الإصلاح للتبريزى : يقال اجْعَل هذا الشيء بَأجًا [٢] واحداً مهموزة ، أى طريقاً واحداً . ويقال : إن أول من تكلّم به عثمان بن عفّان .

وفى شرح الفصيح لابن خالويه : أخبرنا ابن درُيد عن أبى حاتم عن الأصمعى قال : أول ما سُمع مصدر « فاضَ الميت » من شريح قال هذا أو أنْ فوضه .

وفى كتاب ليس : لم يُسْمع جمعُ الدَّجّال من أحد إلا من مالك بن أنس فقيه المدينة ، فإنه قال : هؤلاء الدَّجاجلة [٣] .

---

(١) الحديث . إن النبى ﷺ أخر أبا سفيان فى الإذن وأدخل غيره من الناس قبله فقال : ما كدت . . . الخ .

(٢) تهمز ولا تهمز ، وفى المصباح قال : ومنه قول عمر رضى الله عنه : لأجعلن الناس كلهم باجاً واحداً أى طريقة واحدة فى العطاء .

(٣) عبارته : ليس أحد فسر الدجال أحسن من تفسير أبى عمر قال : الدجال المموه يقال : دجلت السيف : موهته وطليته بماء الذهب ، قال : وليس أحد جمعه إلا مالك ابن أنس قال : هؤلاء الدجاجلة .

(٧)

بناء المعجم على أساس صوتى

- مفهوم المعجم
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدى
- جمهرة اللغة لابن دريد
- تهذيب اللغة للأزهرى

(٧)
بناء المعجم على أساس صوتى

مفهوم المعجم

لم تمكنا المصادر من تحديد متى أطلق لفظ « معجم » على كتاب ألف بترتيب حروف المعجم ، ولا من كان أول من أطلق هذا اللفظ على كتابه ، اصطلاحاً . فربما يرجع استخدامه إلى القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى ، إذ إنه أطلق على بعض الكتب النوعية التى تعنى بمواد مرتبة ترتيب حروف المعجم أو تراجم خاصة . ومن أوائل الكتب التى وصل خبرها إلينا ، وهى تحمل اسم « معجم » ، كتاب أبى القاسم عبد الله ابن محمد البغوى (٢١٤ ـ ٣١٧ هـ) الذى أطلق عليه « معجم الصحابة ، ثم توالى العلماء فى تأليف معاجم لأسماء القراءة والشيوخ والشعراء وغيرهم (*) .

بيد أن ريادة صاحب الصحيح ، الإمام محمد بن إسماعيل البخارى (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ) ظاهرة فى تأليفه كتباً مرتبة على حروف المعجم ككتاب التاريخ الكبير الذى أشار فى مقدمته إلى وضعه الأساسى على : أ ، ب ، ت ، ث ، وإنما يدىء بمحمد من بين الحروف لحال النبى (ﷺ) ، فإذا فرغ من المحمدين ابتدىء بالألف ثم الباء . . . إلى الياء » .

ويبدو أن هذا المصطلح قد ذاع بعد ذلك وانتشر ، واتسعت دلالته ، لتطلق ليس

(*) انظر فى أسمائها ما أورده د . حسين نصار فى المعجم العربى ص ٨ ، و د . عدنان الخطيب فى المعجم العربى ، ص ٣١ ، ٣٢ .

على كتب الطبقات المرتبة على حروف المعجم فحسب ، بل على الكتب التى رتبت فيها الكلمات بترتيب حروف الهجاء ، ويتضح ذلك فى العمل المعجمى الذى ألفه ابن فارس (٣٩٥ هـ) وأطلق عليه «معجم مقاييس اللغة » .

وأظن أنه من المفيد أن نتوقف عند معنى الإعجام لغةً لنتعرف على ذلك الخلاف الذى دار حول الدلالات التى تضمها مادة (ع ج م) . ويبدو أن الدلالة الأولى التى عرفت بين العرب كانت الإبهام والإخفاء ، وهى ضد البيان والإفصاح ، ودليل ذلك ما أوردته المعجمات العربية كالعين والجمهرة والتهذيب وصحاح العربية واللسان والقاموس وتاج العروس وغيرها .

فالأعجم الذى لا يفصح ولا يبين كلامه وإن كان من العرب ، والأعجم أيضاً الذى فى لسانه عجمة ، وإن أفصح بالعجمية ، ويقال : رجل أعجم وامرأة عجماء .

وأعجم الشعر : لحن فيه ، وأتى به غير فصيح ، دال على المعنى .

وأعجم كلامه : إذا ذهب به إلى العجمة .

واستعجم القراءة : لم يقدر عليها لغلبة النعاس .

واستعجم الرجل : سكت .

واستعجمت الدار عن جواب سائلها : سكتت .

واستعجم علينا الكلام : استبهم .

وفلان يستعجم فى شعره : إذا كان يحوج قارئه إلى الاستعانة بمعجم . الدلالة المسيطرة هنا إذن هى دلالة السلب . وربما كانت هذه الدلالة هى السائدة حين كانت العربية لغة منطوقة ، ولم تكن الكتابة والتدوين ، فلما بدأت جهود العلماء فى العناية بالخط ووضع النقاط والشكل وأصول الكتابة ، استخدمت الدلالتان ، وصار يفهم العرب من لفظة « معجم » السلب والإيجاب معاً ، وإن غلب الإيجاب بعد ذلك . فقالوا :

(وزن أفعل) أعجم الكتاب : خلاف أعربه ، أى أوضحه .

وأعجم الكتاب : أزال استعجامه / عجمته .

(وزن فعل) وعجم الكتاب : للسلب والإيجاب .

والإعجام والتعجيم : التنقيط ، أي وضع نقاط فوق حروف الكتاب لكي تستبين عجمته ، ويتضح .

ويوضح المبرد ذلك التركيب الإضافي « حروف المعجم » (بمعنى حروف الإعجام) ، إذ يقول : فليس المقصود حروف الكلام المعجم ولا حروف اللفظ المعجم ، وإنما المعنى أن الحروف هي المعجمة . . . وهذا التركيب (حروف المعجم) من باب إضافة المفعول إلى المصدر ، مثل سهم نضال ، أي سهم من شأنه أن يناضل به . . . وكذلك حروف المعجم ، أي حروف من شأنها أن تعجم » .

وفي توضيح علة إطلاق « معجم » على الحروف كلها ، على الرغم من أنها جميعها ليست معجمه ، بل بعضها معجم ، والآخر غير معجم ، يقول ابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم (ع ج م) :

فإن قيل : إن جميع هذه الحروف ليس معجماً ، وأما المعجم بعضها ، ألا ترى أن الألف والدال والحاء ونحوها ليس معجماً ، فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف حروف المعجم ؟

قيل له : إنما سميت بذلك ، لأن الشكل والحد إذا اختلفت أصواته ، فأعجمت بعضها ، وتركت بعضها ، فقد علم أن هذا المتروك بغير إعجام ، وهو غير ذلك الذى من عادته أن يعجم ، قد ارتفع أيضاً بما فعلوه ، الإشكال والاستبهام عنهما جميعاً ، ولا فرق بين أن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجام عليه أو يقوم مقام الإعجام في الإيضاح والبيان . ألا ترى أنك إذا عجمت الجيم بواحدة من أسفل والخاء بواحدة من فوق ، وتركت الحاء غفلاً ، فقد علم بإغفالها أنها ليست بواحدة من الحرفين الآخرين ، أعني الجيم والخاء ، وكذلك الدال والذال والصاد والضاد وسائر الحروف ، فلما استمر البيان في جميعها جاز تسميتها « حروف المعجم » .

هذا تعليل من ذهب إلى أنها تركيب إضافي ، ولكن ربما يقدم التعليل الآخر تفسيراً أكثر وجاهة ، إذ يرى أن التركيب كان « حروف الخط المعجم » فالوصف هنا إذن للخط ، بمعنى أنه لا يبين إلا بالإعجام تنقيطاً وشكلاً ، وعليه تكون كلمة (معجم) في (حروف المعجم) صفة لموصوف محذوف هو الخط . ثم أريد بهذا التركيب بعد ذلك ، حروف العربية المرتبة بطريقة ما ، ثم رأوا ـ كما يقول د . عدنان الخطيب في كتابه المشار إليه آنفاً ص ٣٠ ـ في ترتيب الحروف نهجاً يمكن التزامه في عرضهم للمعلومات التي

يريدون تدوينها ، فيسهلون بذلك الرجوع إليها ، إذ يكتفى المراجع بالنظر فى المعلومات المدونة فى الفصل المعقود للحروف الذى تبتدىء به الكلمة الدالة على الموضوع ، ويكون هذا فى الموضوعات التى يمكن ترتيبها تبعاً للحرف الذى تبتدىء به أول كلمة فى الموضوع ، أو أى كلمة أخرى تدل عليه ، كما فى ترتيب الأحاديث النبوية أو تراجم الرجال من صحابة وعلماء وشيوخ ، أو كما فى تقويم البلدان والأمصار » .

بيد أنه يلاحظ أن هذه الدلالة لم تستقر على الكتاب الذى يحصى مفردات اللغة ، ويسير على نهج معين فى ترتيب مواده على حروف المعجم إلا فى القرن الرابع الهجرى على يد ابن فارس ، كما قلنا . فقد أطلق الخليل بن أحمد (١٧٥ هـ) على معجمه (العين) وأبو عمرو الشيبانى (ت ٢٠٦ هـ) على معجمه (كتاب الجيم) وابن دريد (ت ٣٢١ هـ) على معجمه (جمهرة اللغة) ، والفارابى (ت ٣٥٠ هـ) على معجمه (ديوان الأدب) ، والقالى (ت ٣٥٦ هـ) على معجمه (البارع) ، والأزهرى (ت ٣٧٠ هـ) على معجمه (تهذيب اللغة) ، والصاحب بن عباد (ت ٣٨٥ هـ) على معجمه (المحيط) ، والجوهرى (ت ٣٩٣ هـ) على معجمه (صحاح العربية) . ويبدو أن ابن فارس قد تفرد فى استخدام مصطلح « معجم » ، فلا نجد من يستخدمه فيما بعد ممن اشتغل بالتأليف المعجمى . بيد أنه ثمة كلمات أخرى أطلقها مؤلفو المعاجم على مؤلفاتهم ، إذ كانوا يطلقون اسما من أسماء البحر أو صفة من صفاته عليها ، كما فعل ابن عباد فى معجمه (المحيط) ، وربما قصد بها الإحاطة بمفردات اللغة ، كذلك ابن سيده (ت ٥٤٨ هـ) فقد أطلق على معجمه (المحكم والمحيط الأعظم) ، وأطلق الصاغانى (ت ٥٧٧هـ) على مؤلفه (العباب / مجمع البحرين) . أما الفيروز آبادى (ت ٨١٧ هـ) فقد أطلق على معجمه (القاموس المحيط) لأنه ـ على حد تعبيره ـ البحر الأعظم ، أى لإحاطته بلغة العرب كإحاطة البحر للربع المعمور . ويبدو أن هذه الكلمة كانت معروفة فى البيئة اللغوية الفارسية التى نشأ فيها ، بل إنها كانت معروفة لدى علماء الجغرافيا قبل زمنه بكثير ، فقد وردت لدى المقدسى (ت ٣٧٥ هـ) فى أحسن التقاسيم ص ١٢٤ .

وقيمة هذا المصطلح أنه قد كتب له البقاء حتى العصر الحديث ، ليستخدم على الألسنة مرادفاً لمصطلح « معجم » الذى يقابل مصطلح Dictionary فى الإنجليزية

وDictionaire في الفرنسية من الكلمة اللاتينية الوسيطة Dictionarium ، وتعني : مجموع ما يعلم أو النصاب التعليمي . أما في الألمانية فالمصطلح المقابل هو Werterbuch ويعني حرفياً : كتاب الكلمات . وتتحدد دلالة هذا المصطلح - بشكل أساسي - في أنه الكتاب المرجعي الذي يضم كلمات اللغة مرتبة ترتيباً هجائياً أو معنوياً (موضوعياً) ، ويعطي مع كل كلمة هجاءها ودلالتها ، وقد يضيف إلى ذلك نطقها واستخدامها ومرادفاتها واشتقاقاتها وتاريخها وبعض الصور الإيضاحية لها أو أحد هذه الجوانب على الأقل .

ويستخدم هذا المصطلح أيضاً في دلالة أخرى ، وهي الكتاب الذي يقدم مجموعة المعارف الأساسية في أحد موضوعات المعرفة ، وغالباً ما ترتب مداخل الموضوعات الجزئية بداخله ترتيباً هجائياً(*) . وقد أشرنا فيما سبق إلى أن هذا الاستخدام هو الأسبق ، كمعاجم المحدثين والقراء والشيوخ ، بل والشعراء والبلدان والمؤلفين وغير ذلك .

(*) انظر في هذه الدلالات للمصطلح : د . محمود حجازي : المعجمات الحديثة ص ٢٦ . ودائرة المعارف البريطانية (E B) ، مادة (Dictionary) .

كتاب العين

للخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٠/١٧٥ هـ)

بدأ التأليف اللغوى فى القرن الأول الهجرى بداية متواضعة ، غير أنه ما لبث أن نشط فى القرن الثانى نشاطاً كبيراً على يد هؤلاء اللغويين الرواد الذين انكبوا على جمع اللغة من مصادرها الأصلية وتدوينها فى موضوعات شتى ، شكلت مادة لغوية ضخمة ، صبت بعد ذلك فى المعاجم اللغوية . غير أنه قد بدأت فى النصف الثانى من القرن الثانى للهجرة حركة تأليف المعاجم العربية الموازية لحركة الجمع الموضوعى ، بدأت بكتاب العين ، الذى يعد أول محاولة لحصر ألفاظ اللغة العربية ، على نحو شامل وفى إطار نظام منهجى واضح له أسس وقواعد مضبوطة . ويبدو أن تأليف العين كان طفرة وسابقاً لأوانه ، إذ لم تكن حركة جمع اللغة قد انتهت بعد من عملية استقصاء اللغة وتسجيلها بشكل تام ، ولم يشاركه هذا السبق إلا أبو عمرو الشيبانى (٢٠٦ هـ) فى معجمه (كتاب الجيم) إلا أنه خالف نهج الخليل الصوتى ، إذ يرتب الكلمات الواردة فى إطار الجذر الواحد ترتيباً داخلياً على نحو ما فعل الخليل داخل المواد . ولم تحدث إضافة منهجية أخرى فى بناء المعجم إلا فى القرن الرابع الهجرى الذى يعد أهم القرون فى وضع المعاجم العربية .

تدين علوم العربية لهذا العبقرى بالفضل ؛ فقد حصر موازين الشعر العربى ، بوضعه علم العروض ، ووضع طريقة الضبط بالشكل التى نستخدمها إلى اليوم ، وشكلت آراؤه وأفكاره أسس أقدم كتاب فى النحو لتلميذه سيبويه ، وابتكر نظاماً رياضياً لحصر مفردات اللغة ، قأهداه حسه الموسيقى إلى وضع أسس ترتيب المعجم ترتيباً أبجدياً على أساس صوتى يعتمد على مخارج الحروف .

وثمة خلاف حول مدى إسهامه فى العين ، وذلك القدر الذى فعله تلميذه الليث بن المظفر (ت ١٩٠ هـ) . ويبدو أن جهد الخليل ينحصر فى المقدمة ، ووضع التخطيط العام للكتاب ، وتطبيقه فى الأبواب الأولى . أما الليث فهو راوية ما أعده الخليل ومؤلف باقى الكتاب . وقد رتب المادة اللغوية فى كتاب العين على حسب مخارج الحروف من الحلق ، على النحو التالى :

[ع ح هـ خ غ / ق ك / ج ش ض / ص س ز / ط د ت / ظ ذ ث / ر ل ن / ف ب م / و ا ى] .

وقد علل الليث حكاية عن الخليل تقديم العين على الحاء والهاء وما لاحظه من تغيير الهمزة والألف فلم يبدأ بأى منها ، وإنما يدأ بالعين لأنه الصوت الحلقى الأول الذى لايتغير فى الأبنيه الصرفية ، وسمى معجمه باسم أول قسم فيه من كتاب « العين » ثم تلاه ببقية أصوات الحلق ، متدرجاً من أعلى إلى أسفل ، فذكر باقى الحروف ، حتى الحروف الشفوية ، وختم ترتيبه بأصوات العلة والهمزة . هذا الأساس الأول للترتيب الخارجى .

أما الأساس الثانى ، وهو خاص بالترتيب الداخلى ، فينقسم قسمين :

الأول : ترتيب الكلمات على أساس الحروف الأصول فقط ، دون الحروف الزوائد ، وظل هذا المبدأ الذى وضعه الخليل فى [كتاب العين] الأساس الذى بنيت عليه معظم المعاجم العربية .

الثانى : ترتيب الكلمات الداخلة تحت مادة واحدة على أساس الأبنية ، فبدأ بالثنائى ثم الثلاثى (الصحيح والمعتل واللفيف) ثم الرباعى ، ثم الخماسى . والتزم هذا المبدأ أيضاً عدد من المعاجم التى سارت على نهج الخليل ، مثل تهذيب اللغة والمحيط والبارع وغيرها .

أما الأساس الثالث فهو التقليبات ، إذ تنتج هذه الطريقة فى الثنائى إمكانيتين فقط ، مثل : ع د / د ع . أما الثلاثى ففيه ستة تقليبات ، مثل :

ك ت ب / ك ب ت / ت ك ب / ت ب ك / ب ك ت / ب ت ك .

أما الرباعى فعدد التقليبات فيه ٢٤ وجهاً تقليبياً ، وفى الخماسى تبلغ ١٢٠ وجهاً تقليباً .

وبديهى أن هذه التقليبات لا يوجد لها فى اللغة أمثلة ، إذ إنها ليست كلهامستعملة عند العرب ، ولذلك أطلق الخليل على الصيغ التى وجدها فعلاً مصطلح « المستعمل » وعلى الصيغ غير الموجودة ، ولكنها ممكنة نظرياً « المهمل » ، ويلاحظ أنه يصدر حديثه من كل مادة ببيان ما استعمل من تصاريفها وما أهمل ، مثل :

« باب العين والهاء والجيم معهما . عهج ، هجع ، مستعملان ، جهع ، عجه ،

هعج ، جمعه مهملات » . وقد حرص على ذلك دائماً ، ينبه على المستعمل والمهمل ، ثم يبدأ فى شرح التصريفات المستعملة ، الأول فالثانى فالثالث . . . الخ .

وثمة ملاحظات يجب أن يشار إليها فى هذا السياق ، وهى :

- يضم كل حرف جميع الكلمات التى ورد فيها الحرف فى أى موضع فيها ، فإذا انتقل إلى حرف آخر استبعد الكلمات التى فيها الحرف المتقدم ، بمعنى أنه بدأ كتابه بحرف العين ، فذكر جميع الكلمات التى تتضمن حرف العين فى أى موضع منها ، وحين انتقل إلى حرف الحاء ذكر جميع الكلمات التى تتضمن هذا الحرف ، ولكنه استبعد الكلمات التى فيها عين ، لأنه قد تقدم ذكرها فى حرف العين المتقدم ، وهكذا .

- **بناءً على كل ما تقدم فإن البحث عن كلمة ما فى العين يلزم تتبع الخطوات التالية :**

- **تجريد الكلمة من الحروف الزوائد ، للوصول إلى المادة الأصلية (الحروف** الأصول) ، فإذا كانت الكلمة جمعاً ردت إلى الإفراد ، وإذا كانت مضعفة استغنى عن التضعيف لتحديد بنائها الثنائى أو الثلاثى أو الرباعى . . . إلخ .

- ترتب حروف المادة الأصلية ترتيباً صوتياً وفق نظام الخليل الصوتى المشار إليه فيما سبق ، فإذا كانت الكلمة مثل : لكع ، فالبحث عنها فى مادة : ع ك ل .

ثار خلاف حول أصالة هذا النظام ، فقيل إن الخليل لم يبتكره ، وإنما تأثر فيه بالهنود فى ترتيب حروف لغتهم السنسكريتية على هذا النظام . وهذا لم يثبت بعد ، فإذا سلمنا به فإن طريقته فى رد المشتقات إلى مادة واحدة تعد أصلاً لها جميعاً ، وجهده فى استقصاء الأبنية ، الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية وإن تقدمت عليه جهود فى هذا سهلت مهمته ، وتوصله إلى طريقة تتحكم فى حصر الصيغة المختلفة للكلمة الواحدة، أعنى طريقة التقليبات فحدد ما هو مستعمل وما هو غير مستعمل فى اللغة ؛ كل هذه أمور جعلت صنيعه - بلا مراء - أساساً ارتكز عليه علماء اللغة ومؤلفو المعاجم الذين جاءوا بعده ؛ فلم يخل كتاب فى اللغة أو معجم من الإشارة إليه .

أما طريقته فى الشرح والاستشهاد فكانت واحدة ، إذ كانت البداية دائماً بذكر المادة مجردة ، وهذا هو المبدأ الأساسى الذى ارتضاه أغلب المعجميين ، ثم شرحها مجردة ومزيدة ، ولم يحد عن تتبع مشتقات الكلمة وجمعها فى موضع واحد . وكان يذكر الفعل ومصدره فى مثال يبين معناه ، فإذا كان مزيداً بين طرق زيادته ، ويلحق بالمصدر

الصفات إن وجدت . أما الأسماء فكان يبين وزنها ويشرحها ويهتم بإظهار علة تسمية الشيء بذلك الاسم ، وكيفية اشتقاقه وعلته ، وذكر صيغ المفرد والجمع . وإذا كان للفظ دلالات مختلفة أوضحها في عدة استعمالات . وقد جمع في معجمه المستعمل الواضح والغريب والنادر ، إلا أنه أولى المستعمل عناية أكبر في الشرح والتعليل .

لم يغفل ما عنى به أصحاب الرسائل من حيوان وحشرات ونبات ومظاهر البيئة الطبيعية العربية ، واستند في شرحه إلى شواهد من القرآن والشعر والحديث والمأثور ، كما أورد عدداً من لغات العرب وخصائصها مثل تميم وربيعة وطيء وهذيل وغيرها .

- تعرض المعجم لنقد عنيف ، وكان للمتأخرين عدة مآخذ عليه ، من أهمها :

- التصحيف ، والخطأ في الاشتقاق والتصريف .

- إهماله الضبط ، فإن قبل ذلك فيما لا يحتاج إلى ضبط ، فأغلب المواد كانت في أمس الحاجة إلى ضبط دقيق ، اتقاء للحن والتحريف .

- وقوع خلط واضطراب في ترتيب بعض المواد وترتيبها ، فلزم الاستدراك عليها .

- أما وجود بعض آراء للكوفيين والاستشهاد بشعر المحدثين ، وورود روايات لبعض رواة جاءوا بعد الخليل فأمور لا دخل للخليل فيها .

أخيراً سار على نهج الخليل ، أي النظام الصوتي ، وحصر مشتقات المادة ، وتقسيم المواد وفق الأبنية ، وتحديد تقليبات المادة ، مع تعديل في بعضها كل من :

- أبي علي القالي (ت ٣٥٦ هـ) في معجمه (البارع) .
- وأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) في معجمه (تهذيب اللغة) .
- وأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) في كتابه (مختصر العين) .
- والصاحب بن عباد (ت ٣٨٥ هـ) في معجمه (المحيط) .
- وابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) في معجمه (المحكم والمحيط الأعظم) .

وفيما يلي نموذج من (كتاب العين)

من معجم « العين » للخليل بن أحمد

باب العين والجيم والميم

(ع ج م، ع م ج، ج ع م، ج م ع، م ع ج، م ج ع، مستعملات)

عجم :

العَجَمُ : ضدُّ العَرَبِ . ورَجُلٌ أعْجَميٌّ . ليسَ بِعَرَبيٍّ . وقومٌ عَجَمٌ وعَرَبٌ . والأعجمُ : الذي لا يُفْصِحُ . وامرأةٌ عَجْماءُ : بَيِّنَةُ العُجْمَةِ والعَجْماءُ : كلُّ دابَّةٍ أو بَهيمَةٍ . وفي الحديث . العَجْماءُ جَرْحُها جُبَارٌ ، أي إذا أفْلَتَت الدَّابَّةُ فقتلت إنساناً فليس عَلَى صاحبِها دِيَةٌ . جُبَارٌ : باطِلٌ هَدَرٌ .

والعَجْماءُ : كُلُّ صلاةٍ لا يُقْرَأُ فيها . والأعْجَمُ كُلُّ كلامٍ ليس بِعَرَبيَّةٍ إذا لم تُرِدْ به النِّسْبَه . قال أبو النجم :

صوتاً مَخطوفاً عِنْدَها مَليحاً أعْجَمَ في آذانِها فَصيحاً

يَصِفُ حِمارَ الوَحْشِ .

وتقول اسْتَعْجَمَت الدَّارُ عَنْ جَوابِ السَّائلِ : سَكَتَتْ قال امْرُؤُ القَيس[1] :

صَمَّ صَدَاهَا وعَفَا رَسْمُها

واسْتَعْجَمَتْ عن مَنْطِقِ السَّائلِ

(عَدَّاه بِعَنْ ؛ لأنَّ استعْجمت بمعنى سَكَتَتْ)[2] .

والمُعْجَمُ : حُروفُ الهجاءِ المقطَّعة[3] لأنها أعْجَمِيَّةٌ . وتَعْجِيمُ الكِتابِ : تَنْقِيطُه كَيْ تَسْتَبِينَ عُجْمَتُه ويَصِحَّ .

وعُجْمَةُ الرملِ : أكثرُه وأضْخَمُه . وقيلَ آخِرُه . أو

---

(١) ديوان امرئ القيس (دار المعارف) ص ١١٩ .

(٢) التكملة من : س .

(٣) يقصد حروف الهجاء قبل تركيبها في كلمات .

المتراكم منه المشرف على ما حوله وأكثر ما يكون في وسط الرمل قال ذو الرمة(٤) :

من عجمة الرمل أنقاء لها حبب

وعجم التمر : نواه(٥) ، والإنسان يعجم التمرة إذا لاكها ينواها في فمه ، وعجيم النوى : الذي قد قشر لحاؤه من التمر ، وعجمت العود : عضضت عليه بأسناني لأعرف أيها أصلب ، قال عبد الله بن سبرة الجرشي :

وكم عاجم عودي أضر بنابه
مذاقي ، ففي نابيه فرض فلول

وقال الحجاج بن يوسف : إن أمير المؤمنين نكب كنانته فعجم عيدانها فوجدني أصلبها ، قوله : عجم : أي عض عليها بأسنانه لينظر أيها أصلب ، وهذا مثل : أي جرب الرجال فاختارني منهم .

والثور يعجم قرنه : يضربه بشجرة ليبلوه(٦) ، وما عجمتك عيني منذ كذا(٧) ، أي ما أخذتك وتقول للرجل العزيز النفس : إنه لصلب المعجم : أي إذا عجمته الأمور وجدته متينا ، وقال سعد بن مسمع :

ذا سبحة لو كان حلو المعجم

أي ذا جمال ، وهذا من سبحات الوجه وهي محاسنه ، لأنك إذا رأيته قلت : سبحان الله ، وقوله : لو كان حلو المعجم أي لو كان محمود الخبر كان تم أمره ، ولكنه جمال دون

---

(٤) ديوانه ص ١٨ وصدره : حتى إذا جعلة بين أظهرها .
(٥) ظ ، جـ : نواته .
(٦) س : ليبلوه .
(٧) س : من كذا .

خَبَر . قال أبو ليلى : المَعْجَمُ هنا : المَذاق وعَجَمته : ذُقْته . قال الأخطل[8] :

يا صاحِ هَلْ تُبْلِغَنِّيها ذاتُ مَعْجَمَةٍ
يَعْتَنْجَنِيها ومَجْرَى نَسْعِها يَقَعُ

عمـــج :

التَّعَمُّج : الاعوجاجُ في السَّيْر و[9] تحريك اليدين والأعضاء في المشي ، لاعوجاج[10] الطريق كتَعَمُّج السَّيْل اذا انقلبَ بعضُه على بعضٍ . قال العجاج[11] :

مَيَّاحَةٌ تَمِيحُ مَشْياً رَهْوَجَا
تَدافُعَ السَّيْلِ إذا تَعَمَّجَا

جعـــم :

امرأةٌ جَعْماءُ : أنكر[12] عقلَها هَرَماً . ولا يقال رجل أعجم . وناقةٌ عَجْماءُ : مُسِنَّة . ورَجُلٌ جَعْمٌ وامرأةٌ جَعْمَةٌ وبها جَعَمٌ أي غِلَظُ كلامٍ في سعة حَلْق . وجَعِمَ الرَّجُل يَجْعَمُ جَعَماً : قَرِمَ الى اللحم وهو في ذلك أكُول . قال العجاج[13] :

تُوفِي لهم كَيْلَ الإناءِ الأعْقَمِ
إذ جَعِمَ الذُّهْلانِ كُلَّ مَجْعَمِ

أي جَعِمُوا الى الشَّرّ كما يُقْرَمُ الى اللَّحم .

جمـــع :

الجَمْعُ : مصدر جَمَعْتُ الشيء (نقيض[14] فرَّقْتُه) والجَمْعُ

(8) ديوان الأخطل ص ٧٠ . والرواية فيه :
« ومجرى نسعها وقع »
(9) التكملة من : س .
(10) س : واعوجاج .
(11) ديوانه ص ٨ .
(12) س « العجماء من النساء التي أنكر عقلها هرماً » .

أيضاً : اسم (الجَمَاعة ، والجموعُ الناس على اختلافِ طبقاتهم ، والمجمع الناس والموضع الذي يجمعهم)[15] ، والجِمَاعُ : عَدَدُ كلِّ شيءٍ وكثرتُه ، والجِمَاعُ : ما جَمَعَ عَدَداً فهو جِمَاعةٌ كما تقول : لجماع الخِبَاء أخْبِيَة ، وجماع كذا .

قال الحسن ، اتقوا هذه الأهواء التي جِمَاعُها الضَّلالَةُ ومَعَادُها إلى النَّار ، وكذلك الجَمِيعُ لأنه اسم لازمٌ يقال رجلٌ جَمِيعٌ أي مُجْتَمِعٌ في خَلْقِه ، وأمَّا المُجْتَمِعُ فهو الذي استوتْ لحيتُه وبلغَ غايةَ شبابه ، ولا يقال لِلنِّساء ، والمسجدُ الجامعُ : نُعِتَ به لأنَّه يَجْمَعُ أهْلَه ومَسْجِدُ الجَامِعِ خَطَأٌ بغير الألف واللام لأنَّ الاسم لا يضاف إلى النَّعْت إذ لا تقول : هذا زيدُ الفقيهِ وجَمَّعَ الناس : أي شَهِدُوا الجُمُعَة وقَضَوا الصَّلاةَ[16] .

وجُمَّاعُ كلِّ شيءٍ مُجْتَمَعُ خَلْقِه ، فمن ذلك : جُمَّاعُ جَسَدِ الإنسانِ : رأسُه ، وجُمَّاعُ الثمرةِ ونحوها : إذا اجتمعت براعيمها

---

(١٥) التكملة من س . والذي في ظ ، د « اسم الجماعة الناس ، والجموع : اسم لجماعة الناس . والمجمع حيث يجتمع الناس ، وهو أيضاً : اسم للناس » .
آخر نسخة « س »

(١٦) إلى هنا انتهت نسخة « س » وهو الرمز الذي اخترناه ليرمز إلى « نسخة الأب أنستاس الكرملي » وهو القسم الذي كان قد طبعه في عام ١٩١٣ م ولكن قيام الحرب العالمية الأولى حال دون اتمام المشروع . وتسبب في ضياع النسخة الخطية التي اعتمد عليها الأب أنستاس . وقد سافرت للعراق وبحثت عنها في دير الكراملة وفي المتحف العراقي ، ولدى تلميذه الأستاذ « كوركيس عواد » وعند غيره من تلاميذ الأب أنستاس ، فلم أعثر عليها . ونلاحظ أن الأب أنستاس ، مع الجهد الذي بذله في اخراج قسم صغير ونشره ، لم يكن يهتم بالشرح أو نسبة الأبيات . ولكن له بعض تعليقات ، وكان آخرها في هذا الموضع حيث علق على تعبير « مسجد الجامع » الذي يوهم إضافة الشيء لنفسه ، فقال بعد أن نقل من اللسان رأى الأزهري في تخطئة كتاب العين في هذا التعبير ، بأنه لا تجوز الإضافة مع بقاء معنى النعت ، أما على البدل فهو جائز .

في موضع واحد ، قال ذو الرمة[17] :-

وَرَأسٍ كَجُمَّاعِ الثُّرَيَّا وَمِشْفَرٍ
كَسِبْتِ اليَمَانِي قِدُّهُ لم يُجَرَّدِ

وتقول : ضربته بِجُمْعِ كَفِّي ، ومنهم من يَكْسِرُ الجيم .
وأَعْطَيْتُه من الدَّرَاهِمِ جُمْعَ الكَفِّ ، كما تقول مِلْءَ الكَفِّ .
وماتت المرأةُ بِجُمْعٍ : أي مع ما في بَطْنِها . ويقال : إذا ماتت عَذْرَاءَ . وترك فلانٌ امرأتَه بِجُمْعٍ وسَارَ : أي تركها وقد أَثْقَلَتْ . واستجمع للمرءِ أمورُه : إذا اجتمع وعرف له ما يَسُرُّه به من أمورِه . قال :

إِذَا استجمعتْ لِلمَرْءِ فيها أُمُورُه
كَبَا كَبْوَةً للوجه لا يَسْتَقِيلُهَا

واستجمع السَّيْلُ : إذا اجتمع . واسْتَجْمَعَ الفرسُ جَرْياً . قال[18] :-

وَمُسْتَجْمِعٍ جَرْياً وليسَ بِبَارِحٍ
تُبَارِيه في ضَاحِي المِتَانِ سَوَاعِدُهْ

وسمي الجَمْعُ جَمْعاً ، لأَنَّ الناس يجتمعون اليها من المُزْدَلِفَة ، بَيْنَ الصَّلاتين : المغربِ والعِشَاءِ الآخِرَةِ .
والمُجَامَعَةُ والجماع كنايةٌ عن الفعل . والله يُكَنِّي عن الأفعال .

---

(17) في التاج واللسان أن البيت الذي الرمة ، وبالرجوع إلى ديوانه لم نجده فيه .
ولكن في ديوان طرفة بيت يشبهه إلى حد كبير وهو :
وخد كقرطاس الشامي ومشفر
كسبت اليماني قده لم يجرد
وهو من معلقة طرفة « شرح المعلقات للزوزني ص ٥٥ والقصائد العشر للتبريزي ص ٧١ .
ومن ديوان طرفة ص ٢٦ هذا وقد ضبط اللسان كلمة « اليماني » بتشديد الياء والأولى حذف الشدة لوزن البيت .
(18) البيت في اللسان ، والرواية بيه :
تباريه في ضاحي المتان سواعده
ثم أضاف يعني السراب ، وسواعده : مجاري الماء .

قال الله عز وجل[19] «أو لامَسْتُمُ النِّساءَ» كنايةً عن النِّكاح.

معـــج :

المَعْجُ : التَّقلبُ في الجَرْي . مَعَجَ الحمارُ ، يَمْعَـجُ مَعْجاً ، أي جرى في كلِّ وجهٍ جرياً سريعا . قال العجاج[20] :ـ

خَشْيَ من غير ما أن يَمْعَجَا
غَمْرَ الأجارى مِسحاً مُمْعَجاً

وحمارٌ مَعّاجٌ : يَسْبِقُ في عَدْوِه يَميناً وشِمالاً . والرِّيح تَمْعَجُ في النَّبات كيما تقلبه . قال ذو الرمة[21] :ـ

أو نفحة من أعالى صفوةٍ مَعَجَتْ
فيها الصَّبا من هَنَاءِ الرَّوضِ مَرْهُومُ

والفَصيل يَمْعَجُ[22] ضَرْعَ أُمِّه : إذا لَهَزَه ، وقلَّب فاه في نَوَاحيه ليتمكن . وتقول : جاءَنا الوَادِي يَمْعَجُ بسيُوله أي يُسرع . قال :ـ

ضَاقَتْ تَمَعَّجُ أعْناقُ السيُول به

مجـــع :

مَجَعَ الرَّجل مَجْعاً ، وتمَجَّعَ تَمَجُّعاً : إذا أكل التَّمْرَ باللَّبَن . والمُجَاعَةُ : نُفَالَةُ ما يُمْجَع ، والاسم المَجِيعُ . قال :ـ

إنَّ في دارِنا ثلاثَ حُبَالَى
فودَدْنا لو قد وضَعْنَ جَميعاً

---

(١٩) سورة النساء : ٤٣ .
(٢٠) ديوانه ، ص ١٠ .
(٢١) ديوان الرمة ص ٥٧٣ . والرواية فيه :
أو نفحة من أعالى حنوة معجت فيها الصبا موهنا والروض مرهوم

جمهرة اللغة
لابن دريد (ت ٣٢١ هـ)

لم نر مقولة أكثر دلالة على منزلة أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي في اللغة من تلك التي قالها الناس حين توفي سنة (٣٢١ هـ) ، إذ قالوا : مات علم اللغة والكلام بموت ابن دريد والجبائي ، فقد كان من أكابر علماء اللغة ، مقدماً في اللغة وأنساب العرب وأشعارهم ، إذ وصف بأنه كان واسع الحفظ جداً ؛ فقد كانت تقرأ عليه دواوين العرب كلها أو أكثرها فيسابق إلى إتمامها وإلى حفظها ، بل كان هو نفسه شاعراً وكان لمقصورته حظ كبير من الذيوع والشهرة ، فقد لقيت اهتماماً كبيراً من العلماء ، فكثر ما وضع لها من شروح . أما أوجز كلمة جمعت معرفته باللغة والشعر معاً فتلك التي وصفته بأن كان « أشعر العلماء وأعلم الشعراء » .

ألف ابن دريد عدداً من التصانيف اللغوية ، أهمها كتاب اشتقاق الأسماء ، وكتاب الملاحن ورسائل لغوية صغيرة مثل المقصور والممدود والسلاح وصفة السحاب والغيث والرواد والسرج واللجام والأنواء والمقتبس والمجتنى وغيرها من المصنفات التي تشهد بسعة علمه وقدرته على اللغة والشعر في آن واحد . بيد أن تلك المكانة التي وصل إليها وتلك الشهرة التي أحرزها قد اكتسبته عداوة ، كتلك التي جاهر بها النحوي الأديب نفطويه (ت ٣٨٤ هـ) ، إذ حقر من شأن ابن دريد ، ولم ير في الجمهرة أي جديد ؛ وقال إنه قد سطا على كتاب العين ، وغيّر فيه بعض التغيير . ويصعب أن نوافق نفطويه في كل ما ذهب إليه على نحو ما فعل أبو منصور الأزهري حين رمى ابن دريد في مقدمة كتابه تهذيب اللغة ، بافتعال العربية وتوليد الألفاظ وإدخال ماليس في كلام العرب في كلامها . وهذا كلام فيه نظر غير أنه لا يمكن أن نغفل شغف ابن دريد بالاشتقاق إلى حد المبالغة والتمحل ، ولكن الاهتمام بالاشتقاق في لطف واعتدال أمر ظاهر ونهج مقبول استنه الخليل بن أحمد للإفادة منه . ولم يكن ابن دريد متفرداً بتلك المبالغة ، بل إنها تتجلى في أعمال ابن فارس وبخاصة في المقاييس ، وفي احتفاء أبي علي الفارسي بما أسماه ابن جني الاشتقاق الأصغر وافتنان ابن جني بما أسماه الاشتقاق الأكبر الذي زعم أنه لم يسبقه أحد من قبله برغم استخدام أبي علي له .

فالرجل إذن لم يكن بدعاً فى تنكبه هذا النهج ، كما أننا نتردد فى قبول علة عدم أخذ الأزهرى عنه حين قال : ألفيته أنا على كبر سنه سكران ، لايكاد يستمر لسانه على الكلام من غلبة السكر عليه . فهذه تضاهى تهمة نفطويه التى سبق ذكرها ، فكيف يأخذ عنه وكان مدخله إليه سؤال نفطويه عنه واستخفاف الأخير بابن دريد وعدم توثيقه فى روايته (المقدمة صـ ٨) . أما الاتهام الذى كان الأزهرى محقاً فيه ، وعضده ابن جنى ، دون تطاول أو تجريح ، لأنه كما قلت فيما سبق كان عف اللسان ، يقول الأزهرى عن الجمهرة فى المقدمة أيضاً (ص ٨) .

وتصفحت كتاب الجمهرة له فلم أره دالاً على معرفة ثاقبة ، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوهها ، وأوقع فى تضاعيف الكتاب حروفاً كثيرة أنكرتها ولم أعرف مخارجها ، فأثبتها من كتابى فى مواقعها منه ، لأبحث عنها أنا أو غيرى ممن ينظر فيه ، فإن صحت لبعض الأئمة اعتمدت ، وإن لم توجد لغيره وقفت » .

وعلى الرغم مما تتضمنه هذه العبارة من تجاوز يضاف إلى شاكلته من التجاوزات السابقة فلا ننكر أن تصحيفات ابن دريد قد وجدت من تعقبها ليصوبها خدمة للعلم ، فكان ذلك الموقف الإيجابى متجاوزاً لموقف ابن جنى الذى آثر ألا يخوض فيها ، وذلك لكثرة ما سجله من تصحيفات من جهة ، ورفضه الطعن فى العلماء وإرجاع أسباب الخطأ إلى غير المؤلف ، كما برأ الخليل من أخطاء فى كتاب العين . فقد وجد فى الجمهرة من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أعذر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر . . . وكان موقفه منها الإيماء إلى بعضه والإضراب عن بعضه . ولكن قل من سلم من التصحيف ! كما أن ذلك لا ينسحب على الجمهرة برمته ، وكيف يكون ذلك ، وهو الجامع للغة مشافهة ، المتحرى الدقة والأمانة فى الرواية ، فلم يكذب فيها ولم يسند إلى أئمة اللغة مالم يقولوا ، وكان يذكر عقب إيراده للغات التى لم تصح عنده : لا أحقه ولا أدرى صحته .

كان عمه الحسين بن دريد أول من وضع قدمه على طريق العلم ، فقد تكفل بتربيته وتهذيبه ، ثم أخذ العلم بعد ذلك على عدد من الشيوخ ، أهمهم أبو عثمان سعيد بن هارون الأشنانداني (ت ٢٨٨ هـ) وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني ، (٢٥٥هـ)، وأبو الفضل العباس بن الفرج الرياشى (٢٥٧ هـ) وعبد الرحمن بن عبد الله بن أخى الأصمعى (٢٤٠ هـ) ، أخذ عنهم اللغة والشعر وعلوم القرآن واستكمل تكوينه العلمى برحلات التلقى المباشر عن أهل الوبر . وبعد أن حصل على الإجازة التى تؤهله

للتأليف والتأديب قعد للتدريس وذاع صيته وكثر طلابه كثرة ملحوظة ، ومن أهمهم أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى ، وأبو على القالى وأبو الفرج الأصبهانى وابن خالويه والرمانى والزجاجى والعسكرى والمرزبانى والآمدى وأبو على الفارسى وغيرهم . واستدعاه الشاه الميكالى ليؤدب ابنه ، وفى تلك الفترة تهيأت له الظروف للتأليف ، فألف كتاب الجمهرة لأبى العباس اسماعيل بن عبد الله بن ميكال ، ويحدد الميكالى تاريخ التأليف حين قال : أملى علىّ أبو بكر الدريدى (كتاب الجمهرة) من أوله إلى آخره حفظاً سنة (٢٩٧) ، فما رأيته استعان عليه بالنظر فى شىء من الكتب إلا فى باب الهمزة واللفيف فإنه طالع له بعض الكتب .

وبين نسخ الجمهرة اختلاف واضح ، ويرجع ذلك إلى ابن دريد ذاته ، فقد أملاه فى أماكن عدة ، فى فارس وفى بغداد من حفظه ، فلما اختلف الإملاء وقعت الزيادة والنقصان . وعلى أية حال فالمقدمة التى وضعها المؤلف تبين عدة أمور تمهد لتناول مضمون المعجم ومنهجه ، ونتوقف عند أهم ما ورد بها ، من ذلك وصفه لحال العلم فى العصر الذى عاش فيه : إنى لما رأيت زهد أهل هذا العصر فى الأدب وتثاقلهم عن الطلب وعداوتهم لما يجهلون وتضييعهم لما يعلمون . . . (المقدمة ص ٢) كل ذلك منعه من أن يبث علمه فى غير أهله وأن يضيعه بحيث لا يعرف كنه قدره حتى تناهت به الحال إلى (أبى العباس . . . بن ميكال) . . . فبذلت له مصون ما أكننت وأبديت مستور ما أخفيت وسمحت مما كنت به ضنينا . . . فارتجلت الكتاب المنسوب إلى (جمهرة اللغة) وابتدأت فيه بذكر الحروف المعجمة التى هى أصل تفرع منها جميع كلام العرب ، وعليها مدار تأليفه وإليها مآل أبنيته . . . (ص ٣) .

وارتكز اختياره للمادة اللغوية الواردة فى معجمه على معيار شخصى ، يحدد من خلاله المستعمل ويميزه عن غير المستعمل الذى أطلق عليه الوحشى المستنكر ، يقول فى ذلك موضحاً سبب تسمية كتابه بجمهرة الكلام واللغة : وإنما أعرنا هذا الاسم ، لأنا اخترنا له الجمهرة من كلام العرب ، وأرجأنا الوحشى المستنكر (١/ ٤) .

وقد تأثر بأسس معجم الخليل إلى حد بعيد ، ولكن ينبغى أن ننبه - ابتداءً - على أنه عدل عن الأساس الأول فى معجم الخليل وهو الترتيب الصوتى ، بادئاً من حروف الحلق ، فى ترتيب خاص للحروف أشرنا إليه فيما سبق ، لأنه استشعر الصعوبة الشديدة التى واجهها الناس عند استعمالهم معجم العين ، ورأى أن يستخدم الترتيب الهجائى المألوف للناس (أ ب ت ث . . .) ويوضح علة إيثار ذلك النهج فى المقدمة ،

إذ يقول : وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة ، إذ كانت بالقلوب أعبق (أعلق) ، وفي الأسماع أنفذ ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة ، وطالبها من هذه الجهة بعيداً من الحيرة، مشفياً على المراد (١ / ٣) .

بيد أننا عرضناه إثر معجم الخليل ، لأنه التزم بالأسس الأخرى التي سار عليها الخليل ؛ فقد تابعه في نظام التقليبات ، وهو ، كما قلنا ، حشد مشتقات المادة ووجوه مقلوبات حروفها في موضع واحد . وهو اتجاه سنه هؤلاء الأوائل لحصر المواد اللغوية . أما الأساس الثاني الذي تبعه فيه أيضاً فهو التنظيم وفق ترتيب الأبنية ، أي أنه يبوب معجمه وفق الأبنية الستة وهي الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي (الملحق بالسداسي بحروف من الزوائد) ، واللفيف باب واحد ، وأخيراً للنوادر باب جمع فيه المتفرقات . ذلك هو الترتيب بشكل عام . أما أسسه التي التزمها فهي ثلاثة :

– ترتيب المواد اللغوية على أساس الترتيب الهجائي المألوف (خالف فيه ترتيب الخليل) .

– تبويب المواد على أساس الأبنية الستة الأساسية التي تفرعت – كما قلنا – إلى سبعة عشر باباً (النظام أو التقسيم الكمي ، الذي تابع فيه الخليل مع تغييرات) .

– الالتزام بنظام التقليبات ؛ ذكر وجوه المادة الممكنة وتصريفاتها في موضع واحد (تابع فيه الخليل إلى حد كبير) .

بيد أنه افتقر إلى الدقة في الترتيب الداخلي للمواد ، فتعقبه عدد من العلماء القدامى والمحدثين نقداً وتصحيحاً واختصاراً واستدراكاً لما فاته . ولست في حاجة إلى إعادة موقف ابن جني والأزهري ونفطويه منه ، فالكتاب يحتاج دون شك إلى إعادة ترتيب المواد اللغوية التي يتضمنها وتبويبها حتى يمكن أن توضع المواد في مواضعها ، فتتخلص مما وصمت به أبوابه من اضطراب وخلل وخلط وتكرار وغير ذلك . أما تصحيح أوجه التصحيف والتحريف التي نبه إليها العلماء أيضاً فيستلزم جمع ملاحظاتهم وتمييزها استناداً إلى المواد المماثلة في المعجمات الأخرى التي تحرت الضبط والدقة .

ونحاول فيما يلي أن نعرض لبعض التفصيلات الخاصة بذلك المعجم ، فقد بدأ ابن دريد معجمه بمقدمات لغوية (مقتفياً في ذلك أثر الخليل أيضاً) ، إذ تضم هذه المقدمات الصوتية بيان صفة الحروف وأجناسها ، ثم باب مخارج الحروف وأجناسها ، ثم باب

معرفة الزوائد ومواقعها . . . ثم انتقل إلى باب الأمثلة فبدأ الأبنية بباب الثنائى الصحيح وقصد به ما اجتمع فيه حرفان فقط تكرر أو شدد ثانيهما .

وهو يضع أو يلتزم فى كل الأبنية الترتيب الهجائى (باب الباء ، فالتاء ، فالثاء ، فالجيم . . . فالواو فالهاء . . .) . ويلاحظ أيضاً أنه يذكر أوزان الأسماء فقط ، ويمثل لها . وقد أدخل بضع تعديلات فى ترتيب الثنائى ؛ منها عدم إدماج كل الكلمات التى يدخل فى تركيبها حرفان صحيحان ، فيضعهما فى موضع واحد ، بل فصل الثنائى غير المضاعف عن الثنائى المشدد الآخر (المعروف بالثلاثى المضاعف (أبّ ، أزّ) ، وفصل كليهما عن الثنائى الذى ذكر فيه المقطع مرتين (الرباعى المضاعف (زلزل) .

ولم يفصل المعتل عن الصحيح ولم يدمجه فيه ، كما أنه أضطرب فى موقفه من الهمزة ؛ فلم يعدها من حروف العلة ، ولا من الحروف الصحيحة ، وكذلك موقفه من تاء التأنيث ، هل هى هاء أو تاء ؟ يعكس الوضع اللغوى آنذاك ، وقد أشرنا إلى ذلك حين تناولنا المشكلات التى واجهت الناس فى استعمال الهمزة والمذكر والمؤنث والمقصور والممدود وغير ذلك . ففى باب الهمزة بدأ بـ (ب أ ب أ ← ت أ ت أ ← ج أ ج أ . . .) وفى باب الثنائى المعتل بـ (ب) اوى ← ت اوى ← ث اوى . . . واوى ← هـ اوى) .

أما الثلاثى فهو ما اجتمع فيه ثلاثة أحرف ليس فيها تضعيف . ونجده فى أبواب الصحيح بطريق الترتيب الداخلى ، ففى مادة (ب ت ك) نجد الترتيب (ب ت ك ، و ك ب ت ، وك ت ب (المستعمل) . وفى مادة (ب ج ر) نجد البدء بـ (جبر ، ثم رجب ثم جرب ثم بجر) (١/ ٢٠٧) ، وفى مادة (ب ح ر) نجد الترتيب (بحر ، برح ، حبر ، حرب ، ربح ، رحب) . ويلاحظ هنا أيضاً أنه قد فصل أبواب الثلاثى المعتل عن أبواب الثلاثى السالم ، كما أنه جعل أبواباً لما اجتمع فيه حرفان مثيلان فى أى موضع ، وأبواباً لما لحق بالثلاثى الصحيح بحرف من حروف اللين مثل باب . وذكر للثلاثى عشرة أوزان .

أما الرباعى فهو على أوزان(أو بناء فَعْلل وفُعْلل وفِعْلل وفِعْلَل ، وفِعَلّ)والخماسى أربعة أوزان ، وبوب للسداسى أبواباً ، وألحق بهذه الأبواب ملحقات . وهكذا يكون مجموع الأوزان (للثلاثى والرباعى والخماسى) تسعة عشر وزناً .

وضم اللفيف ، وهو ما التف بعضه على بعض ، المواد التى خلت الأبواب السابقة

منها . ففيه أبنية مختلفة كان من الممكن إعادتها إلى مواضعها فى أبوابها الأساسية .

واختتم الجمهرة بباب ضخم أسماه النوادر ، قسمه إلى أبواب وفق الصيغ (باب فعلاء ، وباب فاعلاء . . . الخ) كما فعل ابن السكيت ، ولم يراع هنا الترتيب الهجائى الذى ارتضاه ، وقد وقع هنا أيضاً تكرار وخلط بين نظام كتب الموضوعات أو المعانى والترتيب الهجائى الأساسى ، وهى أبواب صغيرة ، نقلها عن أبى حاتم وأبى عبيدة والأصمعى فى نوادرهم ورسائلهم نقلاً صريحاً . وقد قيل ربما كان باب النوادر كتاباً مستقلاً أضافه الرواة إلى الجمهرة ؛ فليس فى المقدمة شىء عنه ، وهذا غير صحيح ، ففى المقدمة (ص ٤) : وجمعنا النوادر فى باب فسميناه النوادر لقلة ما جاء على وزن ألفاظها . . . على أنا ألغينا المستنكر واستعملنا المعروف . ويفتقر - كعادة مؤلفى اللغة الأوائل - إلى أى شكل من أشكال الترتيب ، ولهذا لا يكون العثور على لفظ معين فيه إلا بقراءة الباب .

على كل حال لهذا المعجم عدة مزايا ننوه إليها فى إيجاز ؛ أولها : تلك المادة اللغوية التى جمعها ابن دريد وحافظ عليه من الضياع . وعلى الرغم من أوجه النقد التى تعلقت بالخلل فى الترتيب والتكرار والافتقار إلى الضبط ، فقد كان التأليف المعجمى فى مراحله الأولى ، ومن المعقول أن نتجاوز عن ذلك ، غير أن أوجه التشابه الكبير بين مادة معجم ابن دريد ومادة معجم الخليل ، وطريقة ابن دريد فى شرح الكلمات والاستشهاد وغير ذلك ، وإن صرح بأنه اعتمد على كتاب العين ، يوجب بعد درس دقيق متأن أن نحسم هذه القضية ، وأن يحدد بدقة ماذا نقل عن الخليل وماذا أضافه ؟ حقاً قد أشرنا إلى أمانته فى النقل ، فقد كان يذكر أسماء من نقل عنهم ويشير إلى كتبهم أحياناً ولكن ذلك لا يسوغ له نقل معجم بأكمله .

ثانيها : التزامه بنهج واحد فى العرض فى الأغلب ، إذ يبدأ بالفعل الماضى ثم المضارع ثم المصدر . وتتنوع شواهده فى شرح معانى المادة ، فهى تضم القرآن والحديث والشعر والرجز وألوان الأدب الأخرى ، كما أنه يهتم بالتعريف بالأعلام والأماكن والحيوان والنبات وغير ذلك ، ويلاحظ هنا كلفه بالاشتقاق ، فقد جعله يتعسف فى إيضاح معانى بعض الكلمات أحياناً ، وقد جلب له هذا التعسف نقداً شديداً كما أشرنا ، ولكنه اقتفى فيه آثار المتقدمين ، ولقى بعد ذلك اهتماماً أكبر على يد أبى على الفارسى وابن جنى وابن فارس وغيرهم . وإن كنا نرى فى بعض تفسيراته غرابة

وتمحل، يقول مثلاً فى (ب دع) : والعبد ضد الحر ، وأصل العبد من قولهم : طريقة مُعَبَّد أى مذلل ـ وقد استقصينا شرح هذا فى (كتاب الاشتقاق) .

ثالثها : استطراده فى شرح الشواهد ، وفى ذلك قيمة كبيرة ، فقد قدم بذلك تفسيرات مختلفة تعين على فهم استعمالات الشعراء إلى جانب الاستعمالات المتنوعة التى كانت تضمها المواد ذاتها .

وقد استفاد من تلك المادة الثرية المعجميون الذين جاءوا بعده مثل ابن سيده فى مخصصه محكمه والصاغانى فى العباب والتكملة وابن منظور فى لسان العرب وغيرهم ، والأزهرى ذاته قد استفاد من تهذيب اللغة . وقد عنى آخرون بإكماله وشرحه مثل أبى عمر الزاهد غلام ثعلب فى (فائت الجمهرة) ، وأبو العلاء فى (نشر شواهد الجمهرة) ، والصاحب بن عباد فى (جوهرة الجمهرة) .

فهذه المزايا وغيرها فيها عزاء للمشقة التى يبذلها الباحث عن مادة معينة فيه . فالجمع بين الترتيب الهجائى ونظام التقليبات فيه عسر ، إذ إنه لم يذلل الكشف عن كلمة ما . على أية حال يبدأ الكشف فى هذا المعجم أساساً بتجريد الكلمة من زوائدها ثم تحديد بنيتها ، هل هى (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) ونوع حروفها (صحيح / معتل / مهموز) ، ثم ترتيب حروفها ، مع ملاحظة تقديمه لحرف الواو على الهاء فى ترتيب الأبواب ، وترتيب فصول الأبواب أيضاً ، ثم يبحث عنها فى بابها . ولا يمكن أن نغفل فى هذا المقام الفهرس الحديث الذى صنع له ، فهو ـ بلا شك ـ المداخل وأكثرها توفيراً للوقت والجهد .

وفيما يلى نموذج من كتاب (جمهرة اللغة) لابن دريد

من معجم جمهرة اللغة لابن دريد

كأنّ النيط يغبون القمّ بدي
على موضع - […]

﴿ ب ح ذ ﴾

الذَّبح مصدر ذبحتُ أذبحه ذبحاً - وأصل الذبح الشقّ ذبحتُ المسك إذا فتقتَ عنه نافجته فهو ذبيح ومذبوح والذِّبح المذبوح - وكذلك فسر في التنزيل (وفديناه بذبحٍ عظيم) والذُّباح والذُّبَحة بفتح الباء وتسكينها - داء يصيب الانسان في حلقه - وتقول العرب جئت الله عنه الذُّبحة اي هذه العلة - والذُّباح الحزّ في الرجل اصابه ذُباح في رجله - ويقال صاحب ذُباح في رجله اذا شاطه - والذُّبح نَوْر احمر - قال الشاعر - الاعشى

وتشرب تحسب التبن […]
[…] جندُ […] الذبح

قال ابو بكر - الجندع […] والقنادع - […] وتكون في مواضع الافاعي والقنابع […] - وكثر ذلك حتى قالوا (بدت جنادع الشر) […] وصلاماته - وتسمى الذابح نجم معروف والتي بنو فلان وبنو فلان لا يطلوا […] من قبل

﴿ ب ح ر ﴾

(البحر) معروف - والعرب تسمي الماء الملح والعذب بحراً اذا كثر - وفي التنزيل (مرج البحرين يلتقيان) يعني الملح والعذب واصله وتبحّر الرجل في المال والعلم - اذا اتسع فيها والناقة البحيرة التي تُشق اذنها بنصفين فهذا تفسير بعض اهل اللغة - وقال آخرون بل البحيرة التي تنتج الشاة عشرة ابطن فاذا استكملت ذلك شقوا اذنها وتركوها ترعى وترد الماء وحرموا لحمها الا ما مات على نسائهم - واكلها الرجال دون النساء وفي البحيرة كلام كثير يأتي طيبه في كتاب الاشتقاق ان شاء الله

وقد سمت العرب بَحيراً وبُحيراً وبَحرة وبنو بحري بطن منهم - والبَحَر مرضاً […] بحار […] وقد سمت العرب بحرة - الباء زائدة وهو مأخوذ من البُجْر والبُجْرة ودم باحريّ وبحرانيّ اذا كان خالص الحمرة من دم الجوف

والبَرْح من قولهم جاء فلان بالبرح اذا جاء بالامر العظيم - وبنات برح الدواهي - ومثل للعرب اذا استعظموا الشيء قالوا (احدى بنات برح شرُّها على رأسك) وقال الاصمعي (ابنة طبق شرُّها على رأسك) وبرح في هذا الامر اذا الحّ […] والبرحاء والتبريح مأخوذ من البرح ايضاً - والبُرَحاء من قولهم جاء

بالبرحاء اذا جاء بالداهية — وجاء بالبرحين والبرحين والبرحين — قال الشيخ ابو بكر والبرحين لا اعرفها الا في البرحاء — وقد سمت العرب بيرحا (1) وهو من البرح الباء زائدة والبارح الريح الشديدة التي تهيج الغبار — وهي الروامس ونحوها — قال الشاعر *

يا بارح الجوزاء مالك لا ترى (2)
عيالنا قد اسهروا اتراميل جوعها

قال ابو بكر — هذا رجل اما ان يريد ان يلقط التمر اذا نفضته البوارح من النخل — واما ان يكون لصا يريد ان يطرد طريدة فيطلب الريح لتخفي على اثره — والبراح الارض المكشوفة الظاهرة — ومن ذلك قولهم (برح الخفاء) اي ظهر — واول من قاله شق الكاهن — وله حديث — فمن قال برح الخفاء بفتح الراء فانه اراد الانكشاف — ومن قال برح بكسر الراء فانه اراد زال الخفاء — ومن ذلك ما برحت من مكاني اي ما زلت عنه — واكثر ما يستعمل في النفي ما برحت — ولا ابرح — ولا يقولون برحت امس وبرحت اليوم الا انهم يقولون برح كذا وكذا اي زال — وتسمى الشمس براح معدول من البرح — قال الراجز — يصف رجلا استقى الدلاء الى ان غابت الشمس وسماها براح *

هذا مقام قدمي رباح
غدوة حتى دلكت براح

يريد مالت فقد ذلك وهو التروب بفتح الباء — يريد ان الشمس حتى دلكت براح — يريد انها قد دلكت في الغرب فهو يتبينها من بين راحتيه — ومن قال براح اراد الشمس بينها اذا دلكت فالت — والدلوك عند ميل من المشرق الى المغرب — ومن قال براح اراد انه ردها براحته — كما قال الآخر — العجاج *

والشمس قد كادت تكون دنفا
ادفعها بالراح كي تزحلفا

ويسمى الاسد براحا وكذلك الرجل الشجاع كانه يعتد بالقتال — فلا يبرح — والبارحة الليلة الماضية قال الشاعر طرفة بن العبد البكري *

كأنهم ارزاغ من تغلب * ما اشبه الليلة بالبارحه

وقد مر ذكر البارح في قول الاعشى *

تقول ابنتي حين جد الرحيل
ابرحت ربا وابرحت جارا

اي اكرمت وعظمت — وتقول ما برحت من المكان براحا وبروحا — اي ما زلت — وبرحت افعل كذا وكذا اي زلت — قال الشاعر — خداش بن زهير العامري *

وابرح ما ادام الله قومي
بحمد الله منتطقا مجيدا

والعرب كانت عند الرمي اذا اصاب قالوا مرحى — واذا اخطأ قالوا — برحى في وزن فعلى *

والحبر — العالم والحبور — السرور وكذلك الحبرة — ومن امثالهم (كل حبرة تتبعها عبرة)

(1) في د — بيرحا * (2) في د — بخطاب التذكير *

والحبرق

وأحبرني الامر احبارًا اذا سرّك - وبُرْدٌ حِبَرَةٌ - وبُرْدٌ حِبَرَةٌ من هذا - وهو الحَبِيرُ ايضًا - قال الشاعر - سبيعة بن الاحيس الهوازنية *

ولقد غدا لها تُبَّعٌ
فكسا بَنِيَّتَها الحَبِيرْ

البَنِيَّةُ الكعبة - وقال الراجز - في الحِبَرَةِ *

يا بِدْرَهْ يا بِدْرَهْ يا بِدْرَهْ (١)
يا مشتري القميص يوم حِبَرَهْ
كنتَ عين صافني ما اخبره *

ويقال حَبِرَتْ اسنانه اذا اصفرّت صفرة قليلة قال ابو الرحف (٢) الكلبي *

تضحك عن ابيض لم يُجْلَى
صاف من الحَبْر لذيذ المَبْسَمِ (٣)

وقال يونس من هذا اشتقاق الحِبْر الذي يُكْتَبُ به وانشد *

ولست بشيخ (٤) علاه حَبْرَةٌ
ولستُ بشيخٍ تحته القبرُ

ويقال (ذهب حِبْرُ الرجل وسِبْرُه) وقالوا حِبْرُه وسِبْرُه - وهو اهله اذا تغيرت هيئته - وذهب جماله وفي الحديث (يخرج من النار رجل قد ذهب حِبْرُه وسِبْرُه) وقالوا حَبْرُه وسَبْرُه والحُبَارَى ضرب من الطير والجمع حُبَارَيات - وسمى حابر ابو سلاة حيّ من اليمن والحُبَارَى معروفة - وستراها في بابها ان شاء الله

وحَبِيرٌ موضع - قال الشاعر عبيد بن الابرص الاسدي *

فعَرْدَةٌ فقفا حِبِرٍ * ليس بها منهم عريبُ

والحَبَارُ كل شيء أثرٌ - قال الراجز - حميد ... *

لم يُقْلِبْ ارضها بيطارُ
ولا لحبليه بها حَبَارُ

والحرب معروفة واشتقاقها من الحَرَب وهو الهلاك - ورجل حَرِيبٌ ومحروبٌ اذا حُرِبَ ماله - والحَرْبَةُ الآلة والجمع حِرَابٌ - ورجل مِحْرَبٌ ومِحْرَابٌ اذا كان صاحب حرب ومحراب البيت صدره واكرم موضع فيه - وبه سمى محراب المسجد - والمحراب ايضًا الغرفة من قولهم تسوّروا المحراب دون الغرف - وانشد ابو حاتم - عن الاصمعي لوضّاح اليمن *

ربّةُ محرابٍ اذا جئتها
لم أَدْنُ حتى ارتقي سُلَّمًا *

وحَرِبْتُ الرجل اذا اغضبته - وكذلك الاسد فهو حَرِبٌ - وحَرَّبْتُ السنان اذا احددته والحارث الحرّاب ملك من ملوك كندة - قال الشاعر - لبيد بن ربيعة العامري *

والحارثُ الحرّابُ حلّ بعاقلٍ
يدعو قبائله ولم يتحوّلِ

وقد سمّت العرب حاربًا ومُحاربًا وحربًا وحرْبةً

(١) في د ر - يا بيذره * (٢) في د - الكلبي (٣) في د - لا يذ المطعم * (٤) في د - لسعدي *
(٥) في د - يا لعز *

موضع غير مصروف. والحرباء دويبة. ومحارب موضع بالشام. وحريبة الرجل ماله الذي يعيش به. يقال اخذت حريبته اي ماله *

والربح ضد الخسران. وهو من قولهم ربح فلان في تجارته يربح ربحا ورباحا. والتجر الرابح. والربيح الذي يربح فيه. والرُّبَاح ولد القرد والجمع رِبَاح. والرَّبح زعموا الشحم. وانشدوا لخفاف بن ندبة *

قَرَوا أضيافهم رَبَحاً بِبُجْرٍ
يعيش بفضلهن الحيُّ سُمْرِ

ويروى [1] يعيش بفضلهن السبي. والسبي السبح بعينه. والبُجْر القداح. ورَبَاح اسم عربي صحيح. قال الشاعر *

تحرّق فتى النابل من رَبَاحِ
تحرّق بعنه من ذي جناح

والمكان الرَّحب الواسع. وكذلك الرحيب. والرَّحبة بتسكين الحاء وفتحها. الفجوة الواسعة بين الدور وغيرها. وقد سمّت العرب رَحَباً وهو مشتق من ذلك. وقولهم (مرحبا وسهلا) اي اتيت سعة وسهولة. وبنو [2] رَحْبة بطن من حمير. وبنو ارحب بطن من همدان. والابل الارحبية منسوبة الى ارحب رجل من همدان معروف. والرُّحابة أطم بالمدينة.

والرَّحْيَا والواحدة رَحْياة وهو من الفرس ابل الكتفين [3] ويقال لها الرحيان الواحدة احبيه رُحْيَى مقصور. وكذلك من الانس وهي اواخر الاضلاع. وانشد *

تكشكشت به تجامع رُحْيَيه
كأنّ قرداته سمّ طبيل

الطبيل قطعة كساء يشد بها الفرس *

﴿ ب ح ز ﴾

(حزب) الرجل الذين يمارون اليه. والجمع الاحزاب. وتحازب القوم اذا مالأ بعضهم بعضا. وفي التنزيل العزيز (ألا إنّ حزب الله هم الغالبون) وقال الراجز رؤبة بن العجاج *

القيت أمر الزوجات الكذب
وكيف أحزّى وبلال حزبي

الحزك الذي الجأ اليه. وحزبني الامر اذا اشتد عليّ. والاسم الحزابة. والحزب . وحزب اذا كان شديدا *

والرّخب اللؤم من الشيء. ترحّبت الى فلان وترحّبت اليّ اذا تداعيا *

﴿ ب ح س ﴾

تحبّست الشيء أحبسه حبسا اذا منعته من الحركة. واحبست الدابة احباسا اذا جعلته حبيسا فهو محبّس. وحبيس. وهذا احد ما جاء على فعيل من

(١) وفي ل — يعيش بفضلهن الحي سمر الذي السبح بعينه بعينه * (٢) في ب — بنو رحبة بالتحريك *
(٣) من هنا الى آخر الباب ليست في ل — ولا في ب *

تهذيب اللغة
للأزهرى (ت ٣٧٠ هـ)

لا ريب فى أن تلك الحملة المستعرة التى شنها الأزهرى على جماعة من العلماء كان وراءها من الأسرار ما قدر لبعض المحققين أن يزيلوا النقاب عن بعضها ، بينما ما يزال بعضها الآخر غامضاً أشد الغموض ، ونظن أنه قد حجب عنا نهائياً ، فقد كان كامنا فى صدر الأزهرى وعقله ووراء التراب برحيله ، بيد أننا يمكن أن نتفهم مدى تمتع الأزهرى بثقافة لغوية عميقة وتمكن وقدرة على تمييز الصحيح من الفاسد أو المحرف أو المصحف من المفردات وصل إليها من طريق التلقى عن جماعة من العلماء الثقات من جهة ، ثم من طريقة التلقى عن الأعراب الفصحاء فى أثناء فترة أسره من جهة أخرى . وفى الحقيقة كان أغلب اللغويين فى تلك الفترة يزعم أنه أخذ اللغة رواية ، أى نقلاً عن الأعراب الذين انتقلوا إلى الحواضر ، ولكن لم تفسد لغتهم بعد أو من خلال رحلة أو رحلات إلى البادية والبقاء فيها عدة سنوات للمشافهة والسؤال والتدوين .

ومن البديهى أن تحدث تغيرات لغوية كبيرة بعد خروج العرب من بيئتهم إلى بيئات جديدة ، واختلاطهم بالأمم الأخرى ، فقد بدأ الناس يستخدمون لغة تتضمن أشكالاً مختلفة من العدول عن اللغة التى عدّها علماء التنقية اللغوية معياراً صارماً لتصويب ما شاع بين الناس وما يجرى على ألسنتهم أو فى كلامهم .

ومن الغريب أنهم ـ فى الوقت ذاته ـ ينقلون عن علماء اللغة الأوائل ما دونوه فى رسائلهم وكتبهم ، على الرغم من أنهم كانوا يصفون من يعمل ذلك بأنه « صُحُفى » ، أى يأخذ عن الصُحُف ، ولا يعدونه ثقة ولا يأخذون عنه ، ويصغرون من شأنه . . . . إلى آخره . ولكن يبدو أن الأمر كان نسبياً ، فلم يكن من الممكن أن يستغنى أحد عما دوّنه القدماء ، غير أن ما دُوّن كان يتضمن أو تعرض لصور من التحريف والتصحيف ؛ تلك الآفة الكبرى التى أصابت التراث العربى ، فإذا لم يكن الآخذ قادراً على التمييز بين الصحيح والمحرف من خلال خبرة المشافهة أو السماع المباشر فسوف يقع فى أغلاط وأوهام تكشف عن نهجه فى تلقى العلم ودرجته أو رتبته بين الثقات ، ويتحرج العلماء

فى الأخذ عن كتبه ، فإذا أجبروا على ذلك أكدوا نسبة الكلام إليه حتى يأمنوا حدة لسان أولئك العلماء الذين كانوا يتتبعون السقطات والهفوات ، ويرصدون ألوان التصحيف والتحريف ، ويؤلفون كتباً تتضمن هجوماً عنيفاً عليهم وطعناً فى قدراتهم واستدراكاً على تصانيفهم .

كان الأزهرى الهروى ، أبو منصور محمد بن طلحة بن نوح بن الأزهر ، أحد هؤلاء العلماء المتشددين فى أخذ اللغة ، ففى خاتمة مقدمته التى أوضح فيها علة تأليفه لمعجمه والمنهج الذى سار عليه وبيان الأئمة الذين اعتمد عليهم فيما جمع فى ذلك المعجم ، مرتباً إياهم فى طبقات ، يحدد سبب إطلاق عبارة « تهذيب اللغة » عليه ، فيقول : وقد سميت كتابى هذا (تهذيب اللغة) لأنى قصدت بما جمعت فيه ما أدخل فى لغات العرب من الألفاظ التى أزالها الأغبياء عن صيغتها وغيرها الغُتْم عن سننها ، فهذبت ما جمعت فى كتابى من التصحيف والخطأ بقدر علمى ، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذى لم أعرف أصله ، والغريب الذى لم يُسنده الثقات من العرب (ص ٥٤) .

وفى الحقيقة تؤكد كتب التراجم والطبقات المنزلة العليا التى وصل إليها الأزهرى فى اللغة والفقه ، فقد وصف بأنه إمام فى اللغة ، بصير بالفقه ، عارف بالمذهب الشافعى ، تقى ورع . وقد تشكلت ثقافته اللغوية من جهتين ، الأولى عن طريق الأخذ عن شيوخه فى هراة حيث ولد سنة ٢٨٢ هـ ، وهم : أبو الفضل محمد بن أبى جعفر المنذرى الهروى (ت ١٢٩ هـ) ، وأبو محمد أحمد بن عبد الله المزنى (ت ٣٦١ هـ) ، وأبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى (ت ٣١٧ هـ) وغيرهم . والثانية عن طريق مشافهة الأعراب الفصحاء ، إذ إنه فى أثناء عودته من الحج ، وكان سنه آنذاك نحو الثلاثين ، أسرته الأعراب ـ وقد سجل الأزهرى هذه الحادثة فى مقدمة معجمه ص ٧ ـ وكانوا خليطاً من هوازن وتميم وأسد ، يتكلمون بطباعهم البدوية ، وقرائحهم التى اعتادوا ، ولا يكاد يقع فى منطقتهم لحن أو خطأ فاحش . وقد بقى فى إسارهم دهراً طويلاً ثم تخلص بعد ذلك من الأسر ودخل بغداد . وكان لهذا الأسر أثر كبير فى إفادة الأزهرى مما سمعه ودونه عن هؤلاء الأعراب ، واكتسابه خبرة لغوية واسعة جنبته الوقوع فيما وقع فيها علماء كبار . والحق أن الأزهرى كان يتغنى بذلك ، وإذا ما تجاوزنا عن حدة نقده وهجومه على بعض العلماء اعتماداً على تميز تكوينه

اللغوى ومحصوله المعجمى فإن هذه الحادثة قد جعلته يحتل رتبة متقدمة بين علماء اللغة الثقات .

وفى بغداد درس على أبى عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة نفطويه (٣٢٣ هـ) وأبى بكر محمد بن السرى بن سهل المعروف بابن السراج (٣١٦هـ) وغيرهما . ولا يتسع المقام لذكر شيوخه جميعهم ، وإنما أوردنا بعض الأسماء التى يتضح من تكرارها فى التهذيب أنه قد تأثر بها تأثيراً شديداً . أما تلاميذه فنذكر منهم اثنين هما : أبو عبيد أحمد بن محمد الهروى (٤٠١ هـ) صاحب الغريبين (غريب القرآن وغريب الحديث)، وأبو أسامة جنادة بن محمد بن الحسين الهروى (ت ٣٩٩ هـ) الذى روى كتاب التهذيب عن الأزهرى . وللأزهرى كتب فى تفسير القرآن وتفسير أسماء الله عز وجل ، وفى تفسير الحديث وفى القراءات وتفسير الشعر « السبع الطوال وشعر أبى تمام . ولكن يبدو أن كتابه « تهذيب اللغة » يعد فى قمة تآليفه ، إذ إن شهرته قد تحققت من خلاله ، فقد ألفه بعد أن بلغ فى العلم والخبرة مبلغاً عظيماً ، وهو فى سن السبعين ، يقول (ص ٧) : وكنت منذ تعاطيت هذا الفن فى حداثتى إلى أن بلغت السبعين ، مولعاً بالبحث عن المعانى والاستقصاء فيها ، وأخذها من مظانها ، وإحكام الكتب التى تأتى لى سماعها من أهل الثبت والأمانة للأئمة المشهورين ، وأهل العربية المعروفين » .

وتجدر الإشارة هنا فى إيجاز إلى بعض ماتضمنته مقدمته من عبارات تمهد للأسباب الذى دعته إلى تأليف كتابه ، ويتقدم وصف الوضع اللغوى الذى كان عليه الأوائل ، وصلته بفهم القرآن الكريم ، ثم تغير الحال بعد هذه الفترة المبكرة ، يقول : نزل القرآن الكريم والمخاطبون به قوم عرب ، أولو بيان فاضل ، وفهم بارع ، أنزله جل ذكره بلسانهم ، وصيغة كلامهم الذى نشئوا عليه وجبلوا على النطق به ، فتدربوا به يعرفون وجوه خطابه ، ويفهمون فنون نظامه ، ولا يحتاجون إلى تعليم مشكله وغريب ألفاظه، حاجة المولدين الناشئين فيمن لا يعلم لسان العرب حتى يعلمه ، ولا يفهم ضروبه وأمثاله ، وطرقه وأساليبه ، حتى يفهمها (ص ٣ ، ٤) .

فالهدف الأسمى من معجمه إذن خدمة كتاب الله عز وجل أولاً ، فلم يكن الصحابة والتابعون فى حاجة إلى تلك المعرفة . أما وأن الحال قد تغيرت ، وصارت الحاجة شديدة إلى معرفة لغات العرب واختلافها والتبحر فيها ، والاجتهاد فى تعلم العربية ، التى بها - كما يقول ص ٥ - تمام التوصل إلى معرفة ما فى الكتاب والسنن فى

الآثار ، وأقاويل المفسرين من الصحابة والتابعين ، من الألفاظ الغريبة والمخاطبات العربية . فإن من جهل سعة لسان العرب وكثرة ألفاظها ، وافتنانها في مذاهبها ، جهل جُمل ﺩ ﺍﻡ الكتاب ، ومن علمها ووقف على مذاهبها ، وفهم ما تأوله أهل التفسير فيها ، زالت عنه الشبهة الداخلة على من جهل لسانها من ذوى الأهواء والبدع . فقد حدد بذلك كيف المادة اللغوية التى سيعنى بها فى معجمه ، إذ إن الكم قاصر عن استيعاب كافة معانى التنزيل وألفاظ السنن ، كما أنه يولى تأويلات أهل التفسير عناية خاصة ، منبهاً إلى لغات العرب واختلافها واتساع لسانها وافتنانها فى مذاهبها وتشعب مخاطباتها . . . إلى آخره ملتزماً فى النقل عن الأئمة المعروفين بالمعرفة الثاقبة والدين والاستقامة . وربما كان هذا المبدأ أحد أسباب موقفه من ابن دريد كما سنرى ، وبالإضافة إلى تدوينه ما حصله من لغات العرب وألفاظهم من خلال هؤلاء العلماء فإن يقيد ـ كما يقول ص ٦ معتزاً بهذه المعرفة اللغوية المتميزة ـ نكتاً حفظها ووعاها عن أفواه العرب الذين شاهدوهم وأقام بين ظهرانيهم سنيات ، « إذ كان ما أثبته كثير من أئمة أهل اللغة فى الكتب التى ألفوها والنوادر التى جمعوها ، ، لا ينوب مناب المشاهدة ، ولا يقوم مقام الدربة والعادة » .

وقد مكنته من هذه المعرفة القائمة على الرواية المباشرة أو المشافهة والمشاهدة من كشف آفات الكتب المصحفة وتمييز صحيحها من سقيمها ؛ وهى معرفة لم تتوفر لأبناء زمانه ، وجعل كل همه ـ توخياً للمثوبة من الله ـ أن يهذب لغة العرب غاية التهذيب ، وأن يدل على التصحيف الواقع فى كتب المتحاذقين ، والمعور من التفسير المزال عن وجهه ، لئلا يغتر به من يجهله ، ولا يعتمده من لا يعرفه . ويمضى الأزهرى بعد ذلك فى ذكر أئمة اللغة ـ الذين اعتمد عليهم فى معجمه من ص ٨ : ٤٠ مرتباً إياهم فى طبقات ، ملخصاً تراجمهم وآثارهم اللغوية . وتعد هذه الوثيقة ذات قيمة كبيرة لما تضمنته من معلومات مفيدة فى تتبع حركة التأليف اللغوية وبيان جهود العلماء فى المراحل المختلفة فى تشكيل ذلك التراث اللغوى الضخم .

ومن المهم هنا أن ننبه إلى أن الأزهرى قد ناقض نفسه فى موقفه من الليث بن المظفر وابن دريد . فإذا موقفه من البُشتى (أحمد بن محمد) المعروف الخارزنجى ، المعاصر له ، الذى ألف « التكملة » لكتاب العين للخليل بن أحمد ، يمكن أن تفهم دوافعه ، فقد وصفه الأزهرى بصفات هى فى مجملها أنه ليس ثبتاً ولا ثقة ، يقول : قد اعترف

البُشتى بأنه لا سماع له فى شىء من هذه الكتب ، وأنه نقل ما نقل إلى كتابه من صحفهم ، واعتل بأنه لا يزرى ذلك بمن عرف الغث من السمين . وليس كما قال ؛ لأنه اعترف بأنه صحفى . والصحفى إذا كان رأس ماله صحفاً قرأها فإنه يصحف فيكثر ، وذلك أنه يخبر عن كتب لم يسمعها ودفاتر لا يدرى أصحيح ما كتب فيها أم لا . وإن أكثر ما قرأنا من الصحف التى لم تضبط بالنقط الصحيح ولم يتول تصحيحها أهل المعرفة ـ لسقيمة لا يعتمدها إلا جاهل (ص ٣٣) .

إذا كان هذا موقفه من البُشتى ، فما تفسير رجوعه إلى التكملة ونقله كثيراً من المواد اللغوية وبخاصة تلك المواد النادرة الاستعمال التى تصل فى قدرها إلى درجة المهمل؟! . أما موقفه من الليث بن المظفر فأكثر غرابة . فقد ذهب إلى أنه نحل الخليل ابن أحمد تأليف كتاب العين جملة لينفقه باسمه ، ويرغب فيه من حوله (ص ٢٨) . فما فى كتاب العين من اضطراب أو خلل أو حروف أزيلت عن صورها ومعانيها بالتصحيف والتغيير ، فمرجعه إلى الليث .

ولذلك عنى بتتبع ما صُحِّف وغُيِّر منه ، يقول (ص ٢٩) : فأخرجته فى مواقعه من الكتاب وأخبرت بوجه الصحة فيه ، وبينت وجه الخطأ ، ودللت على موضع الصواب منه وستقف على هذه الحروف إذا تأملتها فى تضاعيف أبواب الكتاب .

فكيف يسير على نهج الخليل فى ترتيبه الصوتى ونظام التقليبات وتبويب الأبواب ، وقد وصف الكتاب بأنه منحول ؟! . وإذا كان قد صحح بعض ما هو لليث وارتاب فيه وتوقف فى حروف لم يوفق إلى تصويبها فأشار إليها بعبارة : إنى لم أجده لغيره فاعلم أنه مريب ، فكيف يعزوه إلى الليث تارة أخرى . إنه قد اعتمد على كتاب العين اعتماداً كبيراً ، سواء أصرح بذلك أو لم يصرح ، فعبارته ـ فى معجمه ، للمدقق فى جلاء ـ تتفق مع عبارة الخليل فى أكثر الأحيان .

وقد تكرر الأمر ذاته مع ابن دريد وكتابه (الجمهرة) ، فقد وسم ابن دريد بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التى ليس لها أصول وإدخال ماليس من كلام العرب فى كلامهم ، وقد تحددت علاقة الأزهرى بابن دريد من خلال علاقة أستاذه نفطويه بابن دريد ، إذ كان نفطويه يستخف به ولم يوثقه فى روايته ، ثم تلك الحادثة التى أثرت فى نفس الأزهرى حين دخل يوماً على ابن دريد فوجده سكران لايكاد يستمر لسانه على الكلام من غلبة السكر عليه ، يقول (وذلك بعد أن قطع صلته به) ص ٣١ :

وتصحفت كتاب الجمهرة له فلم أراه دالاً على معرفة ثاقبة ، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوهها ، وأوقع فى تضاعيف الكتاب حروفاً كثيرة أنكرتها ولم أعرف مخارجها ، فأثبتها من كتابى فى مواقعها منه ، لأبحث عنها أنا أو غيرى ممن ينظر فيه . فإن صحت لبعض الأئمة اعتمدت ، وإن لم توجد لغيره وُقِفَت .

فقد تتبع التصحيف ونبه عليه فى كتابه ، وقدم نماذج له فى مقدمته ، وقصر كتابه على ما صح له سماعاً من العرب ، عازفاً عن المادة اللغوية التى تضمنها الصحف ، يقول (ص ٤٠) : ولو أنى أودعت كتابى هذا ما حوته دفاترى ، وقرأته من كتب غيرى ووجدته فى الصحف التى كتبها الوراقون ، وأفسدها المصحفون لطال كتابى . ثم كنت أحد الجانين على لغة العرب ولسانها ، ولقليل لا يخزى صاحبه خير منه كثير يفضحه .

ولم أودع كتابى هذا من كلام العرب إلا ما صح لى سماعاً منهم ، أو رواية عن ثقة ، أو حكاية عن خط ذى معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتى ، اللهم إلا حروفاً وجدتها لابن دريد وابن المظفر فى كتابيهما ، فبينت شكى فيها ، وارتيابى بها . وتراها فى مواقعها من الكتاب ووقوفى فيها .

إن المقارنة المبدئية بين قوله وفعله تفضح هذا الموقف المتناقض ، ولكننا لا يمكن أن نصل إلى حكم دقيق قاطع إلا بعد مقابلة كاملة بين المواد اللغوية الواردة فى التهذيب والمواد اللغوية الواردة فى كتابى العين والجمهرة . ومادمنا لا نستطيع أن نقوم بها الآن فى هذا المقام فنرجىء الحكم إلى أن تتاح لنا هذه المقابلة فى بحث علمى مستقل . ويبين الأزهرى فى تفصيل فى مقدمته أيضاً أن الدافع إلى تأليف معجمه أنه قصد به معرفة معانى القرآن وألفاظ السنة بطرق ثلاث هى الجمع والاستقصاء والاستشهاد ، أى الجمع من لغات العرب وألفاظها ، والاستقصاء فى تتبع ما حصل منها ، والاستشهاد بشواهد أشعارها المعروفة لفصحاء شعرائها التى احتج بها أهل المعرفة المؤتمنون عليها ، يقول إن الدافع خِلالٌ ثلاث :

١ ـ تقييد ما حفظه ووعاه من أفواه العرب الذين شاهدهم وأقام بين ظهرانيهم سنيات أيام الأَسر . وهذه ميزة كان الأزهرى لا يفتأ يذكرها فى مواضع عدة ، فلم يقم توثيقه للمادة اللغوية كما قلت على الأخذ عن العلماء ، فتلك نهج قاصر هيأت الظروف له أن يستكمله من خلال المشاهدة والمشافهة والسماع المباشر .

٢ ـ أداء النصيحة الواجبة على أهل العلم الجماعة المسلمين ، عملاً بالحديث النبوى الكريم « ألا إن الدين النصيحة لله ولكتابه ، ولأئمة المسلمين ولعامتهم » .

٣ ـ والثالثة لها أكثر القصد ؛ رصَده ما فى كتب اللغة مِنْ دُخَل وعُوار ، وإن كان بها كثير من الصحيح السليم (الفصيح) ، غير أن النوع الأول أشكل على أبناء زمانه ، فليست لديهم المعرفة ولا الخبرة الكافيتين لتمييز الصحيح من السقيم والتنبيه على أشكال التصحيف والتحريف فيها ، وبيان التفسير المزال عن وجهه . (ص ٦) .

وقد سار الأزهرى فى ترتيبه (تهذيب اللغة) على نهج الخليل فى ترتيبه (معجم العين) ، وهنا يتأكد لنا ذلك التناقض الذى وقع فيه الأزهرى ، فقد أشار فى مواضع عدة إلى أن كتاب العين منسوب إلى الخليل ، وأن الليث وضعه ونحله إلى الخليل ، وأن ما فيه من خلل واضطراب وتصحيف وتحريف يجعله على ثقة بأن الخليل لم يؤلفه ، وأن الليث هو المسؤول الأول عما وقع فيه ، وحين أراد أن يبين المنهج الذى انتهجه عدل عن موقفه السابق ، ونقل عن الخليل أسسه الأساسية فى الترتيب ، وهى الأساس الصوتى ، وترتيب الأبنية ، ونظام التقليبات ، يقول (ص ٤١) : ولم أر خلافاً بين اللغويين أن التأسيس المجمل فى أول كتاب العين ، لأبى عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، وأن ابن المظفر أكمل الكتاب عليه بعد تلقفه إياه عن فيه . وعلمت أنه لا يتقدم أحد الخليل فيما أسسه ورسمه . فرأيت أن أحكيه بعينه لتتأمله وتردد فكرك فيه ، وتستفيد منه ما بك حاجة إليه ، وأتبعه بما قاله بعض النحويين مما يزيد فى بيانه وإيضاحه .

فقد التزم إذن فى ترتيب المواد اللغوية نهج الخليل ؛ والأساس الأول فيه : ترتيب حروف الهجاء ترتيباً معيناً ، يتبع مخارج الحروف ، يبدأ بأقصاها فى الحلق وأدخلها وهو العين ـ فى رأى الخليل ـ ثم ما قرب مخرجه منها الأرفع فالأرفع ، حتى يأتى على آخر الحروف . وهذا تأليفه : (ع ح هـ خ غ / ق ك / ج ش ض / ص س ز / ط د ت / ظ ذ ث / ر ل ن / ف ب م / و ا ى) . أما الأساس الثانى فهو ترتيب الأبنية ، فيبدأ بالثنائى ثم الثلاثى (الصحيح والمعتل واللفيف) والرباعى والخماسى . أما الأساس الثالث فهو نظام التقليبات ، إذ يذكر فى كل بنية التقليبات الممكنة ، ويراعى عدم التكرار فيما يستقبل ، وينص على ما استعمل من تلك التقليبات (المستعمل) ، وما أهمل (المهمل) .

وقد بدأ بيابين نقلهما كلية ، إذ رأى أن المقدمة التي وضعها الخليل للعين أفضل بل أولى ما يجب أن يصدر به كتابه ، وهما باب ألقاب الحروف ومدارجها ثم باب أحياز الحروف . وهكذا فإنه لم يضف شيئاً يذكر إلى منهج الخليل العسير على من أراد أن يخرج منه حرفاً معيناً ، وقد دفع ذلك المسلك الوعر الناس إلى إهماله ، ليس لأى سبب سوى تعقد الترتيب وتخليط التفصيل والتبويب . بيد أن ذلك لا يقلل من قيمته ، إذ إنه يعد من أوثق المعاجم اللغوية . ألم يقل الأزهرى « ولم أودع كتابى هذا إلا صح لى سماعاً منهم أو رواية عن ثقة أو حكاية عن خط ذى معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتى . وقد اعتذر عن حذف بعض الحروف والشواهد حرصاً منه على عدم التطويل والتكثير . وعلى الرغم من ذلك فقد حوى مادة لغوية ضخمة ، حاول بها تفسير ألفاظ القرآن الكريم والحديث النبوى وأشعار العرب وأمثالها . أما عبارته فقد تناولتها فيما سبق ، ويكفى هنا فى ختام هذا التحليل أن أورد رأى أحد تلاميذه فيه ، وهى كلمة جامعة ، فيها يقول عن التهذيب : «كتاب قد اشتمل من لغة العرب على جزء متوفر مع جُسأة فى عبارة المصنف وعجرفية فى ألفاظه» . وقد أدى منهجه فى التوثيق اللغوى أن يعتمد عليه ابن منظور خاصة فى معجمه (لسان العرب) ، اعتماداً كاملاً ، فيفرغ معظم كتاب الأزهرى فى معجمه .

وفيما يلى نموذج من معجم (تهذيب اللغة) للأزهرى .

من معجم تهذيب اللغة للأزهرى

وقال ابن السكيت: يقال ما ارتقع منى برقاع(1)، أى ما أطاعنى ولا قبل مما أنصحك به شيئاً. ويقال للذى يزيد فى الحديث: هو صاحب تَنْبيق وتَرْقيع وتَوْصيل، وهو صاحب رَتِيكة: يزيد فى الحديث.

[رعق]

أبو العباس عن ابن الأعرابى: الرُّعيق والرُّعاق(2): الصوت الذى يُسمع من بطن الدابة، وهو الوُعاق. وقال الأصمعى: هو صوت جُرْدانه إذا تقلقل فى قُنْبه.

وقال الليث: الرُّعاق: صوتٌ يُسمع من قُنْب الدابة كما يُسمع الوعيق من ثَفْر الأنثى. يقال رعَق يرعَق رُعاقا. قلت: فرّق بين الرعيق والوعيق، والصواب ما قاله ابنُ الأعرابى.

باب العين والقاف مع اللام

عقل، علق، قلع، لقع، لعق، قعل: مستعملات.

[عقل]

فى الحديث أن امرأتين من هُذيل اقتتلتا، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فأصاب بطنها فقتلها، فقضى رسول الله صلى الله عليه بديتها على عاقلة الأخرى.

أخبرنا عبد الملك عن الربيع عن الشافعى أنه قال: العاقلة هم العَصَبة. قال: وقضى رسول الله صلى الله عليه بدية شبه العمد والخطأ المحض على العاقلة، يؤدُّونها فى ثلاث سنين إلى ورثة المقتول. قال: والعاقلة هم القرابة من قِبَل الأب. قال: ومعرفة العاقلة أن يُنظرَ إلى إخوة الجانى من قِبَل الأب فيُحمَّلون ما تَحمل العاقلة، فإن احتملوها أدَّوْها فى ثلاث سنين، وإن لم يحتملوها رُفعت إلى بنى جدّه، فإن لم يحتملوها رفعت إلى بنى جدّ أبيه، فإن لم يحتملوها رفعت إلى بنى جدّ أبى جدّه، ثم هكذا لا تُرفع عن بنى أبٍ حتى يعجزوا. قال: ومن فى الديوان ومن لا ديوانَ له فى العقل سواء.

وقال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد ابن حنبل: مَن العاقلة؟ فقال: القبيلة، إلا أ

(1) فى القاموس أنه كغُراب وسحاب وكتاب.

(2) فى التهذيب: «والرعيق»، صوابه من اللسان.

عقل

أنهم يُحمَّلون بقدر ما لا يطيقون ، فإن لم تكن عاقلة لم يُجعل في مال الجاني ولكن يُهدر عنه . وقال إسحاق : إذا لم تكن العاقلة أصلاً فإنه يكون في بيت المال ولا تُهدر الديةُ .

قلت : والعَقْل في كلام العرب : الدِّية ، سميت عَقلاً لأن الدية كانت عند العرب في الجاهلية إبلاً ، وكانت أموالَ القوم التي يُرقئون بها الدماء ، فسُمِّيت الدية عَقلاً لأنّ القاتل كان يكلَّف أن يسوق إبل الدية إلى فِناء ورثة المقتول ، ثم يعقلها بالعُقُل ويسلِّمها إلى أوليائه . وأصل العقل مصدر عقلت البعير بالعقال أعقله عقلاً ، والعِقال : حبل يُثنَى به يد البعير إلى رُكبته فيُشَدُّ به .

وقضى رسول الله صلى الله عليه في دية الخطأ المحض وشبه العمد أن يغرَمها عَصَبةُ القاتل ويُخرَج منها ولده وأبوه . فأما دية الخطأ المحض فإنها تقسم أخماساً : عشرين بنتَ مخاض ، وعشرين بنت لبون ، وعشرين ابن لبون ، وعشرين حِقَّة ، وعشرين جذعة . وأما دية شبه العمد فإنها تُغلَّظ ، وهي مائة بعير أيضاً ، منها ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون ما بين ثنية إلى بازل عامها ، كلُّها خَلِفة . فعصبة القاتل إن كان القتل خطأً محضاً غرموا الدية لأولياء القتيل أخماساً كما وصفت ، وإن كان القتل شبه العمد غرِموها مغلَّظة كما وصفت في ثلاث سنين ، وهم العاقلة .

ويقال عقلتُ فلاناً ، إذا أعطيت ديته ورثته . وعقلتُ عن فلان ، إذا لزمته جنايةٌ فغرِمتَ ديتَها عنه . وهذا كلام العرب .

وروي عن الشعبي أنه قال : « لا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صُلحاً ولا اعترافاً » . المعنى أنّ القتل إذا كان عمداً محضاً لم تلزم الديةُ عاقلةَ القاتل ، وكذلك إن صُولح الجاني من الدية على مال بإقرار منه لم يلزم عاقلته ما صُولح عليه . وإذا جنى عبد لرجل حرٍّ على إنسان جنايةً خطأً لم تغرم عاقلةُ مولاه جناية العبد ، ولكنه يقال لسيِّده : إما أن تُسلِّمه إلى وليِّ المقتول أو تفديه بمال يؤدِّيه من عنده . وقيل معنى قوله « لا تعقل العاقلة عبداً » أن يجنيَ حرٌّ على عبد جناية خطأً فلا يغرم عاقلةُ الجاني ثمنَ العبد . وهذا أشبه بالمعنى . ورواه بعضهم : « لا تعقل العاقلة العَمْدَ ولا العبد » .

وقال سعيد بن المسيب في تأويله من أهل المدينة: المرأة تُعاقل الرجل إلى ثلث ديتها، فإذا جاوزت الثلث رُدَّت إلى نصف دية الرجل. ومعناه أنّ دية المرأة في أصل شريعة الإسلام على النصف من دية الرجل، كما أنها ترث نصفَ ما يرث الذكر، فجعلها سعيد بن المسيب جراحها مساويةً جراحَ الذكر فيما دون ثلث الدية، تأخذ كما يأخذ الرجل إذا جُني عليه، فلها في إصبع من أصابعها عشر من الإبل كإصبع الرَّجل، وفي إصبعين من أصابعها عشرون من الإبل، وفي ثلاث أصابع ثلاثون كالرَّجل، فإذا أصيب أربعٌ من أصابعها رُدَّت إلى عشرين لأنها جاوزت ثلث الدية فردّت إلى عشرين لأنها جاوزت ثلث الدية فردّت إلى النصف مما للرجل.

وأما الشافعي وأهل الكوفة فإنهم جعلوا في إصبع المرأة خمساً من الإبل، وفي إصبعين لها عشراً. ولم يعتبروا الثلث الذي اعتبره ابن المسيب.

وفي حديث أبي بكر الصديق أنه قال حين امتنعت العرب من أداء الزكاة إليه بعد موت النبي صلى الله عليه: «لو منعوني عِقالاً مما أدَّوا إلى رسول الله صلى الله عليه لقاتلتهم عليه». قال أبو عبيد، قال الكسائي: العِقال صَدَقةُ عام، يقال أخذَ منهم عقالَ هذا العام، إذا أُخِذَتْ منهم صدقته. وأنشد غيره لعمرو بن العَدَّاء الكلبي:

سَعَى عِقَـالاً فلم يَتْرُكْ لنا سَبَداً
فكيف لو قد سعى عمرو عِقالين[1]
لأصبحَ الحيُّ أوباداً ولم يجدوا
عند التفرّق في الهيجا جِمالين

وقال بعضهم: أراد أبو بكر رضي الله عنه بالعقال الحبل الذي كان يُعقَل به الفريضة التي كانت تؤخذ في الصدقة، إذا قبضها المصدِّق أخذَ معها عِقالاً يعقلها به. وذلك أنه كان على صاحب الإبل أن يؤدّي مع كلّ فريضةٍ عقالاً تُعقل به، ورِواءً، أي حبلاً.

(١) اللسان [عقل، سعى، وبد]، والشعر يقوله في عمرو بن عتبة بن أبي سفيان، وكان معاوية استعمله على صدقات كلب فاعتدى عليهم. وانظر الخزانة ٣: ٣٨٩ والأغاني ١٨: ١٩ ومجالس ثعلب ١٣٦.

عقل

ويقال : فلانٌ قَيْدُ مائة ، وعقا . إذا كان فداؤه إذا أسر مائة . . وقال يزيد بن الصَّعِق :

أساور بـ ... راعين وأبتغى
... المئينَ في الصَّباح وفي الدهر (1)

وقال أبو عبيد : قال الأصمعيّ : يقال عَقَلَ الرجلُ يَعقِل عَقْلاً ، إذا كان عاقلاً . وقال غيره : سُمّي عقلُ الإنسان — وهو تمييزه الذي به فارق جميعَ الحيوان — عقلاً لأنه يعقله ، أي يمنعه من التورُّط في المَهْلَكة ، كما يعقل العقالُ البعيرَ عن ركوب رأسه . وقيل إن الدية سُمّيت عقلاً لأنها إذا وصلت إلى وليّ المقتول عقلته عن قتل الجاني الذي أدّاها ، أي منعته . وقال الأصمعيّ : عقل الظبيُ يعقِل عُقولاً ، أي امتنع ؛ وبه سُمّي الرَّجل عاقلاً . ومنه المَعْقِل ، وهو الملجأ . وعقل الدواء بطنَه يعقله عقلاً ، إذا أمسكه بعد استطلاقه . ويقال : أعطني عَقُولاً ، فيعطيه دواء يُمسك بطنه .

وقال ابن شميل : إذا استطلق بطنُ الإنسان ثم استمسك فقد عَقَل بطنُه ، وقد عقل الدواء بطنَه ، سواء . ويقال القومُ على مَعاقلهم الأولى من الدِّية ، أي يؤدّونها كما كانوا يؤدّونها في الجاهلية ، واحدتها مَعْقُلة . وعقل المصدِّقُ الصدقةَ ، إذا قبضها . ويقال لا تشتر الصَّدقة حتى يعقلها المصدّق ، أي يقبضها . ويقال ناقة عَقْلاء ، وبها أعقل بيِّن العَقَل ، وهو أن يكون في رجله التواء . والعُقّال : أن يكون بالفرس ظَلْعٌ ساعةً ثم ينبسط . وقد اعتقل فلانٌ رمحه ، إذا وضعه بين ركابه وساقه . واعتقل الشاة ، إذا وضع رجليها بين فخذه وساقه فحلبها . ويقال لفلان عُقْلةٌ يعتقل بها الناسَ ، يعني أنه إذا صارعهم عقل أرجلهم ، وهي الشَّغْزَبِيَّة والاعتقال .

قال : وقال غير واحد : العَقْل : ضربٌ من الوشي . والعقيلة : الكريمة من النساء والإبل وغيرها ، والجميع العقائل . وعَقَل الظلُّ ، إذا قام قائم الظهيرة . ويقال اعتقل فلانٌ الرحْلَ ، إذا ثنّى رجله فوضعها على المورك . وقال ذو الرمة :

(1) البيت محرف في اللسان (عقل) .

أطَلْتُ اعتقالَ الرَّحْلِ في مُدْلَهِمَّةٍ
إذا شَرَكُ الموماةِ أودَى نظامُها(1)

أي خفيت آثار طرقها.

ويقال تعقَّل فلانٌ قادمةَ رحلِه، بمعنى اعتقله. وقال النابغة:

* متعقِّلين قوادمَ الأكوار(2) *

وسمعت أعرابياً يقول لآخر: تعقَّلْ لي بكفَّيك حتى أركبَ بعيري. وذلك أنّ بعيره كان قائماً مثقلاً، ولو أناخه لم ينهض به وبحمله، فجمع له يديه وشبَّك بين أصابعه حتى وضع فيهما رجلَه وركب.

ويقال اعتُقِل لسانُه، إذا لم يقدر على الكلام. وقال ذو الرمة:

ومُعتقَلُ اللسانِ بغيرِ خَبْلٍ
يَميدُ كأنّه رجلٌ أميمُ(3)

قال أبو سعيد: يقال عقَلَ فلانٌ فلاناً وعكَلَه، إذا أقامه على إحدى رجليه، وهو معقولٌ منذ اليوم. وكلُّ عقلٍ رفعٌ. وصار دمُ فلانٍ معقُلةً على قومه، إذا غرِموه. ويقال اعتقل فلانٌ من دم صاحبه ومن طائلته، إذا أخذ العَقْل. والمعاقل: حيث تُعقل الإبل. وعقَلت المرأة شعرَها، إذا مشطته. والماشطة: العاقلة. والدُّرة الكبيرة الصافية: عَقيلة البحر. والمعقول: العقل، يقال ماله معقول، أي ماله عقل.

ثعلبٌ عن ابن الأعرابي قال: العَقِل: المتثبِّت في الأمور. والعقل: القلب، والقلب: العقل.

الليث: العَقْل: المَعْقِل، وهو الحِصن، وجمعه عُقول. وأنشد:

وقد أعددتُ للحدثان حِصناً
لوَ انّ المرءَ ينفعه العُقولُ(1)

قلت: أراد بالعقول التحصُّن في الجبل، يقال وَعِلٌ عاقلٌ، إذا تحصَّن بوَزَره.

(1) ديوان ذي الرمة ٦٣٩ واللسان (عقل).
(2) في حواشي اللسان: «اللسان: هكذا أنشده الأزهري، والذي في شعره:
فليأتينك قصائد وليدفعن
ألف إليك قوادم الأكوار
وأورد له روايات أخر ثم قال: وإنما هو للمرار ابن سعيد الفقعسي. وصدره:
* يا ابن الهذيم إليك أقبل صحبتي * ...
وانظر ديوان النابغة ٣٥ واللسان (عقل).
(3) ديوان ذي الرمة ٥٩٣ واللسان (عقل).

(1) البيت لأحيحة بن الجلاح. الأغاني ١٣: ١٢٩
واللسان (عقل).

(٨)

بناء المعجم على أساس الأصول

(الأخير فالأول)

- صحاح العربية للجوهرى
- لسان العرب لابن منظور
- القاموس المحيط للفيروزابادى
- تاج العروس للزبيدى

صحـــاح العربيـــة
للجوهرى

على الرغم من أن معجم (تاج اللغة وصحاح العربية) قد أحدث تحولاً جوهرياً فى تاريخ التأليف المعجمى بابتداع الجوهرى نهجاً جديداً فى التصنيف والترتيب ، فإن الخلاف بين العلماء ما زال قائماً والجدل مستعراً حول براءة اختراع هذا النهج ، فقد ذهب بعضهم مذهباً معتدلاً حين قال لقد تأثر الجوهرى فى ترتيب معجمه ببوادر هذا الترتيب فى كتاب خاله ، أبى إبراهيم إسحق بن إبراهيم الفارابى (ت ٣٥٠ هـ) المعروف باسم (ديوان الأدب) . إذن فقد كانت البداية على يديه ، وقد تتلمذ الجوهرى عليه ، وأخذ عنه . وذهب فريق آخر إلى أنه لم يكن أول من توصل إلى هذا النهج فقد سبقه البندنيجى «صاحب كتاب التقفية» (ت ٢٨٤ هـ) ، والفارابى ، خال الجوهرى ، الذى سار فى إثر هذه الطريقة غير المسبوقة مع توسيع وتفصيل . ورفض فريق ثالث أن يكون غير الجوهرى أول من فكر فى وضع معجم شامل على هذا الأساس ، إذا لم يراع البندنيجى إلا الحرف الأخير ، مهملاً النظر إلى الحرفين الأول والثالث . أما الفارابى فقد قسم معجمه إلى ستة كتب (كتاب السالم) ، وكتاب المضاعف ، وكتاب المثال ، وكتاب ذوات الثلاثة (أى الأجوف) ، وكتاب ذوات الأربعة (أى الناقص) ، وكتاب الهمزة) ثم كل كتاب منها إلى قسمين ، الأول منهما يختص بالأسماء والثانى يختص بالأفعال ، وكل قسم منها إلى أبواب ، على أساس الأبنية . ولكنهم ينسون أنه قسم هذه الأبواب وفق حروف الهجاء (أ ب ت ث . . . . الخ) على حسب الأصل الأخير من الكلمة ، ثم رتب المفردات فى أصولها وفق الحرف الأول منها فالثانى ، فما بعده من حروف تبعاً لأصول كل بنية .

وهكذا فالأرجح أن ينسب هذا النهج إلى مبتكره الأولى به ، الذى طبقه إلى حد بعيد وهو الفارابى ، ولكن كان مدخله الأساسى تقسيم المواد اللغوية على أساس

الأبنية ، وقد تأثر فيه بكتاب العين ، كما أنه اقتصر على مواد قليلة بالنظر إلى ما ضمه معجم الجوهرى ، فاشتهر به لتوسعه فى استخدامه وتطبيقه على نحو شامل ، وشاع بين الناس لقرب متناوله . فقد كانت الحاجة فى تلك الفترة التى ألف فيها ، ملحة إلى ذلك النظام ، فقد شاع السجع فى القرن الرابع الهجرى ـ على النحو ما يذهب إليه د . حسين نصار فى المعجم العربى (ص ١٧٦) واحتاج الأدباء إلى الكلمات المتحدة الحرف الأخير ، وكذلك اختفاء العرب من بين الشعراء ، . وغلبة الأعاجم على الشعر ، وضعف محصولهم اللغوى ، وحاجتهم إلى البحث عن الألفاظ التى تتفق مع قوافيهم .

وتذكر كتب التراجم والطبقات أن الجوهرى قد كون ثقافته اللغوية من طريقين : الأولى من خلال الأخذ عن العلماء ، وهم فى المقام الأول خاله الفارابى ، وأبو سعيد السيرافى (ت ٣٦٨ هـ) وأبو على الفارسى (ت ٣٧٧ هـ) ، والثانية من خلال رحلة إلى البادية ومشافهة العرب الخلص . فقد تابع المتقدمين فى عدم الاكتفاء بتحصيل اللغة عن طريق الرواية عن العلماء الثقات ، والرحلة إلى البيئات الموثوق فى نقاء لغتُها وفصاحة سكانها ، وذلك لزيادة المحصول اللغوى من جهة ، والاستيثاق من صحة ما تلقاه عن شيوخه من مواد لغوية من جهة أخرى .

وترجع علة تسمية معجمه بصحاح العربية (صحاح بكسر الصاد جمع صحيح أو صحاح بفتحها مفرد نعت مثل صحيح) إلى قوله محدداً المنهج الذى سلكه : قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة . . . على ترتيب لم أسبق إليه ، وتهذيب لم أغلب عليه ، بعد تحصيلها بالعراق رواية ، واتقانها دراية ، ومشافهتى بها العرب العاربة فى ديارهم بالبادية ، ولم آل فى ذلك نصحاً ولا ادخرت وسعاً (١/ ٣٣) . وقد التزم إثبات الصحيح من الألفاظ ، وهو هدفه الأساسى من وضعه لمعجمه كما يقول ، فلم يعن بحصر كل المواد واقتصر على المتداول من المفردات ، إذ رأى أن بُعد العهد بالعربى الفصيح قد أدخل على اللغة ما ليس فيها ، ولقد بلغ الاختلاط فى هذا إلى درجة أن اشتبه (الصحيح) بغير الصحيح ، فألف كتابه ليثبت فيه ما ذكره لنا منه أنه الفصيح فى اللغة . وهو بذلك يخالف الكتب السابقة عليه ، التى أثبتت أو حاولت دون شك أن تثبت الصحيح ، ولكنها عرجت على غير الصحيح أيضاً وما لم يَثْبُت لتنقُده أو تُعلّق عليه . ويلزم هنا أن ننبه إلى اختلاف موقف العلماء من هذا

النهج ؛ فإن كان بعض العلماء قد رأى فيه نهجاً مقبولاً لتنقية اللغة من الألفاظ التى لم يستوثق منها ، فقد رأى آخرون أنه قد فاته كثير من المواد اللغوية الصحيحة التى قصر عزم الجوهرى ومعرفته عن إثبات صحتها ، وقد سوغ ذلك للفيروزابادى أن يقول إن الجوهرى قد ترك بذلك نصف اللغة . ولكنه على كل حال يمثل وجهة نظر المؤلف فيما وثق فى صحته ، ويكون إعراضه عن المواد التى لم يذكرها اتجاهاً خاصاً به ، لا يقلل من قيمة المعجم ، ويمثل النهج الذى اكتمل على يديه خطوة رائدة فى مسار حركة التأليف المعجمى .

وقد التزم الجوهرى فى ترتيبه لمعجمه الترتيب على أساس ترتيب حروف الهجاء ، فكانت أبوابه مقسمة بعددها ، ولكن الانطلاق ليس من الصورة التى توجد عليها الكلمة ، وإنما من المادة المجردة ، أى أنه لابد أن تجرد الكلمة أولاً من الحروف الزوائد ، ثم ينظر إلى الحرف الأخير من المادة الأصلية ، ثم قسم كل باب إلى فصول بعدد حروف الهجاء أيضاً ، وذلك بحسب الحرف الأول من المادة الأصلية ، دون اعتبار لعدد حروف المادة ، وغير المستخدم من المواد اللغوية . فالأساس إذن الحروف الأصول ، ويعد الأصل الأخير (الباب) ، والأصل الأول (الفصل) ؛ ففى باب (الراء) ـ مثلاً ـ تجمع كل المواد المنتهية بهذا الحرف ، وفى فصل (الجيم) منه تجمع كل المواد المبدوءة بهذا الحرف من هذا الباب ، ثم ترتب المواد بعد ذلك وفق الحروف الأخرى للمادة ؛ أى حسب الحرف الثانى ، إن كانت الكلمة ثلاثية ، فالثالث إن كانت رباعية ، فالرابع إن كانت خماسية . . .

ويلاحظ هنا أنه قدم فصل (الواو) ، وجعله بين النون والهاء ، والتزم بذلك أيضاً فى الترتيب الداخلى للمواد . ويلاحظ كذلك أنه قد ارتبط عدد فصول كل باب بوجود المواد المستعملة فيه أو عدم وجودها ؛ فهناك أبواب اكتملت فصولها الثمانية والعشرين ، بينما توجد أبواب أخرى لم تكتمل فصولها . وهكذا يكون المعجم مكوناً من ثمانية وعشرين باباً فى الأساس . أما معظم الأبواب فيقل عدد فصولها عن ثمانية وعشرين تبعاً لطبيعة المادة كما قلت . ومن ثم فإن مجموع ما يضم الصحاح من فصول ـ كما يقول محققه الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار فى المقدمة صـ ١٢٩ ـ اثنان وثلاثون وستمائة فصل ، وأما عدد المواد اللغوية فيه فالمتواتر أنها بلغت أربعين ألف مادة .

اختتم معجمه بباب الألف اللينة ، ويقصد بها الألف الأصلية التى ليست منقلبة عن

همزة أو حرف لين (وقد تحقق هذا في الحروف والأدوات) . ولم يقسم هذا الباب إلى فصول تبعاً للحرف الأول ـ كما هي العادة في بقية الأبواب ـ وإن راعى ذلك في ترتيب الأدوات . وتنبه كذلك إلى مراعاته للثلاثى فى المقام الأول ، فلم يفصل بين الثلاثى وغيره .

عنى الجوهرى بضبط المواد اللغوية درءاً للتصحيف ومنعاً للتحريف ، ولم يكن الضبط بوضع الحركة على الكلمة وإنما يذكر نوع الحركة بعد الكلمة ، مقتصراً فى ذلك على ذكر حركة الحرف المحتمل أكثر من وجه . وفى كل قسم كانت له طريقة ؛ ففى المصادر كان الضبط للحرف الأول ، وفى الأسماء كان الضم والكسر والفتح للحرف الأول والتحريك بالتغير ، حين ينتقل إلى صيغة المضارع ، وكان يذكر المصدر بجواره أحياناً لأهميته أو لإمكان وقوع اللبس فيه أو لندرته أو لصعوبة بنائه إلى آخر تلك العلل الموجبة للذكر والتنبيه ، وقد اكتمل هذا النهج فى الضبط فيما بعد على يد الفيروزابادى .

ويبدأ عادة بالمصدر محدداً معناه ثم يذكر الفعل وسائر مشتقات المادة ، وقد عنى فى تحليل المواد ومضعفاتها ومزيداتها بإيضاح المعانى الناتجة عن التغيير من حالة إلى حالة والاستشهاد على ذلك بالنصوص الأدبية الموثوق بها من الشعر والنثر والحكم والأقوال والأمثال ، وإن أولى القرآن الكريم والحديث الشريف عناية خاصة .

ويلاحظ هنا أيضاً أنه كان يكرر المادة إذا تعدد معناها واتفق ضبطها ، ويثبت اللغات المختلفة فى المادة الواحدة ، وينسب المادة إلى اللغة التى تستخدمها ، ويحشد القواعد النحوية والصرفية ، ويناقش آراء العلماء ، منبهاً على مواضع الخلاف أو الاتفاق بينهم ، مهتماً بنسبة ما ينقل إلى أصحابه أحياناً . وهكذا يكون الجوهرى قد أضاف إلى صناعة المعجم إضافات قيمة ، ولكن كما قلنا مراراً لم يسلم عمل من نقد ، وبخاصة وقوع بعض التصحيفات والتحريفات فيه . وعلى الرغم من ورود خبر ـ صح أو لم يصح ـ أساسه الاعتذار عما أخذ على « الصحاح » من هذه المآخذ التى عنى بعض العلماء بتتبعها واستخراجها والتنبيه عليها ، وهو أن الجوهرى قد توقف فى تأليف معجمه عند حرف الضاد ، وقد ظل المعجم على مسودته ، لم ينقح ولم يبيض حتى وفاته ، فبيضه وأخرجه أبو اسحق بن صالح الوراق ؛ تلميذ الجوهرى ، وغلط فيه فى مواضع كثيرة ، وقد أشار محقق الكتاب فى مقدمته (ص ١٣٤) ، إلى ذلك ،

بالإضافة إلى تأكيد نقد الفيروز ابادى لعمل الجوهرى بإهماله بعض المواد الصحيحة ، وكذا نسبة الأقوال لغير أصحابها ، وغلطه فى ترتيب المواد ، واشتماله على أخطاء نحوية وصرفية ، وعدم دقته فى نقل أقوال العلماء ، واضطرابه فى نسبة الأحاديث النبوية إلى غير رواتها ، وكذلك نسبة الكلام إلى النبى على أنه حديث ، وخلطه بين أجزاء الأبيات من الشعر ، وخطئه فى شرح معانى المفردات . على الرغم من ذلك كله فإن ما فى العمل من مزايا تجاوز هذه العيوب بدرجة كبيرة ، قد وجهت العلماء إلى العناية به فى صور شتى ؛ فعنى ابن برى (ت ٥٨٢ هـ) ، تلميذ الجوهرى ، بالتنبيه على ما وقع من الوهم فى كتاب الصحاح ، فى حاشيته عليه ، وذكر الكلمات التى وضعت خطأ فى غير مواضعها ، وأضاف بعض الشواهد التى لم يذكرها الجوهرى . أما الصاغانى (ت ٦٦٠ هـ) فى تكلمته ، فقد ذكر بعض المواد التى تركها الجوهرى ، مع تعليق موجز على ما ذكره الجوهرى من معانى المفردات أو نسبة الآراء إلى قائليها .

وعنى العلماء إلى جانب ذلك بتهذيبه وتنقيحه ، ومن ذلك تنقيح الجواليقى ، أبى منصور موهوب بن أحمد (٤٦٥ هـ) مع حذف الشواهد ، وتنقيح الزنجانى ، أبى المناقب محمود بن أحمد (ت ٦٥٦ هـ) ، وكان أشهرها اختصار الرازى ، محمد بن أبى بكر بن عبد القادر (ت ٦٩١ هـ) ، المسمى « مختار الصحاح » ، فقد اختار بعض المواد من صحاح الجوهرى ، مستهدفاً بذلك تلبية حاجة الحفاظ والأدباء ورجال الفقه واللغة إلى تلك المواد فى صورة يسيرة وسريعة ، كان عليه لأجل ذلك أن يضيف مواد أخرى ، من تهذيب اللغة وغيره من المعجمات . وقد حفزت قيمة هذا المختصر « وزارة المعارف المصرية » إلى تعميم الانتفاع به بعد تيسير تناوله وتغيير منهجه ، دون مساس بالمادة الأساسية وخصائصها فى الأغلب . فقام الأستاذ محمود خاطر بتهذيبه وإعادة ترتيبه ، مراعياً الحرف الأول من المادة الأصلية وما يليه ، الثانى فالثالث . . . . وأن يرد إلى كل مادة مشتقاتها التى يصعب على الطالب ردها ، وأن يحذف مالا ينبغى أن يطرق مسامع النشء . وقد طبع سنة ١٩٠٧ م ، ثم أعيد طبعه مراراً ، ومنه طبعة تتصدرها مقدمة قيمة ، قام بها زميلى د . عبد الفتاح البركاوى ، سوف نعالجها فى موضوعها إن شاء الله .

وتجدر الإشارة هنا إلى عناية بعض الباحثين بما وجه إلى معجم الجوهرى من نقد وإلى مناقشة كل مأخذ على حدة ، والرد عليه . ويغلب على ذلك طابع الجدل

والتشديد على استحالة وقوع الجوهرى فى أوهام أو أخطاء ، وإنكار ما ورد فى معجمه بنسبته إلى أبى اسحق الوراق . وكان ردهم على المأخذ الأساسى الأول ، وهو الاقتصار على المواد الصحيحة ، وغياب مواد أخرى صحيحة لا تقل عما أثبته ، بأنه ليس ملزماً أن يدون كل ما فى اللغة من مفردات ، كما قال هو نفسه فى المقدمة : فلا يوجد أحد أحاط باللغة كل الإحاطة . . . إلى آخر ما ذكر فى مقدمته . وبالنسبة للمأخذ الثانى ، وهو قوع تصحيف وتحريف فى بعض المواد ، كان ردهم بأنه لا يسلم أحد من الخطأ ، فالمرء يخطىء ويصيب فيما يؤلف وبخاصة فى الأعمال الضخمة وبالنسبة للمأخذ الثالث ، وهو وجود أخطاء عامة كما ورد لدى ابن برى خاصة ومقدمة المحقق الأستاذ أحمد عطار . كان الرد أن الجوهرى قد توفى قبل أن يتم معجمه ، فلم يتيسر له مراجعة سائر كتابه ، ولم ينقحه . وكان على من أخرجه أن يستدرك ذلك قبل نشره بين الناس . وقيل أيضاً أنه قد استقى مادته من العين والجمهرة والتهذيب وغيرها ، ولم يخالف من سبقه فى شرح المفردات ، وكان يصرح بالمصدر الذى نقل عنه أحياناً ويغفله أحياناً أخرى ، بل قيل إن جميع ما ورد فيه موجود فى التهذيب إلا بعض الشواهد التى أتى بها من عنده . وعلى الرغم من التشابه الكبير بين معجم الجوهرى ومعجم العين ومعجم التهذيب فى جوانب شتى ، إلا أن هناك زيادات واضحة أضافها الجوهرى من خلال الطريقين اللتين اتبعهما فى جمع المادة اللغوية ، كما أننا لا يمكننا أن نصل إلى حكم دقيق فى هذه المسألة الأخيرة إلا بعد مقارنة شاملة للمواد فى هذه المعاجم الثلاثة .

ومهما يكن من شىء فإن نهج الجوهرى المكتمل فى معجمه قد تجاوز المصاعب والمشكلات الناتجة عن استخدام طريقة الترتيب الصوتى ونظام التقليبات ، إذ إن الاعتماد على أصول المادة طريق أيسر ونظام أكثر ضبطاً وإحكاماً . ويتبقى أن نضيف فى طريقة الكشف عن كلمة ما ، بالإضافة إلى المبدأ الأول وهو إرجاع المادة حروفها الأصلية ؛ بتجريدها من حروف الزيادة بأنه يستلزم ذلك أيضاً رد الحرف المحذوف إليها إن كان بها حذف ، ورد حروف العلة إلى أصلها إن كانت منقلبة عن أصل ، ورد الجمع إلى مفرده ، والمؤنث إلى مذكره ، والمصغر إلى مكبره . . الخ . حتى تصل إلى تحديد سليم لحرف الباب ، وهو الحرف الأخير من المادة الأصلية ، كما قلنا ، وحرف الفصل ، وهو الحرف الأول منها ، ثم حروف الحشو حسب بنية الكلمة (ثلاثية ، رباعية ، خماسية) ، وإن كانت هذه البنية الثلاثية هى المحور دائماً . وأظن بعد ذلك أننا

لسنا فى حاجة إلى سرد مزايا هذا المعجم ، وذلك لورودها فى ثنايا معالجتنا لمنهجه وتبويبه وترتيبه وطريقة عرض مادته والاستشهاد عليها وضبطه ، وطريقة تعامله مع مصادره ، واهتماماته ، وإضافاته وتميزه الأساسى من جهة توثيق مادته ، فلم يثبت فيه إلا الصحيح الفصيح من وجهة نظره ، وانتهاج ذلك النهج فى الترتيب الذى وسع دائرة الإفادة من المعجمات . قد تجلى ذلك العجب به فى أوصاف القدماء ، كما أشرنا ، وفى أوصاف المحدثين ، حيث يقول محقق الصحاح (ت ٢١٢ هـ) : والصحاح أول معجم عربى صحيح يوثق به ثقة علمية ، ولا نغالى إذا قلنا : إنه أول معجم حق عرف فى العالم ، لأن المعاجم التى عاصرته أو سبقته فى الأمم العربية ، أو غير العربية لم تكن فى مستواه العلمى ، واستيعابه كثيراً من مواد اللغة الصحيحة ، وترتيبه ونظامه ودقته وتحريه الصحة .

وفيما يلى نماذج من معجم (صحاح العربية) للجوهرى

الحديث أنّ رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقاتل العدوّ فسأله سيفاً يُقاتِلُ به، فقال له: «فلعلك إن أعطيتُك أن تقوم في الكَيُّول» فقال: لا. فأعطاه سيفاً، فجعل يُقاتل به وهو يرتجز، ويقول:

إني امرؤٌ عاهدني خليلي
أن لا أقومَ الدهرَ في الكَيُّولِ
أضربْ بسيفِ اللهِ والرَّسُولِ[1]

وإنما سكّن الباء في أضرب لكثرة الحركات. وتَكَيَّلَ الرجلُ، أي قامَ في الكَيُّول. والأصل تَكَيْوَلَ، وهو مقلوبٌ منه.

فصل اللام

[لعل]

لَعَلَّ كلمةُ شكٍّ، وأصلها عَلَّ، واللام في أولها زائدة. قال الشاعر[2]:

يقولُ أناسٌ عَلَّ مجنونَ عامرٍ
يرومُ سُلُوًّا قلتُ أنّى لِما بِيا

ويقال لَعَلِّي أفعلُ ولَعَلَّني أفعلُ، بمعنًى.

[ليل]

الليلُ واحدٌ بمعنى جَمْعٍ، وواحدتُه ليلةٌ مثل تمرةٍ وتمرٍ. وقد جُمِعَ على لَيالٍ فزادوا فيها الياء على غير قياس. ونظيره أهلٌ وأهالٍ. ويقال: كأنّ الأصل فيها لَيْلاةٌ فحُذِفَتْ، لأنّ تصغيرها لُيَيْلِيَة.

وليلٌ أَلْيَلُ: شديدُ الظُلْمة. قال الفرزدق:

* والليلُ مُختلِطُ الغياطِلِ أَلْيَلُ[1] *

وليلةٌ لَيْلاءُ، وليلٌ لائلٌ، مثل قولك شِعْرٌ شاعرٌ في التأكيد.

الكسائي: عاملتُه مُلايَلَةً، كما تقول مُياوَمَةً من اليوم.

ولَيْلَى: اسم امرأة، والجمع لَيالٍ. قال الراجز:

لم أرَ في صَواحِبِ النِعالِ
اللابِساتِ البُدُنِ الحَوالي
شِبْهاً لِلَيْلَى خَيْرَةِ الليالي

وذكر قومٌ أنّ الليلَ ولدُ الكَرَوانِ، والنهارَ ولدُ الحُبارَى، وقد جاء ذلك في بعض الأشعار[2]:

وذكر الأصمعيّ في كتاب الفرق النهارَ، ولم يذكر الليل.

---

(١) بعده:
* ضربَ غلامٍ ماجدٍ بُهلولِ *

(٢) هو مجنون بني عامر.

(١) صدره:
* قالوا وخاثِرُه يَرُدُّ عليهمُ *

(٢) هو قوله:
أكلتُ النهارَ بنصفِ النهارِ
وليلاً أكلتُ بليلٍ بَهيمِ

وتَكَحَّلَ الرجلُ، إذا أخذ مُكْحُلةً.
وكَحَلْتُ عيني وتَكَحَّلْتُ واكْتَحَلْتُ[1].
الأصمعيّ: الكُحَيْلُ مبنيٌّ على التصغير: الذي تُطْلَى به الإبلُ للجَرَبِ، وهو النِفْطُ. قال: والقَطِرانُ إنّما يُطْلَى به للدَبَرِ والقِرْدانِ وأشباهِ ذلك.

[كربل]

الكَرْبَلَةُ: رَخاوةٌ في القَدَمَيْنِ. يقال: جاء يمشي مُكَرْبِلاً، أي كأنَّه يمشي في طينٍ.
أبو عمرو: كَرْبَلْتُ الحِنْطةَ، إذا هَذَّبْتَها، مثل غَرْبَلْتُها. وأنشد:

يَحْمِلْنَ سَمْراءَ[2] رَسُوباً بالثِقَلْ
قد غُرْبِلَتْ وكُرْبِلَتْ من القَصَلْ[3]

والكِرْبالُ: المِنْدَفُ الذي يُنْدَفُ به القُطْنُ. وأنشد الشيبانيّ:

تُرْبِي[4] القَتامَ على عِلّاتِها قَزَعاً
كالبِرْسِ طَيَّرَهُ ضَرْبُ الكَرابيلِ

وكَرْبَلاءُ: موضعٌ، بها قُتِلَ الحسينُ[1] بن عليٍّ عليهما السلام.

[كسل]

الكَسَلُ: التَثاقُلُ عن الأمر. وقد كَسِلَ بالكسر، فهو كَسْلانُ، وقومٌ كَسالَى وكُسالَى[2]، وإن شئت كَسَرْتَ اللامَ كما قلنا في السُكارَى.
والمرأةُ مِكْسالٌ: لا تكاد تَبْرَحُ مجلسَها، وهو تَمدحٌ لها، مثل نَؤُومِ الضُحَى.
وأَكْسَلَ الرجلُ في الجِماع، إذا خالط أهلَه ولم يُنْزِلْ. ويقال في فَحْل الإبل أيضاً.

[كفل]

الكِفْلُ: الضِعْفُ. قال تعالى: { يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ }. ويقال: إنّه النصيبُ.
وذُو الكِفْلِ: اسمُ نبيٍّ من الأنبياء عليهم السلام. وهو من الكَفالة.
والكِفْلُ: الذي لا يَثْبُتُ على ظهور الخيل. وقال[3]:

* كِفْلُ الفُرُوسَةِ دائمُ الإعْصامِ[4] *

---

(1) كحلت عيني أكحلُ من باب نصر ومن باب منع، فهي مكحولة، وكَحِيلٌ وكحيلة، وكَحِيلٌ من أعينٍ كُحْلٍ وكَحائل. وكَحِلَ من باب فرح فهو أكْحَلُ.
(2) في نسخة: «حمراء».
(3) يصف حنطة.
(4) في نسخة: «ترى القتام».

(1) في القاموس: «به قتل الحسين».
(2) ويروى الكَسالِى كما في القاموس. وهذا الصاغاني.
(3) الجعاف بن حكيم.
(4) صدره:
* والتغلبيُّ على الجواد غنيمةٌ *

والجمع أكفال. قال الأعشى يمدح قوما:

غيرُ ميلٍ ولا عواوير في الهيـ
ـجا ولا عُزّلٍ ولا أكفالِ(1)

والكِفل أيضا: ما اكتفل به الراكب، وهو أن يُدار الكساء حول سنام البعير ثم يُركب. ومنه حديث إبراهيم قال: «يُكره الشُّربُ من ثُلمة الإناء ومن عُروته» قال: يقال إنها كِفْلُ الشيطان لعنه الله.

والكَفيل: الضامن. يقال: كَفَلْتُ به كَفالةً، وكَفَلْتُ عنه بالمال لغريمه.

وكَفَلْتُ أيضا كَفْلاً، أي واصلتُ الصوم.

قال النعمانيّ يصف إبلا يتّقى الشُّرب:

يَبُدْنَ بأقطارِ الحياضِ كأنّها
نساءُ النّصارى أصبحتْ وهي كُفّلُ

وأكفلتُه المال، أي ضمّنته إياه.

وكفّلته إياه فتكفّل هو به كَفْلاً وكُفولاً.

والتَّكفيل مثله.

وتكفّل بدَينه تكفّلاً.

والكافِل: الذي يكفُل إنسانا يعوله. ومنه قوله تعالى: ﴿وكفّلها زكريّا﴾ وذكر الأخفش أنه قُرئ أيضا: (وكَفِلها) بكسر الفاء.

(1) في نسخة زيادة بيت قبله:

جُندُكَ الطارفُ التليدُ من السا
داتِ أهلِ القِبابِ والآكالِ

والكَفَل بالتحريك للدابّة وغيرها. يقال: اكتفلتُ بكذا، إذا وليتَه كَفَلك.

والكَنْفَليلة: اللحية الضخمة.

[كلل]

الكَلّ: العيال والثِّقل. قال الله تعالى: ﴿وهو كَلٌّ على مولاه﴾ والجمع الكُلول.

والكَلّ: اليتيم. والكلّ: الذي لا ولد له ولا والد. يقال منه: كَلَّ الرجلُ يَكِلّ كَلالةً.

والعرب تقول: لم يرثه كَلالةً، أي لم يرثه عن عُرُضٍ، بل عن قُربٍ واستحقاق. قال الفرزدق:

ورِثتمْ قناةَ المُلكِ غيرَ كلالةٍ
عن ابنَيْ منافٍ عبدِ شمسٍ وهاشمِ

قال ابن الأعرابيّ: الكَلالة بنو العمّ الأباعد. وحُكي عن أعرابيٍّ أنه قال: مالي كثيرٌ ويرثني كَلالةٌ متراخٍ نسبُهم.

ويقال: هو مصدرٌ من تكلّله النسبُ، أي تطرّفه، كأنه أخذ طرفَيْه من جهة الوالد والولد وليس له منهما أحدٌ، فسُمّي بالمصدر.

والعربُ تقول: هو ابن عمّ الكَلالة، وابن عمٍّ كلالةً، إذا لم يكن لَحًّا وكان رجلا من العشيرة.

وكَلَلْتُ من المشي أكِلّ كَلالاً وكَلالةً، أي أعييتُ. وكذلك البعيرُ إذا أعيا.

وكَلّ السيفُ والرمحُ والطَّرْفُ واللسانُ،

يَكِلُّ كَلاًّ وكِلَّةً وكَلالَةً وكُلُولاً. وسيفٌ كَلِيلُ الحدِّ، ورجلٌ كَلِيلُ اللسانِ، وكَلِيلُ الطَّرْفِ.

وهُمْ يطلقون كَلاَّءَ البَصْرةِ اسماً من كَلَّ على فَعْلاءَ ولا يصرفونه. والمعنى أنَّه موضعٌ تَكِلُّ الريحُ فيه عن عملها في غير هذا الموضع. قال رؤبة:

* يَكِلُّ وَفْدُ الريحِ من حيثُ انْخَرَقْ(١) *

والكِلَّةُ: السِتْرُ الرقيقُ يُخاطُ كالبيت، يُتَوَقَّى فيه من البَقّ.

وكُلٌّ لفظُه واحدٌ ومعناه جمعٌ. فعلى هذا تقول: كُلٌّ حَضَرَ وكُلٌّ حَضَروا، على اللفظ مرَّةً وعلى المعنى أخرى.

وكُلٌّ وبعضٌ معرفتان، ولم يجئْ عن العرب بالألف واللام، وهو جائزٌ، لأنَّ فيهما معنى الإضافة أضَفْتَ أو لم تُضِفْ.

والإكْليلُ: شِبْهُ عِصابةٍ تُزَيَّنُ بالجواهر. ويسمَّى التاجُ إكليلاً.

والإكْليلُ: منزلٌ من منازل القمر، وهو أربعةُ أنجُمٍ مُصْطَفَّةٌ.

والإكْليلُ: السَّحابُ الذي تراه كأنَّ غِشاءَه أَلِبَّةٌ.

(١) في نسخة قبله:

* مشتبهِ الأعلامِ لمّاعِ الخَفَقْ *

وإكْليلُ المَلِكِ: نَبْتٌ يُتَداوَى به.

والكَلْكَلُ والكَلْكالُ: الصَّدْرُ.

وربَّما جاء في ضرورة الشعر مشدَّداً. قال(١):

كأنَّ مَهْواها على الكَلْكَلِّ
موضعُ كَفَّيْ راهبٍ يُصَلِّي

ورجلٌ كُلْكُلٌ بالضم، وكُلاكِلٌ أيضاً، أي قصيرٌ غليظٌ مع شدَّة.

وأَكَلَّ الرجلُ بعيرَه، أي أعياه.

وأَكَلَّ الرجلُ أيضاً، أي كَلَّ بعيرُه.

وأصبحتُ مُكِلاًّ، أي ذا قَرَاباتٍ وهمْ عليَّ عِيالٌ.

وسَحابٌ مُكَلَّلٌ، أي مُلَمَّعٌ بالبَرْق. ويقال: هو الذي حَوْلَهُ قِطَعٌ من السحاب، فهو مُكَلَّلٌ بهنَّ.

وأَكْلَلَ الغَمامُ بالبرق، أي لَمَعَ.

وكَلَّلْتُه، أي ألبستُه الإكليلَ.

وروضةٌ مُكَلَّلةٌ، أي حُفَّتْ بالنَّوْر.

والمُكَلِّلُ: الجادُّ. يقال: حَمَلَ فكَلَّلَ، أي مَضَى قُدُماً ولم يُحْجِمْ. وأنشد الأصمعيّ:

حَسَمَ عِرْقَ الداءِ عنه قَضْبُ
تَكْليلةِ الليثِ إذا الليثُ وَثَبْ

وقد يكونُ كَلَّلَ بمعنى جَبُنَ. يقال: حَمَلَ فما كَلَّلَ، أي فما كَذَبَ وما جَبُنَ.

(١) منظور بن مرثد الأسدي.

كأنه من الأضداد. وأنشد أبو زيد لجهم بن سبل:

ولا أكِلُّ من حربٍ مُجَلِّحةٍ
ولا أخشِّدُ أفتيني بالسَّلَمِ

وانْكَلَّ الرجلُ انكلالاً: تبسَّم. قال الأعشى:

ويَنْكَلُّ(1) عن غُرٍّ عِذابٍ كأنّها
جَنَى أُقْحُوانٍ نَبْتُهُ مُتَناعِمُ

يقال: كَشَرَ وافْتَرَّ وانْكَلَّ، كلُّ ذلك تبدو منه الأسنان.

وانكلالُ الغيمِ بالبرق، هو قدرُ ما يُريك سوادَ الغيمِ من بياضه.

[كمل]

الكَمالُ: التَمامُ، وفيه ثلاثُ لغاتٍ: كَمَلَ، وكَمُلَ، وكَمِلَ. والكسر أردؤها. وتَكامَلَ، وأكْمَلْتُهُ أنا.

ورجلٌ كامِلٌ وقومٌ كَمَلَةٌ، مثل حافِدٍ وحَفَدَةٍ.

ويقال: أعطِهِ هذا المالَ كَمَلاً، أي كلَّه.

وكامِلٌ: اسم فرسِ زيدِ الخيل.

والتكميلُ والإكمالُ: الإتمامُ.

واستكمَلَه: استتمَّه.

(1) في اللسان: «وينكل».

وقول حُمَيدٍ:

حتّى إذا ما حاجِبُ الشمسِ دَمَجْ
تذكَّرَ البِيضَ بكُنْهُبُلٍ قَلَعّْ

من نوّنَ الكُنْهُبُلَ قال: هو شجرة. وقَلَعّْ يريد قَلَعْ في الشعر، وإنما ترك التشديد للقافية. وقال الخليل: الكُنْهُبُلُ: نبتٌ، وهو بالفارسية زَرْقَنْت، حكاه أبو تراب في كتاب الاعتقاب. ومن أضاف قال قَلَعّ: نهر صغير.

[كهل]

الكَهْلُ من الرجال: الذي جاوزَ الثلاثين ووَخَطَهُ الشيبُ. وامرأةٌ كَهْلَةٌ. قال الراجز:

ولا أعودُ بعدها كَرِيّا(1)
أُمارِسُ الكَهْلَةَ والصبيّا(2)

وفي الحديث: «هل في أهلِكَ مِن كاهِلٍ». قال أبو عُبَيد: ويقال «مَن كاهَلَ»، أي مَن أسنَّ(3) وصار كَهْلاً.

(1) ويروى: «ولن أعود».

(2) بعده:

«والعَزَبَ المُنَّهَ الأبيّا».

الأبيّ: الأبيّ القليل الكلام. والمنّه: الذي أمنّه السيرُ، أي أعياه.

(3) الذي في القاموس: أي تزوّج. قاله لرجلٍ أراد الجهاد معه صلى الله عليه وسلم.

والكاهِلُ: الحارِكُ، وهو ما بين الكَتِفَين. قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: «تميمٌ كاهِلُ مُضَرَ، وعليها المَحْمَلُ».

وكاهِلٌ: أبو قبيلةٍ من أسَدٍ، وهو كاهِلُ بن أسَدِ بن خُزَيمةَ، وهم قَتَلَةُ أبي امرئِ القيس.

واكْتَهَلَ، أي صار كَهْلاً.

واكْتَهَلَ النباتُ، أي تَمَّ طولُه وظَهَرَ نَوْرُه.

وكِهْلٌ بالكسر: اسمُ موضعٍ أو ماءٍ.

[كهبل]

الكَنَهْبُلُ والكَنَهْبَلُ، بفتح الباء وضمها: ضَرْبٌ من الشَجَر. قال امرؤ القيس:

فأضحى يَسُحُّ الماءَ عن كلِّ فِيقَةٍ
يَكُبُّ على الأذقانِ دَوْحَ الكَنَهْبَلِ

والنون زائدة.

[كول]

الكُولانُ بالضم: نَبْتٌ، وهو البَرْدِيُّ.

وتَكَوَّلَ القومُ على فلانٍ: تجمَّعوا عليه.

[كيل]

الكَيْلُ: المِكْيالُ. والكَيْلُ: مصدرُ كِلْتُ الطعامَ كَيْلاً ومَكالاً ومَكِيلاً أيضاً، وهو شاذٌّ؛ لأنَّ المصدرَ من فَعَلَ يَفْعِلُ مَفْعَلٌ.

يقال: ما في بُرِّكَ مَكالٌ. وقد قيل مَكِيلٌ عن الأخفش.

والاسم الكِيلَةُ بالكسر. يقال: إنّه لَحَسَنُ الكِيلَةِ، مثل الجِلْسَةِ والرِّكْبَةِ. وفي المثل: «أحَشَفاً وسوءَ كِيلَةٍ»، أي أتجمعُ أن تُعطيَني حَشَفاً وأن تُسيءَ لي الكَيْلَ.

ويقال: كِلْتُه، بمعنى كِلْتُ له. قال تعالى: {وإذا كالُوهُم} أي كالوا لهم.

واكْتَلْتُ عليه: أخذتُ منه. يقال: كالَ المعطي واكتال الآخذ.

وكِيلَ الطعامُ على ما لم يُسَمَّ فاعِلُه، وإن شئتَ ضممتَ الكاف. والطعامُ مَكيلٌ ومَكْيولٌ، مثل مَخِيطٍ ومَخْيوطٍ. ومنهم من يقول: كُولَ الطعامُ، وبُوعَ المتاعُ[1] واصْطُودَ الصيدُ، واسْتُوقَ مالُهُ، بقلب الياء واواً حين ضُمَّ ما قبلها، لأنَّ الياءَ الساكنةَ لا تكون بعد حرفٍ مضموم.

وكايَلْتُه وتكايَلْنا، إذا كالَ لك وكِلْتَ له، فهو مُكايِلٌ بلا همز.

وقولهم: «لا تُكايِلْ بالدَّمِ»، أي لا يجوز أن تقتلَ إلا قاتلك، ولا تعتبرُ فيه المُساواةَ في الفضل إذا لم يكن غيرُه.

وكال الزَّنْدُ يَكيلُ، إذا لم يُخرِجْ ناراً.

والمِكْيَلُ[2]: مؤخَّرُ الصفوف. وفي

(١) الكلمة من المطبوعة.
(٢) مشدد الياء كميوق.

لسان العرب
لأبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم
ابن منظور (ت ٧١١ هـ)

اتفق الباحثون على أن لسان العرب معجم موسوعى ضخم ، خالف معاجم السابقين فى أمرين ؛ هما عدوله على نهج الانتقاء من مواد المصادر السابقة إلى حشد واستقصاء كل ما ورد فى كل مادة من لغة وأدب وتفسير وقراءات وحديث وفقه وغير ذلك ، مخالفاً بذلك ما عرف به طوال حياته من اختصار الكتب المطولة التى صنفت قبله . وكذلك عدم ادعائه النقل عن الأعراب الفصحاء مشافهة كما فعل الرواد الأوائل فى القرن الثانى الهجرى ، بل اعتمد على خمسة مصادر اعتماداً كاملاً ، جمع منها فى معجمه أفضل ما فيها من مادة ، ووائم بينها ، فضم ما اتفقت فيه وفصل ما تفرد به كل مصدر منها ، يقول ابن منظور : (مقدمة لسان العرب ١ / ٣) .

« فجمعت منها فى هذا الكتاب ما تفرق ، فانتظم شمل تلك الأصول كلها فى هذا المجموع . وأنا مع ذلك لا أدعى فيه دعوى ، فأقول : شافهت أو سمعت ، أو فعلت أو صنعت ، أو شددت أو رحلت ، أو نقلت عن العرب العرباء أو حملت ، فكل هذه الدعاوى لم يترك الأزهرى وابن سيده لقائل مقالاً ولم يخليا فيه لأحد مجالاً » .

أما مصادره التى اعتمد عليها ، وصرح فى مقدمته فهى :

- تهذيب اللغة للأزهرى (ت ٣٧٠ هـ) .
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) .
- صحاح العربية للجوهرى (ت ٣٩٣ هـ) .
- حواشى ابن برى على الصحاح (٥٨٣ هـ) .
- النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت ٦٠٩ هـ) .

ويكشف ابن منظور عن الدافع إلى تصنيف معجمه فى وضوح ، إذ يقول فى مقدمته :

« وإنى لم أزل مشغوفاً بمطالعات كتب اللغة أو الاطلاع على تصانيفها وعلل تصاريفها . ورأيت علماءها بين رجلين : أما من أحسن جمعه ، فإنه لم يحسن وضعه ، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه ، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع ، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع » .

فقد أراد أن يفيد من محاسن من سبقه ويتجنب مساوئهم فى التأليف المعجمى بوضع معجم يجمع بين أفضل مادة وأدقها وأغزرها مما تركوا ، وأحسن ترتيب وتنظيم وتبويب . وهكذا فلم يضف شيئاً إلى ما نقله عنهم ، ولم يبتكر نظاماً ، إذ سار على نظام الجوهرى فى صحاحه ، وقد قرر ذلك فى مقدمته أيضاً إذ يقول :

« ليس لى فى هذا الكتاب فضيلة أمت بها ، ولا وسيلة أتمسك بسببها ، سوى أنى جمعت ما تفرق فى تلك الكتب من العلوم . . . فمن وقف على صواب أو زلل أو صحة أو خلل ، فعهدته على المصنف الأول ، وحمده وذمه لأصله الذى عليه المعول ، لأننى نقلت من كل أصل مضمونه ، ولم أبدل منه شيئاً . . . بل أديت الأمانة فى نقل الأصول بالنص ، وما تصرفت فيه بكلام غير ما فيها من النص » .

وبعد أن انتهى من المقدمة القيمة التى صَدَّر بها معجمه ، وكشف فيها عن دافعه إلى تأليف هذا المصنف الكبير ، واطلاعه على كتب اللغويين السابقين ، ونقده لمادتهم ومناهجهم ، وقصده إلى الجمع بين استقصاء المادة وحسن الترتيب ، يصنع فصلين تمهيديين ؛ تناول فى الأول منهما تفصيلاً لآراء العلماء فى الحروف المقطعة ، التى بدئت بها بعض سور القرآن الكريم، مثل : آلم ، ص ، ق . . . الخ ، مخالفاً الأزهرى الذى وضعه فى نهاية معجمه، وإن اعتمد فى معظمه على ما أورده الأزهرى .

أما الفصل الثانى فتحدث فيه عن ألقاب الحروف وطبائعها وخواصها ، وقد اعتمد فيه على علماء اللغة والنحو السابقين . أما حديثه عن الدلالات والاستخدامات السحرية للحروف فاعتمد فيه على من صنف فى السحر . وليس له فى الفصلين من فضل إلا الجمع والترتيب للمادة .

اختار ابن منظور أن يسير فى ترتيب مادة معجمه على النظام الذى سار عليه الجوهرى فى صحاحه ، وقد صرح بذلك فى مقدمته ، حين قال :

ورتبته ترتيب الصحاح فى الأبواب والفصول ، لحسن تبويبه وسهولة تأتيه » ، معنى ذلك أنه قد جعل الحرف الأخير من حروف المادة الأصلية (أى الحروف الأصول بعد تجريدها من الزوائد) الباب ، ثم روعى ترتيب حروف الهجاء (ء / ب / ت / ث / ج . . الخ) فى الحرف الأول (الفصل) وما يليه . فالكلمات : عدل ، غزل ، فصل ، قتل ، كفل ، . . . هزل ، نجدها جميعاً فى باب اللام ، وفصول : العين والغين والفاء والقاف والكاف . . . والهاء على التوالى . وتوضح الكلمة الأخيرة تقديم ابن منظور فصل الهاء على الواو ، خلافاً للجوهرى الذى قدم فصل الواو على فصل الهاء . وتمثل الهمزة الأصلية أو المنقلبة عن واو أو ياء مشكلة فى ترتيب المعاجم . ولذا نجد ابن منظور يؤثر صنيع الجوهرى ، فيجعل باب الهمزة للكلمات المنتهية بالهمزة الأصلية (غير المنقلبة عن واو أو ياء) مثل : رزء ، فيء . . . ، وجمع الكلمات المنتهية بواو أو ياء سواء بقيتا على حالهما أو تحولتا (بسبب الإعلال أو الإبدال) ألفا لينة أو همزة ، فى باب واحد . وجعل الباب الأخير للكلمات المنتهية بالألف اللينة غير معروفة الأصل ، ويلاحظ هنا أن كل باب يبدأ بحديث يختلف فى الطول والقصر عن الحرف المعقود له الباب .

وقد بلغ عدد المواد اللغوية التى ضمها معجم لسان العرب ثمانين ألف مادة . سار فى ترتيبها وفق المصدر الذى ينقل عنه ، يبدأ بالمادة المجردة ، ثم ينتقل إلى مشتقاتها ، وليس له نهج مطرد فى البدء ، فقد يبدأ بالفعل أو بالاسم ، ولكنه حين يعرض لمادة معينة لها أكثر من دلالة فإنه لا يخلط بينها . وإنما التزم أن يأتى على مشتقات المادة وصورها لمعنى بعينه ، فإذا فرغ منه انتقل إلى المشتقات والصور التى تؤدى المعانى الأخرى ، معنى بعد آخر ، وهو فى تتبعه لسائر الصور والاشتقاقات يستطرد فى الاستشهاد ، ويطيل فى الحشو ، على نحو يؤدى إلى اضطراب صيغ المادة وتفرق تفسيرها ، غير أنه فى أغلب مواده يحسن جمع مشتقات المادة وتصريفاتها وتنسيق شروحه وتعليقاته .

وقد اشتمل معجم (لسان العرب) ـ فى إطار موسوعيته ـ على تفصيلات كثيرة فى علوم النحو والصرف وتفسير القرآن والحديث ، وشواهد من الشعر وتفسيره ، وطرف

من الأدب والتاريخ والسير والأمثال والأخبار وأسماء الأعلام والبلدان والأماكن والنبات والحيوان والحشرات وغير ذلك من علوم العرب ومعارفهم وإن لم يتجاوز البيئة العربية وأحوالها ومظاهرها فى القرن الرابع الهجرى وما يليه بقليل ، لأنه تقيد بالمصادر التى نقل عنها ، التى كانت بدورها ناقلة لجهود جامعى اللغة الأوائل ، دون إضافة فى الأغلب ، ومن ثم فإنها تمثل المادة التى جمعت معظمها فى القرن الثانى الهجرى ، وبعضها فى القرن الثالث ، لا نستثنى من ذلك إلا الجوهرى لجهده فى التثبت من المادة اللغوية من خلال العمل الميدانى ، فلم يودع كتابه إلا ما صح عنده من هذه اللغة ، وبخاصة من الأزهرى الذى اعتمد فى مادة معجمه كما أشرنا على ما جمعه ودونه عن الأعراب الفصحاء خلال فترة أسره من هؤلاء الأعراب الفصحاء .

ولما كان غياب الضبط والترتيب فيه قد حال دون استفادة قطاع كبير من الباحثين من مواد المعجم ، فإنه قد قام فريق من الأساتذة وهم هاشم محمد الشاذلى ، وعبد الله على الكبير ، ومحمد أحمد حسب بمحاولة حديثة ، لإعادة ترتيبه وضبطه وتحقيق مادته واستجلاء الغامض منها واستكمال الناقص ، والتنبيه على الأخطاء السابقة وإضافة هوامش تطلبها التحقيق والبحث ، وفهارس للآيات القرآنية والأحاديث والأمثال والأعلام والقبائل والأماكن ومصطلحات النبات والحيوان وغيرها ، لتيسيره وتسهيل استعماله ، كما أنه تجنبا للضخامة فقد جعلت المواد فى كل صفحة فى ثلاثة أنهر ، وظهر منجماً فى ستة أجزاء ، أصدرته دار المعارف بمصر ، غير مؤرخ .

وفيما يلى نموذج من (لسان العرب) لابن منظور

من معجم (لسان العرب) لابن منظور

[illegible]

[illegible]

القاموس المحيط
لمجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم
الفيروزابادى (٨١٧ هـ)

عُنِيَ الفيروزابادى بعلوم الحديث والتفسير والفقه واللغة التى عدها أساس دراسة العلوّم العربية ، وفى مقدمتها علوم الدين ، غير أنه شغل باللغة إلى حد بعيد ، كما يشير فى مقدمته ، يقول : « هذا ، وإنى قد نبغت فى هذا الفن قديماً وصبغت به أديماً ، ولم أزل فى خدمته مستديماً ، وكنت برهة من الدهر ألتمس كتاباً جامعاً بسيطاً ، ومصنفاً على الفُصَح والشوارد محيطاً ، ولما أعيانى الطِّلاب ، شرعت فى كتابى الموسوم بـ «اللامع المُعْلَم العجاب ، الجامع بين المُحْكَم والعُباب » ، فهما غرتا الكتب المصنفة فى هذا الباب ، ونَيِّرا براقع الفضل والآدابَ ، وضممت إليهما زيادات امتلا بها الوطاب ، واعتلى منها الخطاب ، ففاق كل مؤلف فى الفن هذا الكتاب » . المقدمة ص ٣٣ .

فقد أراد إذن أن يضع معجماً لغوياً ضخماً قُدِّر له نحو ستين سفراً ، غير أنه عدل عن الهدف بعد أن انتهى من خمس مجلدات ، بعد أن سُئل فى تقديم كتاب وجيز محكم ، يلتزم فيه إتمام المعانى وإبرام المبانى ، فيفى بحاجات الطلاب . ويحدد سمات المادة التى أوردها فى هذا المختصر ، يقول فى مقدمته (ص ٣٣ ، ٣٤) .

«وألَّفتُ هذا الكتاب محذوفَ الشواهد ، مطروحَ الزوائد ، مُعْرِباً عن الفصح والشوارد ، . . . ولخصت كل ثلاثين سفراً من سفر ، وضمنته خلاصة مَا فى «العباب» و « المحكم » ، وأضفت إليه زيادات مَنَّ الله تعالى بها وأنعم . . . وأسميته : القاموس المحيط ، لأنه البحر الأعظم» .

وربما يرجع السبب فى اختياره للمحكم ، الذى يسير على نهج العين ، والعباب ، الذى يسير على أساس الترتيب الهجائى ، والجمع بينهما . إلى إعجابه الشديد بكم المادة فى المعجمين ، فكلاهما قصد إلى جمع المشتت والشوارد ، وبذلاً كل جهد لتحقيق ذلك ، وإن انفرد الصغانى بصلة وثيقة بصحاح الجوهرى .

اختار الفيروزابادى لمعجمه نهج الصحاح فى الترتيب . أما مادة الصحاح فهى - فى رأيه - غير كافية ، فأكملها ليضيف عشرين ألف مادة ، إلى مواد الصحاح التى يبلغ عددها أربعين ألف مادة ، معتمداً فى ذلك على المعجمين السابقين اللذين اهتم بهما ، بالإضافة إلى مواد من الجمهرة والتهذيب والنهاية وحواشى ابن برى . ولا ندرى العلة الحقيقية لإعراضه عن ابن منظور ، وإن كنا نرجح أنه لم ير فى معجم لسان العرب ما يوجب الذكر ، لا فى المادة ولا المنهج ، إذ إن ابن منظور قد سار على نهج الصحاح ، والفيروزابادى نفسه اختار النهج ذاته أساساً لترتيب مواد القاموس . أما مادة اللسان ففى الأغلب ليس لابن منظور فيها فضل كبير ، والفيروزابادى نفسه رجع إلى المصادر التى نقل عنها ابن منظور ، وزاد عليها . بيد أنه وجه إلى الصحاح نقداً مبرزاً أوجه القصور فيه ، مما دفعه إلى تمييز ما أضافه إليه من مواد بحبر أحمر ، كما أنه أشار فى ثنايا معجمه إلى بعض أخطائه . يقول الفيروزابادى فى مقدمته أيضاً : « ولما رأيت إقبال الناس على صحاح الجوهرى ، وهو جدير بذلك ، غير أنه فاته نصف اللغة أو أكثر ، إما بإهمال المادة أو بترك المعانى الغريبة النادرة ، أردت أن يظهر للناظر بادىء بدء فضل كتابى هذا عليه ، فكتبت بالحمرة المادة المهملة لديه » ص ٣٤ .

أما سمات معجمه من وجهة نظره فقد حددها فى حسن الاختصار وتقريب العبارة، وتهذيب الكلام ، وإيراد المعانى الكثيرة فى الألفاظ اليسيرة .

وقد سار الفيروزابادى فى ترتيب مواد القاموس على النهج الذى ارتضاه من قبل الجوهرى فى صحاح العربية ، وابن منظور فى لسان العرب . فيقسم معجمه إلى ٢٨ باباً حسب ترتيب الهجاء لأواخر الكلمات مدمجاً بابى الواو والياء فى باب واحد ؛ (أى على أساس الحرف الأخير من المادة الأصلية) ، ثم قسم كل باب إلى ثمانية وعشرين فصلاً ، إذ يسقط من الفصول ما يبدأ بلفظ لا ينسجم مع آخر حرف فى الكلمة ولم يرد فى لغة العرب ، ثم رتب مواد كل فصل حسب الحرف الثانى ، إن كانت المادة ثلاثية ، فالثالث ، فالرابع ، إن كانت المادة رباعية أو خماسية .

ويضم باب الألف اللينة ، وهو الأخير ، الكلمات المنتهية بالألف غير المهموزة أو المنقلبة عن أصل ، وأضاف إليها مواد أخرى ، ليس هذا موضعها ، وإنما مردها إلى أبوابها ، مثل الهمزة والباء والتاء . . . والواو والياء . ويلاحظ أنه قدم فصل الواو على الهاء فوقعت الهاء بين الواو والياء ، وكذلك يفعل فى ترتيب مواد كل فصل ؛ وتلك

مزية اختص بها إذ يقول : « ومن أحسن ما اختص به هذا الكتاب تخليص الواو من الياء » . ففي باب الواو والياء نجده يضع رمز (و) لمواد الواو ، و (ى) لمواد الياء .

وهكذا فالأساس فى التبويب وترتيب مواد كل باب أصول المادة ، فلا يمكن الكشف عن أية كلمة فى صورتها التى تأتى عليها ، بل يلزم ردها إلى الأصول التى تتكون منها .

لم يسر الفيروزابادى على نهج بعينه فى بداية كل مادة ؛ فتارة نجد الفعل مفرداً أو فى جملة موجزة ، وتارة فى صورة المصدر ، وثالثة فى صورة اسم الذات . . . الخ ، كما أنه لم يلزم طريقة واحدة فى شرح المادة ، غير أنه - بوجه عام - عنى بتصريف المادة ومشتقاتها وحرص على الضبط ، فترك المشهور والمفتوح ، وما عدا هذا يضبطه بذكر لفظ مشهور . وكثيراً ما يعتمد على الأوزان فى الضبط . والتزم فى الشرح والتفسير السبيل الذى اختطها فى المقدمة كما أشرنا آنفاً .

وضع للاختصار عدداً من الرموز الذى تغنى عن التكرار ، وقد ذكرها فى المقدمة (ص ٣٥) ، وهى : (ع) للإشارة إلى موضع ، و (د) إلى بلد ، و (ة) إلى قرية ، و(ج) إلى الجمع ، و (م) إلى معروف . وللسبب ذاته فإنه إذا ذكر صيغة المذكر فى الاسم أو الوصف ، وأتبعه المؤنث ، اكتفى بقوله : وهى بهاء ، ولا يعيد الصفة ، ولكنه لم يلزم نفسه بذلك دائماً . واختط لنفسه نهجاً حافظ عليه فى معالجته للأبنية ففى حالتى الاسم والفعل يقدم المشهور الفصيح فى الغالب ، ثم يتبعه اللغات الزائدة إن كان فى الكلمة لغتان أو أكثر ، وفى حالة المصدر يقدم المقيس أولاً ، ويؤخر غيره فى الغالب . وفى حالة الصفة يقدم المقيسة ، ثم يتبعها غيرها من المبالغة وغيرها . كما أنه يبدأ بالمذكر فالمؤنث ، وقد يفصل بينهما فيذكر المذكر ثم صفاته ثم جموعه ثم المؤنث . أما صيغ الجمع فيقدم المقيس منها ، ثم يذكر غيره فى الغالب . وقد يهمل المقيس أحياناً اعتماداً على شهرته . غير أنه يستثنى - كما قال فى مقدمته - من قاعدته فى ذكر الجموع ، ما جاء فى جمع فاعل المعتل العين على فعلة (كباعة وسادة) فإنه لا يذكره لاطراده إلا أن يوضح موضع العين منه (كجولة جمع جائل ، وخولة جمع خائل) .

وقد اهتم الفيروزابادى أيضاً بذكر الأعلام والمحدثين والفقهاء منهم بوجه خاص ، ومصطلحات النبات والحيوان وصفاتهما فى إيجاز وإن لوحظ كثرة الحديث عن منافعهما الطبية .

ويلاحظ كذلك أن الفيروزابادى قد سجل عدداً من الملاحظات على صحاح

الجوهرى ، على الرغم من تقديره له واعتماده عليه اعتماداً أساسياً ، رأى أنها مخالفة للصواب ، وهو بذلك لاينسب إلى الجوهرى تعمده التصحيف أو الغلط والتحريف ، وإنما كان غرضه التنبيه ، واستيضاح الصواب واسترباح الثواب ، والاحتراز عن أن ينسب إليه أى شكل من أشكال الخطأ . وكان يستخدم فى التصويب لفظ « غلط / وهم» . واختلفت صور التصويب بين الضبط وتحديد معانى المادة وبنيتها . وقد قلنا إن ما أضافه إلى صحاح الجوهرى يعدل نصف عدد ما سجل الجوهرى ، وكانت المواد المشتركة بينهما توضع بين قوسين . أما المواد التى أضافها الفيروزابادى فقد وضع فوقها خط ممتد .

أخيراً قدر للقاموس المحيط أن ينال شهرة عظيمة ، فقد صار علماً لهذا الصنف من التأليف ، مرادفاً على الألسنة ـ لمصطلح « معجم » . وقد حقق أهدافه التى أرادها المؤلف ، غير أنه بالغ فى الاختصار ـ وهو رأى القدماء أيضاً ، فقد قال الحافظ بن حجر عنه « إنه لا مزيد عليه فى حسن الاختصار وجموم الكلمات اللغوية » ـ غير أن الصعوبة الحقيقية فى استخدامه تكمن فى قلة الشرح عند الاستشهاد ، فكان أن حرص اللاحقون على شرحه والتعقيب عليه ، ومن أهمهم السيد محمد مرتضى الحسينى الزبيدى (ت ١٢٠٥ هـ) فى كتابه (تاج العروس فى شرح جواهر القاموس) ، إذ إنه أضاف إليه كثيراً مما فات الفيروزابادى من عدد كبير من المصادر الأساسية ، وإن اعتمد على لسان العرب اعتماداً جوهرياً . أما فى العصر الحديث فقد تتبع أحمد فارس الشدياق فى كتابه « الجاسوس على القاموس » أخطاء القاموس فى دراسة نقدية لغوية قيمة ، وكذلك فعل أحمد تيمور باشا فى كتابه ، « تصحيح القاموس » .

وقد أعيد ترتيبه على أساس ترتيب حروف الهجاء ليسهل استعماله ، كما حدث بالنسبة للسان العرب ، وإن كنا لا نرى فى طريقة الباب والفصل (الترتيب على أساس الأصول) أية صعوبة ، فهى تمثل نهجاً عربياً متميزاً .

وفيما يلى نموذج من (القاموس المحيط)

من معجم «القاموس المحيط» للفيروزآبادي

كعُنُبٍ، والقُبَّعُ، والقِطْعَةُ من الشيءِ، [illegible] والعُشْرَةُ، والقِطْعَةُ من العَرَبِ، وأصلُ الشجرِ الثابتِ في الأرضِ، [illegible] [illegible]، ما ذاقَ اليومَ: ما أكلَ شيئاً [illegible] من [illegible]. [illegible].

● [illegible]: الصوتُ في لِينِه، [illegible]، والمُهمَلةُ [illegible] العَرَبِ. وما ذاقَ عَذُوفاً: أكَلَ. وما [illegible]: أكَلَ، وما رأيتُ منذ كذا اليومَ: لم آكُلْ شيئاً.

● العُذْروفُ، كعُصْفورٍ: دابَّةٌ تُشْبِهُ الخُنْفُسَةَ.

● عِرْصافُ الإكافِ، بالكسرِ، وعُرْصوفُه وعُصْفُورُه: عَقَبَةٌ مَضْفورَةٌ بين الحِنْوَيْنِ المُقَدَّمَيْنِ، أو العِرْصافُ: السَّوْطُ من العَقَبِ، والعَقَبُ المُسْتَطيلُ، أو قِطْعَةٌ من العَقَبِ [illegible]. والعَراصيفُ من الرَّحْلِ: أربعةُ أوتادٍ يَجْمَعْنَ بين رؤوسِ أحْناءِ القَتَبِ، في رأسِ كُلِّ حِنْوٍ وَتِدانِ مَشْدُودانِ بعَقَبٍ، أو الخَشَباتُ التي تَشُدُّ بين واسِطِ الرَّحْلِ وآخِرَتِه يميناً وشِمالاً. وـ من شَعَرِ البعيرِ: [illegible]. وـ من [illegible]: [illegible] التي في [illegible]. والعُرْصُوفانِ: [illegible] في [illegible] [illegible]. وعَرْصَفَةٌ: [illegible]. والعَرْصَفُ: نَبْتٌ، [illegible]: [illegible]، إذا قَرُبَ من [illegible] [illegible] يوماً [illegible] [illegible]، [illegible] [illegible].

● عَرَفَه يَعْرِفُه مَعْرِفَةً وعِرْفاناً وعِرْفَةً، بالكسرِ، وعِرِفَّاناً، بكسرتين مُشَدَّدَةَ الفاءِ: عَلِمَه، فهو عارِفٌ وعَريفٌ وعَروفَةٌ. وـ الفَرَسَ عَرْفاً، بالفتحِ: جَزَّ عُرْفَه.

وـ بذَنْبِه، وله: أقَرَّ. وـ [illegible]: جازاه. وقرأ الكِسائيُّ: (عَرَفَ بعضَه)[3] أي: جازى حَفْصَةَ، رضي الله تعالى عنها، ببعضِ ما فَعَلَتْ، أو معناه: أقَرَّ ببعضِه وأعرَضَ عن بعضٍ، ومنه: أنا أعرِفُ للمُحْسِنِ والمُسيءِ، أي: لا يَخْفَى عَلَيَّ ذلك ولا مُقابَلَتُه بما يُوافِقُه. والعَرْفُ: الريحُ، طَيِّبَةً أو مُنْتِنَةً، وأكثَرُ استعمالِه في الطَّيِّبَةِ. [illegible] [illegible] من [illegible]: [illegible] [illegible] لا [illegible] من [illegible]، [illegible] لم [illegible] الصِّباغِ. والعَرْفُ: نَبْتٌ، أو الثُّمامُ، أو نَبْتٌ ليس بحَمْضٍ ولا عِضاهٍ، ويقال: [illegible]، واسمٌ [illegible]: [illegible]، [illegible] [illegible] في [illegible] [illegible]. وعَرَفَ [illegible]، عَرْفاً، بالفتحِ: [illegible] به. والمَعْروفُ: ضِدُّ المُنْكَرِ، [illegible]: [illegible] [illegible] الباهِلِيِّ، وـ ابنُ [illegible][4]: [illegible] [illegible]، وـ ابنُ سُوَيْدٍ، وابنُ خَرَّبُوذَ: مُحَدِّثونَ، وـ ابنُ [illegible] الكَرْخِيُّ: [illegible] [illegible] [illegible]، [illegible]: [illegible][5] [illegible] من [illegible]. ويومُ عَرَفَةَ: التاسعُ من ذي الحِجَّةِ. وعَرَفاتٌ: مَوْقِفُ الحاجِّ ذلك اليومَ، على اثْنَيْ عَشَرَ ميلاً من مكةَ، وغَلِطَ الجوهريُّ فقال: مَوْضِعٌ بمِنًى، سُمِّيَتْ لأنَّ آدَمَ وحَوَّاءَ تَعارَفا بها، أو لقولِ جِبْريلَ لإبراهيمَ عليهما السلامُ، لمَّا عَلَّمَه المَناسِكَ: أعَرَفْتَ؟ قال: عَرَفْتُ، أو لأنها مُقَدَّسَةٌ مُعَظَّمَةٌ كأنها عُرِّفَتْ، أي: طُيِّبَتْ، اسمٌ في لفظِ الجمعِ فلا يُجْمَعُ، مَعْرِفَةٌ، وإن كان جَمْعاً، لأنَّ الأماكنَ لا تَزولُ، فصارت كالشيءِ الواحِدِ، مَصْروفَةٌ لأنَّ التاءَ بمنزلةِ الياءِ والواوِ في مُسْلِمينَ ومُسْلِمونَ، والنِّسْبَةُ: عَرَفِيٌّ. [illegible] [illegible] [illegible]

---

(١) [illegible] [illegible] [illegible] [illegible].

(٢) [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible].

(٣) [illegible]: [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] من [illegible]: ٣. [illegible]: [illegible] [illegible].

(٤) [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]. [illegible]: [illegible].

(٥) [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]: [illegible] [illegible].

أي: المعروفين. وحيّا الله المَعْرِفَ: أي: الوجه. والعُرَف: ظلال عُرْفه. والتعريف: الإعلام، وضدّ التنكير، والوقوف بعرفات. والمُعَرَّف، كمُعَظَّم: الموقف بعرفات. واعْرَوْرَف: تهيّأ للشرّ، و—البحر: ارتفعت أمواجه، و—النخل: كثف والتفّ كأنّه عُرْف الضَّبُع، و—الدم: صار له زَبَد، و—الفرس: علا عُرْفه، و—الرجل: ارتفع على الأعراف. واعترف به: أقرّ، و—فلاناً: سأله عن خبرٍ ليعرفه، و—الشيء: عَرَفه، وذَلّ، وانقاد، و—إليّ: أخبرني باسمه وشأنه. وتعرّف ما عندك: تطلّبه حتى عرفه، ويقال: ائتِ فاستعرف إليه حتى يعرفك. وتعارفوا: عرف بعضهم بعضاً، وسمّوا: عَرَفة، مُحَرّكة، وبلا هاء، وكزُبَير وأمير وشدّاد وقُفْل[1].

● عزَفت نفسي عنه تَعْزِف عُزوفاً: زهدت فيه وانصرفت عنه، أو ملّته، فهو عَزُوف عنه. والعَزْف والعزيف: صوت الجنّ، وهو جَرْسٌ يُسْمَع في المفاوز بالليل. والعَزْفاء: سحاب له عزيف الرعد، ورَمْل لبني سعد، أو حَزْن بالدهناء على ثلاثة أميال من المدينة، سُمّي لأنّه كان يُسْمَع به عزيف الجنّ. والأبرق العزّاف: ماء لبني أسد، يُجاء من خُرَيْبَة العُرَيْجيّ إليه، ومنه إلى بطن نَخْل، ثم الطَّرَف، ثم المدينة. وعزف الرياح: أصواتها. والمعازف: الملاهي، كالعود والطُّنبور، الواحد: عَزْف أو مِعْزَف، كمِنْبَر ومِكْنَسَة. والعازف: اللاعب بها، والمُغَنّي، وع سُمّي به لأنّه تعزف به الجنّ. وعزَف يعزِف: أقام في الأكل والشرب، و—البعير: أرنّ حنجرته عند الشرب. والعُزّاف، بالضم: الحمام المُطَوَّقة. والعَزَف: نسج عُزْفة الرمال.

● عسف عن الطريق يَعْسِف: مال، وعدل، كاعتسف وتعسّف، أو خبطه على غير هداية، و—السلطان: ظلم، و—فلاناً: استخدمه، كاعتسفه، و—المفازة: رعاها وأقطعها الرِّعاء، و—عليه، و—له: عمل له، و—البعير: أشرف على الموت من الغُدّة، فجعل يتحرّك حنجرته، وكذا عاسف بها عَسَفاناً وعُسافاً، كغُراب. والعَسْف: نَفَس الموت، والقَدَح الضخم، والاعتساف بالليل بلا هداية. والعسيف: الأجير، والعبد المستعان به[2]، فعيل بمعنى فاعل، من عسف له، أو مفعول من عسفه: استخدمه. وتعسّف: كعسف: ج على ترخلين من الكنان. والعُساف: [illegible] نَفَس الموت، وأخذ عُلالة بغير [illegible] بالليل خبط عشواء، ولزم الشرب في القدح العظيم. وعسّفه تعسيفاً: أتعبه. وتعسّفه: ظلمه. والعَسوف: الظَّلوم[3].

● العَسْقَفَة: تقبّض البكاء، أو أن يريد البكاء فلا يقدر. وعسقف في الخبر: همّ به ولم يفعل.

● العُشْرُف، بالضم: الشجرة البالية. والمُعَشِّف كمُحَدِّث: مَن عُرض عليه ما لم يكن يأكل فلم يأكله. والبعير أوّل ما يجيء به من البرّ لا يأكل منه بالهجر والشعير. وأقلّه فاعتشفت عنه: عرفته، ولم يعشّفني، ولا أعشف عنه: أنكره، وأنكرته. وما يعشف لي شيء: ما يعرف. ولقد رأيت أمراً ما كان يعشف لك: يُعرف.

● العَصْفُ: بَقْلُ الزَّرْعِ، وقد أعْصَفَ الزَّرْعُ، و﴿كعَصْفٍ مأكولٍ﴾(1)، أي: كزَرْعٍ أُكِلَ حَبُّهُ وبَقِيَ تِبْنُهُ، أو كوَرَقٍ أُخِذَ ما كانَ فيه وبَقِيَ هو لا حَبَّ فيه، أو كوَرَقٍ أكَلَتْهُ البَهائِمُ. وعَصَفَهُ: جَزَّهُ قبلَ أن يُدْرِكَ. والعَصِيفَةُ، كالعُصافَةِ: ما سَقَطَ من السُّنْبُلِ من التِّبْنِ. وكسَفِينَةٍ: الوَرَقُ المُجْتَمِعُ الذي يكونُ فيه السُّنْبُلُ. ويَوْمٌ عاصِفٌ: [illegible] من الفَرَسِ، وقيل: [illegible] عاصِفٌ. وعَصَفَتِ الرِّيحُ تَعْصِفُ عَصْفاً وعُصُوفاً: اشْتَدَّتْ، فهي عاصِفَةٌ وعاصِفٌ وعَصُوفٌ، وأعْصَفَتْ، فهي مُعْصِفٌ ومُعْصِفَةٌ. و﴿في يومٍ عاصِفٍ﴾(2)، أي: تَعْصِفُ فيه الريحُ، فاعِلٌ بمعنى مَفْعُولٍ. وعَصَفَ لعِيالِهِ يَعْصِفُهُمْ: كَسَبَ لهم. وناقةٌ عاصِفَةٌ وعَصُوفٌ: سَرِيعَةٌ. والعَصُوفُ: الكَثْرَةُ(3)، والخُمُورُ. وعَصْفَتُها: ريحُها. وأعْصَفَ: هَلَكَ، و—الفَرَسُ: مَرَّ سَريعاً، و—الإبِلُ: اسْتَدارَتْ حَوْلَ البِئْرِ حِرْصاً على الماءِ، وهي تُثِيرُ الغُبارَ.

● عَطَفَ يَعْطِفُ: مالَ، و—عليه: أشْفَقَ، كتَعَطَّفَ، و—الوِسادَةَ: ثَناها، كعَطَّفَها، و—عنه: عَدَلَ وأعْرَضَ. والعَطْفَةُ: خَرَزَةُ التأخيذِ، وشَجَرَةٌ تَتَعَلَّقُ الحَبَلَةُ بها، وتَتَكَسَّرُ فيها، وبالكسر: [illegible] الكَرْمِ المُتَعَلِّقَةُ به، وشَجَرَةُ العَطَشِ، وبالتحريك: نَبْتٌ يَتَلَوَّى على الشَّجَرِ، لا وَرَقَ له ولا ثَمَرَ، [illegible] يَعْطِفُ [illegible]، ويَخْرُجُ على [illegible] زَوْجِها. وظَبْيَةٌ عاطِفٌ: تَعْطِفُ جِيدَها إذا رَبَضَتْ. وكَكِتابٍ: [illegible]: الرِّداءُ، والسَّيْفُ. وكَكِتابٍ: اسْمُ كَلْبٍ.

والمَعْطِفُ: الناقةُ تَعْطِفُ على البَوِّ فَتَرْأَمُهُ، ومَعْطِفَةٌ فيها عَطْفَةٌ مُنْعَطِفَةٌ، كالمُعْطَفِ. والقِدْحُ الذي يَنْعَطِفُ على القِداحِ فيَخْرُجُ فائِزاً، أو القِدْحُ لا غُرْمَ فيه ولا غُنْمَ، كالمَعْطَفِ، كالقِداحِ فيهما، أو الذي يُرَدُّ مَرَّةً بعدَ مَرَّةٍ، أو كُرِّرَ مَرَّةً بعدَ مَرَّةٍ، أو كالذي: قِدْحٌ يَنْعَطِفُ على سائِرِ القِداحِ، وكَكُرَةٍ، وعُنْزُرٌ عُشْرُهُ من غَنَمِهِ بِكُلْبَتِهِ. و—ابنُ(1) عَطِيَّةٍ: مُنْعَطِفٌ. وانْعَطَفَ: انْعَرَجَ. وطَرَفُ الأشْفارِ. والعُطُوفُ: [illegible]. والمُنْعَطِفَةُ: قَوْسٌ عَرَبِيَّةٌ، نُعِطَفَتْ سِيَتُها عليها عَطْفاً شديداً، ثُمَّتْ للأشْفاقِ. وعِطْفا كُلِّ شيءٍ، بالكسر: جانِباهُ. وثَنَى عن عِطْفِ الطَّريقِ، ويَتَّفِقُ، أي: [illegible]. وعِطْفُ القَوْسِ: سِيَتُها. وهو يَنْظُرُ في عِطْفَيْهِ، أي: مُعْجَبٌ. وجاءَ ثانِيَ عِطْفِهِ، أي: رَخِيَّ البالِ، أو لاوِياً عُنُقَهُ، أو مُتَكَبِّراً مُعْرِضاً. وثَنَى عَلَيَّ عِطْفَهُ، أي: أعْرَضَ. ونَفَضَ القَوْمُ(2) في عِطْفَيْهِ: ثَنَى [illegible]. والمِعْطَفُ أيضاً: الإبِطُ. و—القَسِيُّ: الأعْسَراتُ. و—القَوْسُ: جَميعُ المَعاطِفِ والعَطُوفِ. والمِعْطَفُ: الإزارُ. وامرأةٌ عَطُوفٌ: لَيِّنَةٌ بِجَوانِبِ لا أَثَرَ لها. وعَطَّفَهُ تَعْطِيفاً: جَعَلَهُ عِطافاً له. ورَجُلٌ مُنْعَطِفٌ. والعَطْفُ تَعْطِيفاً: شَدَّةُ الكَثْرَةِ، ورُبَّما عَطَفُوا جِلْدَهُ على مَفْصِلٍ واحِدٍ، وانْعَطَفُوا الحائِطَ على ذلك، لِيَتَّزِرَهُ. وتَعَطَّفَ: انْثَنَى. وانْعَطَفَ الوادِي: انْعَطَفَ. وتَعاطَفُوا: عَطَفَ بعضُهم على بعضٍ. وتَعَطَّفَ به: ارْتَدَى، كاعْتَطَفَ. وتَعاطَفَ في مِشْيَتِهِ: إذا حَرَّكَ رأسَهُ ويَمْشِي أو يَتَبَخْتَرُ. واسْتَعْطَفَهُ: سَأَلَهُ أن يَعْطِفَ عليه.

---

(1) الفيل: ٥.
(2) إبراهيم: ١٨، ﴿مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف﴾.
(3) كذا في سائر النسخ، وفي [illegible]: الكثرة، وفي [illegible]، [illegible].
(4) أي: [illegible] بن [illegible].
(5) كذا في النسخ، وهو خطأ، والصواب: [illegible].

تاج العروس من جواهر القاموس
لمرتضى الزبيدى (ت١٣٠٥ هـ)

لم يكن فى إمكان أولئك العلماء المتأخرين تأليف تلك التصانيف الضخمة إلا بتوفر تلك المادة اللغوية الثرية التى توالت جهود عدد كبير من اللغويين الأوائل فى جمعها وتدوينها ، فى صورة أولية ، لم تعن بالترتيب والتصنيف قدر العناية برصد المواد اللغوية الفصيحة المستعملة أو النادرة أو الغريبة ، مصحوبة بالشواهد المبينة لأوجه الاستعمال . ثم أتيح لمن أوتى منهم القدرة على وضع نهج خاص أن يصنف تلك المادة فى ترتيب معين ، فكان النظام الذى اهتدى إليه الخليل بن أحمد فى العين والنظام الذى اهتدى إليه الفارابى فى (ديوان الأدب) والنظام الذى اهتدى إليه أبو عمرو الشيبانى فى (الجيم) ، فتوفرت لهؤلاء المتأخرين مادة ثرية ومناهج متعددة .

وفى الحقيقة ينبغى أن نشير هنا إلى أنهم لم يضيفوا إليها شيئاً ، فكانوا يختارون من المادة والمناهج ما يوائم أهدافهم . وقد تباينت جهودهم ؛ فمنهم من اختار الاختصار متبعاً كل مظاهر الاختصار دون أدنى إضافة أو تعديل ، ومنهم آثر التنبيه على الأوهام والأغلاط والتحريفات والتصحيفات ، فى نهج نقدى معتدل عند بعضهم ومسرف عند آخرين ، من خلال مقارنة بين المواد فى مؤلفات مختلفة ، ومن ثم اتخذت تصانيفهم صورة حواش أو تعليقات . ومنهم جعل جل همه التوسع فى شرح المادة ، ولكن ليس من خلال إضافات وزيادات خاصة به ، وإنما من خلال جمع المواد اللغوية من أعمال مختلفة وحشد كل ما يمكن الوصول إليه ، مما يتصل بتلك المواد اتصالاً مباشراً أو غير مباشر ، وبذلك صارت تصانيفهم فى النهاية موسوعات معجمية ضخمة .

ومن تلك الموسوعات المعجمية الضخمة معجم (تاج العروس من جواهر القاموس) للإمام اللغوى أبى الفيض السيد محمد مرتضى الحسينى الزبيدى . ولا خلاف فى أن الزبيدى قد ألف معجمه شرحاً للقاموس المحيط ، وأراد منه إزالة ما وجه إلى القاموس من إيجاز شديد وغموض عبارته ، فعمل على استدراك مواده ، وتصويب أخطائه أو تصحيفاته وتحريفاته والتنبيه على مصادره وغير ذلك ، مما أدى به إلى صار أضخم المعاجم العربية وأكثرها مادة وشرحاً .

وقد أشار فى مقدمته إلى قيمة معجم القاموس المحيط للفيروز ابادى فهو « أجل ما ألف فى الفن لاشتماله على كل مستحسن من قصارى فصاحة العرب العرباء وبيضة منطقها وزيدة حوارها . . . (جـ ١ / ٢) ، ثم انتقل إلى المؤلفات التى تصدت لكشف غوامضه ودقائقه ، وبين أن الطرق المختلفة التى استخدمت فى معالجة مادة القاموس تقصر عما يهدفه إليه ، وبخاصة تلك الحال التى صار عليها أفاضل الناس ، فقصد بكل همه إلى « وضع شرح عليه ممزوج العبارة ، جامع لمواده بالتصريح فى بعض ، وفى البعض بالإشارة ، واف ببيان ما اختلف من نسخه ، والتصويب لما صح منها من صحيح الأصول ، حاو لذكر نكته ونوادره والكشف عن معانيه ، والإنباء عن مضاربه ومآخذه بصريح النقول والتقاط الشواهد له .

وقد كشف الزبيدى عن مصادره التى رجع إليها لأداء هذه المهمة بشكل مفصل ، وطريقته فى الاستعانة بالمواد التى تحويها . وكان فى مقدمة المصادر التى اعتمد عليها المعجمات التى تيسرت له مثل صحاح الجوهرى وتهذيب اللغة للأزهرى والمحكم لابن سيده ولسان العرب لابن منظور ، الذى يعد فى قمة ما رجع إليه لكثرة نقوله منه ، بل إنه قد نقل فقرات كاملة من مقدمة لسان العرب أيضاً . واستعان أيضاً بالمعاجم التى ألفت إكمالاً أو تهذيباً للمعاجم السابقة . بيد أن ذلك لم يكن كافياً لتأليف معجمه ، فجمع مواد أخرى من مؤلفات مختلفة ، مثل معاجم ألفاظ القرآن والحديث وكتب القراءات والكتب اللغوية وكتب الطبقات والأعلام والتراجم وشروح الدواوين والمجموعات الشعرية وغيرها ، ونص عليها فى مقدمته (١ / ٣ ـ ٥) ، غير أنه نوه إلى غيرها مما يطول استقصاؤه ، ويصعب إحصاؤه فلم ينص عليها .

ويبين طريقته فى التعامل مع هذه المصادر ، فيقول (١ / ٣) : ونقلت بالمباشرة لا بالوسائط عنها ، لكن على نقصان فى بعضها نقصاً متفاوتاً بالنسبة إلى القلة والكثرة ، وأرجو منه سبحانه الزيادة عليه . وتلك ميزة من مزايا معجم الزبيدى ، فقد جنبه الرجوع إلى الأصل فى معرفة المادة ، ما وقع فيه علماء عصره ومن سبقهم ، أعنى فى صور مختلفة من الأخطاء والتصحيف والتحريف ، حين اكتفوا بالوسائط دون الأصول . ولكنه كان يتدخل فى المادة ، ليوائم أغراضه . ويفصل ذلك النهج حين أشار إلى أنه : لم يأل جهداً فى تحرى الاختصار وسلوك التنقية والاختيار وتجريد الألفاظ عن الفضلات . . . فكان شرحه واضح المنهج كثير الفائدة ، لأنه جمع فيه ما تفرد به العلماء وما نثروه فى كتبهم وما تفرق فى تصانيفهم . فيستحيل على الطالب أن يقيد

منها فائدة مكتملة ، إذ يمكنه أن يصيب أشياء ، وتغيب عنه أشياء أخر ، واستلزم تحقيق الفائدة المثلى منها أن يجمع فى شرحه ما تفرق ، ويقرن بين ما غرب منها ، فانتظم شمل تلك الأصول والمواد كلها فى هذا المجموع .

ويحدد فى أمانة انتهاء الأخذ عن الأعراب العظماء مشافهة ، فهذا أمر لا يمكن أن يدعيه ، وما يضمه شرحه فطريقه النقل المباشر عن الكتب ، يقول (١ / ٥) : وأنا مع ذلك لا أدعى فيه دعوى أقول شافهت أو سمعت أو شددت أو رحلت أو أخطأ فلان أو أصاب أو غلط القائل فى الخطاب . . . فقد انتهى عصر المشافهة والرحلة ولكنه يضيف بأنه لم يسلك المسلك النقدى أيضاً ، فلم يصحح أو يعدل أو يعلق . ودوره فى هذا المعجم كما يقول (١ / ٥) : ليس لى فى هذا الشرح فضيلة أمت بها ولا وسيلة أتمسك بها سوى أننى جمعت فيه ما تفرق فى تلك الكتب من منطوق ومفهوم وبسطت القول فيه ، ولم أشبع باليسير وطالب العلم منهوم ، فمن وقف فيه على صواب أو زلل أو صحة أو خلل فعهدته على المصنف الأول وحمده وذمه لأصله الذى عليه المعول ، لأنى عن كل كتاب نقلت مضمونه ، فلم أبدل شيئاً فيقال فإنما إثمه على الذين يبدلونه .

فقد نفض يديه إذن من أى تغيير فى النص يمكن أن ينسب إليه ، فمن أراد أن يوجه نقداً فعليه أن يقصد المؤلف الأصلى لأنه لم يبدل أو يعدل . وقد كان أميناً فى النقل عن المصادر ، ولم تكن الإضافات والزيادات إلا من نصوص مختلفة نص عليها أيضاً ، ولم يكن له فيها إلا التنسيق ، وكان بذلك يرد نهج الفيروز ابادى الذى أباح لنفسه التصرف فى النصوص . يقول (١ / ٥) : بل أديت الأمانة فى شرح العبارة بالنص ، وأوردت ما زدت على المؤلف بالنص ، وراعيت مناسبات ما ضمنه من لطف الإشارة . وقد اختار له هذا الاسم (تاج العروس من جواهر القاموس) لثقته فى جودة عمله فى حد ذاته ، فلا دخل للقدم أو الحدوث فى استجادة شىء أو استرذاله . وهكذا تتصدر معجمه مقدمة طويلة (حوالى ٣٩ صفحة) ، يمكن أن نقسمها قسمين ، يضم القسم الأول (١٥ صفحة) عدة مداخل مهمة ، يعرضها فى تفصيل وفى لغة يغلب عليها الصنعة ، وتشمل طريقة تبويب معجمه ، وهدفه ، وسبب تأليف شرحه واختيار منهجه ، والمصادر الأساسية التى اعتمد عليها فى تفصيل كما قلنا ، وأسلوبه فى النقل . أما المقاصد العشرة التى تشمل عليها المقدمة فأغلبها منقول من كتب اللغة ، وبخاصة «المزهر فى علوم اللغة للسيوطى» دون تصرف فيما ينقل إلا نادراً . واكتفى أحياناً بحذف جزء من نص العبارة اختصاراً .

وهذه المقاصد هى : المقصد الأول فى بيان هل هى توقيفية أو اصطلاحية ، والثانى فى سعة لغة العرب ، والثالث فى عدة أبنية الكلام ، والرابع فى المتواتر من اللغة والآحاد ، والخامس فى بيان الأفصح ، والسادس فى بيان المطرد والشاذ والحقيقة والمجاز والمشترك والأضداد والمترادف والمعرب والمولد ، والسابع فى معرفة آداب اللغوى ، والثامن ويضم نوعاً فى مراتب اللغويين ، ونوعاً آخر فى أول من صنف فى اللغة ، وفيه معالجة للأسانيد ، أى طريقة رواية العلماء ، والتاسع فى ترجمة المؤلف ، أى الفيروز ابادى مؤلف القاموس المحيط ، الذى يعد معجم الزبيدى شرحاً له ، وهى ترجمة وافية . أما المقصد العاشر والأخير ففى أسانيد الزبيدى المتصلة إلى المؤلف .
ويقع القسم الثانى وهو شرح خطبة المصنف فى (٢٤) صفحة ، وهو شرح مسهب لكل كلمة استخدمها الفيروزابادى فى مقدمته ، عنى فيه إلى جانب إيضاح المعنى المقصود بجوانب صرفية ونحوية لبعض الألفاظ .

أما منهجه فقد سار فيه وفق نظام القاموس (أى نظام الأصول أو الباب والفصل) دون أدنى تغيير ، يقول فى المقدمة عن نهج الفيروز ابادى (١/ ٢) : وذلك أنه بوّبه فأورد فى كل باب من الحروف ما فى أوله الهمز ، ثم قفى على أثره بما فى أوله الباء وهلم جرا إلى منتهى أبواب الكتاب ، فقدم فى باب الهمزة إياها مع الألف عليها مع الباء ، وفى كل باب إياها مع الألف مع الباءين وهلم جرا إلى منتهى فصول الأبواب ، وكذلك راعى النمط فى أوساط الكلم وأواخرها ، وقدم اللاحق فاللاحق .

وقد صار كل باب بإضافة محدودة له وهى عبارة موجزة تدور فى الوصف الصوتى للحرف المعقود له الباب . وقد التزم فى كل معجمه الفصل بين المتن وهو نص القاموس المحيط وشرحه ، فوضع عبارة الفيروزابادى بين قوسين ، وأورد بعدها النصوص الشارحة لها التى جمعها من مصادر مختلفة ، مجتهداً فى إيجاد المناسبة بين المتن والشروح المختلفة . وقد حافظ - بحق - على عبارة النصوص المنقولة على نحو يشهد له بالدقة والأمانة ، ولم يلجأ إلى حذف جزئى أو استغناء محدود عن بعض الكلام إلا حين استشعر فى الإطالة استطراداً لا طائل وراءه . بيد أن التزامه خطة المؤلف وعبارته إلى حد الوقوع فى الأغلاط التى وقع فيها صاحب المتن ، على الرغم من أنه قد أشار فى مقدمته إلى المآخذ التى وجهت إلى القاموس من تصحيف وتحريف وخطأ وتكرار واضطراب وبخاصة الخطأ فى وضع بعض المواد والألفاظ والغموض وعدم الدقة فى التعبير والتصرف فى النقول . . . الخ .

ويبدو أنه يطبق موقفه فى النصوص الشارحة على لغة القاموس ، مهما كان فيها ، وذلك موقف فيه نظر وغرابة ، كما أن كثرة المصادر التى اعتمد عليها واختلافها وتنوعها قد صعب من مهمته فى إيجاد المناسبة بين المتن والشروح ؛ ففى بعض المواضع وفق فى ذلك ، وفى مواضع أخرى استعصى عليه ذلك ، فظهرت العلاقة بينهما غير واضحة متكلفة ، وساد الانفصال أو عدم الترابط بينهما . وكذلك غالى فى نقل معلومات غير لغوية من كتب فى فنون مختلفة وكانت نتيجة إكثاره من إيراده معلومات عن الطب والعقاقير والنبات والأنساب والأعلام والأماكن والمصطلحات وغير ذلك ، أن صار معجمه أقرب إلى أن يكون موسوعة ضخمة أو دائرة معارف من أن يكون معجماً لغوياً . وقد طبع فى القاهرة سنة ١٣٠٦ هـ فى عشرة أجزاء (أو مجلدات) ، ثم أعيد طبعه فى الكويت بعد أن قام عدد من كبار المحققين الأجلاء بتحقيق هذه الموسوعة الضخمة تحقيقاً علمياً رائداً ، فأسدوا بذلك خدمة عظيمة للغة العربية ، إذ يسروا للطالب نصاً سليماً مضبوطاً واضحاً .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم ميزة لمعجم الزبيدى هى توثيق عبارة القاموس ؛ فقد أوجز الفيروز ابادى فيه غاية الإيجاز . وكان هم الزبيدى فى نهج علمى مهم للغاية أن يرد الاقتباسات التى ذكرت فى شرح المواد إلى مصادرها وإلى أصحابها سواء أكانوا رواه أو لغويين ، معالجاً جرأة الفيرو ابادى فى التصريف فيما ينقل ، كما أنه قد توسع فى الشواهد والتنبيه على الخلافات بين أقوال المعجمات المختلفة ، فنقل عنها كل ما أغفله القاموس من شواهد وتفسيرات وإضافات ليس له فيها ـ فى الحقيقة ـ إلا الجمع والترتيب والتنقية .

أما ما استدراكه على القاموس فقد كان يشير إليه بعبارة (ومما يستدرك عليه أو المستدرك) . وقد أثبت فيه كل المواد التى أهملها القاموس وأوردتها المعجمات الأخرى وبخاصة صحاح العربية . ومما يحمد له الانتصاف للخليل من الأزهرى ، فقد بينا فيما سبق أن الأزهرى قد حمل على كتاب العين بشدة وراح يرصد صوراً من الأغلاط والتصحيفات والاضطراب فى مادة العين . وكان رد عبارة الخليل إلى صورتها الصحيحة التى وردت فى مؤلفه ، على خلاف ما كان يفعله الأزهرى من بتر عبارة العين أو تغييرها ، كان ذلك كفيلاً بكشف سلوك الأزهرى ودفع ما نسب إلى العين من اتهامات زائفة فى أغلبها .

وفيما يلى نموذج من معجم

(تاج العروس من جواهر القاموس) لمرتضى الزبيدى

من معجم تاج العروس للزبيدى

(٩)

بناء المعجم على أساس الترتيب الهجائى

- المعجم الوسيط
- معجم اللغة العربية المعاصرة (معجم هانزڤير)
- المعجم العربى الحديث (معجم لاروس)

المعجم الوسيط

أصدره مَجْمَع اللغة العربية فى مصر فى جزأين
الأول فى ١٩٦٠ ، والثانى فى ١٩٦١

حرص المجمع منذ إنشائه فى عام ١٩٣٤ م على أن يفى بالمهمة الأساسية التى أسندت إليه ، وهى المحافظة على سلامة اللغة ، وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون فى تقدمها ، ملائمة لحاجات الحياة فى العصر الحاضر . فعمل أعضاؤه ومن استعان بهم من الخبراء والمختصين على دراسة العربية ، ووضع المصطلحات فى شتى العلوم والفنون ، ونشرها فى مجلته الخاصة ليقف عليها أبناء العربية . وقرر المجمع ـ تنفيذاً للبند الثانى من لائحته ـ وضع معجم تاريخى للغة العربية ، ورأى فى النموذج الذى وضعه المستشرق الألمانى فيشر بداية طيبة له ، غير أن الحرب العالمية الثانية قد حالت دون إتمامه ، فعدل عنه إلى محاولة تقرب من هذه الغاية ، يلتزم فيها جمع النصوص والشواهد اللغوية ، وترتيبها ترتيباً تاريخياً قدر الإمكان ، فى أول معجم يصدره المجمع ، وهو « المعجم الكبير » .

بيد أننا ما نزال نفتقر إلى معجم مصور ، سهل التناول ، محكم الترتيب ، إذ عد المعجم الكبير ذا قيمة علمية كبيرة ، إلا أنه أكثر وفاء بحاجات المتخصصين . فعمل المجمع على تحقيق هذه الرغبة بإصدار معجم ، يلبى حاجات العصر ، على أن يكون «محكم الترتيب ، واضح الأسلوب ، سهل التناول ، مشتملاً على صور لكل ما يحتاج شرحه إلى تصوير ، وعلى مصطلحات العلوم والفنون . واستغرق إعداده منذ انتظام العمل فيه فى سنة ١٩٤٠ ، مدة عشرين عاماً ، حتى صدر الجزء الأول منه سنة ١٩٦٠ م ، والثانى سنة ١٩٦١ . ويقع فى جزأين كبيرين (فى ١٠٨١ صفحة) يضمان نحو ٣٠ ألف مادة ، ومليون كلمة ، وستمائة صورة .

وقد تصدر المعجم الوسيط مقدمة تضم القواعد التي حددت لتبويبه ، وهى :

ـ قُسِّم المعجم إلى أبواب بعدد حروف الهجاء ، ويبدأ كل باب بالحرف الأول من حروف المادة الأصلية (فباب الهمزة مثلاً يجمع كل المواد المبدوءة بالهمزة) ، ثم ترتب مواد كل باب حسب الحرف الثانى (من حروفها الأصلية) ، ثم تلاحظ بقية حروف المادة : الثالث والرابع والخامس . فلا عدول عن الترتيب الهجائى لأى سبب .

ـ لا يعتد بالكلمة فى الصورة التى تأتى عليها ، إذ يلزم ردها إلى الحروف الأصلية المشكلة لمادة الكلمة .

ـ جمع بين المادة القديمة والحديثة ، غير أنه أهمل من القديم الألفاظ الحوشية الجافية ، والتى هجرها الاستعمال لعدم الحاجة إليها ، والألفاظ التى شرحتها المعاجم شرحاً غامضاً ، والقياس من المشتقات وبعض المترادفات ، واقتصر على باب واحد من الأفعال المتعددة الأبواب إن كانت بمعنى واحد ، وعلى أشهر المصادر ذات المعنى الواحد . . . الخ . وعنى بالحى السهل المأنوس من الألفاظ ، وبخاصة ما شعر الطالب والمترجم بالحاجة إليه ، وما أقره المجمع ومؤتمراته من ألفاظ حضارية مستحدثة أو مصطلحات جديدة موضوعة أو منقولة أو معربة فى مختلف العلوم والفنون أو تعريفات علمية دقيقة واضحة للأشياء وما استقر من ألفاظ الحياة العامة .

ـ خالف العرب فى تقييد القياس ، والاعتماد على السماع ، فأطلق استعمال القياس ليزيد الثروة اللغوية ويفى بحاجات العصر ، واتسع فيه ليستعان ـ إلى جانب الأقيسة المستخدمة الشائعة ـ بالأقيسة النادرة أو المهجورة ما دامت الحاجة إليها ملحة لاستحداث اسم أو فعل أو مصطلح يلزم استخدامه (انظر فى المقدمة ص ٣ ، ما أقره المجمع من قرارات راعتها اللجنة فى صياغتها لمواد المعجم) .

ـ يرتب المعجم الأفعال ثم الأسماء داخل كل مادة ترتيباً مماثلاً لما فعله فى المعجم الكبير ، فيقدم فى الفعل المجرد على المزيد ، إذا كان كل منهما مستعملاً ، ويقدم اللازم على المتعدى ، ويلاحظ أن القياس قد عمم فى تعدية الفعل الثلاثى بالهمزة على نحو ما قرر المجمع وأشرنا إليه فيما سبق . ورتب أبنية الأفعال على النحو التالى :

أفعل ـ فاعل ـ فعل ـ افتعل ـ انفعل ـ تفاعل ـ تفعّل ـ افعلّ ـ استفعل ـ افعوعل ـ افعالّ ـ افعوّل .

وتقيد فى ترتيب أفعال الثلاثى المجرد بالأوزان الستة الآتية :

فعَل - يفعُل ، فعَل - يفعِل ، فعَل - يفعَل .

فعِل - يفعَل ، فعِل - يفعُل ، فعِل - يفعِل .

أما الأسماء فقد رتبت وفق ترتيب حروف الهجاء . (المقدمة ص ٣) .

- يسر المعجم الشرح بإيثار الأساليب الحية على الميتة ، ويبدأ بوضع المادة بين هلالين (   ) يسبقهما نجم كثير الأشعة * وبعدهما نقطتان بقصد الشرح والتفسير ، ويكون بلفظ مرادف أو أكثر ، فإذا كان فعلاً له دلالات مختلفة وضع فى جمل موضحة وفسرت بعد ذلك . إذا تكررت المادة استخدام الرمز (و -) تجنباً للتكرار كما استخدم عدداً محدوداً من الرموز للغرض ذاته (المقدمة ص ٥) . أما الاستشهاد فقد اكتفى بما تدعو إليه الضرورة ، ووضع الآيات القرآنية بين قوسين مستين . أما نصوص الاستشهاد الأخرى وهى الأحاديث النبوية والأمثال العربية ، والتراكيب البلاغية المأثورة عن فصحاء الكتاب والشعراء فوضعت بين علامتى تنصيص «   » وقد روعى فى شرح الألفاظ أو تعريفها الدقة والوضوح ، كما روعى تقديم المعنى الحسى على المعنى العقلى ، والحقيقى على المجازى . واكتفى فى الضبط باستخدام رموز الشكل (الفتحة ، الكسرة ، والضمة ، والشدة ، والتنوين . . .) .

- حرص المجمع على الاستعانة بالصور والرسوم لتوضيح ما يشرحه المعجم من نبات أو حيوان أو أشياء ، كما وجد أنه من الأصوب أن يعرف بالأعلام ، إذا ما اقتضت الضرورة ، تعريفاً مقتضباً موجزاً فيسر بذلك كثيراً من الصعاب التى تنشأ عن الخلط وعدم القدرة على تمثل ما يعنيه اللفظ .

- لا شك أن القرارات التى أصدرها المجْمَع أسهمت إلى حد بعيد فى تغيير النظرة إلى اللغة وألفاظها ، بل أنها قد حققت طفرة غير مسبوقة فى العمل المعجمى بإثباتها الألفاظ المولدة أو المحدثة أو المعربة أو الدخيلة الضرورية التى أقرها المجمع فى المعجم ، وهى بلا جدال من أهم الوسائل لتطوير اللغة وتنميتها وتوسيع دائرتها إلى جانب الوسائل الأخرى التى حددت فى المقدمة (ص ١) على النحو التالى :

١ - فتح باب الوضع للمحدثين بوسائله المعروفة من اشتقاق وتجوز وارتجال .

٢ - إطلاق القياس ، ليشمل ما قيس من قبل وما لم يقس .

٣ ـ تحرير السماع من قيود الزمان والمكان ، ليشمل ما يسمع من طوائف المجتمع . .

٤ ـ الاعتداد بالألفاظ المولدة ، وتسويتها بالألفاظ المأثورة عن القدماء .

وعلى الرغم مما تعرض المعجم الوسيط من نقد فيما يختص بالمادة أو الشرح أو المصطلح أو غيره ، فإنه يعد خطوة رائدة وعملاً متميزاً في التأليف المعجمي ، حقق ما استهدف من وضعه ، فهو يقدم إلى القارئ المثقف ما يحتاج إليه من مواد لغوية ، في أسلوب واضح ، قريب المأخذ ، سهل التناول .

وفيما يلي نماذج من (المعجم الوسيط)

[illegible]

* [illegible]

[illegible]

(الرَّهْوَة) : [illegible]

(ج) رِهَاء .

[illegible]

* [illegible] (انظر : [illegible]) .

[illegible] (انظر : [illegible]) .

[illegible] (انظر : [illegible]) .

* [illegible]

* (رَوَّأ) في الأمر : [illegible] : نظر فيه [illegible]

(تَرَوَّأ) في الأمر : رَوَّأ فيه .

[illegible]

(الرَّوِيَّة) : النظر في الأمر والتفكر فيه .

معجم اللغة العربية المعاصرة
(معجم هانز ڤير)
تأليف المستشرق الألمانى هانز ڤير

يعد هذا المعجم من أهم المعاجم الحديثة التى صبت جل جهدها على العربية الفصحى الحديثة ، فهو ثمرة عمل دؤوب استمر سنوات طويلة قضاها هذا العالم ، أعنى : هانز ڤير فى دراسة العربية وتدريسها ، وتدوين ملاحظاته حول المفردات والتراكيب والنصوص الحديثة بوجه خاص . فهو يدرك أبعاد مشكلة الفصحى المعاصرة ، وعلاقاتها بالفصحى فى مراحلها المتوالية . فمما لاشك فيه أنه قد تشكلت لديه دراية عميقة وخبرة واسعة فى التراث اللغوى العربى ، إذ إنه حلل وناقش وبحث وترجم كثيراً من نصوص النثر والشعر قديماً وحديثاً ، فتكونت لديه قدرة على التمييز بين المستعمل والمهمل ، وبين الواضح والغامض ، وبين البسيط والمعقد من المفردات والصيغ والتراكيب ، بل وتمكن من الكشف عن أصول المعرب والدخيل منها أيضاً قديمها وحديثها ، كما أنه بوصفه عالما مستعربًا يدرك المصاعب التى تواجه الباحث الأجنبى الذى يرغب فى دراسة اللغة العربية وفهم نصوصها والترجمة منها وإليها . وهكذا فمثل هذه المعاجم الحديثة تقوم على أسس علمية سليمة ، فأصحابها قد استوعبوا كل ما سبقت الإشارة إليه ، وحين شرعوا فى أعمالهم روعيت أسس صناعة المعاجم الحديثة ، إلى جانب تجنب المآخذ التى وسمت بها بعض المعاجم القديمة ، وإبراز المحاسن التى تفردت بها على غيرها . ولذا توفرت فى معاجمهم أسباب الذيوع والانتشار .

أشار المؤلف فى المقدمة إلى عدد من الصعوبات التى واجهته عند التصدى لهذا العمل ، فقد وجد أن الاتفاق بين الدول العربية فى العصر الحديث فى لغة الكتابة من الناحية المورفولوجية والنحوية . أما فى الثروة اللغوية فالاختلاف بينها اختلاف بين شديد ، كما أنه فى التعبيرات المكتوبة التى تستخدم فى الاتصال الفعلى أو ترتبط بمسائل محلية خاصة نجد أن اللغة الفصحى تتلون باللهجات المحلية لكل بلد . وتعد

تلك اللغة لغة الحياة اليومية ، اللغة الطبيعية المكتسبة أولاً التى يستعملها المثقفون . ويرى أنه قد صيغت فى كل منطقة قائمة مستقلة ـ محدودة محلياً ـ من مصطلحات بعض المرافق العامة والمسائل الإدارية والمصالح والمسميات (الألقاب) ، وشكل هذا الامتداد للمجال اللغوى صعوبة فى جمع الثروة اللغوية العربية المعاصرة .

وقد ركز فى جمع المادة اللغوية على لغة الكتابة المصرية ، ويرجع ذلك إلى عدم توفر مصادر لغوية من المناطق الأخرى بقدر كاف فى أثناء جمع المادة ، كما أن مصر تتميز ـ بحق ـ بأنها أكثر البلاد العربية إنتاجاً للأدب . ومن ثم فقد كان يحافظ فى كل منطقة لغوية على الاقتراب من النموذج المصرى ، غير أنه قد راعى أيضاً ـ كلما كان ذلك ممكناً ـ خصوصيات البلدان الأخرى ، وبخاصة المصطلحات الإدارية ، ولكنه ذهب إلى أنه حتى داخل مصر ذاتها يطرح الموقف اللغوى عدة مشاكل على صانعى المعاجم . وينتهى من ذلك إلى أنه إذا كانت قواميس بعض اللغات الأوربية تسعى إلى الاقتراب من نموذج الكمال الذى يصعب إدراكه فإنه يجب على جامع الثروة اللغوية العربية المعاصرة أن يحجم عن طموح كبير للغاية فى هذا الاتجاه (*) .

وتناول أيضاً اللغة المستعملة فى الصحافة والإذاعة ، وذهب إلى أنه قد تشكل أسلوب صحافى ، صار معياراً إلى حد كبير . ويمكن بسهولة استيعاب ثروته اللغوية المحدودة نسبياً . أشار إلى تأثر لغة المقالات اليومية فى الصحافة باللغات الأوربية فى المفردات والأسلوب ، ولما كانت قطاعات واسعة من أنصاف المثقفين تسمعها وتقرأها ، فقد تكون لديها إحساس لغوى جماعى ثابت إلى حد ما . وقد عدت هذه اللغة المعاصرة لغة أخرى غير « العربية » الخالية من الأخطاء ، التى كانت تحاكى بوجه عام؟!!

وتعرض لمجال المصطلحات أيضاً ، فلاحظ الافتقار إلى المعيار فى مجال المصطلحات التقنية والعملية الحديثة ؛ فبعض المؤلفين يضعون صيغاً لغوية خاصة لا حد لها ، لا يفهمها مؤلفون آخرون فى التخصص ذاته أو يتشابه عليهم أمرها ، فيستخدمون تعبيرات أخرى من اختراعهم يتبين فيها مدى الصعوبة فى تسمية الأشياء التى أدخلت من وسيط ثقافى أجنبى حين لا يرغبون فى نقل المصطلح الأجنبى . وانتهى إلى أنه لا قيمة لشواهد من ذلك الخلق اللغوى الفردى لأى مؤلف فى المعجم ، ولذا يؤثر مصطلحات نقلت وحددت من قبل ، على الرغم من أن الأمر بوجه عام لم يحسم بعد .

(*) درس المؤلف العلاقات اللغوية فى الشرق العربى المعاصر فى مقالة بعنوان : (تطور لغة الكتابة فى العصر الحديث والعناية التقليدية بها : ZDMG Bd 97, 1943, S. 16 - 46

وتطرق إلى مشكلة أخرى ، تنعكس بوضوح فى لغة الكتابة المعاصرة ، ألا وهى ارتباط الكتاب بالتراث فى كتاباتهم ، وينعكس ذلك بخاصة فى الأسلوب الرفيع الذى يستخدمونه ، إذ لا يقتصر ذلك على مؤلفى الأدب الجميل فحسب ، ويتضح ذلك فى الغالب بصورة غير متوقعة فى المقالة الرئيسية فى الصحف اليومية . وإذا ما نظرنا إلى التأثير الجمالى أو البلاغى فإن تلك اللغة تخدم التعبير لا الخبر . ويميل المثقفون إلى أن تتضمن لغتهم التعبيرات العربية القديمة والكلاسيكية إلى حد يصير معه الفصل الواضح بين محصول لغوى حى وآخر ميت أمراً مستحيلاً . فهذا التضمين إذن له أساس وقيمة تعبيرية وأسلوبية كبيرة يصعب الاستغناء عنها .

ويرى أن الاستشهاد من القرآن والشعر يفوت على القارئ الأوربى أو لا يمكنه أن يدركه أو يفطن إلى الغاية منه ، بينما يمكن لأى قارئ عربى ذى ثقافة تقليدية ومادة ثرية فى الذاكرة أن يحدد مفرداته وبنيته والغاية منه بسرعة ويتعرف عليها دون مشقة كبيرة . ويتساءل هل يعرض القاموس لهذه المفردات قليلة الاستعمال فى لغة الكتابة ؟ هل يمكن للمرء أن يركن إلى انتقاء عشوائى للمفردات والدلالات القديمة ؟!!

ربما لا يتوفر إلا ذلك . ولكنه هنا لا يفوته أن يمس أمراً شديد الوعورة والدقة معاً ، أعنى استخدام بعض الكتاب للمادة اللغوية القديمة فى حرية أسلوبية كبيرة أحياناً ، وهو ما ينتج عنه صور من سوء فهم واضح للدلالات القديمة ، ويعد ذلك السلوك سلوكاً مستغرباً وغير مفهوم لدى فريق آخر من العرب . ويتساءل بعد ذلك : هل من المجدى الإشارة إلى تلك الحالات دون شواهد فى القاموس ؟

ويستمر فى إثبات أن الثروة اللغوية العربية الحديثة لا تسير وفق معيار صارم خلافاً للغة الكتابة ، التى نتجت معياريتها بطريق طبيعى من خلال تبادل منفصل ، وشفوى أيضاً ؛ أى نتيجة لعمليات التقارب المتبادلة بين الأفراد الذين يستخدمون تلك اللغة . ويرتكز ذلك - بصفة خاصة - على حاجة عملية مباشرة إلى الفهم ، وقد أدى هذا الإحساس المستمر تلقائياً إلى اتفاق لا واع ، وإلى إحساس جماعى ثابت بمجال محدد؛ بما هو صحيح وممكن ، أى إلى المعيارية . فقد التزمت العربية البناء الشكلى الذى يمكن أن يصاغ فى قواعد . وهنا أثر الفهم التقليدى للغة الفصحى القديمة بوصفها اللغة النموذج عبر مئات السنين تأثيراً محافظاً . وقد اختلف الأمر اختلافاً كلياً عن ذلك فى مجال الثروة اللغوية والتعبيرات التى يجب أن تفى بشكل مباشر بحاجات تعبيرية متغيرة ولم تخضع للانضباط إلا بقدر ضئيل .

ولا يتسع المقام لتفصيل أسباب الافتقار إلى المعيارية فى المجال الأخير ، ولكنه بحق استطاع أن يغوص فى أعماق هذه المشكلة ، وأن يضع يده على مظاهرها المتعددة ، وأن يبرز وجهات النظر التى طرحت فيها ، فهو يريد أن يرصد فى معجمه الألفاظ الحية فى اللغة العربية السائرة المستخدمة على ألسنة الناس ، ولما كان من غير الممكن لتحقيق هذا الهدف تجاهل الألفاظ أو التعبيرات التى ترجع إلى لهجات محلية فقد أثبتها مبرزاً قيمتها الأسلوبية ولكن فى حدود ضيقة ، كما أنه لم يستطع أن يحسم مسألة إيراد المفردات فى جمل توضح الفروق الدلالية بينها ، فهذا نموذج تطمح إليه معاجم الجمل ، ولكنه كان يفعل ذلك حين يتحتم عليه .

ارتكز هذا القاموس - كما قلنا - على أساس عملى سليم ، فقد قام المؤلف بحصر المادة ، وتقسيمها وترتيبها وتسجيل التراكيب والتعبيرات التى ترد فيها الكلمة مع مدلولاتها . ويشير المؤلف إلى أنه قد توقف عند سنة ١٩٤٥ م وقد استخدم فيه (٤٥,٠٠٠) صفحة ، من مصادر ، حددها فى مقدمته ، وهى الصحف والمجلات المصرية ، فى المقام الأول ، ثم من الصحف العراقية والشامية ، وبعض الأعمال الأدبية لطه حسين ومحمد حسنين هيكل وتوفيق الحكيم ومحمود تيمور والمنفلوطى وجبران خليل جبران وأمين الريحانى وغيرهم وبعض المصادر الثانوية التى كان من الأفضل ألا يرجع إليها المؤلف ، فهى تعليمية ، قليلة الفائدة ، محدودة القيمة . وقد اشترك معه عدد من الباحثين والمساعدين فى الرصد والترتيب والطباعة والتصحيح والمراجعة وغير ذلك ، وقد ذكر أسماءهم وأثنى على أدائهم ، فقد أدوا دورهم بجد وإخلاص .

وقد حدد أيضاً النهج الذى اتبعه فى تنظيم المادة وطريقة معالجتها ، والاختصارات أو الرموز التى يلزم أن يعرفها مستعمل القاموس . وهو يسير وفق الترتيب الهجائى للجذور ؛ يبدأ الجذر الأساسى ، فى الأغلب جذر الفعل ، فإذا لم يكن فجذر الاسم ، ويضع مصدر الفعل بعده بين قوسين . ويشير إلى أبنية (أوزان) الأسماء بعد أبنية الأفعال العشرة الأساسية ، دون مراعاة لكونها مصادر أو أسماء مأخوذة من أفعال أو صيغ المشتقات ، وتتكرر الإشارة إليها حين تختص بمعنى معين لم يؤخذ من الفعل أو حين توجد فى الألمانية إمكانية ترجمة اسمية أو وصفية لها . وبالنسبة لبيانات الإعراب التى تعقب دلالات الفعل ، فقد استخدم الرمز (٥) يعنى المفعول الشخصى و (هـ) للإشارة إلى شىء ، ويجب أن يلاحظ أن معلومات الإعراب العربية تقرأ بين الأقواس

من اليمين إلى اليسار ، حتى حين يقع بينها لفظ (أو) ، كما أنه قد عبر عن الإعراب الألماني من خلال تصريف صيغة (Jamand) ، وهي (s - J للقابل ، و n للجر ، و m - J للمفعولية) أو من خلال (e - rS.) أو (etw) مع الأشياء .

وقد قام في حالات فردية واضحة بالفصل بين الجذور المترادفة التي لا توجد بينها صلة من الناحية الاشتقاقية ؛ فلا ينبغي أن يعبر وضع الكلمات تحت جذر ما بأية حال عن صلة اشتقاقية ، وهو بذلك ينهج نهج المعجمات العربية ، فهو يؤثر ذلك مادام قد انطلق من الجذر أيضاً ، ويرفض دعاوى الفصل بينها وتوزيعها في مواضع مختلفة لأنه يخالف أساس بنية اللغة العربية .

أما الكلمات المعربة والدخيلة فعاملها على نحو آخر ، فقد رأى ألا تندرج ضمن الجذور العربية ، إذ إنها لا تلائم البنية العربية بإدراجها في الصيغ الاسمية ثلاثية أو رباعية الأصول . ولذا فقد رتبت مستقلة حسب تتابع حروفها ، ويشار إلى موضعها من أجل التيسير . واستغنى عن الإشارة إلى أصل الكلمات المعربة القديمة في حين يشار إلى أصل الكلمات الأجنبية الدخيلة ، وبخاصة المأخوذة من لغات أوربية حية ، فيشار إلى نطقها بالكتابة الصوتية للكلمة الأصلية الأجنبية . أما العلامة (٥) فتشير إلى مصطلحات صيغت حديثاً ، وبخاصة في مجال التقنية ، والعلامة (□) إلى الكلمات المكتوبة بالفصحى ، ولكنها تنطق لهجياً ، وأضيفت المختصرات (ag) للهجة المصرية و (syr)للهجة السورية و (ir.) للهجة العراقية ، و (tun) للهجة التونسية . فإذا كتبت بخط كبير فإنها تعني مصطلحات فصيحة في كل منها للمرافق العامة والمصالح والهيئات . . . الخ . وأما الخط (ـ)فيعني أن ما يأتي بعده صيغة جديدة لجمع أو مصدر أو نطق الصورة العربية المكتوبة ، ويشار ـ بإيجاز ـ أيضاً إلى استعمال الأفعال والمصادر وحركات المضارع والجموع وصيغ مكملة أخرى . ويشير الرمز (I.R.) إلى الفقه الإسلامي . وثمة رموز أخرى تستخدمها القواميس بانتظام ولا تحتاج إلى إيضاح ، مثل (Zool , med., gramm., Chem., Phys., Bot.) ، ويشار إلى الأسماء الممنوعة من الصرف في الكتابة الصوتية بالإشارة (2) .

ويلاحظ أن المؤلف يميل إلى الارتكاز على الكتابة الصوتية في مواضع كثيرة لإزالة أي نوع من الإبهام ، فبالإضافة إلى ما ذكرنا ، تكتب الأسماء المقصورة والمنقوصة عند التنوين كتابة صوتية ، وكذلك تراكيب وجمل تصور الاستخدام التعبيري والتركيبي للكلمة المدخل .

وقد أشار المؤلف فى مقدمته أيضاً إلى أكثر أوزان الأسماء شيوعاً وهى :

١ ـ مصادر الأسماء المأخوذة من أفعال ، (X و III و II) : تفعيل ، انفعال ، افتعال ، افعلال ، استفعال .

٢ ـ صيغ المشتقات من الثلاثى : فاعل ، فاعلة ، مفعول ، مفعولة .

٣ ـ أوزان : فعيل ، فعيلة ، فعال ، فعول ، (والجمع أيضاً) فعالة ، فعولة ، وأفعل .

٤ ـ صيغ الجمع : أفعال ، أفعلاء ، فعائل ، أفاعل ، مفاعل ، فعائل ، مفاعل ، فعاليل ، أفاعيل ، تفاعيل ، مفاعيل ، فعاللة .

وربما يكون من المجدى أن نذكر الترتيب الذى اتبعه فى تناوله الصيغ الفعلية ، على الرغم من أنه قد سلك نهج المعجميين العرب ، وهى على النحو التالى :

فعَل فعّل ، فاعل ، أفعل ، تفعّل ، تفاعل ، انفعل ، افتعل ، افعلّ ، استفعل ، افعالّ ، افعوعل ، افعوّل ، افعنلل ، افعنلى .

وقد روعيت أيضاً المشكلات التى تنشأ عن النهايات الإعرابية والربط الإضافى وغيرها فى الكتابة الصوتية .

ويقع المعجم فى (٦٨٩) صفحة موزعة بين نهرين ، بالإضافة إلى مقدمة فى (١١) صفحة ، وملحق (٤٤) صفحة ، فى الطبعة التى عدت إليها ؛ طبعة ١٩٧٧ ، وقد صدر عن دار هاراسوفيتس ، فيسبادن ، ألمانيا فى أكتوبر ١٩٥٢ ، ثم أعيد طبعه عدة طبعات فى مكتبة لبنان ، بيروت .

وقد ترجم إلى اللغة الإنجليزية ، وظهرت الترجمة باسم كووان (J.M. Cowan) فى قطع صغير (كتاب الجيب) فى نيويورك ١٩٦٠ م ، وقد طبع أيضاً عدة طبعات تالية ـ كما يقول المترجم ـ لزيادة غير عادية فى الاهتمام بالعربية . ورأيت أن أقدم النموذج باللغة الإنجليزية ليتمكن قطاع كبير من معرفة إمكاناته وكيفية الإفادة منه .

فيما يلى نماذج من (معجم اللغة العربية المعاصرة)

من معجم « اللغة العربية المعاصر » لهانز فير

عدن ʻadn Eden, Paradise; ʻadan[2] ʻAdan Aden (city in southern Arabia)

معدن maʻdin pl. معادن maʻādin[2] mine; lode; metal; mineral; treasure-trove, bonanza (fig.); (place of) origin, source | علم المعادن ʻilm al-m. mineralogy; امتحن معدنه to probe into s.o.'s very nature

معدن maʻdan (eg.; syr. maʻdin) very good! bravo! well done!

معدني maʻdinī metallic, mineral; المعدنيات mineralogy | ماء معدني mineral water

تعدين taʻdīn mining of metals and minerals; mining, mining industry

معدن muʻaddin miner

عدنان ʻadnān[2] legendary ancestor of the North Arabs

عدا (عدو) ʻadā u (ʻadw) to run, speed, gallop, dash, race; to pass (ه, ه or عن s.o., s.th.), go past s.o. or s.th. (ه, ه or عن); to give up, abandon, leave (ه, ه or عن s.o., s.th.); to pass over, bypass, omit (ه s.o.), not to bother (ب ه s.o. with), exempt, except (عن ه s.o. from); to cross, overstep, exceed, transcend (ه s.th.), go beyond s.th. (ه); to exceed the proper bounds; to infect (الى s.o.); — u (عدو ʻadw, ʻudūw, عداء ʻadāʼ, عدوان ʻadwān, ʻidwān) to engage in aggressive, hostile action, commit an aggression, a hostile act (على against); to act unjustly (على toward), wrong (على s.o.); to assail, assault, attack, raid (على s.o., s.th.); — u (عدو ʻadw) to handicap, hamper, impede, obstruct (عن ه s.o. in); to prevent, hinder (عن ه s.o. from) || عدا طوره (ṭaurahū) to transcend one's bounds or limits; لا يعدو ان يفعل not to fail to do s.th.; to do s.th. inevitably; ... لا يعدو ان يكون it is no more than..., it is only or merely... II to cause to cross, overstep, exceed or transcend; to ferry (ه s.o., over a river); (gram.) to make transitive (ه a verb); to give up, abandon, leave (ه, ه or عن s.o., s.th.); to cross (ه s.th., e.g., a river) III to treat as an enemy (ه s.o.), show enmity (ه toward s.o.), be at war, feud (ه with s.o.); to fall out (ه with s.o.), contract the enmity (ه of s.o.); to act hostilely (ه toward s.o.); to counteract, disobey (ه, ه s.o., s.th.), act in opposition (ه, ه to), contravene, infringe (ه s.th.) IV to infect (ه s.o., من with a disease) V to cross, overstep (ه s.th.); to traverse (ه s.th.); to exceed, transcend, surpass (ه s.th.), go beyond s.th. (ه); to go beyond s.th. (ه) and turn one's attention to s.th. else (الى), not to be limited to s.th. (ه) but also to comprise (الى s.th. else), extend beyond s.th. (ه) to s.th. else (الى); to overtake, pass, outstrip, outdistance, leave behind (ه s.th.); to overcome, surmount (ه s.th., e.g., a crisis); to pass on, shift, spread (الى to); to transgress, infract, violate, break (ه s.th., e.g., laws); to engage in brutal, hostile action, commit agression, a hostile act (على against); to act unjustly (على toward s.o.); to assail, assault, attack, raid (على s.o., s.th.); to infringe, encroach, make inroads (على upon) | تعدى عليه بالضرب (darb) to come to blows with s.o., lay hands upon s.o. VI to harbor mutual enmity, be hostile to one another, be enemies VII to be infected (ب with a disease), catch an infection (من by, from) VIII to cross, overstep (ه s.th.); to exceed, transcend, surpass (ه s.th.), go beyond s.th. (ه); to act outrageously, brutally, unlawfully (على against); to commit excesses (على against); to engage in aggressive, brutal, hostile action (على against), commit an aggression, a hostile act (على against); to act unjustly (على toward); to violate (على a woman); to assail, assault, attack, raid (على s.o., s.th.), infringe, encroach, make inroads (على upon), make an attempt on s.o.'s (على) life X to appeal for assistance (ه

to s.o. (على against); to stir up, rouse, incite (ه s.o., على against)

عدا 'adā, ما عدا mā 'adā or فيما عدا fī-mā 'adā (with foll. acc. or genit.) except, save, with the exception of, excepting ... | فيما عدا ذلك besides

عدو 'adw running, run, race (also in sports)

عدوة 'udwa side, slope (of a valley), bank, embankment (of a river), shore

عدو 'adūw pl. أعداء a'dā', عدى 'idan, 'udan, عداة 'udāh, أعاد a'ādin, f. عدوة 'adūwa enemy | عدو لدود (ألد) (ladūd, aladd) foe, archenemy

عدوة 'adūwa fem. of عدو 'adūw

عدي 'adīy acting hostilely, aggressive

عداء 'adā' enmity, hostility, antagonism, animosity; aggression

عدائي 'adā'ī hostile, inimical, antagonistic, aggressive

عداء 'addā' runner, racer

أعدى a'dā: أعدى الأعداء a. l-a'dā' the worst of enemies

عدوى 'adwā infection, contagion; — 'adwā hostile action

عداوة 'adāwa pl. -āt enmity, hostility, antagonism, animosity

عدواء 'udawā'² hindrance, handicap, impediment; inconvenience, nuisance, discomfiture | ذو عدواء rough, rugged, uneven; adverse, discomfiting, inconvenient; bad, poor (mount)

عدوان 'udwān, 'idwān enmity, hostility, hostile action, aggression

عدواني 'udwānī: سياسة عدوانية policy of aggression

معدى ma'dan escape, way out, avoidance | لا معدى عنه (ma'dā) inevitable, unavoidable, inescapable

معدية ma'diya pl. معاد ma'ādin ferry, ferryboat

تعدية ta'diya ferrying, ferry service; conversion into the transitive form (gram.)

تعد ta'addin crossing, overstepping, exceeding, transcending; overtaking, passing (e.g., of an automobile); — (pl. تعديات ta'addiyāt) infraction, violation, breach (e.g., of laws), transgression, encroachment, inroad (على on), infringement of the law; offense against law, tort, delict (*Isl. Law*); attack, assault; aggression

اعتداء i'tidā' pl. -āt attack, assault, raid, inroad (على on), attempt (على on s.o.'s life), criminal attack (على on); outrage (على upon); aggression (على against; esp. pol.) | معاهدة (اتفاق) عدم الاعتداء mu'āhadat (ittifāq) 'adam al-i'. pact of nonaggression

عاد 'ādin pl. عواد 'awādin aggressive, attacking, assailing, raiding; (pl. عداة 'udāh) enemy | عوادي الوحوش beasts of prey, predatory animals

عادية 'ādiya pl. -āt, عواد 'awādin wrong, offense, misdeed, outrage; adversity, misfortune, reverse; obstacle, impediment, obstruction; pl. vicissitudes | عدت عليهم عواد ('adat) fate dealt them heavy blows, they fell on evil days

معاد mu'ādin hostile, inimical, antagonistic

معد mu'din contagious, infectious | أمراض معدية contagious diseases

متعد muta'addin transitive (gram.); aggressor, assailant

معتد mu'tadin pl. -ūn assailant, assaulter; aggressor (pol.)

عذب 'aḏuba u (عذوبة 'uḏūba) to be sweet, pleasant, agreeable; — 'aḏaba i to

hinder, handicap, impede, obstruct (ه s.o.) II to afflict, pain, torment, try, agonize, torture, rack (ه s.o.); to punish, chastise, castigate (ه s.o.) V to be punished, suffer punishment; to feel pain, suffer; to torment o.s., be in agony, be harassed X to find (ه s.th.) sweet, pleasant, or agreeable; to think (ه s.th.) beautiful, nice

عذب ʿaḏb pl. عذاب ʿiḏāb sweet; pleasant, agreeable | مياه عذبة fresh water; عذب الحديث entertaining, amusing, companionable, personable

عذاب ʿaḏāb pl. -āt, أعذبة aʿḏiba pain, torment, suffering, agony, torture; punishment, chastisement, castigation

عذوبة ʿuḏūba sweetness

أعذب aʿḏab² sweeter, more pleasant, more agreeable

تعذيب taʿḏīb affliction, tormenting, agonizing, torture, torturing; punishment, chastisement, castigation

عذر ʿaḏara i (ʿuḏr, معذرة maʿḏira) to excuse, absolve from guilt (ه s.o.), forgive (ه s.o. ه s.th. في or عن) | لم يعذرني he wouldn't let me give any excuse, he wouldn't take no for an answer, he kept insisting; — ʿaḏara i (ʿaḏr) to circumcise (ه s.o.) IV = I; to have an excuse | أعذر من أنذر (man anḏara) he who warns is excused V to be difficult, impossible, impracticable, unfeasible (على for) VIII to excuse o.s., apologize (عن) إلى or ل to s.o. for s.th.); to give or advance (ب s.th.) as an excuse (عن or من for), plead s.th. (ب) in defense of (عن or من) X to wish to be excused; to make an apology, excuse o.s., apologize

عذر ʿuḏr pl. أعذار aʿḏār excuse | أبو عذر abū ʿu. (with foll. genit.) responsible for, answerable for; هو أبو عذر هذا التطور (taṭawwur) he is the originator of this development

عذرة ʿuḏra virginity, virginhood; name of an Arab tribe | أبو عذرة = أبو عذر see above

عذري ʿuḏrī belonging to the tribe of ʿuḏra (see above)

الحب العذري (ḥubb) platonic love

عذار ʿiḏār pl. عذر ʿuḏur cheek; fluff, first growth of beard (on the cheeks); cheekpiece (of a horse's harness) | خلع عذاره to throw off all restraint, drop all pretenses of shame; خالع العذار unconstrained, wanton, uninhibited

عذراء ʿaḏrāʾ² pl. عذارى ʿaḏārā virgin; العذراء Virgo (astron.); the Virgin Mary (Chr.) | فتاة عذراء fatāt (ʿaḏrāʾ) maiden, virgin

معذرة maʿḏira pl. معاذر maʿāḏir² excuse, forgiveness, pardon

معذار miʿḏār pl. معاذير maʿāḏīr² excuse, plea

تعذر taʿaḏḏur difficulty, impossibility, impracticability, unfeasibility

اعتذار iʿtiḏār apology, excuse, plea

معذور maʿḏūr excused, justified, warranted; excusable

متعذر mutaʿaḏḏir difficult, impossible, impracticable, unfeasible

عذق ʿiḏq pl. أعذاق aʿḏāq branch, cluster (of dates, of grapes)

عذل ʿaḏala u (ʿaḏl) to blame, censure, reprove, rebuke, reproach (ه s.o.) II = I

عذل ʿaḏl blame, censure, reproof, reproach

عذول ʿaḏūl stern censurer, rebuker, severe critic

عاذل ʿāḏil pl. عذال ʿuḏḏāl, f. عاذلة ʿāḏila pl. عواذل ʿawāḏil² censurer, reprover, critic

عذا ʿaḏā u and عذي ʿaḏiya a (عذو and عذي) to be healthy (country, city; due to its climate, air, etc.)

عر ʿarra u to be a shame, be a disgrace (ل, ه for s.o., for s.th.); to bring shame or disgrace (ل, ه upon s.o., upon s.th.), disgrace, dishonor (ه, ه s.o., s.th.)

عرة ʿurra scabies, mange; dung; a disgraceful, shameful thing

عرر ʿarar scabies, mange

معرة maʿarra shame, disgrace, ignominy; stain, blemish, stigma

معتر muʿtarr miserable, wretched; scoundrel, rogue

عرب II to Arabicize, make Arabic (ه, ه s.o., s.th.); to translate into Arabic (ه s.th.); to express, voice, state clearly, declare (عن s.th.); to give earnest money, give a handsel, make a down payment IV to Arabicize, make Arabic (ه, ه s.o., s.th.), give an Arabic form (ه to s.th.); to make plain or clear, state clearly, declare (عن or ه s.th.), express (unmistakably), utter, voice, proclaim, make known, manifest; give to understand (عن s.th., esp. a sentiment), give expression (عن to s.th., esp. to a sentiment); (gram.) to use desinential inflection, pronounce the iʿrāb V to assimilate o.s. to the Arabs, become an Arab, adopt the customs of the Arabs X = V

عرب ʿarab (coll.) pl. عروب ʿurūb, أعرب aʿrub, عربان ʿurbān, أعراب aʿrāb Arabs; true Arabs, Arabs of the desert, Bedouins

عربي ʿarabī Arab, Arabic, Arabian; truly Arabic; an Arab; العربية the ʿArabīya, the language of the ancient Arabs; classical, or literary, Arabic

عربة ʿaraba a swift river; (pl. -āt) carriage, vehicle, wagon, cart; (railroad) car, coach; araba, coach | ع' الأجرة ʿ. al-ujra cab, hack, hackney; ع' الأكل ʿ. al-akl dining car, diner; ع' رش ʿ. rašš water wagon, sprinkling wagon; عربة الركوب ع' ʿ. ar-rukūb cab, hack, hackney; ع' الشحن ʿ. aš-šaḥn wagon, lorry; freight car; عربة مطعم (maṭʿam) dining car, diner; عربة الأطفال ʿ. al-aṭfāl baby carriage; ع' النقل ʿ. an-naql wagon, lorry, van; freight car; عربة النوم ʿ. an-naum sleeping car, sleeper; عربة يد ʿ. yad handcart, pushcart; wheelbarrow

عربية ʿarabīya pl. -āt carriage, vehicle; araba, coach; see عربي

عربجي ʿarbajī pl. -īya coachman, cabman

عربخانة ʿarbakhāna car shed, coach house

عراب ʿarrāb godfather, sponsor

عرابة ʿarrāba godmother, sponsor

أعرابي aʿrābī pl. أعراب aʿrāb an Arab of the desert, a Bedouin

عروبة ʿurūba Arabism, Arabdom, the Arab idea, the Arab character

تعريب taʿrīb Arabicizing, Arabization; translation into Arabic; incorporation (of loanwords) into Arabic

إعراب iʿrāb manifestation, declaration, proclamation, pronouncement, utterance; expression (عن of a sentiment); desinential inflection (gram.)

معرب muʿarrib translator into Arabic

معرب muʿarrab Arabicized; translated into Arabic

معرب muʿrab desinentially inflective (gram.)

مستعرب mustaʿrib Arabist

عربد ʿarbada to be quarrelsome, be contentious, pick quarrels; to be noisy, boisterous, riotous, raise a din

عربدة ʿarbada quarrelsomeness, contentiousness; noise, din, uproar, riot

عربيد ʿirbīd quarrelsome, contentious; noisy, boisterous, riotous

معربد muʿarbid quarrelsome, contentious; noisy, boisterous, riotous

عربس ʿarbasa to upset, disturb, confuse (ه s.o.)

المعجم العربى الحديث
(معجم لاروس)
تأليف د . خليل الجر (وآخرين)

يعد هذا المعجم من المعاجم الحديثة التى انتشرت ، وكثر عدد مستعمليها لما تتميز به من سمات ، وفرت لقطاع كبير من طلاب البحث والمعرفة الحصول على ما يبتغون من مواد لغوية فى يسر ، والوصول إلى دلالتها فى وضوح . فقد اختلفت الطرق والوسائل التى تنتهجها هذه المعاجم لإزالة أى إبهام يحول دون وصول مدلول اللفظ فى جلاء . ولا شك أن هذه الأعمال قد بنيت على معرفة واسعة بفن صناعة المعاجم ؛ أصوله ومبادئه ومناهجه وأساليبه ووسائله وإمكاناته ، ودراسة جادة عميقة للمعاجم العربية الأصيلة للوقوف على ما تمتاز به على المعاجم الأجنبية الحديثة ، وما يطرحه التطور المذهل فى صناعة المعاجم الحديثة ، ويمكن الإفادة منه فى عمل معجم حديث يجمع بين الحُسنيين ، يراعى فيه - بلا جدال - عدم المغالاة فى محاكاتها والتشبه بها ، وعدم إكراه المادة اللغوية العربية على تقبل ما يتفق معها فى الترتيب أو التنظيم أو الشرح والتمثيل أو الاستشهاد أو الاستعانة بوسائل وأدوات لا تناسب اللغة العربية أو لا يستسيغها العقل العربى .

وقد حدد مؤلف معجم لاروس (ومساعدوه) الهدف منه ، حين كشف عن ذلك فى مقدمة المعجم ، إذ إن مراده وضع معجم عربى يحل محله اللائق فى المجموعة الضخمة من منشورات لاروس اللغوية ، يكون الأول من نوعه فى لغتنا العربية . وهذا الطموح يتطلب - بلا مراء - جهداً كبيراً طويلاً ، وهو ما حدث فعلاً ، إذ استغرق العمل فيه عشرين سنة يتنازعه كما يقول عاملان :

* عامل الرغبة فى إسداء خدمة لأبناء الضاد ودارسيها من الأجانب بوضعى بين أيديهم معجماً حديثاً ، يليق بما صارت إليه اللغة العربية التى أصبحت ، بفضل ما فيها من طواعية وإمكانات اشتقاق ، لغة قادرة على التعبير عن منجزات العصر فى مختلف حقول العلم ، وأداة سهلة الاستعمال حتى على المبتدئين الذين يعانون الأمرين فى البحث عن الكلمات فى مصادرها .

« وعامل التهيب أمام فتح هذا الباب الجديد الذى يخرج عن التقليد القديم فى وضع المعاجم العربية ، وأمام التبعة الملقاة على عاتقى تجاه اللغة العربية وتجاه مؤسسة لاروس على السواء » .

وهكذا فالمؤلف قد سعى إلى تقديم معجم يفى بحاجات الناطقين باللغة العربية وغير الناطقين بها الذين يرغبون فى دراستها معاً ، كما أنه قد وضع نصب عينيه ذلك الجهد العظيم الذى بذلته أجيال متوالية من العلماء فى معاجم للغتهم بنيت على أسس مختلفة . وتطلب مراعاة ذلك التروى والتعمق والحذر فى التعامل مع المادة والمنهج . غير أنه لم يحدد مصادره بدقة ، وإنما عرض لها فى حديث عام ، إذ يقول : سنوات طويلة قضيتها فى البحث والتنقيب فى كتب اللغة والمعاجم القديمة والحديثة والمعاجم الخاصة بالنبات والحيوان والفلك والرياضيات والعلوم المختلفة ، وفى المجلات والمصنفات العلمية ودوائر المعارف ، العربية والأجنبية ، وفى منشورات المجامع اللغوية والعلمية فى مختلف الأقطار العربية حتى اجتمعت لدى عشرات الألوف من البطاقات التى رحت أقارن بينها وأختار منها المصطلحات الأكثر استعمالاً مع تعريفاتها العملية ، مفضلاً ما كان من أصل عربى على الدخيل ، كلما كان ذلك ممكنا ، دون العدول عن إثبات اللفظة الدخيلة فى محلها إذا كانت شائعة الاستعمال » .

هذا يعنى أنه رجع إلى كتب اللغة والمعاجم العامة والخاصة ، القديمة والحديثة على السواء ، دون تمييز أو تحديد ، ولكنه لم يكتف بذلك بل رجع إلى مصادر أخرى جديدة ذكرت بشكل عام أيضاً . ما يهم هنا المعيار الذى اتخذه فى التعامل مع المصطلحات (الألفاظ الدخيلة) فقد كان شيوع الاستعمال أساس المفاضلة وإيثار المصطلح العربى ، وإن أثبت الدخيل الشائع على الألسنة أيضاً .

أما نهج ترتيب الكلمات فقد حدده فى المحافظة على نهج القدماء باعتماد الترتيب حسب المصادر والأصول ، ثم يضع بعدها جميع مشتقاتها أو اتباع الطريقة التى تتبعها المعاجم فى اللغات الحديثة الأخرى ، رغبة فى تسهيل البحث على الباحثين وترتيب المفردات وفاقا لحروفها الأولى مضحيا بالغرابة اللغوية بينها .

وعلى الرغم مما يتسم به هذا الكلام من عمومية وعدم دقة ، فلم يكن للقدماء نهج واحد ، كما أن الطريقة التى اتبعها ونسبها إلى المعاجم الحديثة ، كانت من الطرق الأولى التى ابتكرها اللغويون العرب القدامى ، وإن اختلفت معها الطريقة الحديثة فى

أمور وفرها ذلك التطور المذهل فى هذا العلم . على كل حال فالمقام لا يتسع للجدل ، ولا شك أن لكل طريقة مزاياها وعيوبها ، حددها فيما يلى :

« فالطريقة الأولى تحول دون تبعثر الكلمات التى تعود إلى أصل واحد . . . والثانية تسهل البحث على الباحث لا سيما إذا كان حديث العهد باللغة ، يجهل مصادر الأسماء والمشتقات وأفعالها أو كانت الأسماء جامدة أو لم يكن لها أصل معروف . . . أو إذا كان جمعها من غير لفظها . . . والعثور عليها من باب التنجيم لا من باب البحث اللغوى » .

كما أنه أضاف إلى ذلك جمع المعاجم القديمة لألفاظ ذات دلالات غاية فى التباين لمجرد أنها تشترك فى جذر واحد ، وقد قدم أمثلة لذلك ، وعلق عليها : بأنه ليست ثمة أية قرابة لغوية بين هذه الكلمات المختلفة التى بعضها دخيل على اللغة العربية ، ولا بينها وبين الفعل الذى وضعت فى بابه ولا هى مشتقة منه » .

وعلى الرغم من تجاهله للخاصية الأولى للغة العربية وتفطن اللغويين إليها وابتكارهم طريقاً رأوها أنها الأنسب للمحافظة على هذه اللغة ، أعنى الخاصية الاشتقاقية ، فكان الجذر هو المنطلق للتعامل مع كل المواد التى تخرج منه ، وإن أدى ذلك إلى إدراج ألفاظ ذات دلالات متباعدة تذكر فى ذيل تعاملهم مع المادة الأساسية ودلالاتها المركزية . فقد فعلوا ذلك وهم على وعى عميق بهذه اللغة وخصائصها ومشكلاتها ، وعلى الرغم من ذلك فإنه قد انتهى إلى إيثار الطريقة الثانية ، أى ترتيب الكلمات وفقاً لترتيب حروفها الأولى ، يقول : « ولما كان المعجم أداة قبل كل شىء ، وكان من أولى صفات الأداة أن تكون سهلة الاستعمال ، عمدت إلى ترتيب الكلمات وفقاً لترتيب حروفها الأولى ، وكانت تلك أول محاولة من نوعها فى العالم العربى ، ولعلها أبرز ما يتميز به معجمنا » .

ولكن تأخره فى إصدار هذا المعجم أدى إلى تقدم معاجم أخرى عليه ، تنتهج النهج نفسه الذى أعلن عنه عام ١٩٥٥ م وعن طريقة تنسيقه الأبجدى ، وقد باشر التجارب الطباعية فى عام ١٩٥٨ م ، إلا أن ظروفاً خاصة حالت دون أن يرى النور . وفى فترة التوقف هذه قامت نهضة كبيرة فى تعريف العلوم الحديثة ، أغنت اللغة العربية بمصطلحات لم يكن لها بها عهد من ذى قبل ، فرأى - كما يقول - لزاما عليه إعادة سبكه سبكاً جديداً كاملاً ، وإدخال هذه المصطلحات الجديدة تمشياً مع تقدم العلم ،

وإعادة النظر في التعريفات اللغوية والعلمية القديمة بحيث تصبح أكثر وضوحاً، وأسهل فهماً مما كانت عليه، فلا يحتاج الطالب إلى معجم لفهم تعابيرها ».

ويحدد في المقدمة أيضاً عدداً من الأمور التي راعاها في العمل، ومن أهمها:

١ ـ تحديد الكلمات تحديداً علمياً صحيحاً وواضحاً لا شرحها بضدها، كما نلاحظ ذلك في أكثر المعاجم ... أو يذكر في بعض الكلمات أنها معروفة، فلا يوضع لها أي تعريف. وفي هذه الحالة ما الداعي إلى إثباتها.

٢ ـ الإكثار من الشواهد والأمثلة في تعريف الكلمات ولا سيما ما ورد منها في القرآن الكريم.

٣ ـ الإكثار من الرسوم وإرفاقها بالشروح الوافية، كلمات دعت الحاجة إلى ذلك، ولاسيما في رسوم الآلات والأدوات والتشريح الإنساني والحيواني والنباتي.

٤ ـ حذف الألفاظ النابية والألفاظ التي سقطت من الاستعمال إلا إذا كانت واردة عند مشاهير الكتاب والشعراء الأقدمين، ولابد من معرفة معناها لفهم آثارهم، وإثبات الكلمات الجديدة المستعملة في مختلف فروع العلوم الحديثة ... سواء أكانت هذه الكلمات من أصل عربي اتخذت بحكم الاستعمال معاني جديدة أصبحت شائعة لدى رجال اللغة والعلم، أو كانت دخيلة معربة أو باقية على حالها كالرادار والسينما والتلفزيون والبارومتر وغيرها.

٥ ـ اعتماد الحرف الأسود للكلمات المعرفة ولمصادر الأفعال للتفريق بينها وبين تعريفاتها، وذكر الأفعال الواوية والأفعال اليائية من معتلات العين تسهيلاً للرجوع إليها في المعاجم التقليدية. وقد أشرنا إلى حركة عين الفعل الثلاثي بالفتحة أو الضمة فوق خط صغير والكسرة تحته: ـَـُـِ.

٦ ـ الاتقان في الإخراج والأناقة في الطباعة والتزيين باللوحات العلمية الملونة وغير الملونة واللوحات الفنية، بحيث لا تقل قيمة المعجم الجمالية عن قيمته اللغوية والعلمية.

ويقع المعجم في ١٣٠٧ صفحة، وتنقسم كل صفحة إلى نهرين، وكتبت المفردات بخط صغير لتضم أكبر عدد ممكن من الكلمات، ويحدد المؤلف عدد الكلمات المعرفة بأنها (٥٣٥٠٠) كلمة، و (٣٥٢٠) رسماً، و (١٦) صفحة ملون، ويلاحظ

كذلك أن المعجم يبدأ بمقدمة عن قواعد اللغة العربية ، فيتعرض فى إيجاز شديد للغاية لا يتجاوز حدود المعلومات الأساسية ، لأركان الجملة العربية ؛ كل ما يتعلق بالفعل والاسم والضمير والصفة والنعت والظرف والحروف ، ثم يحدد قواعد كتابة الهمزة أيضاً ، ويختمها بباب صوتى صرفى هو الإعلال . ويلى ذلك قائمة بالمصطلحات المستخدمة فى المعجم ومواضع اللوحات الملونة . أما الخاتمة فتضم عدداً من الأمثال العربية مع ذكر قائليها والظروف التى قيلت فيها واستخدم فيها حرفاً طباعياً جديداً ، وقد عدنا فى تحليل هذا المعجم إلى طبعة مكتبة لاروس ، وكندا ١٩٧٣ م .

وفيما يلى نماذج من (المعجم العربى الحديث)

من «المعجم العربي الحديث» معجم لاروس

الفُستُق: شجرة مثمرة من فصيلة البطميات ثمرها لبّ مائل إلى الخضرة لذيذ الطعم يتنقّل به، أنواعه عديدة أشهرها الفستق الحلبي.

فُستُق العبيد: الفول السوداني.

الفُستُقة: شجرة الفستق أو ثمرته.

الفُستُقيّ: المنسوب إلى الفستق. — من الألوان: الذي له خضرة تشبه لون لبّ ثمرة الفستق.

فسَحَ ـَ **فَسْحاً عظمَه**: باعده. — الرجلُ: أعطاه الفسحة. — ـَ **فُسوحاً** له في المجلس: وسّع له «إذا قيل لكم تفسّحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم» (قرآن). — له في السفر: كتب له الفَسْح، أي الجواز.

فسُحَ ـُ **فَساحةً** المكانُ: كان فسيحاً، أي واسعاً.

الفَسْح: مص و — : الرخصة بالسفر ج: فُسوح.

الفَسيح ج: أفساح.

الفُسْحة: السَّعة. — : الرَّحْبة بين الدُّور وغيرها. ج: فُسَح.

فسَخَ ـَ **فَسْخاً الشيءَ**: فرّقه. — المفصلَ: أزاله من موضعه. — العقدَ: نقضه. — رأيَ فلان: أفسده.

فسُخَ ـُ **فَساخةً**: كان فسيخاً، أي ضعيف العقل أو الرأي أو البدن.

فسِخَ ـَ **فَسْخاً رأيُه**: فسد. — الرجلُ: ظهر منه ضعف في رأيه أو عزمه.

الفَسْخ: مص و — ـاً: إبطال مفعول عقد بالاتفاق المتعاقدين. — : الضعيف العقل لا يظفر بحاجته أو الذي ينفسخ أمره عند الشدة ج: فِساخ.

الفَسيخة: القطعة ما فُسخ. — من النساء: الضعيفة العقل والعزم. ج: فِساخ.

فسَدَ ـُ **فَساداً الطعامُ** ونحوُه: أنتن أو عطب. — العقدُ ونحوُه: بطل. — الرجلُ: جاوز الصواب والحكمة. — ت الأمورُ: اضطربت وأدركها الخلل «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا» (قرآن).

فسَرَ ـِ **فَسْراً الأمرَ**: أوضحه وبيّنه. — المغطّى: كشف عنه. — ـِ **فُسُوراً الطبيبُ**: نظر إلى بول المريض ليستدلّ به على مرضه.

فسَّطَ تفسيطاً الثوبَ: خاطه خياطة ضعيفة.

فسّل تفسيلاً المرأةُ الصبيَّ: جعلها فسلة. — الرجلَ: نسبه إلى الفسالة.

الفِسّيل: كثير الفسل.

فسَطَ ـُ **فَسْطاً شيئاً من شيء**: قطعه وفصله.

الفُسْطاط: البيت من شعر ج: فساطيط.

الفُسْطان ف مـ: الفستان ج: فساطين.

الفُسْفات كي: ملح يحصل من اتحاد حامض الفسفوريك بإحدى القواعد من معادن أو فلزات أو غيرها، وهو من الأسمدة الزراعية لتقوية النبت.

الفَسْفاس: الفسفس. — : الأحمق الضعيف. ج: فسافس.

فسفس فسفسةً ه: حرّكه بالفسفس لتفتت بالحك. — الرجلُ: نمّ وعمل في خسة ولؤم.

الفُسفُس: نبت خبيث الرائحة له زهرة بيضاء ينبت في مجاري المياه.

الفُسَيفِس: البيت المصوّر بالفسيفساء.

الفُسْفُور يو مـ: عنصر بسيط لا يوجد في الطبيعة إلا متحداً مع غيره من العناصر، وهو يتألق في الظلام ويشتعل في الهواء. ثقله الذري: ١٨٤ ووزنه الذري: ٣٠،٩٨ وينصهر بدرجة ٤٤،٢ سع.

فسَقَ ـُ **فِسقاً الرُّطبة**: عصرها فخرجت من قشرها. — ـُ **فِسقاً وفُسوقاً** كلُّ ذي قشر: خرج من قشره. — عن أمر ربه: خرج عن طاعته «إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه» (قرآن). — فلانٌ: عصى وجاوز حدود الشرع.

الفِسّيق: الكثير الفسق.

الفِسْق: مص و — : العصيان.

الفَسْقيَّة: الحوض من رخام في وسطه فافورة ماء. — : الفورة. ج: فساقيّ.

فسكل فسكلةً الفرسُ: جاء في السباق آخراً. — الرجلُ: جاء متأخراً تابعاً.

الفِسْكِل والفُسكُل والفُسكول: الفرس الذي يجيء في الحلبة آخر الخيل. — : الرجل المتأخر التابع.

فسَلَ ـِ **فَسْلاً الصبيَّ**: فطمه قبل أوان فطامه.

فسُلَ ـُ **فَسالةً وفُسولةً**: كان فَسْلاً، أي ضعيفاً لا مروءة له ولا جلَد.

الفُسُولة: مص و — : الفتور في الأمر.
فَسِئَ ـ فَسَأً: تلك عنقة بطنه.
الفسيح: الواسع البعيد ما بين الأطراف ج: فِساح.
الفسيح من الرجال: الفَسْح ج: فُسَحاء.
الفسيد: الفسود ج: فُسَداء.
الفسيط: الفسوط.
الفسيطة: مؤنث الفسيط و — : ما تقطعه من الظفر ونحوه. ج: فسائط.
الفُسَيْفِساء مؤ: قطع صغيرة ملوّنة من الرخام ونحوه تؤلّف على أشكال مختلفة رسوم منزلية. — زو: مرض بكتيري يصيب بعض النباتات أهمها التبغ والخس والبطاطا.
الفسيل من الصغار: الصغير ج: فُسُل. — من الرجال: الفَسْل ج: فُسَلاء. — من الأشياء: الرذل ج: فِسال. — من الفكرة وغيرها: القضيب الضعيف ج: فُسْلان. — : العيدان تُقتطع من الشجرة للغرس، الواحدة فسيلة.
الفسيلة: مؤنث الفسيل ج: فسائل. — : النخلة الصغيرة تُقطع من أصل أمّها للغرس. — : كلّ عود يُقطع من شجرته ليُغرس. ج: فسائل.
الفسيولوجية يو مص: علم يبحث عن ظواهر الحياة في الأحياء، أي عن وظائف أعضائها.
فشا ـ فُشُوًّا الشرُّ: انتشر وذاع. — ت الماشية: سرحت. — ت أمورهم: افترقت. — ت عليه ضيعته: انتشرت عليه أموره لا يدري بأيّها يبدأ.
الفَشاء: تناسل المواشي وكثرتها.
الفَشاغ: جنس نباتات لبلابية معمّرة من فصيلة القرنفليات تتسلّق الأشجار وتلتوي عليها فتفسدها. — : الرقعة من أدَم يُرقع بها السقاء.
الفشاغ: الكسل.
فشج ـ فَشْجًا: باعد ما بين رجليه ليبول.
فشح ـ فَشْحًا ه: غلبه وقطعه. — في الغضب: كذب فيه وعظّم.
فشّ ـ فشًّا الإناءَ: أخرج ما فيه من الهواء. — الناقة: حلبها في سرعة. — القفل: فتحه بغير مفتاح. — فشاشًا: كان فشًّا. — ـِ فشوشًا: تحمّسًا. — بين القوم: نمّ وأفسد.

فشّق تفشيقًا ه: كسّره وفرّقه.
فشّل تفشيلًا: جبُن: فشِلها. — الرجلَ: نسبه إلى الفشالة. — ه: جعله يفشل.
فشّى تفشيةً الشيءَ: جعله يفشو [فشّاه].
فشط ـ فَشْطًا العودَ: قشره وهو رطب.
فشع ـ فُشوعًا ت الشجرة: يبست أطرافها.
الفَشْغ: أطراف الذرة إذا يبست، الواحدة فَشْغة.
فشغ ـ فُشوغًا الشيءُ: اتّسع وانتشر. — فشغًا ه: علاه وغطّاه. — ه بالسوط: علاه به.
فشغ ـ فشغًا ت الناصية: طالت وانتشرت فغطّت العينين.
الفَشَغ: جنس أشجار حرجية وتزيينية من فصيلة [illegible] أغصانها صلبة لا يعتريها الفساد.
الفشغة من النواصي: المنتشرة تغطّي العينين. — من النساء: التي في أسنانها تفرّق ليّن. ج: فُشْغ.
الفَشّة: الرئة من الحيوان و — : ما يكون في جوف الضبة من الأرياف الفشّة ج: فِشاش.
الفشفاش: الكذّاب المتبجّح بما لغيره.
الفشفاشة: مؤنث الفشفاش و — من الشوق: القشرة اللدنة. — من الزبد ونحوه: الذي لا صلابة له.
فشفش فشفشةً: ضعف رأيه. — : أفرط في الكذب وانتحل ما لغيره. — ببوله: نضحه.
فشق ـ فشقًا الشيءَ: كسره وفرّقه.
فشق ـ فشقًا الرجلُ: اشتدّ حرصه فكان يتناول هذا ويأخذ هذا رغبةً فيهما جميعًا. — الشيء: بعُد ما بين قرنيه.
الفشق: مص و — : النشاط في العدو.
الفشيق: الذي اشتدّ حرصه فتفرّق رأيه.
الفشكة: أنبوب ملئ بارودًا ورصاصًا تحشى به الأسلحة النارية، الواحدة فشكة.
فشل ـ فشلًا: خبث: فشلها. — ـِ فشولًا ت حيلته: تعثّرت.
فشُل ـ فشالةً: كان فشلًا يتراخى عند الشدّة.
فشِل ـ فشلًا: ضعف وتراخى وجبن عند حرب أو شدّة «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم» (قرآن).
الفِشْل: ستر الهودج أو شيء تجعله المرأة تحتها في ج: أفشال.


فشغ


فشاغ

فِصاد: الفَصْد.

فِصادة: مهنة الفاصد. —: أجرة الفَصْد.

فَصافِص من الرِّجال: الشديد الحزم.

فِصال: مصد و—: الفِطام.

فَصَحَ — **فَصاحةً**: غلب في الفصاحة. — الصبحُ: بدا ضوؤه. — فَصاحةً: كان فصيحاً ما بيانه. — الأعجميُّ: جادت لغته فلم يلحن. — اللبنُ: خلص لما يشوبه فأخذت منه رغوته وبقي خالصه.

فِصْح: مصد و—: الفصيح. —: اللبن الذي أخذت رغوته وبقي خالصه. ج: فِصاح.

فِصْح من الأيام: الصحو الذي لا غيم فيه ولا برد. — عند اليهود: عيد ذكرى خروجهم من مصر. — عند المسيحيين: عيد ذكرى قيامة السيد المسيح من بين الأموات.

فَصيح: مؤنث الأفصح ج: فُصْح. — فَصِيح، في العربية: الكلمات التي هي من صميم اللغة.

فَصَخَ — **فَصْخاً** ه: غبنه في البيع.

فَصِخَ — **فَصاخةً**: كان شبيهاً، أي عاجز الرأي.

فَصَدَ — **فَصْداً** العرقَ: شقّه. — المريضَ: شقّ عرقه. — له عطاءً: قطعه له.

فُصادة: الدم الذي يخرج من المفصود.

فَصَّ — فَصّاً كذا من كذا: انتزعه وأفرزه. — فَصيصاً الجرحُ: سال بما فيه. — العرقُ: رشح. — فؤادُه: بكى بكاءً شديداً. — الجندبُ: صوّت.

فَصّ: مصد و—: ما يُركّب في الخاتم ونحوه من الحجارة الكريمة. — من العين: حدقتها. — من الثوم: السِّنّ منه. — من الأمر: أصله وحقيقته. —: ملتقى كل عظمين. —: أحد أقسام عضو حيوانيّ أو نباتيّ منقسم بشقوق. ج: فُصوص.

فِصّ: الفَصّ و—: حَبّ الماء.

فَصّاص: الذي يبيع الفصوص ويركّبها في الخواتم.

فَصّاك من السيوف: القاطع. —: الذي يحمل الناس بأخذ الجواز.

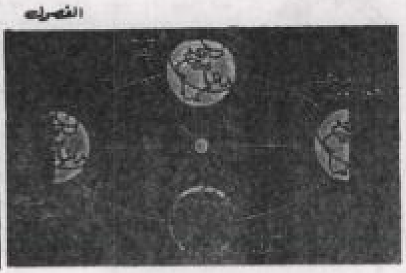


فِصَّة



فَصّ

الفصول



فَصَّحَ تفصيحاً ه: نسبه إلى الفصاحة. — اللبنُ: ذهبت رغوته.

فَصَّدَ تفصيداً العرقَ: شقّقه. — القلبُ: قلّ ما بيده قليل.

فَصَّصَ تفصيصاً الخاتمَ: بالغ في فصّه. — الخاتمَ: ركّب فيه الفَصّ. — بعينه: حدّق بها.

فَصَّعَ تفصيعاً الرطبةَ: بالغ في تفصيعها. — الشيءَ من كذا: أخرجه منه.

فَصَّلَ تفصيلاً الشيءَ: جعله فُصولاً أو قطعاً متمايزة. — الثوبَ: قطعه ليخيطه. — الخيّاطُ الثيابَ: خاطها وحزّمها. — العقدَ: جعل بين كل خرزتين خرزة مخالفة. — الكلامَ: بيّنه «قد فصّلنا الآيات لقوم يعلمون» (قرآن). — ه: ضدّ أجمله.

فَصَّة: المرّة من فصّها و—: الفَصّ الصغير في الخاتم ونحوه ج: فِصاص.

فِصَّة: الواحدة من الفِصّ، أي حَبّ الماء. —: القَضْب، وهو جنس نباتات عشبية معمّرة من فصيلة القطانيّات أنواعه عديدة منها الرعوية والزراعية وجميعها علف.

فَصَّى تفصيةً اللحمَ من العظم وغيره: خلّصه منه وأبانه عنه (يقال).

فَصَعَ — **فَصْعاً** التمرةَ: عصرها بإصبعيه حتى تقشر. — عمامته عن رأسه: حسرها. — الشيءَ: دلكه بإصبعيه ليلين فيتفتح عمّا فيه.

فَصْفَاص: المكثرون قولاً لعباً.

فَصْفَصَ فَصْفَصةً الشيءَ: فتّته. — الكلامَ: جعل فيه. — الدابّةَ: أطعمها الفصفصة.

فِصْفِصة: الفِصّة، وهي نبات تُعلف به الدوابّ.

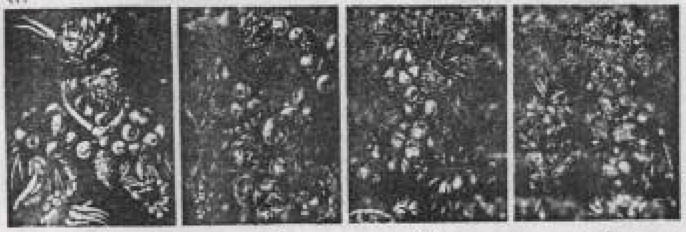
فَصَلَ — **فُصولاً** الكرمُ: خرج حبّه صغيراً. — الرجلُ من البلدة: خرج منها «فلما فصل طالوت بالجنود» (قرآن). — فَصْلاً الشيءَ: قطعه وأبانه. — ه: أبرزه وحزّه. — الولدَ عن الرضاع: فطمه. — الخصومةَ: حكم فيها. — بين الخصمين: قضى «إنّ الله يفصل بينهم يوم القيامة» (قرآن). — الخطيبُ القولَ: أحكمه.

فَصْل: مصد و—: الحاجز بين الشيئين. — من الجسد: ملتقى العظمين. — من الشيء: الفَرْع. — من الكتاب: قطعة منه مستقلّة. — من السنة: جزء من أجزائها الأربعة: الربيع والصيف والخريف والشتاء. —: أحد أجزاء المسرحية. — ق: ما يفصل المحدود عن غيره من أنواع جنسه، والحدّ إنما يكون بالجنس والفصل. ج: فُصول. —: القضاء بين الحق والباطل. «يوم الفَصْل»: يوم الدين. «فصل الخطاب»: ما كان الحكم فيه قاطعاً لا ردّ له.

فَصْلَة: النخلة المنقولة من موضعها ج: فِصال.

فَصْلَة ل: وريقة كأس الزهرة.

فَصَمَ — **فَصْماً** الدُّمْلُجَ ونحوه: كسره من غير أن



الربيع — الصيف — الخريف — الشتاء

تفرّق كسره. — الشيءَ: قطعه. — الفضّة: ختمها. و فضيض البيت، بيع: ليته.

فصفص: الكثير الغضب ... إذا ... ج: فصافص.

فصى ـِ **فصياً** الشيءَ من الشيء وعنه: فصله وأزاله. — **تفصّى** من الأمر: تخلّص. — الهواء: كان لا حرّ فيه ولا برد.

فصّ: حبّ الزبيب ونحوه، الواحدة فصّة.

فصيح من الرجال: ذو الفصاحة ج: فُصحاء. — من الكلام: الظاهر، يُعنى الحسن المنطق لا عيب فيه ج: فِصاح.

فصيع: الحاذق الرأي ج: فُصعاء.

فصيد: المفصود ج: فُصْدى. — : دم يوضع في معيّ ويشوى. القطعة منه: فصيدة.

فصيلة: تمر يمحّص ... — : القطعة من القصب. ج: فصائل.

فصيص: مص و — : الفصوص. — : الودك الذي كأنّه مدهون. — : التحرّك والاهتزاز.

فصيل: ولد الناقة إذا فُصل عن أمّه ج: فِصال وفُصلان.

فصيلة: النخلة ونحوها تُفصل عن أمّها وتُغرس. — : عشيرة الرجل ورهطه الأدنون. ج: فصائل. وجاءوا بفصيلتهم: جاءوا كلّهم. — في تصنيف الأحياء: جماع أجناس لها صفات مشتركة وهي تأتي بعد الرتبة وقبل الجنس.

فصيم: المفصوم. و رأس فصيم: مشقوق.

فصّة: المتخلّص من الشرّ. — : ما بين الحرّ والبرد.

فصّة: السكة. — : كون الهواء لا حارّاً ولا بارداً. — : جنس طير صغير القدّ من الدوريّات. ج: فُصص.

فضا ـُ **فضاءً** المكانُ: اتّسع. — **فضُوّاً** الإناءُ: خلا.

الفضا من الطعام: المختلط. و أمرهم فضاً بينهم: ليس عليهم أمير.

الفضاء: مص و — : ما اتّسع من الأرض. — : ما بين الكواكب والنجوم من مسافات. ج: أفضية. و الأرض الفضاء: الواسعة.

الفضاح: مص و — : جمع الفضيحة للمرأة السيّئة القيام على الدلّ. — : كشف المساوئ.

فُضاض: ما تفرّق من الشيء عند كسره. و طاروا فُضاضاً: متفرّقين.

فُضاضة: ما سقط من الفُضاض عند فضّ الكتاب وغيره.

فِضال: جمع الفضيلة، أي ذات الفضل و — : ثوب يتبذّل به الإنسان في بيته ج: فُضُل.

فضالة: البقية.

فضج ـُ **فضجاً** الشيءَ: فتقه.

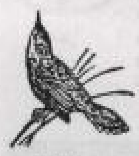
فضح ـَ **فضحاً** ه: كشف مساوئه. — المنتشي: كشف سرّه وأظهره. — القمرُ النجومَ: غلبها بنوره.

فضُح ـُ **فضاحة**: كان فضيحاً، أي سيّئ القيام على الدلّ.

فضح ـَ **فضحاً**: كان أبيض غير شديد البياض.

فضخ ـَ **فضخاً** الشيخُ ونحوه: كسره. — رأسه: شدخه. — العينَ: فقأها.

فضّ ـُ **فضّاً** الشيءَ: كسره، فرّقه، كسّره. — ختمَ الكتاب: فتحه. — الفرزوا: فرّقها. — الحبيبُ فركهم. — الحرزَ: ثقبها. — ما بينهما: فصله. — الله فاه: نثر أسنانه.



فصعب

الفضّ: مص و — : التمر المفروك. و تمرٌ فضٌّ: متفرّق لا يلزق بعضه ببعض.

الفَضَض: ما انتشر من الماء عند الاغتسال به. و خرج فَضَضٌ من الناس: فِرَقٌ متفرّقة.

الفضّاح: مبالغة الفاضح.

فضّح تفضيحاً ه: فضحه مرّة بعد مرّة. — الصبحُ: طلع.

فضّض تفضيضاً الشيءَ: موّهه بالفضّة أو رصّعه بها.

فضّل تفضيلاً ه: نسبه إلى الفضل. — على صاحبه: حكم له بالفضل عليه.

حروف المعجم وترتيبها

التسلسل	الأبجدية عند الشعوب السامية	الأبجدية السامية بعد إلحاق الروادف العربية بالأبجدية	أبجدية حروف الهجاء العربية			حروف المعجم كما رتبها نصر بن عاصم	ترتيب الحروف بحسب مخارجها			الحروف كما شاع ترتيبها في الأندلس
			عند المشارقة	عند المغاربة	القيمة العددية بحساب الجمل		عند الخليل	عند سيبويه	عند القالي	
١	ا	ا	ا	ا	١	ا	ع	ءأا	هـ	ا
٢	ب	ب	ب	ب	٢	ب	ح	هـ	ح	ب
٣	ج	ج	ج	ج	٣	ت	هـ	ع	ع	ت
٤	د	د	د	د	٤	ث	خ	ح	خ	ث
٥	هـ	ذ	هـ	هـ	٥	ج	غ	غ	غ	ج
٦	و	هـ	و	و	٦	ح	ق	خ	ق	ح
٧	ز	و	ز	ز	٧	خ	ك	ق	ك	خ
٨	ح	ز	ح	ح	٨	د	ج	ك	ض	د
٩	ط	ح	ط	ط	٩	ذ	ش	ج	ج	ذ
١٠	ي	خ	ي	ي	١٠	ر	ض	ش	ش	ر
١١	ك	ط	ك	ك	٢٠	ز	ص	ي	ل	ز
١٢	ل	ظ	ل	ل	٣٠	س	س	ض	ر	ط
١٣	م	ي	م	م	٤٠	ش	ز	ل	ن	ظ
١٤	ن	ك	ن	ن	٥٠	ص	ط	ن	ط	ك
١٥	س	ل	س	ص	٦٠	ض	ت	ر	د	ل
١٦	ع	م	ع	ع	٧٠	ط	د	ط	ت	م
١٧	ف	ن	ف	ف	٨٠	ظ	ظ	د	ص	ن
١٨	ص	س	ص	ض	٩٠	ع	ذ	ت	ز	ص
١٩	ق	ع	ق	ق	١٠٠	غ	ث	ز	س	ض
٢٠	ر	غ	ر	ر	٢٠٠	ف	ر	س	ظ	ع
٢١	ش	ف	ش	س	٣٠٠	ق	ل	ص	ذ	غ
٢٢	ت	ص	ت	ت	٤٠٠	ك	ن	ظ	ث	ف
٢٣	.	ض	ث	ث	٥٠٠	ل	ف	ذ	ف	ق
٢٤	.	ق	خ	خ	٦٠٠	م	ب	ث	ب	س
٢٥	.	ر	ذ	ذ	٧٠٠	ن	م	ف	م	ش
٢٦	.	ش	ض	ظ	٨٠٠	هـ	وأي	ب	و	هـ
٢٧	.	ت	ظ	غ	٩٠٠	و	و	م	ا	و
٢٨	.	ث	غ	ش	١٠٠٠	ي	ا	و	ي+ء	ي

(المعجم العربي ــ عدنان الخطيب)

• متن المصادر والمراجع التى درست :

١ ـ رسائل اللغويين الأوائل من :

(أ) البُلغة فى شذور اللغة ، نشر لويس شيخو ، بيروت ١٩١٤ م .

(ب) الكنز اللغوى فى اللسان العربى ، نشر أوغست هفنر ، ليبزج ١٩٠٥ م .

٢ ـ (أ) كتاب (الهمز) لأبى زيد الأنصارى .

نشرة الأب لويس شيخو اليسوعى ، بيروت ١٩١٠ .

(ب) كتاب (المذكر والمؤنث للفراء) .

تحقيق د . رمضان عبد التواب ، دار التراث ، القاهرة ١٩٨٩ .

(جـ) المقصور والممدود لابن ولاد

تحقيق ب . برونله ، ليدن ١٩٠٠

(د) كتاب فعلت وأفعلت للزجاج

تحقيق وشرح وتعليق ماجد حسن الزهبى ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا ، ١٩٨٤ .

٣ ـ (أ) كتاب (الغريب المصنف) لأبى عبيد

تحقيق د . رمضان عبد التواب ، جـ ١ ، المكتبة الثقافية الدينية ، ١٩٨٩ .

(ب) كتاب (الألفاظ الكتابية) للهمذانى .

تحقيق د . البدراوى زهران ، دار المعارف بمصر ١٩٨٩ .

(جـ) كتاب (المخصص) لابن سيده

تحقيق لجنة إحياء التراث العربى ، فى دار الآفاق الجديدة ، جـ ١ بيروت د . ت .

٤ ـ (أ) كتاب (النوادر فى اللغة) لأبى زيد الأنصارى .

نشر سعيد الشرتونى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ط ٢ ، ١٩٦٧ م .

(ب) كتاب (النوادر) لأبي مسحل الأعرابي

تحقيق د . عزة حسن ، جزءان ، دمشق ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م .

(جـ) كتاب (الأضداد) لأبي بكر الأنباري .

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

٥ ـ (أ) كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت .

تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠ .

(ب) كتاب (لحن العامة) للزبيدي .

تحقيق د . عبد العزيز مطر ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨١ .

(جـ) كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص) للحريري

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة ١٩٧٥ .

(د) كتاب (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) لابن مكي الصقلي

تحقيق د . عبد العزيز مطر ، دار المعارف ١٩٨١ .

٦ ـ (أ) كتاب (الصاحبي في فقه اللغة) لابن فارس

تحقيق السيد أحمد صقر ، ط . عيسى الحلبي ، القاهرة ١٩٧٧ .

(ب) كتاب (الخصائص) لابن جني

تحقيق محمد علي النجار وآخرين ، ط . الهيئة العامة للكتاب ، ٣ أجزاء ١٩٨٦ وما بعدها .

(جـ) كتاب (فقه اللغة وسر العربية) للثعالبي

تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط . مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٧٢ .

(د) كتاب (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) للسيوطي .

تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلى محمد البجاوي جـ ١ ، ٢ ، القاهرة ١٩٥٨ .

٧ ـ كتاب (العين) للخليل بن أحمد .
تحقيق د . عبد الله درويش ، جـ ١ ، بغداد ١٩٦٧ م .
(ب) معجم (جمهرة اللغة) لابن دريد
ط . حيدر آباد ، ١٣٤٦ هـ
(جـ) معجم (تهذيب اللغة) للأزهري
ط . الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٤ .
٨ ـ (أ) معجم (صحاح العربية) للجوهري
تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار ، ط . دار الكتاب العربي ١٩٥٦ .
(ب) معجم لسان العرب لابن منظور .
أعاد نشره وترتيبه وضبطه هاشم محمد الشاذلي وآخرون ، دار المعارف بمصر ، جـ ١ : ٦ ، د . ت .
(جـ) معجم (القاموس المحيط) للفيروزابادي .
تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .
(د) معجم (تاج العروس) للزبيدي
ط . دار ليبيا للنشر والتوزيع ، بنغازي د . ت .
٩ ـ (أ) المعجم الوسيط (أصدره مجمع اللغة العربية بمصر) .
أعدته لجنة مكونة من د . إبراهيم أنيس وآخرين ، القاهرة ١٩٧٢ .
(ب) معجم اللغة العربية المعاصرة ، عربي / ألماني (معجم هانزفير) .
Arabisches Wörterbuch Für die Schriftsprache der Gegenwart und Supplement von Hans Wehr, Beirut, London 1976 .
(جـ) المعجم العربي الحديث (معجم لاروس) .
تأليف . خليل الجر وآخرين ، مكتبة لاروس ، كندا ١٩٧٣ م .

• بعض المراجع الحديثة :

ـ د . أمين فاخر :

دراسات فى المعاجم العربية ، ط . القاهرة د . ت .

ـ د . حسين نصار :

المعجم العربى ، نشأته وتطوره ، مكتبة مصر ، جـ ١ ، ٢ ، الطبعة الرابعة ١٩٨٨ م .

ـ د . رمضان عبد التواب :

فصول فى فقه اللغة ، دار التراث ، القاهرة ، ط أولى ١٩٧٧ م .

بحوث ومقالات فى اللغة ، ط . الخانجى ، القاهرة ١٩٨٢ م .

ـ د . رمضان عبد التواب و د . محمد الزغبى :

المصادر اللغوية ، محاضرات ، د . ت .

ـ د . صلاح رواى

المدارس المعجمية العربية ، نشأتها ـ تطورها ـ مناهجها ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠ م .

ـ د . عبد السميع محمد أحمد :

المعاجم العربية ، دراسة تحليلية ، دار الفكر العربى ، ط . رابعة ١٩٨٤ م .

ـ د . عبد العال سالم مكرم :

جلال الدين السيوطى وأثره فى الدراسات اللغوية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط . أولى ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م .

ـ د . عبد اللطيف الصوفى :

اللغة ومعاجمها فى المكتبة العربية ، دار طلاس ، دمشق ١٩٨٦ م .

ـ د . عبد الله درويش :

المعاجم العربية ، مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد ، مكتبة الشباب ، د . ت .

ـ د . عدنان الخطيب :

المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ م .

ـ د . عز الدين إسماعيل :

المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي ، مكتبة غريب ، د . ت .

ـ د . محمود سليمان ياقوت :

معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديثة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٤ م .

ـ د . محمود فهمي حجازي :

المعجمات الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .

أسس علم اللغة العربية ، دار الثقافة ، ١٩٧٩ م .

ـ د . مصطفى الشكعة :

جلال الدين السيوطي ، مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ١٩٩٤ م .

بعض كتب الطبقات وتراجم الرجال والفهارس :

- إنباه الرواة للقفطى .
- البدر الطالع للشوكانى .
- بغية الوعاة للسيوطى .
- تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان .
- تاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين .
- حسن المحاضرة للسيوطى .
- ضحى الإسلام لأحمد أمين .
- الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع للسخاوى .
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدى .
- فهرست ابن النديم .
- فهرسة ما رواه ابن خير .
- كشف الظنون لحاجى خليفة .
- معجم الأدباء لياقوت الحموى .
- نزهة الألباء لابن الأنبارى .
- وفيات الأعيان لابن خلكان .

● من كتب التصحيف :

- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف .

لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى ، تحقيق السيد الشرقاوى ، ومراجعة د . رمضان عبد التواب ط . أولى ، الخانجى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

- التنبية على حدوث التصحيف ،

لحمزة بن الحسن الأصفهاني ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، بغداد ١٩٦٧م.

- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ،

لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، مكتبة الحلبي ط . أولى ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣ م .

الفهرست